

الاستذكار

الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار
وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ
من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك
كله بالإيجاز والاختصار

الجزء الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

1 (16 كتاب الجنائز)

1 (1 - باب غسل الميت)

482 - مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن

رسول الله ﷺ غسل في قميص
قد ذكرنا في التمهيد من روى هذا الحديث مسندا
من رواية مالك وغيره ولم يسنده في الموطأ عن
مالك إلا سعيد بن عفير رواه عن مالك عن جعفر
بن محمد عن أبيه عن عائشة ورواه الوحاظي
وإسحاق بن عيسى في غير الموطأ عن مالك عن
جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وهو عن عائشة
أصح

ورواه محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد
الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة
وذكر عبد الرزاق عن بن عيينة عن جعفر بن محمد

عن أبيه قال غسل رسول الله ﷺ وعليه قميص وكفن في ثلاثة أثواب ثوبين صحاريين وثوب حبرة وصلي علي عليه بغير إمام وروى عبد الرزاق أيضا عن بن جريج قال سمعت محمد بن علي بن حسين أبا جعفر يقول بلغنا أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب قيل ما هن قال قد اختلفوا فيهن منهن قميص قلت وعمامة قال لا ثوبين سوى القميص قال عبد الرزاق (1) وهو القميص الذي غسل فيه

قال أبو عمر روي أن رسول الله ﷺ كفن في برد حبرة وربطتين وروي أنه

الاستدكار ج: 3 ص: 3

كفن في برد أحمر وقيل برد أسود وغير ذلك مما جاء في أحاديث ليس منها شيء يحتج به من وجه انقطاعها وضعف أسانيد أكثرها وأصح شيء فيما كفن فيه رسول الله ﷺ حديث عروة عن عائشة قالت كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة (1)
وسنوضح ذلك في باب الكفن إن شاء الله قال أبو عمر السنة المجتمع عليها تحريم النظر إلى عورة الحي والميت وحرمة المؤمن ميتا كحرمته حيا ولا يجوز لأحد أن يغسل ميتا إلا وعليه ما يستره فإن غسل في قميص فحسن وستره كله حسن وأقل ما يلزم من الستر له ستر عورته ومن السنة المجتمع عليها أن لا يفضي الغاسل إلى فرج الميت إلا وعليه خرقة وسيأتي وصف غسل الميت في حديث أم عطية بعد هذا إن شاء الله (2)

وقد زعم بعض أصحابنا أن رسول الله ﷺ لم ينزع عنه ذلك القميص الذي غسل فيه وأنه كفن فيه مع الثلاثة الأثواب واحتج بالحديث المأثور في ذلك أنهم نودوا ألا ينزعوا القميص (3) - وهذا يعارضه ما هو أثبت منه من جهة النقل وهو

حديث عائشة قالت كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة وهذا ينفي أن يكون في أثوابه قميص وتوجيه الحديثين عندي أي لا تنزعوا القميص حتى تغسلوه في نفسه

وكذلك جاء الحديث أنه غسل في قميصه فاقصر في هذا الحديث على ذكر الغسل خاصة مع حديث عائشة (ليس فيها قميص) يعني في أكفانه

وقد سأل أبو أحمد الموفق إسماعيل بن إسحاق القاضي ما الذي صح عندكم في كفن النبي ﷺ فإن عبد العزيز الهاشمي يقول إنه كفن في خمسة أثواب منها قميص وعمامة فقال إسماعيل الذي صح عندنا أنه كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة

الاستدكار ج: 3 ص: 4

وقد روى يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن بن عباس قال كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب قميصه الذي مات فيه وحلة بحرائية (1) - وهذا الحديث انفرد به يزيد بن أبي زياد وليس ممن يحتج به إذا عارضه من هو أثبت منه لضعفه وحديث عائشة ثابت من جهة الإسناد ومعلوم أن الثوب الذي يغسل فيه الميت ليس من أكفانه وثياب الكفن غير مبلولة وبالله التوفيق 483 - مالك عن أيوب بن أبي تميمة السختياني

عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية أنها قالت دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر (2) واجعلن في الآخرة كافورا (3) أو شيئا من كافور فإذا فرغتن فأذني قالت فلما فرغنا أذناه فأعطانا حقوة (4) فقال أشعرنها إياه قال مالك (5) تعني بحقوة إزاره قال أبو عمر لم يذكر مالك في حديثه هذا من كانت المتوفاة التي غسلتها أم عطية في هذا الحديث من بنات رسول الله ﷺ وذكر بن عيينة وغيره عن أيوب في هذا الحديث أنها زينب بنت أبي طالب وذكر أيضا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية وذلك مذكور في التمهيد وكل الرواة لهذا الحديث عن مالك قالوا فيه بعد قوله أو أكثر من ذلك إن

الاستذكار ج: 3 ص: 5

رأيتن ذلك وسقط ليحيى بن يحيى إن رأيتن ذلك وهو مما عُد من سقطه وفي هذه اللفظة من الفقه رد عدد الغسلات إلى اجتهاد الغاسل على حسب ما يرى بعد الثلاث من بلوغ الوتر فيها والله أعلم وأما ابنته (عليه الصلاة والسلام) التي شهدت أم عطية الأنصارية غسلها فهي زينب بنت عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت توفيت زينب بنت رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ اغسليها ثلاثا أو خمسا وذكر الحديث وقال بعض أهل السير هي أم كلثوم والله أعلم قال أبو عمر وكل بنات رسول الله ﷺ توفين في

حياته إلا فاطمة فإنها توفيت بعده بستة أشهر
وقيل بثمانين سنة أشهر
ولم يشهد رسول الله ﷺ جنازة ابنته رقية لأنه
كان بيننا بدر
وقد ذكرنا أخبارهن في النساء من كتاب الصحابة
ولست أعلم في غسل الميت حديثا جعله العلماء
أصلا في ذلك إلا حديث أم عطية الأنصارية هذا
فعليه عدلوا في غسل الموتى
وقد روى أيوب وغيره عن حفصة بنت سيرين عن
أم عطية في هذا الحديث فقالوا فيه ثلاثا أو
خمسا أو سبعا أو أكثر ومن ذلك إن رأيتن ذلك ولا
يحفظ ذكر السبع في حديث أم عطية إلا من
حديث حفصة بنت سيرين عنها
وكان أيوب السخيتاني قد روى هذا الحديث عن أم
عطية وعن حفصة بنت سيرين عن أم عطية فكان
يروى عن كل واحد منهما حديثه على وجهه وكان
حافظا وكان ممن يرويه أيضا عن حفصة عن أم
عطية في هذا الحديث قولها ومشطنا رأسها ثلاثة
قرون ليس ذلك في حديث محمد بن سيرين عن
أم عطية إلا أنه كان يروي هذه الألفاظ خاصة عن
أخته حفصة عن أم عطية ويروي عن أم عطية
سائر الحديث كما رواه مالك وغيره عن أيوب عن
محمد عن أم عطية وقد ذكرنا الآثار بذلك كله عن
بن سيرين عن أخته حفصة بنت سيرين في
التمهيد
وقد روى قتادة عن أنس أنه كان يأخذ غسل
الميت عن أم عطية قالت غسلنا ابنة النبي ﷺ
فأمرنا أن نغسلها بالسدر ثلاثا فإن أنجت وإلا
فخمسا وإلا فأكثر من ذلك قالت فرأينا أكثر من
ذلك سبع

واختلف العلماء في البلوغ بغسل الميت إلى سبع غسلات فقال منهم قائلون أقصى ما يغسل الميت ثلاث غسلات فإن خرج منه شيء بعد الغسلة الثالثة غسل ذلك الموضع وحده ولم يعد غسله

وممن قال بهذا أبو حنيفة وأصحابه والثوري وإليه ذهب المزني وأكثر أصحاب مالك ومنهم من قال يوضأ إذا خرج منه شيء بعد الغسلة الثالثة ولا يعاد غسله لأن حكمه حكم الجنب إذا اغتسل ثم أحدث بعد الغسل قالوا ويغسل مخرجه من ذلك الحدث بالماء ثم يوضأ وتجزئ الأجزاء في ذلك وقال بن القاسم إن وضئ من الحدث فحسن وإنما هو الغسل

قال أبو عمر لأنها عبادة عن الحي فقد أداها وليس على الميت عبادة فتحصيل مذهب مالك أنه إذا جاء منه حدث بعد كمال غسله أعيد وضوؤه للصلاة ولم يعد غسله وقال الشافعي إذا خرج منه شيء بعد الغسلة الثالثة أعيد غسله

وقال أحمد بن حنبل يعاد غسله إذا خرج منه شيء إلى سبع غسلات ولا يزداد على سبع فإن خرج منه شيء بعد السابعة غسل الموضع وحده فإن خرج منه شيء بعد ما كفن دفع ولم يلتفت إلى ذلك وهو قول إسحاق وكل قول من هذه الأقاويل قد روي عن جماعة من التابعين على ما ذكرنا عنهم بالأسانيد في كتاب التمهيد ووضعنا هناك في غسل الميت وجوها ذكرناها عن العلماء ومن أراد الوقوف على ذلك تأمله هناك

والقول عندي في غسل الميت أنه تطهير عبادة لا إزالة نجاسة وإنما غسله كالجنب وكان إبراهيم النخعي لا يرى الكافور في الغسلة

الثالثة ولا يغسل الميت عنده أكثر من ثلاث ليس في شيء منها كافور وإنما الكافور عنده في الحنوط إلا في شيء من الماء وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه

ولا معنى لقولهم لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال للنساء اللاتي غسلن ابنته واجعلن في الآخرة كافورا وعلى هذا أكثر العلماء أن يغسل الميت الغسلة الأولى بالماء القراح والثانية بالماء والسدر والثالثة بماء فيه كافور ومنهم من يجعل

الاستذكار ج: 3 ص: 7

الأولى بالماء والسدر والثانية بالماء القراح والثالثة بالماء والكافور ومنهم من يذهب إلى أن الغسلات الثلاث كلها بالسدر ورووا في ذلك حديثا

أن رسول الله ﷺ غسل ثلاث غسلات كلهن بالماء والسدر

وقد روى قتادة عن محمد بن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية فيغسل بالماء والسدر مرتين والثالثة بالماء والسدر والكافور وذكره أبو داود عن هدية بن خالد عن همام عن قتادة عن بن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية

وقال أبو بكر الأثرم قلت لأحمد بن حنبل أتذهب إلى السدر في الغسلات كلها قال نعم السدر فيها كلها على حديث أم عطية اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر قال في حديث بن عباس بماء وسدر ثم قال ليس في حديث غسل الميت أرفع من حديث أم عطية ولا أحسن منه فيه ثلاثا أو خمسا أو سبعا وابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها ثم قال أحسنه

قال أبو عمر يقال إن أعلم التابعين بغسل الميت بن سيرين ثم أيوب بعده وكلاهما كان غاسلا

للموتى يتولى ذلك بنفسه
ذكر عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن بن سيرين
في غسل الميت قال توضع خرقة على فرجه
وأخرى على وجهه فإذا أراد أن يوضئه كشف
الخرقة عن وجهه فيوضئه بالماء وضوءه للصلاة
ثم يغسله بالماء والسدر مرتين من رأسه إلى
قدميه يبدأ بميامنه ولا يكشف الخرقة عن فرجه
ولكن يلف على يده خرقة إذا أراد أن يغسل فرجه
ويغسل ما تحت الخرقة التي على فرجه بالماء إذا
غسله مرتين بالماء والسدر غسله المرة الثانية
بماء فيضئه كما فور
قال والمرأة والرجل في ذلك سواء فإذا فرغ
الغاسل اغتسل إن شاء أو توضع
وعبد الرزاق عن بن حريج عن عطاء قال يغسل
الميت ثلاثاً أو خمساً أو سبعا بماء وسدر والواحدة
السابعة تجزئ
وقال الأثرم قلت لأحمد بن حنبل يغطي وجه
الميت قال لا إنما يغطي من سرته إلى ركبتيه
قال أبو عمر أجمع العلماء على أن النظر إلى فرج
الحي والميت يحرم ولا

الاستذكار ج: 3 ص: 8

يجوز وكذلك مباشرته باليد من غير من أحل الله
مباشرته من الزوجين وملك اليمين للرجل إلا ما
كان من الأطفال الذين لا إرب فيهم ولا شهوة
تتعلق بهم
وقد روي معنى الإجماع الذي ذكرنا من أخبار
الأحاديث العديدة

منها حديث علي أن رسول الله ﷺ قال له لا
تنظر إلى فرج حي ولا ميت
وأما تغطية وجه الميت قبل الغسل وفي حين
الغسل بخرقة فلأن الميت ربما تغير وجهه
بالسواد ونحوه وذلك لداء أو لغلبة دم فينظر

الجهال إليه فينكرونه ويتأولون فيه
وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال من غسل ميتا ثم
لم يفش عليه خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه (1)

وأما قوله في حديث أم عطية في هذا الباب
فأعطانا حقوه وقال أشعرنها إياه فالحقو الإزار
وقيصل المئزر
قال منقذ بن خالد الهذلي (شعر)
(مكبلة قد خرق الردف حقوها

وأخرى عليها حقوها لم يخرق)
والحقو في لغة هذيل مكسور الحاء
وغيرهم يقولون حقو بالفتح وجمعه
حقي وأحقاء وأحق
وأما قوله أشعرنها إياه فإنه أراد اجعلته
يلي جسدها في أكفانها
ومنه الحديث عن عائشة وغيرها من
أزواج النبي ﷺ أنها قالت كان رسول
الله ﷺ لا يصلي في شعرنا ولا في لحفنا
(2)

ومنه قوله عليه السلام الأنصار شعار
والناس دثار (3)
وقال بن وهب في قوله أشعرنها إياه
يجعل الإزار شبه المئزر ويفضي به إلى
جلدها

الاستذكار ج: 3 ص: 9

وقال بن جريج قلت لعطاء ما معنى أشعرنها إياه
أتؤزر قال لا أراه إلا قال الففنها فيه
وكذلك كان بن سيرين يأمر بالمرأة أن تشعر
لفافة ولا تؤزر وقال إبراهيم النخعي الحقو فوق
الدرع
وقد خالفه الحسن وابن سيرين والناس فجعلوا

الحقو ويلي أسفلها مباشرة لها
وقال بن علي الحقو هو النطاق الذي تنطق به
الميتة وهو سبئية طويلة يجمع بها فخذها تحسبنا
أن يخرج منها شيء بعد أن يحشى أسفلها
بكرسف ثم يلف النطاق على عجزها إلى قرب من
ركبتيها
قال وهو أحد الخمسة الأثواب التي تكفن فيها
المراة
وقال عيسى بن دينار يلف ذلك على عجزها
وفخذها حتى يستوي ذلك منها بسائر جسدها ثم
تدرج في اللفافتين كما يدرج الرجل
قال ولو لم يكن إلا ثوب واحد كان الخمار أولى
من المنزر لأنها تصلي في المدرع والخمار ولا
تصلي في المدرع والمنزر
وقد استدل قوم من هذا الحديث بأن غسل النساء
للمراة أولى من غسل زوجها لها
وقال الحسن البصري إذا لم يجد امرأة مسلمة ولا
يهودية ولا نصرانية غسلها زوجها وابنها
وخالفهم آخرون فقالوا غسل الزوج أولى من
غسل النساء لأن أبا بكر الصديق (رضي الله عنه)
أوصى بأن تغسله زوجته أسماء وكذلك فاطمة
أوصت بأن يغسلها بعلي فغسلت أسماء بنت
عميس زوجها أبا بكر وغسل علي فاطمة
ومعلوم أن الزوجين يحل لكل واحد منهما من
النظر من صاحبه والمباشرة ما لا يجوز لغيرهما
484 - وأما حديث مالك في هذا الباب عن عبد الله
بن أبي بكر أن أسماء بنت عميس غسلت أبا بكر
الصديق حين توفي ثم خرجت فسألت من حضرها
من

الاستدكار ج:3 ص:10

المهاجرين فقالت إني صائمة وإن هذا يوم شديد
البرد فهل علي من غسل فقالوا لا
قال أبو عمر هذا إجماع من العلماء مأخوذ عن

إجماع السلف من الصحابة على ما في هذا الحديث من المهاجرين والأنصار من إجازات غسل المرأة زوجها من غير تكبير عن أحد منهم وكذلك روينا عن أبي موسى الأشعري أنه غسلته امرأته ولم يختلف الفقهاء في جواز غسل المرأة لزوجها واختلفوا في جواز غسل الرجل امرأته فقال أكثرهم جائز أن يغسل الرجل امرأته كما جاز أن تغسله فمن قال بذلك منهم مالك والليث وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وهو قول حماد بن أبي سليمان واختلف فيه عن الأوزاعي روي عنه لا يغسلها وروي عنه يغسلها وحجتهم أن عليا غسل فاطمة (رضي الله عنهما) وقياسا على غسل المرأة زوجها لأنهما زوجان وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وروى ذلك عن الشعبي تغسله ولا يغسلها لأنه ليس في عدة منها

وهذا لا حجة فيه لأنها في حكم فيه الزوجية ليس في عدة منها بدليل الموارثة لا في حكم المبتوتة واعتل الثوري وأبو حنيفة بأن لزوجها أن يتزوج أختها فلذلك لا يغسلها وهذا لا ينتقض عليهم بغسلها لهما وأجمعوا على أن المطلقة المبتوتة لا تغسل زوجها إن مات في عدتها واختلفوا في الرجعية قد روى بن نافع عن مالك أنه يغسلها وأنها تغسله إن كان الطلاق رجعيا وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وقال بن القاسم لا تغسله

وإن كان الطلاق رجعياً قال وهو قياس من قول مالك لأنه ليس له أن يراها عنده

الاستدكار ج: 3 ص: 11

وهو قول الشافعي وأما قوله في حديث أسماء بنت عميس أنها سألت من حضرها من المهاجرين والأنصار هل عليها من غسل حين غسلت زوجها فقالت لا فإن هذا موضع اختلف فيه الفقهاء فقال منهم قائلون كل من غسل ميتاً فعليه الغسل قالوا وإنما أسقط المهاجرون والأنصار - الذين حضروا غسل أسماء لزوجها - الغسل عنها لما ذكرت لهم لأن إنما هي صائمة وأنه يوم شديد البرد

واحتج من رأى الغسل على من غسل الميت بحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمّله فليتوضأ (1) - واختلف قول مالك في ذلك فذكر العتبي عن بن القاسم قال قال مالك أرى على من غسل ميتاً أن يغتسل

قال بن القاسم ولم أره يأخذ بحديث أسماء بنت عميس ويقول لم أدرك الناس إلا على الغسل قال بن القاسم وهو أحب ما فيه إلي وذكر بن عبد الحكم عن مالك قال يغتسل من غسل الميت أحب إلينا وقال بن وضاح سمعت سحنون يقول يغتسل من غسل الميت إذا فرغ منه وهو العمل عندنا وروى أهل المدينة عن مالك أنه لا غسل على من غسل ميتاً وإن اغتسل فحسب وقال الشافعي لا غسل على من غسل ميتاً إلا أن يثبت حديث أبي هريرة أو غيره في ذلك وذكر المزني أن عبد الله بن وهب أخبره عن مالك أنه كان يرى الغسل على من غسل الميت

وقال أبو حنيفة وأصحابه غسل على من غسل
ميتا
واختلف الصحابة في ذلك أيضا

الاستذكار ج: 3 ص: 12

روي عن علي (رضي الله عنه) أنه كان يأمر
بالغسل من غسل الميت
وروي عن بن مسعود وسعيد بن المسيب وبن
عمر وجماعة من الصحابة والتابعين أنه لا غسل
على من غسل الميت
وأما حديث أبي هريرة فروي من حديث العلاء عن
أبيه عن أبي هريرة ودون العلاء زهير بن محمد
ولي بن سبغية
ورواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
ومن أصحاب سهيل من يرويه عن سهيل عن أبيه
عن إسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة
ورواه بن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن
أبي هريرة كلهم يرفعه إلى النبي ﷺ قال من
غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ
وأما حديث مصعب بن شيبة عن طارق بن حبيب
عن عبد الله بن الزبير عن عائشة عن النبي ﷺ أنه
كان يأمر بالغسل من الحمامة والجنابة وغسل
الميت ويوم عرفة فمما لا يحتج به ولا يقوم عليه
وقد روى شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة قالت
سألت عائشة أيغتسل من غسل الميت قالت لا
فدل على بطلان حديث مصعب بن شيبة لأنه لو
صح عنها ما خالفته ومن جهة النظر والاعتبار لا
تجب طهارة على من لم يوجبها الله عليه في
كتابه ولا أوجبها رسوله من وجه يشهد به عليه ولا
اتفق العلماء على إيجابها والوضوء المجتمع عليه
لا يجب أن يقضى إلا من هذه الوجوه أو أحدها
وبالله التوفيق
وأما قول مالك في هذا الباب أنه سمع أهل العلم

يقولون إذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها
ولا من ذوي المحرم أحد يلي ذلك منها ولا زوج
يلي ذلك منها يمت فمسح بوجهها وكفيها من
الصعيد
قال مالك وإذا هلك الرجل وليس معه أحد إلا نساء
يضمنه أيضا
فليس فيما حكاه بين العلماء خلاف إلا في هل
يغسل المرأة إذا ماتت ذو المحرم منها أم لا
فإن هذا موضع اختلفوا فيه فقال مالك في
المدونة وفي العتبية من رواية سحنون وعيسى
عن بن القاسم ومن سماع أشهب أنه أيضا جائز
أن يغسل المرأة

الاستدكار ج: 3 ص: 13

ذو محرم منها من فوق الثوب إذا لم يكن نساء
وكذلك الرجل تغسله ذات المحرم منه إذا لم يكن
رجل وتسال وتسال
وذكر محمد بن سحنون عن أشهب أنه لا يغسل ذو
المحارم بعضهم بعضا ولكن يميمون
وذكر بن عبد الحكم عن مالك معنى ما ذكره في
موطئه إلا أنه كان لا يجاوز بالنساء إذا يميمهن
الرجال الكفين ويبلغ النساء بتيمم الرجال إلى
المرفقين فإن كن ذوات محارم فلا بأس أن
يغسلن الرجل ما لم يطلع على عورته ويغسل
الرجل ذات المحرم منه في درعها ولا يطلع على
عورتها
وقول الأوزاعي في هذا الباب كله قول مالك
وقول أبي حنيفة وأصحابه كقول أشهب
إلا أن الأوزاعي قال إذا لم يكن مع الرجل ولا
المرأة إلا أجنبي دفن كل واحد منهما بغير غسل
ولا تيمم
قال أبو حنيفة وأصحابه يميم ذو المحرم المرأة
بيده ويميمها الأجنبي من وراء الثوب
قالوا والرجل تيمم المرأة ذات المحرم منه بغير

ثوب والأجنبية تيممه من وراء الثوب وهذا إذا لم تحضر المرأة نساء ولا الرجل رجال في السفر ونحوه
وقالوا والأمة تيمم كما ييمم الرجل وقال الثوري إذا لم يكن مع المرأة إلا الرجال ولا مع الرجل إلا النساء يمت المرأة الرجل والرجل المرأة ولم يفرق بين ذي المحرم وغيره ولكن من وراء الثوب وهو قول الشافعي
وقال الليث إذا لم يكن مع الرجل إلا النساء ولا مع المرأة إلا الرجال فإن كل واحد منهما يلف في ثيابه ويصلى عليه ولا يغسل ولا ييمم
وقال الليث أيضا إن توفي رجل مع رجال ولا ماء معهم دفن كما هو ولم ييمم
قال أبو عمر القياس أن يكون الصعيد طهورا للميت عند عدم الماء كما كان طهورا للحية والوجه والكفان لا يجوز للمرأة ستر ذلك في الصلاة فجائز أن ييمم ذلك منها بعد الموت

الاستدكار ج: 3 ص: 14

1 (2 - باب ما جاء في كفن الميت)

485 - مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية (1) ليس فيها قميص ولا عمامة
هذا أثبت ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في كفن الميت من جهة النقطة
وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كفن في برد حبرة وروي أنه كفن في ربطتين وبرد نجراني ذكر عبد الرزاق عن معمر بن جريح عن بن شهاب

الزهري عن علي بن حسين قال كفن رسول الله ﷺ في ثلاثه أثواب ببرد حبرة قال عبد الرزاق وهو المجتمع عليه وبه ناخذ قال وأخبرنا معمر عن قتادة عن بن المسيب قال كفن رسول الله ﷺ في ريطتين وبرد وليس في شيء من تلك الآثار ما يعارض به حديث عائشة لثبوتها وضعف أسانيد ما سواه وقد ذكر لعائشة قولهم كفن في ثوبين وبرد حبرة فقالت قد أتى بالبرد ولكن ردوه ولم يكفونه فيه ذكر ذلك حفص بن غياث وغيره عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وذكر حماد بن سلمة في هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وكان عبد الله بن أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) قد أعطاهم حلة حبرة فأدرجوا رسول الله ﷺ فيها ثم أسسوا تخرجوه منها فهذه كلها آثار ثابتة عن عائشة ترد حديث يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن

الاستذكار ج: 3 ص: 15

بن عباس قال كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب قميصه الذي مات فيه وحلة له نجرانية وحديث الثوري عن بن أبي ليلي عن الحكم عن مقسم عن بن عباس قال كفن رسول الله ﷺ في ثوبين أبيضين وبرد أحمر وما ذكر أبو حاتم الرازي قال حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب - يعني بن خالد - قال حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان في وصيته أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب في صحارين وبرد فكفونني في ثلاثة أثواب قال أبو عمر كان علي (رضي الله عنه) غسل

رسول الله ﷺ وكفنه ومعه الفضل بن عباس وأبوه عباس وهم أعلم بذلك والله أعلم وقد اتفقت عائشة معهم على أن لا قميص في كفنه وإن قولها في هذا الحديث بيض سحولية وقد روي عنها من وجوه في حديث هشام بن عروة وغيره أنها من كرسف (وهو القطن) وأما السحولية فهي السبيبي قال المسيب بن علس (في الآل يخفضها ويرفعها ريع يلوح كأنه سحل والسحل الثوب الأبيض) (1) — شبيه الطرييق بسه وقد قيل إن سحول قرية باليمن تصنع فيها ثياب القطن وتنسب إليها وقد روى بن عيينة وغيره في هذا الحديث عن هشام بن عروة وغيره عن أبيه عن عائشة فقال فيه ثلاثة أثواب سحولية لم يقل بيض فإذا كان السحل الأبيض استغني عن ذكر البيض وأما الفقهاء فأكثرهم يستحبون في الكفن ما في هذا الحديث وكلهم لا يرون في الكفن شيئاً واجباً ولا يتعدى وما ستر العورة أجزاء عندهم من الحنبي والميبي وأما ما يستحبونه من الكفن فقال مالك (رحمه الله) ليس في كفن الميت حد ويستحب الوتر وفي رواية أخرى عنه أحب إلي أن يكون كفن الرجل في ثلاثة أثواب ولا أحب أن يكون في أقل من ثلاثة أثواب فإن كفن في ثوبين فلا بأس قد كفن رسول الله ﷺ الشهداء اثنين في ثوب

الاستدكار ج: 3 ص: 16

قال ولا بأس بالقميص في الكفن ويكفن معه بثوبين فوقف وقال أبو حنيفة وأصحابه أدنى ما تكفن فيه المرأة ثلاثة أثواب والسنة فيها خمسة أثواب

وأدنى ما يكفن فيه الرجل ثوبان والسنة في ثلاثة
أثواب
وقال الأوزاعي والثوري يكفن الرجل في ثلاثة
أثواب وتكفن المرأة في خمسة أثواب وهو آخر
قول الشافعي وقول أحمد وإسحاق وأبي ثور
وروي عن الشافعي أنه قال أحب إلي أن لا يتجاوز
في كفن المرأة خمسة أثواب والثوب الواحد
يجزئ
واستحب بن علي القميص في الكفن وهو قول
مالك وزعم أصحابه أن العمامة عندهم في كفن
الميت معروفة بالمدينة وكذلك الخمار للمرأة
واستحبوا أن يقمص الميـت
وكان بن عمر يعمم الميت وكان جابر بن عبد الله
وعطاء بن أبي رباح لا يعممان
وكفن بن عمر ابنه واقدا في خمسة أثواب قميص
وثلاث لفائف وعمامة
وروي مالك عن بن شهاب عن حميد بن عبد
الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص
أنه قال الميت يقمص ويؤزر ويلف في الثوب
الثالث فإن لم يكن إلا ثوب واحد كفن فيه
وأما الشافعي فقال أحب الكفن إلي ثلاثة أثواب
بيض ليس فيها عمامة ولا قميص فإن ذلك الذي
اختاره الله (عز وجل) لنبيه ﷺ واختاره له
أصحابه (رضي الله عنهم)
قال أبو عمر قوله ﷺ خير ثيابكم البياض فألبسوها
أحياءكم وكفنوا فيها موتاكم (1) أولى ما صير
إليه في هذا الباب والله الموفق للصواب
وقد أجمعوا أن لا تخاط اللفائف فدل على أن
القميص ليس مما يختار لأنه مخيط ولا حرج في
شيء مما استحبوه وإن كانوا قد اختلفوا فيه
وبالله التوفيق

486 - مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن أبا بكر الصديق قال لعائشة وهو مريض في كم

كفن رسول الله ﷺ فقالت في ثلاثة أثواب بيض سحولية فقال أبو بكر خذوا هذا الثوب (لثوب عليه قد أصابه مشق (1) أو زعفران) فاغسلوه ثم كفنوني فيه مع ثوبين آخرين فقالت عائشة وما هذا فقال أبو بكر الحي أحوج إلى الجديد من الميت وإنما هو للمهلة (2) — وروى سفيان عن هشام عن عروة عن عائشة أن

أبا بكر سألها في كم كفن رسول الله ﷺ فقالت في ثلاثة أثواب سحولية قال فكفنوني في ثلاثة أثواب

قال سفيان وأخبرنا عمرو بن دينار عن عبد الله بن أبي مليكة أن أبا بكر الصديق قال لعائشة اغسلوا ثوبي هذين (وكانا مشقين) فكفنوني فيهما وابتاعوا لي ثوبا ولا يغلو عليكم فقالت عائشة إنا موسرون فقال يا بنية الحي أحق بالجديد من الميت وإنما هو للمهل والصدید وأوصى أسماء وكانت صائمة أن تظفر في هذا الحديث من الفقه ما لم يتقدم في الحديث الذي قبله سؤال العالم كل من كان عنده علم غاب عنه أو نسيه كان مثله في العلم أو دونه وهذا الخبر يدل على ما أجمعوا عليه من أن رسول

الله ﷺ لم يل غسله وتكفينه إلا أهله والعباس وعلي والفضل بن عباس ولكن ذلك كان في بيت عائشة فلم تجهل ذلك ولذلك سألتها أبو بكر - رضي الله عنهما - عن ذلك وفيه الكفن في ثلاثة أثواب وذلك استحباب لا

استحباب وفيه غسل ثياب الأكفان وتنظيفها وفيه أنه لا بأس بالكفن البالي وأنه والجديد في

الفضائل سواء
وفيه التأديب للبين وتعليمهم ما يحيطون به
دينهم وأموالهم وكذلك قال لهم الحي أحوج إلى
الجديد من الميقت
وهو من حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه
- عن النبي - عليه السلام - أنه

الاستذكار ج: 3 ص: 18

قال لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سريعا (1)
وإلى هذا ذهب أبو بكر والله أعلم
وليس في هذا كله دفع لحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه (2) ولا
ما يعارضه لأنه يحتمل حديث جابر هذا هيئة
التكفين بدليل قوله إن الله عز وجل يحب من
عبده إذا عمل عملا أن يتقنه ويحسنه على أن من
كفن أخاه في ثوب نقي أبيض أو ثياب بيض فقد
أحسن والبالى والجديد في ذلك سواء والله أعلم
وأما قوله كفنوني في ثوبين مع ثوبي هذا فإنه
أراد أن يكون كفنه وترا وهي السنة
قال إبراهيم النخعي غسل الميت وتر وكفنه وتر
وتجميره وتره
وقوله وإنما هو للمهلة فإنه أراد الصديد ولا وجه
لكسر الميم في المهلة غير ذلك وبضم الميم شبه
الصديد بعكر الزيت وهو المهل والمهلة والرواية
بكسر الميم
وقال عيسى بن دينار لا ينبغي لمن لم يجد أن
ينقص الميت من ثلاثة أثواب يدرج فيها إدراجا لا
يجعل له إزار ولا سراويل ولا عمامة ولكن يدرج
كما أدرج النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي أن يزداد الرجل على
ثلاثة أثواب كذلك ينبغي لمن يجد أن لا ينقص
المرأة عن خمسة أثواب درع وخمار وثلاث لفائف
يخمر رأسها بالخمار وأما الدرع فيفتح في وسطه
ثم تلبسه ولا يخاط من جوانبه وأحد اللفائف يلف

على حجزتها وفخذيها حتى يستوي ذلك منها
بسائر جسدها ثم تدرج في اللفافتين الباقيتين
كما يدرج الرجس كل
قال عيسى والكفن من رأس المال يجبر الغرماء
والورثة على ثلاثة أثواب من رأس مال الميت
تكونون وسوطا
قال أبو عمر قول عيسى في هذا الباب كله حسن
وجمهور الفقهاء على أن الكفن من رأس المال
ومن قال إنه من الثلث فليس بشيء لأن مصعب
بن عمير لم يترك إلا نمرة قصيرة كفته فيها
رسول الله ﷺ ولم يلتفت إلى غريم ولا وارث

الاستدكار ج: 3 ص: 19

وقد أجمع العلماء على كراهية الخز والحريير
للرجال في الكفن ومنهم من كرهه للرجال
والنساء في الكفن خاصة
وأجمعوا على أنه لا يكفن في ثوب يصف
والمصبوغ كله غيره أفضل منه وبعد هذا فما كفن
فيه الميت مما يستر عورته ويواريه أجزاءه وبالله
تعالى التوفيق

1 (3 - باب المشي أمام الجنازة)

487 - مالك عن بن شهاب أن رسول الله ﷺ وأبا
بكر وعمرو كانوا يمشون أمام الجنازة
لم يختلف أصحاب مالك في إرسال هذا الحديث
عنه عن بن شهاب
ولم يختلف أصحاب بن عيينة عليه في توصيله
مسندا رووه عنه عن الزهري عن سالم عن أبيه
وقد تابعه بن أخي الزهري وغيره
واختلف فيه سائر أصحاب بن شهاب على ما
ذكرناه في التمهيد والحمد لله
وأردف مالك هذا الحديث بحديثه عن محمد بن

المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه أخبره أنه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس أمام الجنازة في جنازة زينب بنت جحش وعن هشام بن عروة أنه قال ما رأيت أبي قط في جنازة إلا أمامها قال ثم يأتي البقيع فيجلس حتى يمشوا عليه وعن بن شهاب أنه قال المشي خلف الجنازة من خطأ السنة فأورد مالك في هذا الباب السنة وعمل الخلفاء بذلك ومن بعدهم واشتهار ذلك بالمدينة عندهم حتى جعله بن شهاب مع علمه بأثار من مضى سنة مسنونة وجعل ما خالفها خطأ وهذا كله خلاف ما ذهب إليه أهل العراق من الكوفيين وغيرهم فأجازوا المشي خلفها وعن يمينها وعن يسارها وأمامها واختلف العلماء في الأفضل من ذلك فقال مالك بن أنس والليث بن سعد والشافعي وأصحابهم السنة

الاستدكار ج: 3 ص: 20

المشي أمام الجنازة وهو الأفضل وبه قال أحمد بن حنبل وقال الثوري لا بأس بالمشي بين يديها وخلفها وعن يمينها وشمالها إلا أن المشي عندهم خلفها أفضل ووجه هؤلاء ومن قال بقولهم حديث علي من رواية عبد الرحمن بن أبزي قال كنت أمشي مع علي في جنازة وهو أخذ بيدي وهو يمشي خلفها وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها فقلت له في ذلك فقال إن فضل الماشي خلفها على الماشي أمامها كفضل صلاة المكتوبة على صلاة النافلة وإنهما ليعلمان ذلك ولكنهما يسهلان على الناس وقد ذكرنا إسناده في التمهيد من حديث عبد الرزاق وغيره عن الثوري

قال عبد الرزاق وبه يأخذ الثوري وروى أبو سعيد الخدري عن علي مثله بمعناه وزاد قال لي علي يا أبا سعيد إذا شهدت جنازة فقدمها بين يديك واجعلها نصب عينيك فإنما هي موعظة وتذكرة وعبرة ومن حديث بن مسعود أنه كان يقول سألنا رسول الله ﷺ عن السير بالجنازة فقال الجنازة متبوعة وليست بتابعة وليس معها من تقدمها (1) - ومن حديث المغيرة بن شعبة عن النبي - عليه الصلاة والسلام - قال الراكب يسير خلف الجنازة والماشي يمشي خلفها وأمامها وعن يمينها ويسارها قريبا منها (2) - ومن حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال امشوا خلف الجنازة فهذا ما جاء من الآثار المرفوعة في هذا الباب وهي كلها أحاديث كوفية لا

الاستدكار ج: 3 ص: 21

تقوم بأسانيدها حجة وقد ذكرناها بأسانيدها وعللها في التمهييد وروي عن أنس بن مالك ومعاوية بن قرة وسعيد بن جبير أنهم كانوا يمشون خلف الجنازة وروي عن نافع مولى بن عمر أنه قال قلت لابن عمر كيف المشي في الجنازة فقال أما تراني أمشي خلفها فهذا يعارضه حديث بن شهاب المذكور في هذا الباب وحديث أهل المدينة أثبت والله أعلم وأما الصحابة - رضي الله عنهم - فروى عن عثمان وطلحة والزبير وبن عباس وأبي هريرة والحسن بن علي وبن الزبير وأبي أسيد الساعدي وأبي قتادة الأنصاري أنهم كانوا يمشون أمام الجنازة وروي بن وهب عن يحيى بن أيوب عن يعقوب بن

إبراهيم عن محمد بن المنكدر قال ما رأيت أحدا ممن أدركت من أصحاب رسول الله ﷺ إلا وهم يمشون أمام الجنازة حتى أن بعضهم لينادي بعضا ليرجع إليهم

ذكر بن المبارك عن موسى الجهني قال سألت عبد الرحمن بن أبي ليلى عن المشي بين يدي الجنازة فقال كنا نمشي بين يدي الجنازة مع أصحاب رسول الله ﷺ فلا يرون بذلك بأسا وأما التابعون فروي عن السائب بن يزيد وعبيد بن عمير وشريح القاضي والأسود بن يزيد وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وسليمان بن يسار وسائر الفقهاء السبعة المدنيين وبشر بن سعيد وعطاء بن يسار وبين شهاب وربيعة وأبي الزناد أنهم كانوا يمشون أمام الجنازة وذكر هشيم عن مغيرة عن إبراهيم أنه قال لأبي وائل أكان أصحابك يمشون أمام الجنازة قال نعم قال أبو عمر المشي أمام الجنازة أكثر عن العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين وهو مذهب الحجازيين وهو الأفضل إن شاء الله ولا بأس عندي بالمشي خلفها وحيث شاء الماشي منها لأن الله عز وجل لم يحظر ذلك ولا رسوله ولا أعلم أحدا من العلماء كره ذلك ولا ذكر أن مشي الماشي خلف الجنازة يحبط أجره فيها ويكون كمن لم يشهد لها وقد قال رسول الله ﷺ من شيع جنازة

الاستذكار ج: 3 ص: 22

وصلى عليها كان له قيراط من الأجر ومن قعد حتى تدفن كان له قيراطان والقيراط كأحد (1) ولم يخص الماشي خلفها من الماشي أمامها ومن عمل العلماء بالعراق والحجاز قرنا بعد قرن

**مما ذكرنا عنهم ما يدل على قولنا وبالله توفيقنا
ومن استحب المشي أمامها فإنما ذلك عنده على
الرجال لا على النساء**
**روي أشهب عن مالك أنه سأله عن قول بن شهاب
المشي خلف الجنازة من خطأ السنة أذاك على
الرجال والنساء فقال إنما ذلك للرجال وكره أن
يتقدم النساء أمام النعش أو أمام الرجال
قال أبو عمر قد كره جماعة من العلماء شهود
النساء الجنائز على كل حال وقد ذكرنا اختلاف
العلماء في ذلك ووجوه أقوالهم في التمهيد
والحمد لله**
**وأما قوله في الحديث كانوا يمشون أمام الجنازة
دليل على أن الأغلب من العمل في ذلك المشي لا
الركوب وكذلك ينبغي لكل مستطيع على المشي
مع الجنازة أن يمشي معها ولا يركب إلا من عذر**
**قال بن شهاب ما ركب رسول الله ﷺ في جنازة
ق**
**وروي عن ثوبان أنه رأى قوما يركبون في جنازة
فقال أما يستحيون أن الملائكة لتمشي وأنتم
على ظهور الدواب**
**وعن بن عباس الراكب مع الجنازة كالجالس في
بيتته إلا أن تكفون به على**
**وعن عبد الله بن رباح قال للماشي قيراطان
وللراكب قيراط**
**قال أبو عمر ليس الركوب بمحذور ولكن المشي
لمن قدر عليه أفضل إن شاء الله والدليل على
جواز الركوب - وإن كانت السنة المشي كالجمعة
والعيدين - حديث المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ
أنه قال الراكب يسير خلف الجنازة (2) الحديث
حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سليمان
وسفيان قالوا حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا
محمد بن وضاح قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة**

قال حدثنا وكيع عن سعيد بن عبيد عن زياد بن جبير عن أبيه عن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله

الاستذكار ج:3 ص:23

الراكب يسير خلف الجنازة والماشي يمشي منها حيث شاء
1 (4 - باب النهي عن أن تتبع الجنازة بنار)

488 - مالك عن هشام بن عروة عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت لأهلها أجمروا (1) ثيابي إذا مت ثم حنطوني (2) ولا تذروا على كفني حناطا ولا تتبعوني بنار قال أبو عمر روي عن عائشة أنها أوصت لا تتبعوا جنازتي بمجمر فيه نار وقول عائشة مع قول أختها أسماء يدل على أنه لا بأس بتجمير ثياب الميت وأنه لا يجوز أن تتبع الجنازة بمجمر فيه نار
489 - مالك عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أنه نهى أن يتبع بعد موته بنار وكان مالك يكبره ذلك قال أبو عمر قد روي حديث أبي هريرة مرفوعا عن النبي ﷺ أنه قال لا تتبع الجنازة بصوت ولا نار (3)

ولا أعلم بين العلماء خلافا في كراهة ذلك وروينا عن أبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وأبي هريرة أنهم وصوا بأن لا يتبعوا بنار ولا نائحة ولا يجعل على قطيفة حمراء وأظن اتباع الجنائز بالنار كان من أفعالهم بالجاهلية نسخ بالإسلام والله أعلم وهو من فعل النصارى ولا ينبغي أن يتشبه بأفعالهم وقد قال

النبي ﷺ إن اليهود والنصارى لا يصبغون أو قال لا
يخضون فحسبهم الفوهم
وقال بعض العلماء لا تجعلوا آخر زادي إلى قبري
نارا
وفيما ذكرنا من إجماع العلماء فيه شفاء إن شاء
الله

الاستذكار ج: 3 ص: 24

وأما قول أسماء أجمروا ثيابي فهي السنة أن
تجمر ثياب الميت وكان بن عمر يجمرها وترا
وقد أجمعوا على الكافور في حنوط الميت وقد
أمر به رسول الله ﷺ في غسل ابنته وأكثرهم
يجيز فيه المسك وكره ذلك قوم والحجة في قول
رسول الله ﷺ أطيب الطيب المسك (1) -
وكان بن عمر يتبع مغابن الميت بالمسك وقال هو
أطيب طيبكم
وقال مالك لا بأس بالمسك والعنبر في الحنوط
قال بن القاسم يجعل الحنوط على جسد الميت
وفيما بين الأكفان ولا يجعل من فوقه
وقال إبراهيم النخعي يضع الحنوط على أعضاء
السجود وجبهته وأنفه وركبتيه وصدور قدميه
وقال أبو يوسف أجمع أصحابنا أن يوضع الحنوط
في رأسه ولحيته ويوضع الكافور على مواضع
السجود
وقال الشافعي يحنط رأسه ولحيته ويرد الكافور
على جميع جسده وثوبه الذي يدرج فيه أحب ذلك
له
قال المزني لا خلاف بين العلماء أنه يوضع
الحنوط على مواضع السجود فإن فضل فرأسه
ولحيته مع مساجده فإن فضل فمغابنه فإن اتسع
الحنوط فحكم جميع جسده في القياس واحد إلا
ما كان من عورته التي كان يسترها في حياته وإن

عجز الكافور استعين بالذريرة ويسحق معها حتى
يأتي على جميعه
1 (5 - باب التكبير على الجنائز)

490 - مالك عن بن شهاب عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة أن

الاستذكار ج: 3 ص: 25

رسول الله ﷺ نعى النجاشي للناس في اليوم
الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم
وكبر أربع تكبيرات
قد ذكرنا اسم النجاشي في التمهيـد
وفي هذا الحديث علم من أعلام نبوته ﷺ كبير
وذلك أنه علم بموته في اليوم الذي مات فيه على
بعد ما بين الحجاز وأرض الحبشة ونعاه للناس في
ذلك اليوم
وكان ذلك فيما قال الواقدي وغيره من أهل
السير في رجب سنة تسع من الهجرة
وفيه إباحة الإشعار بالجنائز والإعلام بها ليجتمع
إلى الصلاة عليها وفي ذلك رد قول من تأول نهى
رسول الله ﷺ عن النعي أنه الإعلام بموت الميت
للاجتماع إلى جنائزه
روي عن بن مسعود أنه قال لا تؤذنوا بي أحدا
فإنني أخشى أن يكون كنعي الجاهلية
وعن سعيد بن المسيب أنه قال إذا مات فلا
تقولوا للناس مات سعيد حسبي من يبلغني إلى
ربي
وروي ذلك عن بن مسعود قال حسبي من يبلغني
إلى حفرتي
وعن علقمة أنه قال لا تؤذنوا بي أحدا فإن ذلك
من النعي والنعي من أمر الجاهلية

وروي عن طائفة من السلف مثل ذلك قد ذكرتهم والأخبار عنهم ففي التمهيد وروي عن بن عون قال قلت لإبراهيم أكان النعي يكره قال نعم قال وكان النعي أن الرجل يركب الدابة فيطوف ويقول أنعي فلانا قال بن عون وذكرنا عند بن سيرين أن شريحا قال لا تؤذنوا لجنازتي أحدا فقال إن شريحا كان يكتفي بي بـ ذكره ولا أعلم بأسا أن يؤذن الرجل صديقه حميمة وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة كان له من الأجر كذا وقوله عليه السلام لا يموت أحد من المسلمين فتصلي عليه أمة من الناس يبلغون أن يكونوا مائة فيشفعون له إلا شفَعُوا فِيهِ (1) وعنه عليه السلام ما من مسلم يصلي عليه ثلاثة

الاستذكار ج: 3 ص: 26

صفوف من المسلمين إلا أوجب (1) دليل على إباحة الإنذار والإشعار بالجنازة والاستكثار من ذلك للدعاء وإقامة السنة في الصلاة عليها وقد أجمعوا أن شهود الجنائز خير وفضل وعمل بر وأجمعوا أن الدعاء إلى الخير من الخير وكان أبو هريرة يمر بالمجالس فيقول إن أحاكم قد مات فاشهدوا جنازته فإن قيل إن بن عمر كان إذا مات له ميت تحين غفلة الناس ثم خرج بجنازته قيل قد روى عنه خلاف ذلك في جنازة رافع بن خديج لما نعي له قال كيف تريدون أن تصنعوا له قالوا نحبسه حتى نرسل إلى قباء وإلى قريات حول المدينة ليشهدوا جنازته قال نعم ما رأيتم وفيه الخروج بالجنازة إلى المصلى وأن ذلك من سنة الصلاة عليها أن يخرج بها ليصلى عليها ويجتمع عليها وفيه الصلاة على الغائب وأكثر أهل العلم يقولون

إن ذلك خصوص للنبي ﷺ وأجاز بعضهم الصلاة على الغائب إذا كان في اليوم الذي دفن فيه أو قـرب ذلك قـرباً ودلائل الخصوص في هذه المسألة واضحة لا يجوز أن يستدل فيها مع النبي ﷺ غيره لأنه - والله أعلم - أحضر روح النجاشي بين يديه فصلى عليه أو رفعت له جنازته كما كشف له عن بيت المقدس حين سألته قريش عن صفته وروي أن جبريل - عليه السلام - أتاه بروح جعفر أو بجنازته وقال قم فصل عليه وهذا كله وما كان مثله يدل على أنه خصوص له لأنه لا يشركه في ذلك غيره وفيه الصف على الجنائز ولأن تكون صفوفاً أولى من صف واحد فيه طول لحديث مالك بن هبيرة عن النبي ﷺ أنه قال ما من مسلم يصلي عليه ثلاثة صفوف من المسلمين إلا أوجب (2) - وقد روي عن مالك أن الجنائز إذا اجتمعت جعلت واحداً وروى عنه أنها تجعل صفاً واحداً ويقوم الإمام وسط الصف بعضهم عن يمينه وبعضهم عن يساره وبعضهم أمامه

الاستذكار ج: 3 ص: 27

وروي عنه أنه استحب أن يكونوا سطرًا واحداً ويكون أهل الفضل مما يلي الإمام قال أبو عمر ذلك كله واسع عند أصحابه وقد رويت هذه الوجوه كلها عن السلف رحمهم الله وفيه أن النجاشي ملك الحبشة مات مسلماً ولولا ذلك ما صلى عليه النبي ﷺ على جنازته ذكر بن المبارك عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن رجل من أهل صنعاء قال أرسل النجاشي إلى جعفر بن أبي طالب وأصحابه فدخلوا عليه وهو

جالس في بيت على التراب وعليه خلقان فأنكرنا ذلك من حاله فلما رأى ما في وجوهنا قال إني أنشدكم بما يسركم أنه جاءني من نحو أرضكم عين لي فأخبرني أن الله عز وجل قد نصر نبيه ﷺ وأهلك عدوه وقتل فلان وفلان وأسر فلان وفلان التقوا بواد يقال له بدر كثير الأراك كأنني أنظر إليه لأنني كنت أرعى فيه إبلا لسيدي قال جعفر قلت له ما بالك جالس على التراب ليس تحتك بساط وعليك هذه الأخلاق فقال إنا نجد فيما أنزل الله على عيسى ﷺ أن حقا على عباد الله أن يحدثوا لله عز وجل تواضعا عند كل ما يحدث لهم من نعمة فلما أحدث الله لنا نصر نبينا - عليه السلام - أحدثت له هذا التواضع وقد ذكرنا في التمهيد حديث حميد عن أنس قال لما جاءت وفاة النجاشي إلى رسول الله ﷺ قال لأصحابه صلوا عليه فقام رسول الله ﷺ وقمنا معه وصلى عليه فقالوا صلى على علق مات فنزلت وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم وما أنزل إليهم آل عمران 199 وذكرنا في التمهيد أيضا حديث عطاء عن جابر قال لما مات النجاشي قال النبي ﷺ مات اليوم عبد صالح فقوموا فصلوا على أصحابه فكنتم في الصف الأول أو الثاني وحديث عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال لهم إن أخاكم النجاشي قد مات فصلوا عليه فقام رسول الله ﷺ وصفنا خلفه فكبر عليه أربعاً وما نحسب الجنسازة إلا بين يديه وذكر سنيد عن حجاج عن بن جريج قال لما صلى النبي ﷺ على النجاشي طعن في ذلك المنافقون

فنزلت هذه الآية وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن
بالله آل عمران

الاستدكار ج: 3 ص: 28

وعبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله
وفي صلاة النبي ﷺ على النجاشي إذ لم يصل
عليه أحد من قومه وأمره ﷺ أصحابه بالصلاة عليه
معه دليل واضح على تأكيد الصلاة على الجنائز
وعلى أنه لا يجوز أن تترك الصلاة على مسلم مات
ولا يجوز دفنه دون أن يصلى عليه لمن قدر على
ذلك

وعلى هذا جمهور علماء المسلمين من الصحابة
والتابعين ومن بعدهم من فقهاء الأمصار إلا أنهم
اختلفوا في الصلاة على الشهداء وعلى البغاة
وعلى أهل الأهواء لمعان مختلفة متباينة على ما
نذكره في موضعه إن شاء الله
وأجمع المسلمون على أنه لا يجوز ترك الصلاة
على المسلمين المذنبين من أجل ذنوبهم وإن
كانوا أصحاب كبائر

وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال صلوا على كل من
قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وإن كان في
إسناده ضعف فما ذكرنا من الإجماع يشهد له
ويصححه

حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن قال حدثنا محمد
بن القاسم بن شعبان قال حدثنا عيسى بن أحمد
بن يحيى قال حدثنا نصر بن مروان بن مرزوق
قال حدثنا جعفر بن هارون الكوفي أبو محمد قال
حدثنا محمد بن الفضل بن عطية عن سالم
الأفطس عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله ﷺ قال صلوا خلف من قال لا
إله إلا الله وصلوا على من قال لا إله إلا الله
وقال طلحة بن عمرو قلت لعطاء وامرأة حبلى

من زنا ماتت من النفاس ورجل غرق سكرانا
فماتا أصلي عليهما قال نعم قلت لم ولم
يستحدثا توبة قال إن لهما حقوقهما بشهادة أن لا
إله إلا الله وحسابهما على الله ألم تسمع إلى ما
حكاه الله عن العبد الصالح قال وما علمي بما
كانوا يعملون إن حسابهم إلا على ربي لو
تشعرون الشعراء 112 113
قال أبو عمر قوله (إن لهما حقوقهما) يوضح أن
الصلاة على موتى المسلمين حق لهم على الأحياء

واختلف العلماء في تسمية وجوب الصلاة على
الجنائز فقال أكثرهم هي فرض على الكفاية
يسقط وجوبها بمن حضرها عن من لم يحضرها
وقال بعضهم هي سنة واجبة على الكفاية
وفيه أن التكبير على الجنائز أربع لا غير وهو
الصحيح عن النبي ﷺ من أخبار

الاستذكار ج: 3 ص: 29

الآحاد الثقات منها حديث مالك هذا في الصلاة
على النجاشي رواه جماعة أصحاب بن شهاب عنه
بإسناد مالِك ومعناه
ومنها أنه صلى على قبر مسكينة فكبر أربعاً
ومنها أنه كبر على جنازة صلى عليها أربعاً
وقد ذكرنا الأسانيد بذلك كله في التمهيد
وحديث زيد بن أرقم أنه كبر خمساً يدل على أن
أكثر ما كان منه أربعاً
قال أبو عمر اختلف السلف من الصحابة - رضي
الله عنهم - في التكبير على الجنائز من ثلاث
تكبيرات إلى سبع
وقد ذكرنا ذلك بالأسانيد عنهم في التمهيد وقد
حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن
أصيب قال حدثنا محمد بن وضاح قال حدثنا عبد
الرحيم بن إبراهيم دحيم قال حدثنا مروان بن

معاوية الفزاري قال حدثنا عبد الله بن الحارث عن أبي بكر بن سليمان بن أبي خيثمة عن أبيه قال كان النبي ﷺ يكبر على الجنائز أربعاً وخمسة وستة وسبعة وثمانياً حتى جاء موت النجاشي فخرج إلى المصلى فصاف الناس وراءه وكبر عليه أربعاً ثم ثبت النبي - عليه السلام - على أربع حتى توفاه اللله عز وجل قال أبو عمر اتفق الفقهاء أهل الفتوى بالأمصار على أن التكبير على الجنائز أربع لا زيادة على ما جاء في الآثار المسندة من نقل الأحاد الثقات وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت إليه اليوم ولا يخرج عليه فإذا كان السلف في مسألة على قولين أو أكثر ثم أجمع أهل عصر في آفاق المسلمين بعدهم على قول من أقاويلهم وجب الاحتمال عليه والوقوف عنده والرجوع إليه وهذه مسألة من مسائل الأصول ليس هذا موضع ذكر الحجزة له واختلف الفقهاء في الإمام يكبر على الجنائز خمسة فروى بن القاسم وابن وهب عن مالك لا يكبر معه الخامسة ولكنّه لا يسلم إلا بسلامه وقال الحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن نحو ذلك وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد إذا كبر الإمام خمسة قطع المأمومون بعد الأربع بسلام ولم ينتظروا تسليمه

الاستدكار ج: 3 ص: 30

وقد قال بذلك بعض أصحاب مالك وقال زفر التكبير على الجنائز أربع فإن كبر الإمام خمسة فكبر معه وهو قول أحمد بن حنبل يكبر ما كبر إمامه على ما

روى بن مسعود كبر ما كبر إمامك
وروي عن الثوري رواية مثل قول زفر
وروي عنه مثل قول أبي حنيفة
وروي عنه أنه قد رجع إلى قول زفر
قال الشافعي لا يكبر إلا أربعا فإن كبر الإمام
خمسا فالمأموم بالخيار إن شاء سلم وقطع وإن
شاء انتظر تسليم إمامه
قال أبو عمر لا نعلم من فقهاء الأمصار أحدا قال
يكبر الإمام خمسا إلا بن أبي ليلى فإنه قال يكبر
الإمام خمسا على حديث زيد بن أرقم عن النبي

صلى الله عليه وسلم

وهو قول زيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وعلي
بن أبي طالب إلا أن عليا كان يكبر على أهل بدر
ستا وربما كبر خمسا ويكبر على سائر الناس أربعا

وقد ذكرنا أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا
يختلفون في التكبير على الجنائز من سبع إلى
ثلاث

وقد روي عن بعضهم تسع تكبيرات ثم انعقد
الإجماع بعد ذلك على أربع
قال أبو عمر روى بن حبيب في واضحته عن
مطرف عن مالك عن بن شهاب عن سعيد بن

المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي
للناس في اليوم الذي مات فيه وكبر أربع تكبيرات
وسلم (1)

وهذا غير معروف في هذا الحديث عن مالك من
رواية مطرف وغيره وإنما أخذ الحديث من أصحاب
بن شهاب مالك وغيره وكبر أربع تكبيرات ولم
يذكر فيه أحد السلام غير بن حبيب
إلا أنه لا خلاف علمته بين العلماء والصحابة
والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء في السلام

على الجنازة وإنما اختلفوا هل هي واحدة أو اثنتان

الاستدكار ج:3 ص:31

فجمهور أهل العلم من السلف والخلف على تسليم واحدة وهو أحد قولي الشافعي وقالت طائفة منهم أبو حنيفة وأصحابه يسلم تسليمتين وهو قول الشعبي ورواية عن النخعي واختاره المزني قياسا على الصلاة لأنه لم يختلف قول الشافعي في تسليمتين من الصلاة واختلف قوله في التسليم من الجنازة فمرة قال واحدة ومرة قال اثنتان قال أبو عمر إنما جعل المزني ما لم يختلف فيه قول الشافعي حجة على ما اختلف فيه قوله ولم يجمعوا على التسليمتين في الصلوات المكتوبات فيصح القياس عليها لأن من سلم في الصلاة المكتوبة واحدة فقياسه أيضا أن يسلم في الصلاة على الجنازة واحدة وقد احتج بعض القائلين بالتسليم الواحدة أن المسلمين قد أجمعوا عليها واختلفوا في الثانية فلا تثبت سنة مع الاختلاف وممن رويت عنه تسليم واحدة في الجنازة عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وأبو هريرة وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وبين أبي أوفى وواثلة بن الأسقع وجماعة من التابعين منهم سعيد بن جبيرة وعطاء وجابر بن زيد وابن سيرين والحسن البصري ومكحول ورواية عن إبراهيم ذكرها عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال الإمام يسلم واحدة خفيفة وسنذكر الجهر بالسلام في الجنازة والإخفاء في باب جامع الصلاة على الجنائز إن شاء الله وذلك عند مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان

إذا صلى على الجنازة يسلم حتى يسمع من يليه قال أبو عمر السنة عندنا أن يسلم الإمام على الجنازة إذا كبر الرابعة ويسلم من سلامه وهو قول مالك وجمهور الفقهاء وقد روي عن مالك أنه قال لا بأس بتتميم الدعاء له بعد الرابعة والأول عليه الناس وبالله التوفيق
491 - مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره

الاستدكار ج: 3 ص: 32

أن مسكينة مرضت فأخبر رسول الله ﷺ بمرضها وكان رسول الله ﷺ يعود المساكين ويسأل عنهم فقال رسول الله ﷺ إذا ماتت فأذنوني بها (1) فخرج بجنازتها ليلا وكرهوا أن يوقظوا رسول الله ﷺ فلما أصبح رسول الله ﷺ أخبر بالذي كان من شأنها فقال ألم أمركم أن تؤذنوني بها فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نخرجك ليلا ونوقظك فخرج رسول الله ﷺ حتى صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات قال أبو عمر وصل هذا الحديث سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه ولم يختلف على مالك في إرساله في الموطأ

وهذا حديث مسند متصل من وجوه قد ذكرت أكثرها في التمهيد وفيه من الفقه عيادة المريض وعيادة الرجال النساء المتجالات وعيادة الأشراف والخلفاء المهتدين بهدي الأنبياء للفقراء وما كان عليه رسول الله ﷺ من التواضع في عيادة الفقراء والمسكين

وفيهِ الأَسْوَةُ الحَسَنَةُ صلى الله عليه وسلم
وفيه جواز الإذن بالجنائز لقوله ألم أمركم أن
تؤذنونني بها وذلك يرد قول من كره الإذن بالجنائز
فاستحب أن لا يؤذن به أحد ولا يشعر بجنائزته جار
ولا غيره
وقد ذكرنا في التمهيد جماعة ذهبوا إلى ذلك من
السلف والحجة في السنة لا فيما خالفها
وفيه أن عصيان الإنسان لأميره سلطانا كان أو
غيره إذا أراد بعصيانه بره وتعظيمه وإكرامه أن
ذلك لا يعد عليه ذنبنا

وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا ينتقم ممن يعصيه
إلا أن ينتهك حرمة من حرمت الله سبحانه
فينتقم لله بها كما قالت عائشة - رضي الله عنها
- وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلم ما غاب عنه إلا أن
يطلع الله عليه
وفيه السنن بالليل
وفيه الصلاة على القبر لمن لم يصل على الجنائز
وهذا عند كل من أجازته ورأه وإنما هو بقرب ذلك
على ما جاءت به الآثار عن السلف - رحمهم الله -
في مثل ذلك

الاستذكار ج: 3 ص: 33

وفيه أن التكبير على الجنائز أربع تكبيرات
وفيه أن الصلاة على القبر كالصلاة على الجنائز
سواء
واختلف الفقهاء فيمن فاتته الصلاة على الجنائز
فجاء وقد فرغ من الصلاة عليها أو جاء وقد دفنت
فقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما لا تعاد الصلاة
على الجنائز ومن لم يدرك الصلاة مع الناس عليها
لم يصل عليها ولا على القبر
وهو قول الثوري والأوزاعي والحسن بن صالح بن
حبي والليث بن سعد

قال بن القاسم قلت لمالك فالحديث الذي جاء
عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر امرأة قال قد جاء
هذا الحديث وليس عليه العمل
قال أبو عمر ما رواه بن القاسم عن مالك في أنه
لا يصلى على القبر هو تحصيل مذهبه عند أكثر
أصحابه
وذكر عبد الرزاق عن معمر قال كان الحسن إذا
فاتته الصلاة على الجنابة لم يصل عليها
وكان قتادة يصلي عليها
وكان بن عمر إذا انتهى إلى جنابة قد صلى عليها
دعوا وانصروا
وقال الشافعي وأصحابه من فاتته الصلاة على
الجنابة صلى على القبر إن شاء
وهو رأي عبد الله بن وهب صاحب مالك وبه يقول
محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وأحمد بن حنبل
وإسحاق بن راهويه وداود بن علي وسائر أصحاب
الحديث
وقال أحمد بن حنبل رويت الصلاة على القبر عن
النبي - عليه السلام - من ستة وجوه حسان كلها
قال أبو عمر قد ذكرت كلها بالأسانيد الجياد في
التمهيد وذكرت أيضا ثلاثة أوجه حسان مسندة عن
النبي ﷺ في ذلك فتمت تسعة
وعن علي بن أبي طالب وقرظة بن كعب وبن
مسعود وعائشة أم المؤمنين وأنس بن مالك
وسلمان بن ربيعة وأبي موسى الأشعري أنهم
أجازوا الصلاة على القبر وصلوا عليه
وقد ذكرنا ذلك عنهم بالأسانيد

الاستدكار ج: 3 ص: 34

ومن التابعين محمد بن سيرين وقتادة وأبو جمرة
الضبي
وذكر الزبير بن بكار قال حدثنا يحيى بن محمد
قال توفي الزبير بن هشام بن عروة بالعقيق في

حياة أبيه فصلى عليه بالعقيق وأرسل إليه
بالمدينة ليصلى عليه في البقيع ويدفن في
البقيع
قال أبو عمر أجمع العلماء الذين رأوا الصلاة على
القبر جائزة أنه لا يصلى على قبر إلا بقرب ما
يدفن وأكثر ما قالوا في ذلك شهر
وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يصلى على جنازة
مرتين إلا أن يكون الذي صلى عليها غير وليها
فيعيد وليها الصلاة عليها إن كانت لم تدفن وإن
كانت قد دفنت أعادها على القبر
وقال عيسى بن دينار فقيه أهل بلدنا من دفن
ولم يصل عليه من قتل أو ميت فإني أرى أن
يصلى عليه قـبره
قال وقد بلغني ذلك عن عبد العزيز بن أبي سلمة
وقد روى بن وهب عن مالك قال من فاتته الصلاة
على الجنازة فليصل على القبر إذا كان قريباً
اليوم والليل كما صلى النبي ﷺ على قبر
المسـكينة

وقال عبد الملك بن حبيب فيمن نسي أن يصلى
عليه حتى دفن أو فيمن دفنه يهودي أو نصراني
دون أن يدفن ويصلى عليه ثم خشى عليه التغيير
أنه يصلى على قبره وإن لم يخف عليه التغيير
نبش وغسل وصلى عليه إن كان بحدثن ذلك
وقال يحيى بن معين قلت ليحيى بن سعيد ترى
الصلاة على القبر قال لا ولا أرى على من صلى
عليه شيئاً وليس الناس على هذا اليوم وأنا أكره
شيئاً يخالف الناس
قال أبو عمر من صلى على قبر أو جنازة قد صلى
عليها فمباح ذلك له لأن الله لم ينه عنه ولا رسوله
ولا اتفق الجميع على كراهيته بل الآثار المسندة
تجيز ذلك وعن جماعة من الصحابة إجازة ذلك
وفعل الخير يجب ألا يمنع عنه إلا بدليل لا معارض

لله وبالله التوفيق
وذكر مالك آخر هذا الباب أنه سأل بن شهاب عن
الرجل يدرك بعض التكبير على الجنابة ويفوته
بعضه فقال يقضي ما فاته من ذلك
قال أبو عمر اختلف الفقهاء في الذي يفوته بعض
التكبير على الجنائز هل يحرم في حين دخوله أو
ينتظر تكبير إمامه

الاستدكار ج: 3 ص: 35

فروى أشهب عن مالك أنه يكبر ولا ينتظر الإمام
ليكبر بتكبيره
وهو أحد قولي الشافعي رواه المزني
وبه قال الليث والأوزاعي وأبو يوسف
وقال أبو حنيفة ومحمد ينتظر الإمام حتى يكبر
فيكبر بتكبيره فإذا سلم الإمام قضى ما عليه
ورواه بن القاسم عن مالك والبويطي عن
الشافعي
واحتج بعض من قال هذا القول بقوله - عليه
السلام - ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا (1)
وروي فاقضوا
إلا أنهم يقولون إذا كبر الإمام خمسا فلا يقضي
إلا أربعاً
والحجة لرواية أشهب والمزني عن الشافعي أن
التكبير الأولى بمنزلة الإحرام فينبغي أن يفعلها
على كل حال ثم يقضي ما فاته بعد سلام إمامه
لأن من فاتته ركعة من صلاته لم يقضها إلا بعد
سلام إمامه
واختلفوا إذا رفعت الجنابة فقال مالك والثوري
يقضي ما فاته تكبيرا متابعا ولا يدعو فيما بين
التكبير
وهو قول سعيد بن المسيب وابن سيرين والشعبي
في رواية إبراهيم وحماد وعطاء في رواية بن
جريح
ورواه البويطي عن الشافعي

وقال أبو حنيفة يقضي ما بقي عليه من التكبير إلا أنه قال يدعو للميت بين التكبير ورواه المزني عن الشافعي وعلى هذا جمهور العلماء بالعراق والحجاز في قضاء التكبير دون الدعاء لأن من قال تقضي تكبيرا متتابعًا لا يدعو عنده بين التكبير وقد ذكر بن شعبان عن مالك الوجهين قال قال مالك من فاته بعض التكبير

الاستدكار ج: 3 ص: 36

على الجنائز إن قضاها تسعا فحسن وإن دعا بين تكبيراته فحسن ومن استطاع الدعاء صنعه قال بن شعبان يريد دعاء مخفيا وذكر بن أبي شيبه قال حدثنا أبو أسامة عن هشام عن محمد بن سيرين قال يكبر ما أدرك ويقضي ما سبقه وقال الحسن يكبر ما أدرك ولا يقضي ما سبقه قال أبو عمر قد روي فيمن فاته بعض التكبير على الجنائز أنه لا يقضي عن بن عمر والحسن وربيعه والأوزاعي ورواه جابر الجعفي عن عطاء والشعبي وبه قال بن علي وقال لو كان التكبير يقضى ما رفع النعش حتى يقضي من فاته قال ومن قال يقضي تكبيرا متتابعًا ولا يقضي الدعاء فقد ترك ما يعلم من سنة الصلاة على الجنائز قال وإذا رفع الميت فلمن يدعي قال أبو عمر ليس فيما ذكره بن علي مقنع من الحجة

1 (6 - باب ما يقول المصلي على الجنائز)

ليس فيه حديث مسند عنده
492 - مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أبا هريرة كيف تصلي على الجنائز

فقال أبو هريرة أنا لعمر الله أخبرك أتبعها (1)
من أهلها فإذا وضعت كبرت وحمدت الله وصليت
على نبيه ثم أقول اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن
أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك
ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محسنا فزد
في إحسانه وإن كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته
اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده
في هذا الحديث جواب السائل على أكثر مما سأل
عنه وذلك إذا أراد المسؤول تعليم ما يعلم أن به
الحاجة إليه

الاستدكار ج: 3 ص: 37

وفيه قصد الجائزة إلى موضعها في حين حملها
وفيه أن الصلاة على الجائزة ليس فيها قراءة
وهذا موضع اختلف فيه العلماء سنين ذلك بعد
في هذا الباب إن شاء الله
وأما الدعاء فليس فيه شيء موقت عند أحد من
العلماء
معنى قوله وزد في إحسانه والله أعلم يضاعف له
الأجر فيما أحسن فيه ويتجاوز عن سييء عمله
وفيه أن المصلي على الجائزة له أن يشرك نفسه
في الدعاء بما شاء والله أعلم لقوله اللهم لا
تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده
ومن الدعاء على الميت ما روى أبو هريرة قال كنا
نقول على الجائزة اللهم أنت ربها وأنت خلقتها
وأنت هديتها للإسلام وأنت قبضتها وأنت تعلم
سرها وعلايتها جئنا شفعا لها فاغفر لها
وعن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه كان
يقول اللهم هذا عبدك خرج من الدنيا ونزل بك
أفقر ما كان إليك وأنت غني عنه كان يشهد أن لا
إله إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك فاغفر له
وتجاوز عنه فإننا لا نعلم منه إلا خيرا
وعن محمد بن سيرين وإبراهيم أنه كان من
دعائهما على الميت الدعاء للمؤمنين والمؤمنات

ثم يدعوان بنحو ما ذكرنا عن عمر وأبي هريرة
والدعاء للميت استغفار له ودعاء بما يحضر
الداعي من القول الذي يرجو به الرحمة له والعفو
عنه وليس فيه عند الجميع شيء موقت
493 - مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت
سعيد بن المسيب يقول صليت وراء أبي هريرة
علي صبي لم يعمل خطيئة قط فسمعتة يقول
اللهم أعذه من عذاب القبر
وفي هذا الحديث من الفقه الصلاة على الأطفال
والسنة فيها كالصلاة على الرجال بعد أن يستهل
الطفل
وعلى هذا جماعة الفقهاء وجمهور أهل العلم
والاختلاف فيه شذوذ والشذوذ قول من قال لا
يصلى على الأطفال وهو قول تعلق به بعض أهل
البدع وللفقهاء قولان في الصلاة على الأطفال

الاستدكار ج: 3 ص: 38

قال أحدهم ما يصلى على السقط منهم وغير
السقط
والثاني لا يصلى على الطفل حتى يستهل صارخا
والقول الذي تركه أهل الفتوى بالحجاز والعراق
أن لا يصلى على الطفل
روي عن سمرة بن جندب وسعيد بن جبير وسويد
بن غفلة
وممن قال لا يصلى عليه حتى يستهل صارخا
الزهري وإبراهيم النخعي والحكم بن عيينة وحماد
والشعبي ومالك والشافعي وسائر الفقهاء
بالكوفة والحجاز
وممن قال يصلى على السقط وغيره أبو بكر
الصديق وعبد الله بن عمر
وروي عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال في
السقط يقع ميتا إذا تم خلقه ونفخ فيه الروح
صلى عليه (1)
وهو قول بن أبي ليلى وابن سيرين

وروي عن النبي ﷺ من حديث المغيرة بن شعبة أنه قال الطفل يصلى عليه وهذا يحتمل أن يكون يصلى عليه إذا استهل وذكر بن أبي شيبة قال حدثنا بن علي عن أيوب عن نافع عن بن عمر أنه صلى على سقط وأما قوله لم يعمل خطيئة قط فماخوذ من قول النبي ﷺ رفع القلم عن ثلاثة (2) فذكر منهم الصبي يحتلم وقال عمر بن الخطاب الصغير تكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات وسنين هذا المعنى عند قوله ﷺ في الصبي ألهذا حج قال نعم ولك أجر وأما قوله في الصبي اللهم أعذه من عذاب القبر فيشهد له قول الله تعالى

الاستذكار ج: 3 ص: 39

فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء الفتح 14 ولو عذب الله عباده أجمعين كان غير ظالم لهم كما أنه إذا هدى ووفق من شاء منهم وأضل وخذل من شاء منهم كان غير ظالم لهم وإنما الظالم من فعل غير ما أمر به والله تعالى غير مأمور لا شريك له وعذاب القبر غير فتنة القبر بدلائل واضحة من السنة الثابتة قد ذكرناها في غير هذا الموضع وإذا دعي للصبي أن يعيذه الله من عذاب القبر فالكبير أولى بذلك ومن الدعاء المحفوظ في الصلاة على الميت اللهم قه فتنة القبر وعذاب النار 494 - مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يقرأ في الصلاة على الجنائز واختلف العلماء في هذا المعنى فروي عن بن عمر وأبي هريرة وفضالة بن عبيد

أنهم كانوا لا يقرؤون في الصلاة على الجنائز
وروي عن بن عباس وعثمان بن حنيف وأبي
أسامة بن سهل بن حنيف أنهم كانوا يقرؤون
بفاتحة الكتاب على الجنائز
وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين بمكة
والمدينة والبصرة كلهم كان يرى قراءة فاتحة
الكتاب مرة واحدة في الصلاة على الجنائز في
أول تكبيرة في الصلاة إلا ما رواه حماد بن سلمة
عن حميد عن الحسن أنه كان يقرأ في الصلاة
على الميت في الثلاث تكبيرات بفاتحة الكتاب
وذكر بن أبي شيبه عن أزهر السمان عن بن عون
قال كان الحسن يقرأ بفاتحة الكتاب في كل
تكبيرة على الجنائز
وأما اختلاف أئمة الفتوى بالأمصار في ذلك فقال
مالك في الصلاة على الجنائز إنما هو الدعاء وإنما
فاتحة الكتاب ليس بمعمول بها في بلدنا
وقال الثوري يستحب أن يقول في أول تكبيرة
سبحانك اللهم وبحمـدك
وهو قول الحسن بن حي قال الحسن بن حي ثم
يصلي على النبي - عليه السلام - ثم يكبر الثانية
ثم يدعو للميت ثم يكبر الثالثة ويدعو للميت ثم
يكبر

الاستذكار ج: 3 ص: 40

الرابعة ويصلي على النبي ﷺ ثم يسلم عن يمينه
ويسلم
وقال أبو حنيفة وأصحابه يحمد الله ويثني عليه
بعد التكبير ثم يكبر الثانية فيصلّي على النبي ﷺ
ثم يكبر الثالثة فيشفع للميت ثم يكبر الرابعة ثم
يسلم
وليس في الدعاء شيء موقت ولا يقرأ فيها
وقال الشافعي يكبر ثم يقرأ بفاتحة الكتاب ثم

يكبر الثانية ثم يحمد الله ويصلي على النبي ﷺ ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ثم يكبر الثالثة ويدعو للميت ثم يكبر الرابعة ويسلم وقول أحمد بن حنبل كقول الشافعي وهو قول داود ففي قراءة فاتحة الكتاب وذكر الطحاوي قال حدثنا إبراهيم بن أبي داود البرلسي قال حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وكان من كبراء الأمصار وعلمائهم وأبناء الذين شهدوا بدرًا وكان من الذين شهدوا بدرًا مع النبي (عليه الصلاة والسلام) أن رجلاً من أصحاب

النبي ﷺ أخبره أن السنة على الجنابة في الصلاة أن يكبر الإمام ثم يقرأ فاتحة الكتاب سرا في نفسه ثم يختم الدعاء في التكبيرات الثلاث قال بن شهاب فذكرت الذي أخبرني أبو أمامة من ذلك لمحمد بن سويد الفهري فقال وأنا سمعت الضحاك بن قيس يحدث عن حبيب بن مسلمة في الصلاة على الجنائز مثل الذي حدثك به أبو أمامة وذكر عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن الزهري قال سمعت أبا أمامة بن سهل بن حنيف يحدث بن المسيب قال السنة في الصلاة على الجنائز أن

يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ إلا في التكبيرة الأولى ثم يسلم في نفسه وعن يمينه وروى الثوري وشعبة وإبراهيم بن سعد وجماعة عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف أنه أخبره قال صليت خلف بن عباس فقرأ بفاتحة الكتاب حتى أسمعنا فسألته عن ذلك فقال سنة و

وفي رواية بعضهم إنما جهرت لتعلموا أنها سنة وروي من حديث جابر عن النبي ﷺ أنه قرأ بفاتحة

الكتاب بعد التكبيرة الأولى وليس بثابت عن جابر

الاستدكار ج:3 ص:41

واحتج داود في هذا الباب بقول رسول الله ﷺ لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وهي صلاة عند جميعهم لا تجوز إلى غير القبلة ولا بغير وضوء إلا الشعبي فإنه شذ فأجازها بغير وضوء وقال إنما هو دعاء ولم يتابع على ذلك وممن رأى القراءة بفاتحة الكتاب في الصلاة على الجنابة الحسن بن علي وعبد الله بن مسعود ومكحول والضحاك بن مزاحم ذكر ذلك كله أبو بكر بن أبي شيبة قال وحدثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبيد بن السباق أنه حدثه أنه رأى سهل بن حنيف صلى على ميت فقرأ بفاتحة الكتاب في أول تكبيرة

وفيما أجاز لنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن العباس الإخميمي وكتب به إلينا قال حدثنا أبو جعفر الطحاوي قال حدثنا علي بن شيبة قال حدثنا روح بن عبادة قال حدثنا داود بن قال قلت لعبد الله بن عبيد بن عمير كيف كان شيخاك عبد الله بن الزبير وعبيد بن عمير يصليان على الجنائز قال كانا يقرآن بأم القرآن ويصليان على النبي

ويستغفران للمؤمنين والمؤمنات ثم يقولان اللهم افسح له في قبره واعرج إليك بروحه وألحقه بنبيه وأخلفه في عقبه بخير وممن كان لا يقرأ في الصلاة على الجنابة ويقول ليس فيها قراءة وينكر القراءة فيها أبو العالية ومحمد بن سيرين وأبو بردة بن أبي موسى وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي وبكر بن عبد الله المزني وميمون بن مهران وسالم بن عبد الله بن

عمر وعطاء بن أبي رباح وطاوس اليماني
ذكر ذلك كله أبو بكر بن أبي شيبة عنهم بأسانيد
جواد

1 (7 - باب الصلاة على الجنائز بعد الصبح إلى
الإسفار وبعد العصر إلى الاصفار)

495 - مالك عن محمد بن أبي حرملة مولى عبد
الرحمن بن أبي

الاستذكار ج: 3 ص: 42

سفيان بن حويطب أن زينب بنت أبي سلمة
توفيت وطارق أمير المدينة فأتي بجنائزها بعد
صلاة الصبح فوضعت بالبقيع قال وكان طارق
يغلس بالصبح (1)
قال بن أبي حرملة فسمعت عبد الله بن عمر
يقول لأهلها إما أن تصلوا على جنازتكم الآن وإما
أن تتركوها حتى ترتفع الشمس
قال أبو عمر أتيت بمعنى الحديث دون لفظه
وقد أوضحنا في التمهيد علة حديث مالك عن
هشام بن عروة إذا بدا حاجب الشمس فأخروا
الصلاة حتى تبرز وأن هذه اللفظة حتى تبرز لا
تصح لاضطراب الرواة فيها فمنهم من يقول حتى
تشرق ومنهم من يقول حتى ترتفع وحتى تبيض
وهو الصحيح بدليل حديث مالك عن محمد بن أبي
حرملة هذا من قول بن عمر وفعله
وهو حديث لم يضطرب رواه واضطربوا في
حديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه على ما
وصفت لك واختلفوا في إسناده وأصح ما فيه
رواية مالك مرسلة
ويقضي على هذا كله حديث عمرو بن عبسة
وأبي أمامة والصنابحي وغيرهم أن الشمس تطلع
مع قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها
ولم يقل إذا برزت فارقها بل قد جاء في الأحاديث
الثابتة حتى ترتفع وحتى تبيض وهذا يوضح لك أن

معنى قوله في حديث هشام بن عروة عن أبيه حتى تبرز أي حتى تبرز مرتفعة بيضاء وعلى هذا يصح استعمال الأحاديث كلها 496 - مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال يصلي على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح إذا صليتما لوقتهم صليتما وهذا باب اختلف العلماء فيه قديما وحديثا وقد ذكرناه في كتاب الصلاة من كتابنا هذا مسسوطا والحمد لله وأما اختلاف الفقهاء أئمة الفتوى في ذلك فقال مالك في رواية بن القاسم عنه لا بأس بالصلاة على الجنائز بعد العصر

الاستدكار ج: 3 ص: 43

ما لم تسفر الشمس فإذا اصفرت لم يصل عليها إلا أن يكون يخاف غيرها فإن خيف ذلك صلى عليها قال ولا بأس بالصلاة على الجنائز بعد الصبح ما لم يسفر فإذا أسفر فلا تصلوا إلا أن تخافوا عليها وهذا معنى الحديثين المتقدمين عن بن عمر ومذهب بن عمر معلوم قد تقدم ذكره أنه لا يمنع من الصلاة إلا عند الطلوع أو الغروب وقد ذكر بن عبد الحكم عن مالك أن الصلاة على الجنائز جائزة في ساعات الليل والنهار عند طلوع الشمس وعند غروبها في كل وقت وهو قول الشافعي قال الشافعي يصلي على الجنائز في كل وقت لأن النهي عنده إنما ورد في التطوع لا في الواجب ولا في المسنون من الصلوات وقد بينا وجوه أقوال العلماء في هذا الباب في كتاب الصلاة من هذا الكتاب وقال الثوري لا يصلي على الجنائز إلا في مواقيت الصلاة ويكره الصلاة عليها نصف النهار وحين تغرب الشمس وبعد الفجر حتى تطلع

الشمس
قال الليث أيضا لا يصلى عليها في الساعات التي
تكونه الصلاة فيها
وقال الأوزاعي يصلى عليها ما دام في ميقات
العصر فإذا ذهب وقت العصر لم يصل عليها حتى
تغرب الشمس
وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يصلى عليها عند
الطلوع ولا عند الغروب ولا نصف النهار ويصلى
عليها في غيرها من الأوقات
وحجتهم حديث عقبة بن عامر رواه الليث بن سعد
وعبد الله بن وهب ووكيع وغيرهم عن موسى بن
علي عن أبيه عن عقبة بن عامر قال ثلاث ساعات
نهى رسول الله ﷺ أن نصلي فيهن أو نقبر فيهن
موتانا عند طلوع الشمس حتى تبيض وعند
انتصاف النهار حتى تزول وعند اصفرار الشمس
حتى تغيب

الاستدكار ج: 3 ص: 44

1 (8 - باب الصلاة على الجنائز في المسجد)

497 - مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبید
الله عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أمرت أن يمر
عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد حين مات
لتدعو له فأنكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما
أسرع الناس ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل
بن بيضاء إلا في المسجد
498 - مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال
صلى على عمر بن الخطاب في المسجد
قال أبو عمر قد روي الضحاك بن عمر وغيره
حديث عائشة هذا عن أبي النضر عن أبي سلمة
عن عائشة متصلا مسندا

وصلاة رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء من
 أصح ما يروى عن النبي من أخبار الأحاد العدول
 حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد قال
 حدثنا حمزة بن علي قال حدثنا أحمد بن شعيب
 النسوي قال أخبرنا إسحاق بن إبراهيم وعلي بن
 حجر قالا حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عبد
 الواحد بن حمزة عن عباد بن عبد الله بن الزبير
 عن عائشة قالت ما صلى رسول الله ﷺ على
 سهيل بن بيضاء إلا في المسجد
 واللفظ لإسحاق
 قال وأخبرنا سويد بن نصر قال أخبرنا عبد الله بن
 المبارك عن موسى بن عقبة عن عبد الواحد بن
 حمزة أن عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره أن
 عائشة قالت ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل
 بن بيضاء إلا في المسجد (1)
 وفي هذا الباب عن النبي ﷺ حديثان أحدهما حديث
 عائشة هذا والثاني

الاستدكار ج: 3 ص: 45

حديث يروى عن أبي هريرة لا يثبت عنه أن رسول
 الله ﷺ قال من صلى على جنازة في المسجد فلا
 شيء له (1)
 وقد يحتمل قوله في حديث أبي هريرة هذا فلا
 شيء له أي فلا شيء عليه كما قال عز وجل إن
 أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها
 الإساءة 7 بمعنى على
 وسئل أحمد بن حنبل - وهو إمام أهل الحديث
 والمقدم في معرفة علل النقل فيه - عن الصلاة
 على الجنازة في المسجد فقال لا بأس بذلك
 وقال بجواز
 فقيل فحديث أبي هريرة فقال لا يثبت أو قال

حَتَّى يَثْبُتَ
 ثم قال رواه صالح مولى التوأمة وليس بشيء
 فيمن أنفرد به
 فقد صحح أحمد بن حنبل السنة في الصلاة على
 الجنائز في المسجد وقال بذلك
 وهو قول الشافعي وجمهور أهل العلم وهي
 السنة المعمول بها في الخليفتين بعد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 صلى عمر على أبي بكر الصديق في المسجد
 وصلى صهيب على عمر في المسجد بمحضر كبار
 الصحابة وصدر السلف من غير تكبير وما أعلم من
 ينكر ذلك إلا بن أبي ذئب
 ورويت كراهية ذلك عن ابن عباس من وجوه لا
 تصح ولا تثبت وعن بعض أصحاب مالك ورواه عن
 مالك
 وقد روي عنه جواز ذلك من رواية أهل المدينة
 وغيرهم
 وقد قال في المعتكف لا يخرج إلى جنازة فإن
 اتصلت الصفوف به في المسجد فلا يصلي عليها
 مع الناس وقال عبد الملك بن حبيب إذا كان
 مصلي الجنائز قريبا من المسجد أو لاصقا به مثل
 مصلي الجنائز بالمدينة فإنه لاصق بالمسجد من
 ناحية الشرق فلا بأس من أن توضع الجنازة في
 المصلى خارجا من المسجد وتمدد الصفوف
 بالناس في المسجد وكذلك قال مالك
 قال وقال مالك لا يعجبني أن يصلى على أحد في
 المسجد

الاستذكار ج: 3 ص: 46

قال مالك ولو فعل ذلك فاعل ما كان ضيقا ولا
 مكروها فقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن
 بيضاء في المسجد وصلى عمر على أبي بكر في
 المسجد وصلى صهيب على عمر في المسجد
 وكذلك قال عبد الملك ومطرف

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا حفص بن
 غياث عن هشام بن عروة عن أبيه قال ما صلى
 على أبي بكر إلا في المسجد
 قال وحدثنا وكيع عن كثير بن زيد عن المطلب بن
 عبد الله بن حنطب قال صلى على أبي بكر وعمر
 تجسده المنسجده
 قال وحدثنا يونس بن محمد قال حدثنا فليح بن
 سليمان عن صالح بن عجلان عن عباد بن عبد الله
 بن الزبير عن عائشة قالت والله ما صلى رسول
 الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد
 وذكر عبد الرزاق عن معمر والثوري عن هشام بن
 عروة قال رأى أبي الناس يخرجون من المسجد
 ليصلوا على جنازة فقال ما يصنع هؤلاء ما صلى
 على أبي بكر إلا في المسجد
 فإن قيل إن الناس الذين أنكروا على عائشة أن
 يمر عليها سعد بن أبي وقاص في المسجد هم
 الصحابة وكبار التابعين لا محالة قيل لهم ما رأت
 عائشة إنكارهم بكبير ورأت الحجة في رسول الله
 ﷺ إذ هو الأسوة الحسنة والقُدوة وأين المذهب
 والرغبة عن سنته ﷺ ولم يأت عنه ما يخالفها من
 وجه معروف ولو لم تكن في هذا الباب سنة ما
 وجب أن تمنع عن ذلك لأن الأصل الإباحة حتى يرد
 المنع والحظر فكيف وفي إنكار ذلك جهل السنة
 والعمل الأول القديم بالمدينة
 ألا ترى أن قول عائشة (ما أسرع الناس) تريد
 إلى إنكارها ما يعلمون وترك السؤال عما يجهلون
 وقد روي (ما أسرع ما ينسى الناس وليس من
 نسي علما بحجة على من ذكره وعلمه وبالله
 التوفيق
 وقد احتج بعض من تعميته نفسه من المنتسبين
 إلى العلم في كراهية الصلاة على الجنائز في

المسجد لأن رسول الله ﷺ نعى للناس النجاشي
وخرج بهم إلى المصلى فصفهم وكبر أربع
تكبيرات قال ولم يصل عليه في المسجد
وفي احتجاجه هذا ضروب من الإغفال

الاستذكار ج: 3 ص: 47

منها أنه لا يرى الصلاة على الغائب وصلاة النبي
على النجاشي خصوص له عنده

ومنها أنه ليس في صلاة رسول الله ﷺ على
الجنائز في موضع ولا صلاة العيد في موضع دليل
على أن صلاة العيد وصلاة الجنائز لا تجوز إلا في
ذلك الموضع والمسلمون في كل أفق لهم مصلى
في العيد يخرجون إليه ويصلون فيه ولا يقول أحد
من علمائهم إن الصلاة لا تجوز إلا فيه
وكذلك صلاتهم في المقابر على جنائزهم ليس
فيه دليل على أنه لا يصلى على الجنائز إلا في
المقبرة وما لم ينه عنه الله ورسوله فمباح فعله

فكيف بما فعله رسول الله ﷺ
9 - باب جامع الصلاة على الجنائز
499 - مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان وعبد الله
بن عمر وأبا هريرة كانوا يصلون على الجنائز
بالمدينة الرجال والنساء فيجعلون الرجال مما
يلي الإمام والنساء مما يلي القبلة
هكذا روى هذا الحديث يحيى بن يحيى وأكثر
الرواة للموطأ

وروته طائفة من رواة الموطأ عن مالك عن بن
شهاب أنه بلغه أن عثمان بن عفان مثله إلى آخره
سواء

وذكر الدارقطني أن محمد بن مخلد رواه عن أحمد
بن إسماعيل المديني عن مالك عن بن شهاب عن
أنس أن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبا
هريرة كانوا يصلون فذكره إلى آخره سواء

وهو عندي وهم والله أعلم والصحيح ما في
الموطأ
قال أبو عمر على ما ذكره مالك عن عثمان وبين
عمر وأبي هريرة أكثر العلماء في موضع الرجال
يلبسون النساء والنساء أمامهم
روي ذلك عن عثمان وأبي هريرة وبين عمر من
وجوه وروي ذلك أيضا عن أبي قتادة الأنصاري
وزيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وواثلة بن
الأسقع والحسن والحسين وعن الشعبي
وإبراهيم النخعي وسعيد بن المسيب والزهري
واختلف في ذلك عن عطاء

الاستذكار ج: 3 ص: 48

كل ذلك من كتاب عبد الرزاق وأبي بكر بن أبي
شيبه من طرق شتى حسان كلها
وذكر عبد الرزاق عن ابن جريح عن نافع أن ابن
عمر صلى كذلك على جنازة فيها بن عباس وأبو
هريرة وأبو سعيد الخدري وأبو قتادة والأمير
يومئذ سعيد بن العاص فسألهم عن ذلك أو أمر من
سألهم فقالوا هي السنة
وفي المسألة قول ثان
ذكر عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن الحسن
قال الرجال يلبون القبلة والنساء يلبن الإمام
وذكر أبو بكر قال حدثنا عبد الله بن رجاء عن عبيد
الله بن عمر عن سالم والقاسم قالوا النساء مما
يلبي الإمام والرجال مما يلبي القبلة
قال وحدثنا بن علي عن ليث عن عطاء قال
الرجال يلبن يدي النساء
وعن مسلمة بن مخلد أنه كان يصلي بمصر كذلك
على الجنائز
وفيها قول ثالث عن عبد الله بن معقل ومحمد بن
سيرين قالا يصلي على الرجال أو الرجل على
حدة وعلى النساء أو على المرأة على حدة
قال أبو بكر وحدثنا بن علي عن أيوب عن بن

سيرين أنه قال في جناز الرجال والنساء إن أبا السوار لما اختلفوا عليه صلى على هؤلاء ضربة وصلى على هؤلاء ضربة قال أبو عمر القول الأول أعلى وأولى لما فيه من الصراحة
وقد قالوا إنها السنة وعليها جماعة الفقهاء وأما أين يقوم الإمام من الرجل إذا صلى عليه ومن المرأة فالاختيار عندي أن يقوم منهما وسطا

وقد اختلفت الآثار المرفوعة في ذلك واختلف في نفسه السلف ف
روى بن المبارك عن حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن سمرة بن جندب أن النبي ﷺ قام على امرأة فقام وسطها

الاستذكار ج: 3 ص: 49

وروى وكيع عن همام عن غالب أو أبي غالب عن أنس أنه أتى بجنازة رجل فقام عند رأس السرير وأتى بجنازة امرأة فقام أسفل من ذلك عند الصدر فقال العلاء بن زياد يا أبا حمزة هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع قال نعم فأقبل عليه العلاء فقال احفظوا (1)
وقال حميد الطويل عن يزيد بن أبي منصور قال قلت لأبي رافع أين أقوم من الجنازة قال وسطها

قال حميد وصليت مع الحسن ما لا أحصي على الرجال والنساء فما رأيت يبالى أين قام منها وقال الشعبي يقوم الذي يصلي على الجنازة عند صدرها
وهشام بن حسان عن الحسن قال يقوم من المرأة في حبال ثديها ومن الرجل فوق ذلك وأشعث عن الحسن قال يقوم للمرأة عند فخذها والرجل عند صدره

وعن بن مسعود وعطاء وإبراهيم يقوم الذي يصلي على الجنازة عند صدرها ولم يفرقوا بين الرجل والمرأة قال أبو عمر ليس في ذلك حد لازم من جهة كتاب ولا سنة ولا إجماع وما كان هذا سبيله لم يجر أحد في فعله كل ما جاء عن السلف وليس في قيام رسول الله ﷺ منها في موضع ما يمنع من غيره لأنه لم يوقف عليه وليس عن مالك والشافعي شيء وقال بن القاسم يقوم من الرجل عند صدره ومن المرأة عند منكبيه وقال الثوري يقوم منهما عند الصدر وهو قول أبي حنيفة ومحمد

500 - مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا صلى على الجنازة يسلم حتى يسمع من يليه قال أبو عمر قد تقدم في باب التكبير على الجنائز في حديث مالك عن بن

الاستذكار ج: 3 ص: 50

شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كبر على النجاشي أربع تكبيرات (1)

وقد ذكرنا من زاد فيه وسلم وذكرنا اختلاف العلماء في التسليم على الجنازة وأوردنا هناك ذكر القائلين بتسليمة واحدة والقائلين بتسليمتين فلا معنى لإعادة ذلك ها هنا فنذكر هنا من كان يخفي التسليم ومن كان يجهر به ولم يذكر مالك في حديثه عن نافع عن بن عمر أنه كان يسلم تسليمة واحدة لا تسليمتين والمحفوظ عن بن عمر أنه كان يسلم واحدة ذكر عبد الرزاق عن بن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن بن عمر أنه كان إذا قضى الصلاة على الجنائز يسلم عن يمينه

وذكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن عبيد الله عن نافع عن بن عمر أنه كان إذا صلى على جنازة سلم على يمينه واحداً ومن هذين الكتابين أن بن عمر وأبا هريرة وبين سيرين كانوا يجهرون بالسلام ويسمعون من يليهم وأن علي بن أبي طالب وبين عباس وأبا أمامة بن سهل بن حنيف وسعيد بن جبير كانوا يخفون التسليم وإبراهيم النخعي أيضاً كان يسلم تسليمة خفيفة

قال بن القاسم عن مالك تسليم الإمام على الجنازة واحدة يسمع من يليه يسلم من وراءه واحدة في أنفسهم وإن أسمعوا من يليهم فلا بأس

وقال الثوري يسلم عن يمينه تسليمة خفيفة وقال الأوزاعي يسمع من يليه وقال الحسن بن حي يسلم عن يمينه وعن شماله ويخفيه ولا يجهر به ولا يجهر به وقال الشافعي مثله ولا يجهر وقال أبو حنيفة تسليمتان يسمع من يليه

501 - مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا يصلي الرجل على الجنازة إلا وهو طاهر وهو إجماع العلماء والسلف والخلف إلا الشعبي فإنه أجاز الصلاة عليها على

الاستذكار ج: 3 ص: 51

غير وضوء فشذ عن الجميع ولم يقل بقوله أحد من أئمة الفتوى بالأمصار ولا من حملة الآثار وقد قال بن علي وهو ممن يرغب عن كثير من قوله الصلاة على الميت استغفار له والاستغفار يجوز بغير وضوء وهذا نحو قول الشافعي إلا أنه قال السنة في الصلاة على الموتى أن يتطهر لها ومن خشي فوتها تيمم لها وهو القياس قال أبو عمر قول الشعبي هذا لم يلتفت أحد إليه

ولا عرج عليه وقد أجمعوا أنه لا يصلي عليها إلا إلى القبلة ولو كانت دعاء كما زعم الشعبي لجازت إلى غير القبلة ولما أجمعوا على التكبير فيها واستقبال القبلة بها علم أنها صلاة ولا صلاة إلا بوضوء

قال رسول الله ﷺ لا يقبل الله صلاة بغير طهور ذكر بن أبي شيبه قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن عاصم قال سألت أشياخنا يسلم في الصلاة على الجنابة قالوا نعم أو لست في صلاة وقال مالك في آخر هذا الباب لم أر أحدا من أهل العلم يكره أن يصلى على ولد الزنى وأمه وهذا ما لا أعلم فيه خلافا بين العلماء

وقد روي عن النبي ﷺ أنه صلى على ولد زنا وأمه ماتت من نفاسها وقال أبو وائل يصلى على كل من صلى إلي القبلة

وسئل أبو أمامة عن الصلاة على جنازة شارب الخمر قال نعم إذا شهد بشهادة الحق وذكر أبو بكر بن أبي شيبه قال حدثنا حفص بن غياث عن أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال سألته عن المرأة تموت في نفاسها من الفجور أن يصلى عليها فقال صل على من قال لا إله إلا الله

قال وحدثنا جرير عن مغيرة عن حماد عن إبراهيم قال يصلى على الذي قتل نفسه وعلى النفساء من الزنى وعلى الذي يموت غريقا من الخمر قال وحدثنا أبو خالد الأحمر عن عثمان بن الأسود عن عطاء قال تصلي على من صلى إلى قبلك

الاستذكار ج: 3 ص: 52

قال وحدثنا عبد الله بن إدريس عن هشام عن بن سيرين قال ما أعلم أحدا من الصحابة والتابعين ترك الصلاة على أحد من أهل القبلة أثما

وقال بن عبد الحكم عن مالك لا تترك الصلاة على
أحد مات ممن يصلي إلى القبلة
وهو قول الشافعي وجماعة الفقهاء يصلي على
كل من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول
الله
وكره مالك من بين سائر العلماء أن يصلي أهل
العلم والفضل على أهل البدع
1 (10 - باب ما جاء في دفن الميت)

502 - مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ توفي يوم
الاثنين ودفن يوم الثلاثاء وصلى الناس عليه
أفذاذا (1) لا يؤمهم أحد فقال ناس يدفن عند
المنبر وقال آخرون يدفن بالبقيع فجاء أبو بكر
الصديق فقال سمعت رسول الله ﷺ يقول ما دفن
نبي قط إلا في مكانه الذي توفي فيه فحفر له
فيه فلما كان عند غسله أرادوا نزع قميصه
فسمعوا صوتا يقول لا تنزعوا القميص فلم ينزع
القميص وغسل وهو عليه
قال أبو عمر قد ذكرنا ما يسند من هذا الحديث في
كتاب التمهيد ولم يختلف العلماء أن رسول الله
ﷺ غسل في قميصه واختلفوا هل كفن في سائر
القميص مع سائر أكفانه أو في قميص غيره على
ما أوضحنا فيما مضى والحمد لله
وقد روى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة قالت لما مات رسول الله ﷺ قالوا
أين تدفونه فقال أبو بكر في المكان الذي مات
فيه قالت وكان بالمدينة قباران أحدهما يلحد
والآخر يشق أو يضرح فبعث إليهما فجاء الذي
يلحد فلحد لرسول الله ﷺ

وذكر عبد الرزاق عن بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال قبض النبي ﷺ يوم الاثنين ولم يدفن ذلك اليوم ولا تلك الليلة حتى كان من آخر يوم الثلاثاء قال وغسل وعليه قميص وكفن في ثلاثة أثواب ثوبين صحاريين وبرد حبرة

الاستذكار ج: 3 ص: 53

وصلي عليه بغير إمام ونادي عمر في الناس خلوا الجنائزة وأهلها قال وأخبرنا معمر عن الزهري عن بن المسيب قال لم يؤمهم على رسول الله ﷺ أحد كانوا يدخلون أفواجا الرجال والنساء والصبيان إلى البيت الذي هو فيه والحجرة فيدعون ثم يخرجون ويدخل آخرون حتى فرغ الناس وفي حديث هذا الباب من الفقه والعلم أيضا ما يدل على أن معرفة السير وأيام الإسلام وتواريخ أعمال الأنبياء والعلماء والوقوف على وفاتهم من علم خاصة أهل العلم وأنه مما لا ينبغي لمن وسم نفسه بالعلم جهل ذلك وأنه مما يلزمه من العلم العناية به

وسنذكر اختلاف الآثار في مبلغ عمر رسول الله ﷺ وتاريخ وفاته ومدة مقامه بمكة من مبعثه وبالمدينة بعد هجرته إليها في كتاب الجامع من هذا الكتاب إن شاء الله لأنه هناك ذكره مالك (رحمه الله)

ولا خلاف بين العلماء أن رسول الله ﷺ دفن في الموضع الذي مات فيه من بيته بيت عائشة (رضي الله عنها) ثم أدخلت بيوته المعروفة لأزواجه بعد موته في مسجده فصار قبره في المسجد

وأما قول مالك أنه ﷺ توفي يوم الاثنين فهذا مما

لا خلاف في فيه
وأما قوله ودفن يوم الثلاثاء فمختلف فيه قيل
يوم الثلاثاء وقيل يوم الأربعاء وسنذكر ذلك فيما
بعده إن شاء الله
503 - مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال
كان بالمدينة رجلان أحدهما يلحد والآخر لا يلحد
فقالوا أيهما جاء أول عمل عمله فجاء الذي يلحد (1)
فلحد لرسول الله ﷺ
قد ذكرنا معاني هذا الحديث مسندة في التمهيد
فروى هذا الحديث جرير وهشام عن فقهاء أهل
المدينة قال كان بالمدينة رجلان يحفران القبور
وكان أحدهما يشق والآخر يلحد فذكره سواء أبو
بكر عن جرير
وذكر عبد الرزاق عن بن عيينة عن جعفر بن محمد
عن أبيه قال لحد له ﷺ وجعل على لحده اللبن

الاستذكار ج: 3 ص: 54

وفيه أن اللبن في القبر مباح وأنه كان من العمل
القديم وأنه لا وجه فيه لمن كرهه
وفيه أن اللحد أفضل من الشق الذي اختاره الله
عز وجل لرسوله ﷺ مع ما روي عن النبي ﷺ من
حديث جرير وغيره أنه قال اللحد لنا والشق لغيرنا
(1) ومن هنا كره الشق من كرهه والله أعلم
لقوله ﷺ والشق لغيرنا
وروي عن نافع عن بن عمر قال ألد لرسول الله
ولأبي بكر وعمر وأوصى بن عمر أن يلحد له
وذكر أبو بكر قال حدثنا بن مهدي عن سفيان عن
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال اجتمع
أصحاب النبي ﷺ حين مات وكان رجل يلحد والآخر
يشق فقالوا اللهم خر له فطلع الذي كان يلحد
فلحد لرسول الله ﷺ

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف ومحمد بن إبراهيم قالا حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى قال حدثنا جعفر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب العلوي الموساوي قال حدثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي سنة إحدى وسبعين ومئتين قال حدثنا داود بن عبد الله الجعفري قال حدثنا أبو ضمرة أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه أن الذي لحد قبر رسول الله ﷺ أبو طلحة والذي ألقى القطيفة شقران مولى رسول الله ﷺ

504 - مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي ﷺ

كانت تقول ما صدقت بموت النبي ﷺ حتى سمعت وقع الكرازين (2) هذا الحديث لا أحفظه لأم سلمة وهو محفوظ لعائشة

ذكر عبد الرزاق (3) عن بن جريج وغيره عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة عن عائشة قالت ما شعرنا بدفن رسول الله ﷺ حتى سمعنا صوت المساحي من آخر السحر

الاستدكار ج: 3 ص: 55

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبدة بن سليمان عن محمد بن إسحاق عن فاطمة بنت محمد عن عمرة عن عائشة قالت ما علمنا بدفن

رسول الله ﷺ حتى سمعنا صوت المساحي من آخر الليل ليلة الأربعاء قال أبو عمر قوله في هذا الحديث المساحي تفسير الكرازين وفي هذا الحديث إباحة الدفن بالليل وعلى إجازته أكثر العلماء وجماعة الفقهاء لأن الليل ليس فيه

وقفت تكبره فيه الصلاة
ذكر معمر عن أيوب عن عكرمة أن النبي ﷺ دفن
ليلا

وقد كره قوم من السلف منهم الحسن وقتادة
السدفن بالليل إلا لضرورة
وروي في النهي عن الدفن بالليل حديث لا تقوم
بأسناده حجة

وروي ما يعارض ذلك من حديث أبي ذر أن رسول
الله ﷺ دفن الأعرابي الذي قال فيه إنه أواه ليلا
وكان يرفع صوته بالقراءة والصدعاء

وفي قول رسول الله ﷺ في المسكينة التي
دفنت ليلا هلا أذتموني بها دليل واضح على جواز
الدفن بالليل وقد تقدم ذلك في حديث بن شهاب
عن أبي أمامة من هذا الكتاب
ولم يختلفوا أن أبا بكر دفن ليلا وقد روي أن عمر
دفن ليلا ودفن علي فاطمة ليلا ودفن الزبير بن
مسعود ليلا

وأما الاختلاف في وقت دفن رسول الله ﷺ فأكثر
الأثار على أنه دفن يوم الثلاثاء وهو قول أكثر أهل
الأخبار والعلامة
505 - مالك عن يحيى بن سعيد أن عائشة زوج

النبي ﷺ قالت رأيت ثلاثة أقمار سقطن في
حجري (حجرتي) فقصصت رؤياي على أبي بكر
الصديق

قالت فلما توفي رسول الله ﷺ ودفن في بيتها
قال لها أبو بكر هذا أحد أقمارك وهو خيرها
قال أبو عمر روى هذا الحديث سفيان بن عيينة
عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن
عائشة رأت ثلاثة أقمار فذكر مثل حديث مالك
سواء

في هذا الحديث ما كان القوم عليه في الرؤيا
واعتقاد صحتها وأنه ما لم يكن من

الاستدكار ج: 3 ص: 56

أضغاث الأحلام فهو حق وصدق وحسبك أنها جزء
من ستة وأربعين جزءاً من النبوة كما جاء في
الأثر الصريح

وسنوضح ذلك في موضعه إن شاء الله وقد قلنا
في ذلك في التمهيد ما فيه كفاية والحمد لله
ويحتمل حديث عائشة أن يكون أبو بكر لم يجيها
في حين قصت عليه رؤياها ثم قال لها ما حكته
بعد ويحتمل أن يجمل لها الجواب حينئذ ويؤكد

بالبيان في حين موت النبي ﷺ وقد فهمت عنه

والله أعلم أنه أراد النبي ﷺ وصاحبه كما كان ولم
يدفن في بيتها غيرهم وقد رام ذلك قوم فلم
يقدره الله لهم

وفيه دليل على أن القمر قد يكون في تأويل
الرؤيا الملك الأعظم كما تكون الشمس
وكان أبو بكر معبراً محسناً وقد عبر لها رؤياها في
يوم الجملة

روى هشيم وأبو بكر بن عياش عن مجالد عن
الشعبي عن عائشة أنها رأت كأنها على ظرب
وحولها بقر يذبح وينحر فقصت ذلك على أبي بكر
فقال إن صدقت رؤياك ليقتلن حولك جماعة من

الناس

الظرب جمعه ظراب وهي الجبال الصغار
مالك عن غير واحد ممن يثق به أن سعد بن أبي
وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل توفيا
بالعقيق وحملوا إلى المدينة ودفنا بها
قال أبو عمر الخبر بذلك عن سعد وسعيد كما حكاه
مالك صحيح ولكنها مسألة اختلف السلف ومن
بعدهم فيه باختلاف الآثار في ذلك
فمن كره ذلك احتج بحديث جابر بن عبد الله أن

النبي ﷺ أمر بالقتلى أن يردوا إلى مضاجعهم)
1

وبحديث جابر أيضا عن النبي ﷺ أنه قال تدفن
الأجساد حيث تقبض الأرواح
وبالحديث عن عائشة أنها قالت في أخيها عبد
الرحمن لو شهدته ما دفن إلا حيث مات

الاستذكار ج:3 ص:57

وكان دفن بالحيش مكان بينه وبين مكة اثنا عشر
ميلا أو نحوه
قال أبو عمر قد أجمع المسلمون كافة بعد كافة
على جواز نقل موتاهم من دورهم إلى قبورهم
فمن ذلك البقيع مقبرة المدينة ولكل مدينة جبانة
يتدفن فيها أهلها
فدل ما ذكرناه من الإجماع على فساد نقل من
نقل تدفن الأجساد حيث تقبض الأرواح إلا أن
يكون أراد البلد والحضرة وما لا يكون سفرا والله
أعلم

وليس في أمر رسول الله ﷺ برد القتلى يوم أحد
إلى مضاجعهم ما يرد ما وصفنا
والحديث المأثور ما دفن نبي إلا حيث قبض دليل
ووجه على تخصيص الأنبياء بذلك والله أعلم
وأما حديث عائشة في أخيها بذلك والله أعلم لأنها
أرادت دفنه بمكة لزيارة الناس القبور بالسلام
عليهم والدعاء لهم
وقد نقل سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد من
العقيق ونحوه إلى المدينة وذلك بمحضر جماعة
من الصحابة وكبار التابعين من غير تكبير ولعلهما
قد أوصيا بذلك وما أظن إلا وقد رويت ذلك والله
أعلم

وليس في هذا الباب - أعني نقل الموتى - بدعة
ولا سنة فليفعل المؤمن ذلك ما شاء وبالله

التوفيق
مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ما أحب أن أدفن بالبقيع لأن أدفن بغيره أحب إلي من أن أدفن فيه إنما هو أحد رجلين إما ظالم فلا أحب أن أدفن معه وإما صالح فلا أحب أن تنبش لي عظامه

وقد بين عروة (رحمه الله) وجه كراهته الدفن بالبقيع وظاهر خبره هذا أنه لم يكره نبش عظام الظالم وليس المعنى كذلك لأن عظم المؤمن يكره من كسره ميتا ما يكره منه وهو حي وفي خبر عروة هذا دليل على أن الناس بظلمهم يعذبون في قبورهم والله أعلم ولذلك استحبوا الجار الصالح في المحيا والممات وعروة رحمه الله ابنتى قصره بالعقيق وخرج من المدينة لما رأى من تغير أحوال أهلها ومات هناك (رحمه الله) وخبره هذا عجيب قد ذكرناه من طرق في آخر كتاب جامع بيان العلم وفضله

الاستذكار ج: 3 ص: 58

1 (11 - باب الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر)

506 - مالك عن يحيى بن سعيد عن واقد بن سعد بن معاذ عن نافع بن جبير بن مطعم عن مسعود بن الحكم عن علي بن أبي طالب أن رسول الله كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد هكذا قال يحيى بن يحيى واقد بن سعد بن معاذ ينسبه إلى جده وغيره من رواة الموطأ وغيرهم يقولون واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ وهو الصواب وما أظن يحيى قصد أن ينسبه إلى جده ولكنه سقط من كتابه بن عمرو والله أعلم

وقد ذكرنا نسبه وخبره في التمهيد
وذكرنا جده سعد بن معاذ في كتاب الصحابة
وذكرنا مسعود بن الحكم هناك أيضا لأنه ولد على

عهد رسول الله ﷺ
وذكرنا نافع بن جبير بن مطعم مثله في التمهيد
والحمد لله وهذا الحديث ناسخ لما كان في أول

الإسلام من قيام النبي ﷺ للجنائز إذا مرت به
وللقيام فيها إذا اتبعها حتى توضع بالأرض للصلاة
عليها والقيام على قبرها حتى تدفن والله أعلم
لأن قول علي (رضي الله عنه) كان رسول الله

يقوم في الجنائز ثم جلس قول عام يحتمل
جميع ما ذكرنا

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان قالا
حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن
إسماعيل الترمذي قال حدثنا الحميدي قال حدثنا
سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه
عن عامر بن ربيعة قال قال رسول الله ﷺ إذا
رأيتم الجنائز فقوموا حتى تخلفكم أو توضع (1)

قال الحميدي وهذا منسوخ

الاستدكار ج: 3 ص: 59

وقد رواه معمر وغيره عن الزهري بإسناد هذا
مثله

ورواه أيوب عن نافع عن بن عمر عن عامر بن

ربيعة عن النبي ﷺ مثله

وروى يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي

سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ إذا رأيتم

الجنائز فقوموا فمن تبعها فلا يقعد حتى توضع (

1)

وروى في القيام إلى الجنائز عبد الله بن عمرو

بن العاص وأبو هريرة وأبو موسى الأشعري وجابر بن عبد الله وزيد بن ثابت وأخوه يزيد بن ثابت وقيس بن سهل وسعد بن حنيف كلهم عن النبي ﷺ وقد ذكرنا ذلك في التمهيد وقد روى جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت قال كان رسول الله ﷺ يقوم في الجنابة حتى توضع في اللحد فمر حبر من اليهود فقال هكذا نفعل فجلس النبي ﷺ وقال اجلسوا خالفوهم (2)

وهذا في معنى حديث علي عن النبي ﷺ في نسخ القيسام بالجلوس

وروى أبو معمر عبد الله بن سخرية أن النبي ﷺ كان يتشبه بأهل الكتاب فيما لم ينزل فيه وحي وكان يقوم للجنابة فلما نهى انتهى وفي رواية أخرى عن أبي معمر عبد الله بن سخرية أيضا عن علي (رضي الله عنه) أنهم كانوا عنده فمرت بهم جنازة فقاموا لها فقال علي ما هذا فقالوا أمر أبي موسى فقال إنما قام

رسول الله ﷺ مرة واحدة ثم لم يعد واختلف العلماء في هذا الباب فممن روي عنه أنه قال بالأحاديث المتواترة التي رواها من ذكرنا من الصحابة وذكرنا أنها منسوخة وقالوا لا يجلس من اتبع جنازة حتى توضع عن أعناق الرجال أبو هريرة والمسور بن مخرمة وابن عمر وابن الزبير وأبو سعيد الخدري وأبو موسى الأشعري وإبراهيم النخعي وعامر الشعبي وابن سيرين

وإلى ذلك ذهب الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه

وبه قال محمد بن الحسن

وقال أحمد بن حنبل وإسحاق من قام لها فلا يعبه
 وممن قعد فأرجو أن لا يئأثم
 وجاءت الرواية عن أبي مسعود البدرى وأبي سعيد
 الخدرى وسهل بن حنيف وقيس بن سعد أنهم
 كانوا يقومون للجنائز إذا مرت
 وروي عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس
 أن القيام في الجنائز كان قبل الجلوس
 فبان بهذا أنهما رضي الله عنهما قد علما في ذلك
 الناسخ والمنسوخ وليس من علم شيئا كمن جهله
 فالصواب في هذا الباب إلى ما قاله علي بن
 عباس فقد حفظا الوجهين جميعا وعرفا الناس
 أن الجلوس كان من رسول الله ﷺ بعد القيام
 وإلى هذا ذهب سعيد بن المسيب وعروة بن
 الزبير ومالك بن أنس والشافعي
 وقال الشافعي القيام لها منسوخ
 حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان قالا
 حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا إسماعيل بن
 إسحاق قال حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا
 حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين أن
 جنازة مرت بعبد الله بن عباس والحسن بن علي
 فقعد بن عباس فقام الحسن وقعد بن عباس
 فقال الحسن أليس قام رسول الله ﷺ لجنازة
 يهودي فقال بن عباس بلى ثم جلس بعد
 وذكر عبد الرزاق عن معمر عن هشام عن أبيه أنه
 كان يعيب من قام إلى الميت وينكر ذلك عليه
 واختلفوا أيضا في القيام على القبر بعد أن توضع
 الجنازة في اللحد فكره ذلك قوم وعمل به آخرون
 507 - ذكر مالك عن أبي بكر بن عثمان بن سهل
 بن حنيف أنه سمع أبا أمامة بن سهل بن حنيف
 يقول كنا نشهد الجنائز فما يجلس آخر الناس
 حَتَّى يُوذُنُوا

وهذا عندي ممكن أن لا يدخل في المنسوخ لأن
النسخ إنما جاء في القيام للجنابة عند رؤيتها وإذا
شيعت حتى توضع

الاستذكار ج: 3 ص: 61

وقد قال بهذا قوم من أهل العلم
وقال منهم قائلون نسخ القيام كله في الجنابة
على ما قدمنا ذكره
والقول الأول عندي أولى لأن عليا (رضي الله
عنه) روى النسخ ثم قد روي عنه أنه قام على قبر
بن المكلف فقبل له ألا تجلس يا أمير المؤمنين
فقال قليل لأخينا القيام على قبره
وقد ذكرنا هذا الخبر من طرق بإسناده في
التمهيد
وفيه دليل على أن النسخ عند علي وهو الذي رواه
لم يدخل فيه القيام على القبر
ومن شهد الخبر وعلم مخرجه أولى أن يسلم له
وقال سعيد بن جبير رأيت بن عمر قام على قبر
وقال يستحب إذا أنس من الرجل الخير أن يفعل
بـه ذلك
وعن ميمون بن مهران أنه وقف على قبر فقيل
له أوجب هذا فقال لا ولكن هؤلاء أهل بيت هذا
لهم مني قليل
ومن حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن
بن عباس أن رسول الله ﷺ قام على قبر حتى
دفن
ومن حديث عثمان بن عفان (رضي الله عنه)
قال كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من دفن الرجل
وقف عليه وقال استغفروا لأخيكم وسلوا له
التثبيت فإنه الآن يسأل (1)
وكان عثمان إذا وقف على قبر بكى حتى تبل
لحيته فقيل له تذكر الجنة والنار ولا تبكي وتبكي

من هذا فقال إن رسول الله ﷺ قال إن القبر أول منازل الآخرة فمن نجا منه فما بعده أيسر منه وإن لم ينج منه فما بعده أشد (2) —
وقال قال رسول الله ﷺ ما رأيت منظرا إلا والقبر أفضع منه

الاستذكار ج: 3 ص: 62

وقد ذكرنا أسانيد هذه الأخبار في التمهيد والحمد لله
508 - مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها
قال أبو عمر الآثار مروية من طرق عن النبي ﷺ أنه نهى عن القعود على القبور من حديث عقبة بن عامر وجابر وأبي هريرة وغيرهم ومن الرواة لها من يوقف حديث عقبة وحديث أبي هريرة ويجعلهما من حديثهما
وأما حديث جابر فذكر عبد الرزاق قال حدثنا بن جريج قال أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يقعد الرجل على القبر ويقصص أو يبني عليه وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا حفص بن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال نهى رسول الله ﷺ أن يقعد عليها يعني القبور وعن بن مسعود لأن أظأ على جمرة حتى تطفأ أحب إلي من أن أقعد على قبر وعن أبي هريرة قال لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق رداءه ثم قميصه ثم إزاره حتى تخلص إلى جلده أحب إلي من أن يجلس على قبر وهذا الجلوس يحتمل أن يكون لحاجة الإنسان كما قال مالك ومن تبعه على ذلك

وروى الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب أن أبا الخير حدثه أن عقبة بن عامر قال لأن أظأ على جمرة أو على حد سيف حتى يخطف رجلي أحب إلى من أن أمشي على مسلم وما أبالي في القبور قضيت حاجتي أو في السوق والناس ينظرون
وعن الحسن وابن سيرين ومكحول كراهية المشي على القبور والقعود عليها
وقال مالك (رحمه الله) وإنما نهى عن القعود على القبور فيما نرى للمذاهب يريد حاجة الإنسان
وحجته أن علي بن أبي طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها

الاستذكار ج: 3 ص: 63

وإذا جاز ذلك جاز المشي والقعود فلم يبق إلا أن ذلك لحاجة الإنسان والله أعلم وهو قول زيد بن ثابت
وعلى ذلك حديث عقبة بن عامر ما أبالي قضيت حاجتي على القبور أو في السوق والناس ينظرون لأن الموتى يجب الاستحياء منهم كما يجب من الأحياء والله أعلم
وكذلك جاءت السنة المتواترة النقل بالسلام على القبور عن النبي ﷺ وعن جماعة من أصحابه والتابعين
ولا أعلم أحدا إلا وهو مجيز ذلك من فقهاء المسلمين إلا شيء روي عن حماد بن أبي سليمان لا وجه له
وروى أبو أمامة بن سهل بن حنيف أن زيد بن ثابت قال له هلم يا بن أخي إنما نهى رسول الله ﷺ عن الجلوس على القبر لحدث بول أو غائط
وذكر أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا محمد بن فضيل عن العلاء بن المسيب عن فضيل عن

مجاهد قال لا تخل وسط مقبرة ولا تبل فيها وعلى هذا معنى الآثار المروية في الكراسة في هذا الباب والله أعلم
مالك عن أبي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف أنه سمع أبا أمامة بن سهل بن حنيف يقول كنا نشهد الجنائز فما يجلس آخر الناس حتى يؤذوا قد مضى القول في معنى الحديث فيما تقدم من هذا الباب
وأبو بكر هذا لا يوقف له على اسم وقد رواه عنه كما رواه مالك بن المبارك إلا أنه قال فيه فما ينصرف الناس حتى يؤذوا وهذه مسألة اختلف العلماء فيها قديما فيروي عن عمر وعلي وأبي هريرة والمسور بن مخرمة وإبراهيم النخعي أنهم كانوا لا ينصرفون حتى يؤذوا لهم أو يسأتأذوا وروي عن بن مسعود وزيد بن ثابت وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والحسن وقتادة وعمر بن عبد العزيز أنهم كانوا ينصرفون إذا وريت الجنائز ولا يسأتأذون هذا معنى ما روي عنهم (رحمهم الله) وهو الصواب إن شاء الله للحديث المرفوع من شيع جنازة كان له قيراط من الأجر ومن قعد حتى تدفن كان له قيراطان

الاستذكار ج:3 ص:64

وهو قول مالك والشافعي وأكثر العلماء وأما رواية مالك فما يجلس الناس حتى يؤذوا فقد ذكرنا القيام على القبر وما جاء عن العلماء في ذلك
وروينا ذلك أيضا عن علي وعلقمة وعبد الله بن الزبير وفضالة بن عبيد أنهم كانوا يقومون على القبور ويجيزون القيام عليها حتى تدفن وروينا كراهية القيام على القبر عن أبي قلابة والشافعي وإبراهيم النخعي

والقول الأول أولى لأنه أعلى ما روي في ذلك
واتباع الصحابة أوقع وأصوب من اتباع من بعدهم
ولو علم الذين جاء عنهم خلافهم فعلهم ما
خالفوهم إن شاء الله

1 (12 - باب النهي عن البكاء على الميت)

فيه لمالك حديثه عن عبد الله بن عبد الله بن جابر
بن عتيك على حسب ما في الموطأ
509 - عن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن
الحارث وهو جد عبد الله بن عبد الله بن جابر أبو
أمه أنه أخبره أن جابر بن عتيك أخبره أن رسول
الله ﷺ جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب
عليه (1) فصاح به فلم يجبه فاسترجع رسول
الله ﷺ (2) وقال غلبنا عليك يا أبا الربيع فصاح
النسوة وبكين فجعل جابر يسكتهن فقال رسول
الله ﷺ دعهن فإذا وجب (3) فلا تبكين باكية
قالوا يا رسول الله وما الوجوب قال إذا مات
فقال ابنته والله إن كنت لأرجو أن تكون شهيدا
فإنك كنت قد قضيت جهازك (4) فقال رسول
الله ﷺ إن الله قد أوقع أجره على قدر نيته وما
تعدون الشهادة قالوا القتل في سبيل الله فقال
رسول الله ﷺ الشهداء سبعة سوى القتل في
سبيل الله

الاستذكار ج: 3 ص: 65

المطعمون (1) شهيد والغرق (2) شهيد
وصاحب ذات الجنب (3) شهيد والمبطلون (4)
شهيد والحرق شهيد والذي يموت تحت الهدم
شهيد والمرأة تموت بجمع شهيد (5) -
ولم يختلف الرواة للموطأ فيما علمت في إسناد

هذا الحديث ولا في متنه إلا أن غير مالك يقول فيه دعهن يبكين ما دام عندهن وفي حديث مالك من الفقه معان حسنة منها عيادة الفضلاء من الخلفاء وغيرهم المرضى تأسيا

برسول الله

وفي فضل عيادة المرضى أحاديث كثيرة حسان وهي سنة مسنونة مندوب إليها لا خلاف عن العلماء فيها

وفيه جواز مناداة العليل ليحيب عن حاله فإن لم يقدر على الاجابة فلا بأس بالاسترجاع عليه حينئذ وإن كان يسمع بدليل هذا الحديث والاسترجاع على المصيبة سنة قال الله عز وجل الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون البقرة 156

وفيه تكنية الرئيس الكبير لمن دونه ألا ترى قوله عليه السلام غلبنا عليك يا أبا الربيع ولم يستكبر عن ذلك من الخلفاء والأمراء إلا من حرم التقوى وفيه إباحة البكاء على المريض بالصياح وغير الصياح عند حضور وفاته ألا ترى إلى قوله فصاح النسوة وبكين فجعل جابر يسكتهن

وتسكيت جابر لهن والله أعلم لأنه كان قد سمع النهي عن البكاء على الموتى فاستعمل ذلك على

عمومه حتى قال له رسول الله ﷺ دعهن يبكين حتى يموت فإذا مات فلا تبكين باكية وهذا معنى قوله فإذا أوجب فلا تبكين باكية يريد لا ترفع صوتها بالبكاء باكية وذلك مفسر في الحديث

الاستذكار ج: 3 ص: 66

وهذا دليل على جواز البكاء على الموتى في تلك الحال وإن النهي عن البكاء عليهم هذا معناه والله أعلم

حدثنا سعيد قال حدثنا قاسم قال حدثنا محمد قال حدثنا أبو بكر قال حدثنا الفضل بن دكين قال حدثني إسرائيل عن عبد الله بن عيسى عن جابر بن عتيك عن عمه قال دخلت مع النبي ﷺ على ميت من الأنصار وأهله يبكون عليه فقلت أتبكون عليه وهذا رسول الله ﷺ فقال دعهن ما دام عندهن فإذا وجب فلا يبكين وقوله عليه السلام فإذا وجب فلا تبكين باكية يعني بالوجوب الموت فإن المعنى والله أعلم أن الصياح والنياح لا يجوز شيء منه بعد الموت وأما دمع العين وحزن القلب فالسنة ثابتة بإباحته وعليه جماعة العلماء

بكى رسول الله ﷺ على إبراهيم ابنه وقال إنها رحمة (1) من حديث جابر وحديث أنس وبكى على زينب ابنته فقيل له تبكي فقال إنما هي رحمة جعلها الله في قلوب عباده (2) من حديث أسامة بن زيد وروى أبو إسحاق السبيعي عن عامر بن سعد البجلي عن أبي مسعود الأنصاري وثابت بن زيد وقرظة بن كعب قالوا رخص لنا في البكاء على الميت ممن غير نوح وثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن النوح (3) من حديث عمر وحديث علي

الاستذكار ج: 3 ص: 67

وحديث المغيرة وحديث أم عطية وحديث أم سلمة وحديث أبي مالك الأشعري وحديث أبي هريرة وغيرهم وأجمع العلماء على أن النياحة لا تجوز للرجال ولا للنساء ورخص الجمهور في بكاء العين في كل وقت وجاء في حديث بن عمر لكن حمزة لا بواكي له

وروى هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة قال مر على النبي ﷺ بجنزة يبكي عليها وأنا معه وعمر بن الخطاب فانتهر اللاتي يبكين فقال رسول الله ﷺ دعهن يا بن الخطاب فإن النفس مصابة والعين دامعة والعهد قريب (1)

وفيه أن المتجهز للغزو إذا حيل بينه وبينه يكتب له أجر الغازي ويقع أجره على قدر نيته والآثار بهذا المعنى متواترة صحاح عن النبي ﷺ منها من كانت له صلاة بالليل فغلبه عليها نوم كتب له أجر صلاته وكان نومه عليه صدقة (2) -

ومنها حديث أنس عن النبي ﷺ أنه قال في غزوة تبوك أو غيرها لقد تركتم بالمدينة أقواما ما سرتهم مسيرا ولا أنفقتهم من نفقة ولا قطعتم من واد إلا وهم معكم فيه قالوا يا رسول الله كيف يكونون معنا وهم بالمدينة قال حبسهم العذر (3) - وقد زدنا هذا المعنى بيانا بالآثار في كتاب الصلاة والحمد لله وفيه طرح العالم على المتعلم لقوله وما تعدون الشهداء ثم أجابهم بخلاف ما عندهم وقال لهم الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله ثم ذكرهم

وأما قوله المطعون شهيد فهو الذي يموت في الطاعون وقد جاء تفسير الطاعون في حديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ إن فناء أمتي بالطعن والطاعون قالت أما الطعن فقد عرفناه فما الطاعون قال غدة

كغدة البعير تخرج في المراق والأباط من مات منه
ماتات شهيدا (1) ()
وقد ذكرنا هذا الحديث بإسناده في التمهيد وذكرنا
هناك ما كان في معناه من الأحاديث المرفوعة
والحميد للـ
وأما المبطلون فقليل المحبوق وقيل صاحب
انخراق البطون بالإسهال
وأما الغرق فمعروف وهو الذي يموت في الماء
وذات الجنب قيل هي الشوصة وقيل إنها في
الجانب الآخر من موضع الشوصة وذلك معروف
أنها تكون منها المنية في الأغلب وصاحبها شهيد
على ما ثبتت عن النبي ﷺ
وفي بعض الآثار المجنوب شهيد يريد صاحب ذات
الجنب يقال له رجل جنب (بكسر النون وفتح
الجيم) إذا كانت به ذات الجنب
وأما الحرق فالذي يموت في النار محترقا من
النار
والذي يموت تحت الهدم لا يحتاج إلى تفسير
وأما قوله المرأة تموت بجمع شهيد ففيه قولان
لكل واحد منهما وجهان
أحدهما المرأة تموت من الولادة وولدها في
بطنها قد تم خلقه
وقد ذكرنا الشواهد بذلك في التمهيد
وقيل إذا ماتت من النفاس فهي شهيدة سواء
أقوت ولدها أو مات وهو في بطنها
والقول الآخر هي المرأة تموت قبل أن تحيض
وتطمث وقيل بل هي المرأة تموت عذراء لم
يمسها الرجـال
والقول الأول أشهر في اللغة وأكثر عند العلماء
وفي جمع لغتان الضم والكسر في العذراء
والنفساء معا قيل تموت بجمع وشواهد ذلك في
التمهيد أيضا

وقد ذكرنا في الشهادة والشهداء آثارا كثيرة في
التمهيد فيها بيان وشفاء والحمد لله
وفي هذا الباب أيضا

الاستذكار ج: 3 ص: 69

510 - مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن
عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أنها سمعت
عائشة أم المؤمنين تقول (وذكر لها أن عبد الله
بن عمر يقول إن الميت ليعذب ببكاء الحي)
فقالت عائشة يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما إنه
لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ إنما مر رسول الله
بيهودية يبكي عليها أهلها فقال إنكم لتبكون
عليها وإنها لتعذب في قبرها
اختلف العلماء في قوله عليها إن الميت ليعذب ببكاء
أهله عليه فقال منهم قائلون معناه أن يوصي
بذلك الميت فيعذب حينئذ بفعل نفسه لا بفعل
غيره
وقال آخرون معناه أن يمدح الميت في ذلك البكاء
بما كان يمدح به أهل الجاهلية أو نحوه من
الفتكات والغدرات والغارات والقدرة على الظلم
وشبه ذلك من الأفعال التي هي عند الله ذنوب
فهم يبكونه لفقدائها ويمدحونه بها وهو يعذب من
أجلها
وقال آخرون في هذا الحديث وفي مثله النياحة
وشق الجيوب ولطم الخدود ونوع هذا من أنواع
النياحة وأما بكاء العيين فلا
وذهبت عائشة (رضي الله عنها) إلى أن أحدا لا
يعذب بفعل غيره وهو الأمر المجتمع عليه لقول
الله عز وجل ولا تزر وازرة وزر أخرى الأنعام 164

وقال رسول الله ﷺ لأبي رمثة في ابنه إنك لا
تجنني عليه ولا يجني عليك (1) —

وقد صح الخبر عن رسول الله ﷺ من حديث عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر والمغيرة بن شعبة وغيرهم أنه قال يعذب الميت بما نيح عليه (2) وقد ذكرنا الآثار بذلك من طرق شتى في التمهيد

الاستذكار ج: 3 ص: 70

ومعناه النهي عن النياحة على الموتى وكل حديث أتى فيه ذكر البكاء فالمراد به النياحة عند جماعة العلماء إلا أن الله تعالى يقول أضحك وأبكى
النجم 43

وقال رسول الله ﷺ تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول ما يسخط الرب (1) وقال لعمر إذ نهى النساء عن البكاء دعهن يا عمر فإن النفس مصابة والعين دامعة والعهد قريب (2)

ونهى رسول الله ﷺ عن النياحة (3) ولعن النائحة والمسائمة (4) ونهى عن شق الجيوب ولطم الخدود ودعوى الجاهلية (5)

وقال ليس منا من حلق ولا من سلق ولا من خرق (6)

وقال ثلاث من أفعال الجاهلية الطعن في الأنساب والنياحة على الموتى والاستسقاء بالأنواء

الاستذكار ج: 3 ص: 71

وكل ذلك بالأسانيد مذكور في التمهيد قال الشافعي (رحمه الله) أرخص في البكاء على الميت بلا ندب ولا نياحة لما في النياحة من تجديد الحزن ومنع الصبر وعظيم الإثم قال وما ذهبت إليه عائشة (رضي الله عنها) أشبه بدلائل الكتاب ثم تلا ولا تكسب كل نفس إلا

عليها ولا تزرر وازرة وزر أخرى الأنعام 164 وذكر
حديث أبي رمثة قال وما زيد في عذاب الكافر
فباسستجابه لا بسذنب غيره
وقول الشافعي في تصويب عائشة في إنكارها
على بن عمر هو تحصيل مذهب مالك وما دل عليه
الموطأ لأنه ذكر فيه حديث عائشة ولم يذكر فيه
خلافه فمذهب مالك والشافعي في معنى هذا
الباب سواء
وقال آخرون منهم داود بن علي وأصحابه ما روي
عن عمر وابن عمر والمغيرة وعمران بن حصين
وغيرهم في هذا الباب أولى من حديث عائشة
وقولهم
قالوا ولا يجوز أن ترد رواية العدل الثقة بمثل هذا
من الأعراس
وذكروا نحو ما ذكرنا من الأحاديث في النياحة
ولطم الخدود وشق الجيوب
وقالوا قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا قوا
أنفسكم وأهليكم نارا التحريم 60 وقال وأمر
أهلك بالصلاة واصطبر عليها طه 132 قالوا
فواجب على كل مسلم أن يعلم أهله ما بهم
الحاجة إليه من أمر دينهم وينهاهم عما لا يحل
لهم
قالوا فإذا علم المسلم ما جاء عن رسول الله ﷺ
في النياحة على الميت من الكراهة والنهي عنها
والتجديد فيها ولم ينه عن ذلك أهله ونصح عليه عند
موته وعلى قبره فإنما يعذب بما نصح عليه بفعله
لأنه لم يفعل ما أمر به ولا نهاهم عما نهى عنه
فإذا عذب على ذلك عذب بفعل نفسه لا بفعل
غيره
وقال المزني بلغهم أنهم كانوا يوصون بالبكاء
عليهم أو بالنياحة وهي معصية ومن أمر بها
ففعلت بعده كانت له ذنبا فيجوز أن يجازى بذنبه

ذلك عذابا والله أعلم
وقد حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن قال
حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان قال حدثنا عبد
الله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال حدثنا
أبو عامر قال حدثنا زهير عن أسيد بن أبي أسيد
عن موسى بن أبي موسى

الاستدكار ج: 3 ص: 72

الأشعري عن أبيه أن النبي ﷺ قال الميت يعذب
ببكاء الحي عليه إذا قالت النائحة وعضداه
واناصراه واكاسياه جيء بالميت وقيل له أنت
عضدها أنت ناصرها أنت كاسيها (1) فقلت
سبحان الله يقول الله تبارك وتعالى ولا تزر وازرة
وزر أخرى الأنعام 164 فقال ويحك أحدثك عن
أبي موسى عن رسول الله ﷺ وتقول هذا فأبنا
كذب والله ما كذبت على أبي موسى ولا كذب أبو
موسى على علي النبي ﷺ
قال أبو عمر هذا كله في النياحة والصراخ
والصياح والصحيح الأولى بكاء النفس ودمع العين
وعلى هذا تهذيب آثار هذا الباب والله الموفق
للصواب

1 (13 - باب الحسبة في المصيبة)

511 - مالك عن بن شهاب عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا يموت
لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا
تحلته القسمة القسمة
هذا الإسناد من أجود أسانيد الأحاد
وفي هذا الحديث على حسب ما قيده مالك
(رحمه الله) في ترجمته من ذكر الحسبة وهي
الصبر والاحتساب والرضا والتسليم أن المسلم

تكفر خطاياهم ويغفر له ذنوبه بالصبر على مصيبتهم
ولذلك خرج عن النار فلم تمسه
وقد ذكرنا في التمهيد أحاديث تعضد هذا المعنى
وتشده منه

حديث أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ أنه قال ما
من مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث
إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم

الاستدكار ج: 3 ص: 73

ذكر في الحديث لم يبلغوا الحنث يعني لم يبلغوا
أن تجري عليهم الأقلام بالسبيئات
فإذا كان الآباء يدخلون الجنة بفضل رحمة الله
لأطفالهم دل على أن أطفال المسلمين في
الجنة لأنه يستحيل أن يرحموا من أجل من ليس
بمرحوم ألا ترى إلى قوله بفضل رحمته إياهم
وعلى هذا جمهور علماء المسلمين إلا المجبرة
فإنهم يقولون هم في المشيئة

وشهد بهذا ما روي عنه ﷺ أنه قال إني مكاتر بكم
الأمم حتى بالسقط يظل محببنا (1) يقال له
ادخل الجنة فيقول لا حتى يدخلها أبوي فيقال له
ادخل الجنة أنت وأبواك (2)

ومثل ذلك أيضا حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه
قال صغاركم دعاميص الجنة (3)

وأبين من هذا حديث شعبة عن معاوية بن قرة عن
أبيه عن النبي ﷺ أنه قال إن رجلا من الأنصار مات

له بن صغير فوجد عليه فقال له رسول الله ﷺ أما
يسرك ألا تأتي بابا من أبواب الجنة إلا وجدته
يستفتح لك فقالوا له يا رسول الله أله خاصة أم
للمسلمين عامة قال بل للمسلمين عامة (4)
وروي عن علي (رضي الله عنه) في قول الله
تعالى ذكره كل نفس بما كسبت رهينة إلا أصحاب

اليمين المدثر 38 39 قال أطفال المسلمين
وسنذكر الآثار التي يحتج بها فرق الإسلام أهل
السنة والمجبرة وغيرهم في الأطفال في باب
جامع الجنائز بعد من هذا الكتاب إن شاء الله
وأما قوله في حديث مالك إلا تحلة القسم فهو
لفظ مخرج في التفسير

الاستدكار ج:3 ص:74

المسند لأن القسم المذكور فيه معناه عند العلماء
قول الله عز وجل وإن منكم إلا واردةا كان على
ربك حتما مقضيا مريم 71
قال الحسن وقتادة حتما مقضيا واجبا
وكذلك قال السدي ورواه عن مرة الهمداني عن
بن مسعود
وقد اختلف العلماء في الورد المذكور في هذه
الآية فقال منهم قائلون الورد المدخول وممن
قال ذلك عبد الله بن رواحة وعبد الله بن عباس
على أنه قد اختلف في ذلك عن بن عباس وقد
ذكرنا الأسانيد بذلك عنهما في التمهيد
ذكر بن جريج عن عطاء عن بن عباس قال الورد
الذي ذكره الله تعالى في القرآن المدخول ليردها
كل ببر وفاجر
ثم قال بن عباس في القرآن أربعة أوراد قوله
تعالى فأوردتهم النار هود 98 وقوله حصب جهنم
أنتم لها واردون الأنبياء 98 وقوله ونسوق
المجرمين إلى جهنم وردا مريم 86 وقوله وإن
منكم إلا واردةا مريم 71
قال بن عباس والله لقد كان من دعاء من مضى
اللهم أخرجني من النار سالما وأدخلني الجنة
غانما

عن جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله

يقول الورد هو المدخول لا يبقى بر ولا فاجر إلا
دخلها فتكون على المؤمن بردا وسلاما كما كانت

على إبراهيم فينج الله الذين اتقوا ويذر الظالمين
فيهما جثيا (1)
يقول في ذلك الموضوع يفوز بالسلامة أهل
الطاعة ويشقى بالعذاب أولي الكفر والمعصية
وقال آخرون المورود الممر على الصراط
روى الكعبي عن أبي صالح عن بن عباس في قوله
وإن منكم إلا واردة مريم 71 قال الممر على
الصراط
وروي ذلك عن عبد الله بن مسعود وكعب الأحمري
وخالد بن معدان وأبي نضرة وهو قول السدي
وروي إسرائيل وشعبة عن السدي أنه سأل مرة
الهمداني عن قول الله عز وجل

الاستدكار ج: 3 ص: 75

وإن منكم إلا واردة مريم 71 قال فحدثني أن
عبد الله بن مسعود حدثهم قال قال رسول الله
ما من أحد إلا وهو يرد النار ثم يصدر من
بأعمالهم فأولهم كالبرق ثم كالريح ثم كخطو
الفرس ثم كالراكب في رحله ثم كشد الرجل ثم
كمشيه
وقفه إسرائيل وكان شعبة ربما رفعه وكان كثيرا
يرفعه
وقال آخرون هو خطاب للكفار
ذكر وكيع عن شعبة عن عبد الرحمن بن السائب
عن رجل عن بن عباس أنه قال في قول الله
تعالى وإن منكم إلا واردة مريم 71 قال هو
خطاب للكفار
روي ذلك عن الحسن قال هو خطاب للمشركين
قال أبو عمر يريد وإن منكم يا هؤلاء أو نحو ذلك
وقد روي عن بن عباس أنه كان يقرأها وإن منهم
إلا واردة ردا على الآيات التي قبلها من الكفار
قول الله تعالى فوربك لنحشرنهم والشیاطین ثم
لنحشرنهم حول جهنم جثيا ثم لنزعن من كل

شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ثم لنحن أعلم
بالذين هم أولى بها صليا وإن منكم إلا واردها 68
71

مریم وقال بن الأنباري وغيره جائز في القصة أن
يرجع من مخاطبة الغائب إلى لفظ المواجه كما
قال عز وجل وسقاهم ربهم شرابا طهورا إن هذا
كان لكم جزاء وكان سعيكم مشكورا الإنسان 21
22 فأبدل الله من الكاف الهاء
قال أبو عمر يرجع من مخاطبة الغائب إلى
المواجه ومن المواجه إلى الغائب كما قال عز
وجل حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم يونس
22 وهو كثير في القرآن وأشعار العرب
وقال آخرون ال ورود إشراف على النار بالنظر
إليها ثم ينجي منها الفائز ويصلاها من قدر عليه
دخولها

واحتج هؤلاء أو بعضهم بقوله عز وجل ولما ورد
ماء مدين القصص 23 أي أشرف عليه وراه
وقال الحسن هو كقولك وردت البصرة وليس
ال ورود الدخول
واحتج من ذهب هذا المذهب بقوله عز وجل إن
الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون
الأنبياء

الاستدكار ج: 3 ص: 76

ومن قال ال ورود الدخول قال من نجا منها كانت
عليه بردا وسلاما فقد أبعده عنها
واحتجوا أيضا بقوله (عليه السلام) إذا مات
أحدكم عرض عليه مقعده بالغداة والعشي إن كان
من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل
النار فمن أهل النار يقال له هذا مقعدك حتى
يبعثك الله إليه يوم القيامة (1)
وقالت طائفة إن المؤمن إذا زحزح عن النار لم
يرها ولم يردّها ويكون ما يناله في الدنيا من
الحمى ورودا لها

حدثنا سعيد بن نصر قال حدثنا بن أبي دليم قال حدثنا بن وضاح قال حدثنا محمد بن سليمان الأنباري قال حدثنا يحيى بن يمان عن عثمان بن الأسود أنه قال حظ المؤمن من النار ثم قرأ وإن منكم إلا واردة فقال الحمى في الدنيا الورود فلا يردّها فـ في الآخرة وقد روي عن أبي هريرة أنه قال عاد رسول الله وأنا معه مريضاً كان به وعك فقال له أبشر فإن الله تعالى يقول هي ناري أسلطها على عبدي المؤمن لتكون حظه من النار في الآخرة (2) -

وفي حديث أبي ریحانة الأنصاري عن النبي أنه قال الحمى كير من جهنم وهي نصيب المؤمن من النار (3)

وإسناد هذين الحديثين في التمهيد
1 (512 - وفي هذا الباب)

مالك عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن أبي النضر السلمي أن رسول الله لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد

الاستذكار ج: 3 ص: 77

فيحتسبهم إلا كانوا له جنة من النار فقالت امرأة عند رسول الله يا رسول الله أو اثنان قال أو اثنان

هذا الحديث قد اضطرب فيه رواية الموطأ تقول كما قال يحيى عن أبي النضر وطائفة تقول عن أبي النضر السلمي - منهم القعنبي وهو رجل مجهول لا يعرف في حملة العلم ولا يوقف له على نسب ولا يدري أصحابه أو تابع وهو مجهول ظلمة من الظلمات قيل فيه محمد

بن النضر وقيل عبد الله بن النضر وقال فيه أكثرهم السلمي بفتح السين واللام كأنه من بني سلمة في الأنصار وقال بعض المتأخرين فيه إنه أنس بن مالك بن النضر نسب إلى جده النضر قال وكنية أنس بن مالك أبو النضر وهذا جهل واضح وغباوة بينة وذلك أن أنس بن مالك بن النضر ليس من بني سلمة وإنما هو من بني عدي بن النجار ولم يكن قط بأبي النضر وإنما كنيته أبو حمزة والذي حاله هذا الحديث وله أدخله مالك في موطنه الاحتساب في المصيبة والصبر عليها وكأنه جعل قوله في هذا الحديث ثلاثة من الولد فيحتسبهم تفسيراً للحديث الذي قبله هذا شأنه في كثير من الموطأ

وقد روي معنى هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجوه والحمد لله من حديث أبي هريرة وأبي سعيد ومعاذ بن جبل وغيرهم في كتاب بن أبي شيبة وغيره

1 (513 - وفي هذا الباب أيضا)

مالك أنه بلغه عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال ما يزال المؤمن يصاب في ولده وفي حامته (1) حتى يلقي الله وليسست لــــه خطيئة قد ذكرنا من أسند هذا الحديث عن مالك ووصله فجعله عن مالك عن ربيعة عن أبي الحباب عن أبي هريرة في التمهيد وذكرنا آثاراً متصلة في معناه هنــــاك والحمد لله وفيه من الفقه تكفير الخطايا والذنوب بما ينال المؤمن من مصائب الدنيا في بنيه

الاستذكار ج: 3 ص: 78

وقرأته وماله والله أعلم لقوله عليه السلام من
يرد الله به خيراً يصب منه (1) ولما
حدثنا أحمد بن قاسم وعبد الوارث بن سفيان قالا
حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا الحارث بن أبي
أسامة قال حدثنا سعيد بن عامر عن محمد بن
عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال
رسول الله ﷺ لا يزال البلاء بالمؤمن في نفسه
وماله وولده حتى يلقى الله وليست له خطيئة (2)

(
وأما قوله فيه وحامته فقد روى حبيب عن مالك
قال حامته بن عمه وصاحبه من جلسائه وقال
غيره حامته قرأته ومن يحزنه موته
وقد ذكرنا في التمهيد خبر عمر بن الخطاب مع
الأعرابي الذي رآه يطوف بالبيت وهو حامل
امرأته فسأله عنها فكان من قوله إنها أكل قامة
ما تبقى لنا حاممة
ومعنى قوله (قامة) أي تقم كل شيء لا تشبع
ومعنى قوله (ما تبقى لنا حاممة) يقول لا تبقى
لنا أحدا قاربها ممن يحرم بها إلا شارته
1 (14 - باب جامع الحسبة في المصيبة)

514 - مالك عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد
بن أبي بكر أن رسول الله ﷺ قال ليعز الناس في
مصائبهم المصيبة بي
هكذا هذا الحديث في الموطأ عند أكثر الرواة
ورواه عبد الرزاق عن مالك عن عبد الرحمن بن
القاسم عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقول يعزي
المسلمين في مصائبهم فخالف في الإسناد
والمتن

وقد روي هذا الحديث مسندا عن النبي ﷺ بمعنى لفظ الموطأ في حديث سهل بن سعد وحديث عائشة وحديث المسور بن مخرمة وروي أيضا مرسلًا من وجوه منها ما ذكره بن المبارك عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن عبد الرحمن بن سابط قال قال رسول الله ﷺ إذا أصابت أحدكم مصيبة فليذكر مصابه بي وليعزه ذلك من مصيبتة وقد ذكرنا طرق الآثار بذلك في التمهيد ونعم العزاء فيه لأمته ﷺ فما أصيب المسلمون بعده بمثل المصيبة به وفيه العزاء والسلوى وأي مصيبة أعظم من مصيبة من انقطع بموته وحي السماء ومن لا عوض منه رحمة للمؤمنين وقضاء على الكافرين والمنافقين ونهجا للدين وروي عن طائفة من الصحابة أنهم قالوا ما نفضنا أيدينا من تراب قبر رسول الله ﷺ حتى أنكرنا قلوبنا ولأبي العتاهية شعر يقول

**وإذا ذكرت محمدا ومصابه
فاجعل مصابك بالنبي محمد**

وله أيضا

**لكل أخي ثكل عزاء وأسوة
إذا كان من أهل التقى في محمد**

ورحم الله أبا العتاهية فلقد أحسن حيث يقول

**ركنا إلى الدنيا الدنية بعده
وكشفت الأطماع منا المساويا**

515 - مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أم

سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال من أصابته مصيبة فقال كما أمر الله إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى وأعقبني خيرا منها إلا فعل الله ذلك به قالت أم سلمة فلما توفي أبو سلمة قلت ذلك ثم قلت ومن خير من أبي سلمة فأعقبها الله رسوله ﷺ فتزوجها قد ذكرنا الآثار المسندة في معنى مرسل مالك هذا في التمهيد

الاستدكار ج: 3 ص: 80

وفي هذا الحديث تعليم ما يقال عند المصيبة وهو قول لا ينبغي لمن أصيب بمصيبة في مال أو حميم أن يحيد عن ذلك وعليه أن يفرغ إليه تأسيا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومعنى قوله إلا فعل الله ذلك به أي أجره في مصيبتيه وأعقبه منها الخير كما قال من جاء بالحسنة فله خير منها القصاص 84 أي منها خير قال بن جريج ما يمنع الرجل ألا يستوجب على الله ثلاث خصال كل خصلة منهن خير من الدنيا وما فيها صلوات من الله وهدى ورحمة وقال سعيد بن جبير ما أعطيت أمة ما أعطيت هذه الأمة قوله تعالى الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة البقرة 156 157 ولو أعطيتها أحد أعطيها يعقوب لقوله يا أسفي على يوسف يوسف 84

ذكر سنيد عن إسماعيل بن علية عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال نعي إلى بن عباس أخوه قثم وهو في سفر فاسترجع وتنحى عن الطريق فأناخ فصلى ركعتين أطال فيهما الجلوس ثم قام يمشي إلى راحلته وهو يقول واستعينوا بالصبر والصلوة البقرة 153

قال وأخبرنا هشيم قال أخبرنا خالد بن صفوان عن زيد بن علي عن بن عباس أنه كان في سفر فنعى بعض ولده فاسترجع ثم نزل فصلى ركعتين ثم قال فعلنا ما أمرنا الله به ثم تلا واستعينوا بالصبر والصلاة البقرة 183

516 - وذكر مالك في هذا الباب عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال هلكت امرأة لي فأتاني محمد بن كعب القرظي يعزيني بها فقال إنه كان في بني إسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد وكانت له امرأة وكان بها معجبا ولها محبا فماتت فوجد عليها وجدا شديدا ولقي عليها أسفا حتى خلا في بيت وغلق على نفسه واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليه أحد وإن امرأة سمعت به فجاءته فقالت إن لي إليه حاجة أستفتيه فيها ليس يجزيني فيها إلا مشافهته فذهب الناس ولزمت بابه وقالت ما لي منه بد فقال له قائل إن ها هنا امرأة أرادت أن تستفتيك وقالت إن أردت إلا مشافهته وقد ذهب الناس

الاستدكار ج: 3 ص: 81

وهي لا تفارق الباب فقال ائذنوا لها فدخلت عليه فقالت إني جئتك أستفتيك في أمر قال وما هو قالت إني استعرت من جارة لي حليا فكنت ألبسه وأغيره زمانا ثم إنهم أرسلوا إلي فيه أفأؤديه إليهم فقال نعم والله فقالت إنه قد مكث عندي زمانا فقال ذلك أحق لردك إياه إليهم حين أعاروكيه زمانا فقالت أي يرحمك الله أفتأسف على ما أعارك الله ثم أخذه منك وهو أحق به منك فأبصر ما كان فيه ونفعه الله بقوله

قال أبو عمر ليس في قول المرأة ولا ما ذكرته من العارية على جهة ضرب المثل ما يدخل في مذموم الكذب بل ذلك من الخير المحمود عليه صاحبه

وقد قال رسول الله ﷺ ليس بالكاذب من قال خيرا أو نعى خيرا أو أصلح بين اثنين (1) - وهذا خير حسن عجيب في التعازي ليس في كل الموطآت وليس فيه ما يحتاج إلى شرح ولا تفسيرا ولا اجتهادا وفي معنى هذا الخبر من النظم قول لبيد (وما المال والأهلون إلا ودائع

ولا بد يوما أن ترد الودائع) (2)

وقول محمد بن دينار

(إنما أنفسنا عارية

والعواري مصيرها أن تسترد) (3)

(نحن للآفات اعتراض فإن

أخطأتننا فلننا الموت رصد) وباب التعازي باب لا تحاط أقوال الناس فيه وخير القول قول صادق قولا فنفع ومن أحسن ما جاء في هذا المعنى ما عزي به عمرو بن عبيد سهم بن عبد

الاستذكار ج: 3 ص: 82

الحكم بن عبد الحميد على بن هلك فقال إن أباك كان أصلك وإن ابنك كان فرعك وإن امرءا ذهب أصله وفرعه لحري أن يقل بقاءه وكتب الحسن إلى عمر بن عبد العزيز أما بعد يا أمير المؤمنين فإن طول البقاء إلى فناء ما هو فخذ من فنائك الذي لا يبقى لبنائك الذي لا يفنى والسلام

1 (15 - باب في المختفي وهو النباش)

قال الأصمعي وأهل المدينة يسمون النباش المختفي

517 - مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أنه سمعها تقول

لعن رسول الله ﷺ المختفي والمختفية يعني
نبش القبر

518 - مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت
تقول كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حي
تعني في في الإثيم
وأما حديث أبي الرجال فقد روي مسندا من حديث
مالك وغيره عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة

عن النبي ﷺ
وقد ذكرناه في التمهيد لمالك مسندا هكذا وليس
في الموطأ إلا مرسلا عن عمرة وهو الصحيح فيه
عن مالك

وإنما سمي النبش مختفيا والله أعلم لإظهاره
الميت وإخراجه إياه بعد دفنه من قبره لأن أخفيت
تكون بمعنى سترت وبمعنى أظهرت
وقيل خفيت أظهرت وأخفيت سترت
وقد قرئت هذه الآية إن الساعة آتية أكاد أخفيها
وأخفيها طه 15 فمن قرأ أخفيها يريد أكاد
أخفيها في النفس ومن قرأ أخفيها أي أظهرها
وقد ذكرت الشواهد من الشعر على ذلك في
التمهيد

وفي لعن رسول الله ﷺ النبش دليل على تحريم
فعله والتغليظ فيه كما لعن شارب الخمر وبائعها
وأكل الربا ومؤكله

الاستذكار ج: 3 ص: 83

واختلف الفقهاء في قطع النبش
فرأى جماعة من أهل العلم قطعة مالك وأصحابه
واحتج بن القاسم وغيره بقول الله عز وجل ألم
نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا المرسلات 25
وقالوا القبر حرز وستر للكفن كأنه بيت للحي
وقد أتى في أحاديث كثيرة أن القبر بيت
وقال الكوفيون لا قطع على النبش وعليه

العقوبة لأن الميت لا يملك ولا يصح القطع إلا على من سرق من ملك ملك في حوزة وأما قول عائشة كسر عظم المسلم الحديث فقد روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ رواه عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن سعيد بن أبي سعيد عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ قال كسر عظم الميت ككسره حياً وقوله يعني في الإثم تفسير حسن لأنهم مجمعون على رفع القود في ذلك والدية فلم يبق إلا الإثم

1 (16 - باب جامع الجنائز)

519 - ذكر فيه مالك عن هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أنها سمعت رسول الله ﷺ قبل أن يموت وهو مستند إلى صدرها وأصغت إليه يقول اللهم اغفر لي وارحمني وألحمني بالرفيق الأعلى هذا حديث مسند صحيح وفيه النذب في الدعاء بالغفران والرحمة تأسيا برسول الله ﷺ وإذا كان هو الداعي بذلك وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فأين غيره منه والدعاء مخ العبادة لما فيه من الإخلاص والخضوع والضراعة والرجاء وذلك صريح الإيمان واليقين

الاستذكار ج: 3 ص: 84

وإنما يخشى الله من عباده العلماء والمؤمن خوفه ورجاؤه معتدلان ومعلوم أن الأنبياء والرسل أشد خوفاً لله وأكثر إشفاقاً ووجلاً ولذلك كانوا أرفع درجات وأعلى منازل وقد أثنى الله

على الذين كانوا يؤتون ما أتوا وقلوبهم وجلة
وأخبر الله (عز وجل) عن دعاء الأنبياء بالرحمة
والعصمة بما فيه شفاء لذوي النهى
وأما قوله وألحقني بالرفيق الأعلى فماخوذ
عندهم من قول الله (عز وجل) مع الذين أنعم
الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين وحسن أولئك رفيقا النساء 69

وقيل الرفيق الجنة
وقيل الرفيق الأعلى ما على فوق السماوات
السبع وهي الجنة والله أعلم
قول عائشة بعد هذا من بلاغات مالك
520 - أنه بلغه أن عائشة قالت قال رسول الله

ما من نبي يموت حتى يخير قالت فسمعتة
يقول اللهم الرفيق الأعلى فعرفت أنه ذاهب
يفسر ما قبله كأنها قالت إنه خير بين البقاء في
الدنيا وبين المصير إلى الله فاختر الرفيق الأعلى

وما كان رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} يخير بين الدنيا والآخرة إلا
اختر الآخرة لأن الدنيا فانية وما مضى منها وإن
كان طويلا فكالحلم إذا انقضى ودار البقاء في
الخير الدائم أولى باختيار ذوي النهى
وليس في مسند مالك ذكر التخيير وإنما ذكره
فيما بلغه وقد ذكرناه فيما في بلاغاته في التمهيد
مسندا من حديث إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن
أبيه عن عروة عن عائشة قالت سمعت رسول الله

يقول ما من نبي مرض إلا خير بين الدنيا
والآخرة

قالت فلما كان في مرضه الذي قبض فيه أخذته
بحة شديدة فسمعتة يقول مع الذين أنعم الله
عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين وحسن أولئك رفيقا النساء 69
فعلمت أنه خير

وهذا يقتضي معنى حديث بلاغ مالك ويعضده وقد روي من وجوه أن الله (عز وجل) خيره عليه السلام بين الدنيا والآخرة فاختار الآخرة من حديث مالك وغيره عن أبي

الاستذكار ج:3 ص:85

النضر وخير أن يؤتى مفاتيح خزائن الأرض أو ما عند الله فاختار ما عند الله والآثار في ذلك كثيرة صحاح ذكرنا منها في التمهيد حديث عائشة خاصة لقول مالك إنه بلغه عن عائشة

521 - وذكر الحديث مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال إن رسول الله عليه السلام قال إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وإن كان من أهل النار فمن أهل النار يقال له هذا مقعدك حتى يبعثك الله إلى يوم القيامة هكذا قال يحيى في هذا الحديث حتى يبعثك الله يوم القيامة وهو معنى مفهوم على معنى التفسير والبيان لحديثي يبعثك الله وقال القعنبي حتى يبعثك الله يوم القيامة وهذا أثبت وأوضح من أن يحتاج فيه إلى قول وقال فيه بن القاسم حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة وهذا أيضا بين يريد حتى يبعثك الله إلى ذلك المقعد وإليه تصير وهو عندي أشبه لقوله عرض عليه مقعده لأن معنى مقعده عندي - والله أعلم مستقره وما يسير إليه من الجنة أو نار وكذلك رواه بن بكير كما روى بن القاسم وقد روي عن بن بكير حتى يبعثك الله لم يزد واختلف في هذا الحديث أيضا على عبيد الله بن

عمر قريبا من الاختلاف فيه على مالك فيما
وصفنا
ويحتمل أن تكون الهاء في قوله حتى يبعثك الله
إليه راجعة على الله تعالى ذكره أي إلى الله فإلى
الله المصير وإليه ترجع الأمور والأول أظهر عندي
والله أعلم
وفي هذا الحديث دليل على أن الجنة والنار
مخلوقتان كما يقول جماعة أهل السنة وهم
الجماعة الذين هم الحجة أهل الرأي والآثار

الاستدكار ج: 3 ص: 86

ويدل على ذلك قول الله (عز وجل) ويا آدم
اسكن أنت وزوجك الجنة البقرة 35
وقوله تعالى لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبوكم
من الجنة الأعراف 27
وقال إن هذا عدو لك ولزوجك فلا يخرجنكما من
الجنة فتشقى طه 117
وقال لإبليس فاخرج منها فإنك رجيم الحجر 34
وقال (عز وجل) في آل فرعون النار يعرضون
عليها غدوا وعشيا غافر 46
وقول رسول الله ﷺ اشتكت النار إلى ربها (1)
الحديث
وقوله (عليه الصلاة والسلام) اطلعت في الجنة
فرايت أكثر أهلها المساكين واطلعت في النار
فرايت أكثر أهلها النساء (2)
وقوله دخلت الجنة فأخذت منها عنقودا (3)
وقوله عليه السلام لما خلق الله الجنة حفها
بالمكاره وخلق النار حفها بالشهوات

الاستدكار ج: 3 ص: 87

والآثار في أن الجنة والنار قد خلقتا كثيرة جدا
ومما يدل على أن المراد في هذا الحديث الجنة
والنار ما حدثنا محمد بن خليفة قال حدثنا محمد
بن الحسين قال حدثنا الفريابي قال حدثنا عبد

الرحمن بن إبراهيم دحيم الدمشقي قال حدثنا بن أبي فديك قال حدثنا بن أبي ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال إن الميت تحضره الملائكة فإذا كان الرجل الصالح قالوا اخرجي أيتها النفس الطيبة كانت في الجسد الطيب اخرجي حميدة وأبشري بروح وريحان ورب غير غضبان فذكر الحديث وفيه قال فيجلس الرجل الصالح في قبره غير فزع ويفرج له فرجة إلى النار فينظر إليها يحطم بعضها بعضا فيقال له انظر إلى ما وراك الله ثم يفرج له فرجة إلى الجنة فينظر إلى زهرتها وما فيها فيقال له هذا مقعدك وذكر تمام الحديث

وفيه بيان وتفسير حديث البراء وقد ذكرناه بإسناده فـ في التمهيد وفيه قال فتعاد روحه إلى جسده ويأتيه ملكان فيجلسانه ويقولان له من ربك فيقول ربي الله ويقولان له ما دينك فيقول ديني الإسلام ويقولان له من نبيك فيقول نبيي محمد عليه السلام فينادي مناد من السماء صدق عبي فافرشوه من الجنة وألبسوه من الجنة وافتحوا له بابا إلى الجنة قال فيأتيه من طيبها وروحها ويفتح له في قبره مـ بصره (1) الحديث وفيه في الكافر أنه يفتح له باب إلى النار فيأتيه من حرها وسمومها ويضيق عليه قبره حتى تختلف أضلعه (2)

وهذا الحديث يفسر أيضا حديث بن عمر المذكور في هذا الباب ويبين المراد منه والله أعلم والأحاديث بهذا المعنى كثيرة جدا وأما قوله إن أحدكم فإن الخطاب موجه إلى أصحابه وإلى المنافقين والله أعلم فيعرض على المؤمن مقعده من الجنة وعلى المنافق مقعده

من النار
وفي هذا الحديث الإقرار بالموت والبعث بعده
والإقرار بالجنة والنار

الاستذكار ج: 3 ص: 88

وكذا يستدل به من ذهب إلى أن الأرواح على أفنية القبور وهو أصح ما ذهب إليه في ذلك والله أعلم لأن الأحاديث بذلك أحسن مجيئاً وأثبت نقلاً
من غيرهما

والمعنى عندي أنها قد تكون على أفنية قبورها لا على أنها لا تريم ولا تفارق أفنية القبور بل هي كما قال مالك - رحمه الله - أنه بلغه أن الأرواح تسرح حيث شاءت

وعن مجاهد أنه قال الأرواح على القبور سبعة أيام من يوم دفن الميت لا تفارق ذلك والله أعلم 522 - مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي

هريرة أن رسول الله ﷺ قال كل بن آدم تأكله الأرض إلا عجب الذنب (1) منه خلق وفيه يركب تابع يحيى قوم على قوله تأكله الأرض وقالت طائفة يأكله التراب والمعنى واحد وعجب الذنب معروف وهو العظم في الأسفل بين الإليتين الهابط من الصلب يقال لطرفه العصص ويقال عجب الذنب وعجم الذنب وهو أصله

وظاهر هذا الحديث وعمومه يوجب أن يكون بنو آدم في ذلك كلهم سواء إلا أنه قد روي في أجساد الأنبياء وأجساد الشهداء أن الأرض لا تأكلهم وحسبك ما جاء في شهداء أحد وغيرهم وهذا دليل على أن اللفظ في ذلك لفظ عموم يراد به الخصوص والله أعلم فكأنه قال كل من تأكله الأرض فإنه لا يؤكل منه
عجب الذنب

وإذا جاز أن لا تأكل الأرض عجب الذنب جاز أن لا

تأكل الشئ الهداء
وذلك كله حكم الله وحكمته وليس في حكمه إلا ما
شاء وإنما يعرف من هذا ما عرفنا به ويسلم له إذا
جهل عليه لأنه ليس برأي ولكنه قول من يجب
التسليم له صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في التمهيد حديث جابر
قال استصرخ بنا إلى قتلانا يوم أحد

الاستذكار ج: 3 ص: 89

وأجرى معاوية بن أبي سفيان العين
واستخرجناهم بعد ست وأربعين سنة لينة
أجسادهم تمشي أطرافهم
وأما قوله منه خلق وفيه يركب فيدل على أنه ابتداء
خلقه وتركيبه من عجب المذنب وهذا لا يدرك إلا
بخبر ولا خبر عندنا فيه مفسر وإنما فيه جملة ما
جاء في هذا الخبر
وأما الأحاديث في خلق آدم عليه السلام فقد
ذكرنا منها في التمهيد بعض ما وصلنا
523 - مالك عن بن شهاب عن عبد الرحمن بن
كعب بن مالك الأنصاري أنه أخبره أن أباه كعب بن
مالك كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما نسمة
المؤمن طير يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله
إلى جسده يوم يبعثه
اختلف أصحاب الزهري عنه في هذا الحديث
فروته طائفة عن بن شهاب عن عبد الرحمن بن
كعب بن مالك عن أبيه كما رواه مالك ورواه
آخرون عن بن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله
بن كعب بن مالك وروته طائفة أخرى عن بن
شهاب عن بن كعب بن مالك ولم يسموه عن كعب
وقد ذكرناهم في التمهيد
والقول عندي في ذلك قول مالك ومن تابعه والله
أعلم
وقد ظن قوم أن هذا الحديث يعارضه ظاهر حديث
بن عمر المتقدم ذكره قوله إذا مات أحدكم عرض

عليه مقعده بالغداة والعشي الحديث وقالوا إذا كان يسرح في الجنة ويأكل منها فهو في الجنة في جميع أحيائه فكيف يعرض عليه منها مقعده بالغداة والعشي خاصة وهذا عندي ليس كما ظنوا لأن حديث كعب بن مالك هذا معناه في الشهداء خاصة وحديث بن عمر في سائر الناس والدليل على ذلك أن سفيان بن عيينة روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار عن بن شهاب عن بن كعب بن مالك عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال أرواح الشهداء طير خضر يعلق في شجر الجنة وقد ذكرنا إسناده عن بن عيينة في التمهيد وذكرنا حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال الشهداء يغدون

الاستدكار ج: 3 ص: 90

ويروحون إلى رياض الجنة ثم يكون مأواهم إلى قناديل معلقة بالعرش الحديث ذكرناه من طرق هناك والحمد لله وروى بن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد سمع بن عباس يقول إن أرواح الشهداء تجول في طير خضر تعلق من ثمر الجنة فهذا أكله فهذا نص يخص أرواح الشهداء دون سائر الناس فالشاهد يسرح في الجنة ويأكل منها يقول الله (عز وجل) في الشهداء إنهم أحياء عند ربهم يرزقون آل عمران 169 فخصهم بهذه الفضيلة فلا يشركهم فيها غيرهم والنسمة الأرواح تذهب وتجيء وتسبح وتأكل كأنها طير - قد قيل - خضر وهذا هو الصحيح لا رواية من روى في أجواف طير لأنه لا يجتمع في جسد روحان روح المؤمن وروح الطير

هذا محال تدفعه العقول لمخالفته الأصول وإنما الرواية الصحيحة والله أعلم رواية من روى في

أرواح الشهداء كأنها طير لا في جوف طير وهو ظاهر حديث مالك هذا في قوله إنما نسمة المؤمن طائر ولم يقل في جوف طائر وروى الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق قال سئل عبد الله بن مسعود عن أرواح الشهداء قال أرواح الشهداء عند الله كطير خضر في قناديل تحت العرش تسرح في الجنة حيث شاءت ثم ترجع إلى قناديلها فيتطلع إليها ربها فيقول ماذا تريدون فيقولون نريد أن نرجع إلى الدنيا فنقتل مرة أخرى وفي هذا الحديث عن بن مسعود قوله كطير حسن

أيضاً وفي قول بن مسعود تسرح في الجنة ما يعضد رواية من روى تعلق بفتح اللام لأن معنى ذلك تسرح ومن روى تعلق بضم اللام فالمعنى فيه عند أهل اللغة تأكل وترعى ونحو هذا ولمجاهد في قول الله (عز وجل) في الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون آل عمران 169 قال ليس هم في الجنة ولكن يأكلون من ثمارها ويجدون

ريحهم قال أبو عمر ظاهر حديث مالك يرد قول مجاهد هذا لأن فيه إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة ومن ادعى أن شجر الجنة وثمرها في غيرها فقد أجال ظاهر الحديث وقد استوعبنا القول في شرح معنى هذا الحديث ولفظه في التمهيد والحمد لله

الاستذكار ج: 3 ص: 91

وأما قوله نسمة المؤمن فالنسمة الروح عند جماعة العلماء على ظاهر الحديث وحجتهم قوله في الحديث حتى يرجعه الله إلى جسده وقد قيل إن النسمة الإنسان لقوله ^{طائر} من أعتق نسمة مؤمنة

وقال علي (رضي الله عنه) لا والذي خلق الحبة
وبسراً النسمة
قال ذو الرمة
(بأعظم منه تقى في الحساب)

إذا النسمات نقضن الغبارا (1)
والعرب تعبر عن المعنى الواحد بالفاظ
شتى وعن معان متقاربة بمعنى واحد
هذا كثير في لغتها
حدثنا عبد الوارث وسعيد قالا حدثنا
قاسم قال حدثنا محمد قال حدثنا أبو
بكر قال حدثنا معاوية عن الأعمش عن
عبد الله بن مرة عن مسروق قال سألتنا
بن مسعود عن هذه الآية ولا تحسبن
الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل
أحياء عند ربهم يرزقون آل عمران 169
فقال أما إنا قد سألتنا عن ذلك أرواحهم
طير خضر تسرح في الجنة في أيها
شاءت ثم تأوي إلى قناديل معلقة
بالعرش وذكر تمام الخبر
وذكر بن أبي الدنيا قال حدثنا خالد بن
خداش قال سمعت مالك بن أنس يقول
بلغني أن أرواح المؤمنين مرسله تذهب
حيث شاءت

524 - مالك عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال
قال الله تبارك وتعالى إذا أحب عبدي
لقائي أحببت لقاءه وإذا كره لقائي
كرهت لقاءه

قال أبو عبيد في معنى هذا الحديث
ليس وجهه عندي أن يكون الإنسان يكره
الموت وشدته فإن هذا لا يكاد يخلو منه
أحد نبي ولا غيره ولكن المكروه من ذلك

إِثَارِ الدُّنْيَا وَالرُّكُونِ إِلَيْهَا وَكَرَاهِيَةَ أَنْ
يَصِيرَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالدَّارِ الْآخِرَةِ وَيُرِيدَ
المَقَامَ فِي الدُّنْيَا
وَمَا يَبِينُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَابَ
قَوْمًا بِحُبِّ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَقَالَ إِنَّ الَّذِينَ
لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا يُونُسَ

الاستذكار ج: 3 ص: 92

وقال في اليهود ولتجدنهم أحرض الناس على
حياة ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف
سنة البقرة 96

وقال ولا يتمنونه أبدا الجمعة 7
فهذا يدل على أن كراهة لقاء الله ليس كراهة
للموت وإنما كراهة النقلة من الدنيا إلى الآخرة
قال أبو عمر الذي أقول في معنى هذا الحديث ما
شهدت به الآثار المرفوعة وهي الملجأ والحجة
لمن لجأ إليها وذلك والله أعلم عند معاينة الإنسان
ما يعانيه عند حضور أجله فإذا رأى ما يكره لم يحب
الخروج من الدنيا ولا لقاء ما عاين مما يصير إليه
وأحب لو بقي في الدنيا ليتوب ويعمل صالحا وإن
رأى ما يحب أحب لقاء الله والإسراع إلى رحمته
لحسن ما يعاين ممن ذلك
حدثنا سعيد وعبد الوارث قال حدثنا قاسم بن
أصيب قال حدثنا بن وضاح قال حدثنا أبو بكر بن
أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون قال حدثنا محمد
بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال
رسول الله ﷺ من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه
ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه قالوا يا رسول
الله ما منا أحد إلا وهو يكره الموت ويقطع به
فقال رسول الله ﷺ إذا كان ذلك كشف له (1)
حدثنا خلف بن قاسم حدثنا حمزة بن محمد قال

حدثنا أحمد بن شعيب قال حدثنا هناد بن السري عن أبي زبيد عن مطرف عن عامر الشعبي عن شريح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من أحب لقاء الله أحب لقاءه ومن كره لقاء الله كرهه الله لقاءه (2) — قال شريح فأتيت عائشة فقلت يا أم المؤمنين سمعت أبا هريرة يذكر عن رسول الله ﷺ حديثنا إن كان كذلك فقد هلكننا فقالت وما ذاك قلت من أحب لقاء الله أحب لقاءه وليس منا أحد إلا وهو يكره الموت قالت قد قاله رسول الله ولكن ليس الذي يذهب إليه ولكن أرى إذا شخض البصر وحشرج الصدر واقشعر الجلد فعند ذلك من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كرهه الله لقاءه

الاستدكار ج: 3 ص: 93

فهذه الآثار قد بان فيها أن ذلك عند حضور الموت ومعينة ما هنالك وذلك حين لا تقبل توبة التائب إن لم يتوب قبل ذلك وروى شيبان عن قتادة في قوله (عز وجل) ولتعلمن نبأه بعد حين ص 88 قال بعد الموت قال وقال الحسن يا بن آدم عند الموت يأتيك الخير البر اليقين وروى الزنجي مسلم بن خالد عن بن جريح ينبأ الإنسان يومئذ بما قدم وأخر القيامة 18 قال عند الموت يعلم ما له من خير وشر 525 - مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله إذا مات فحرقوه ثم أذروا نصفه في البر ونصفه في البحر فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم به فأمر الله البر

فجمع ما فيه ثم قال لم فعلت هذا قال من خشيتك يا رب وأنت أعلم قال فغفر له قد ذكرنا اختلاف الرواية عن مالك في رفع هذا الحديث وتوقيفه في التمهيد والصواب رفعه لأن مثله لا يكون رأيا وقد ذكرنا في التمهيد طرقا كثيرة لحديث أبي هريرة هذا وذكرنا من رواه معه من الصحابة رضي الله عنهم وفي رواية أبي رافع عن أبي هريرة في هذا الحديث أنه قال قال رجل لم يعمل خيرا قط إلا التوحيد وهذه اللفظة ترفع الإشكال في إيمان هذا الرجل والأصول كلها تعضدها والنظر يوجبها لأنه محال أن يغفر الله للذين يموتون وهم كفار لأن الله عز وجل قد أخبر أنه لا يغفر أن يشرك به وقال قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف الأنفال 38 فمن لم ينته عن شركه ومات على كفر لم يك مغفورا له قال الله عز وجل وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار النساء 18 وأما قوله لم يعمل حسنة قط وقد روي لم يعمل خيرا قط أنه لم يعذبه إلا

الاستذكار ج:3 ص:94

ما عدا التوحيد من الحسنات والخير بدليل حديث أبي رافع المذكور وهذا شائع في لسان العرب أن يؤتى بلفظ الكل والمراد البعض وقد يقول العرب لم يفعل كذا قط يريد الأكثر من فعله ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام لا يضع عصاه عن عاتقه (1) يريد أن الضرب للنساء كان منه كثيرا لا أن عصاه كانت ليلا ونهارا على عاتقه وقد فسرنا هذا المعنى في غير موضع من كتابنا هذا والدليل على أن الرجل كان مؤمنا قوله حين قال

له لم فعلت هذا قال من خشيتك يا رب والخشية لا تكون إلا لمؤمن يصدق بل ما تكاد تكون إلا من مؤمن عالم قال الله تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء فاطر 28 قالوا كل من خاف الله فقد آمن به وعرفه ويستحيل أن يخاف من لا يؤمن به وقد ذكرنا من الآثار في التمهيد ما يوضح ما قلنا وبالله توفيقنا وأما قوله لئن قدر الله علي فقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم هذا رجل جهل بعض صفات الله تعالى وهي القدرة قالوا ومن جهل صفة من صفات الله (عز وجل) وأمن به وعلم سائر صفاته أو أكثر صفاته لم يكن بجهله بعضها كافرا وإنما الكافر من عاند الحق لا من جهله والشواهد على هذا من القرآن كثيرة قد ذكرناها في باب عبد الله بن دينار من التمهيد ومنها قول الله (عز وجل) يا أهل الكتاب لم تكفرون بآيات الله وأنتم تشهدون آل عمران 70 وقال يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون آل عمران

الاستذكار ج: 3 ص: 95

وقال ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون آل عمران 75 وقال فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون البقرة 2 وقال وإذ قال موسى لقومه يا قوم لم تؤذونني وقد تعلمون أنني رسول الله إليكم الصف 5 وقال وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم النمل 14 فهذا هو الكفر المجتمع عليه في الاسم الشرعي والاسم اللغوي والدليل على أن من جهل صفة من صفات الله تعالى لا يكون بها كافرا إذا كان مصدقا بالله ورسله وكتبه واليوم الآخر أن أصحاب رسول الله

عمر وغيره سألوا رسول الله ﷺ عن القدر ومعناه قدم العلم أنه مكتوب عنده ما سبق في علمه وفي ذلك يجري خلفه لا فيما يستأنف بل ما قد جف به القلم وكل صغير وكبير مسطر في اللوح المحفوظ فأعلمهم أنه ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم ومعلوم أنهم في حين سؤالهم وقبله كانوا مؤمنين وقد ذكرنا الآثار بهذا المعنى عنهم في التمهيد ولا يسع مسلما أن يقول فيه غير ذلك ولو كان لا يسعه جهل صفة من صفات الله تعالى وهي قدم العلم لعلمهم بذلك مع الشهادة بالتوحيد ويجعله عمودا سادسا للإسلام وقال آخرون أراد بقوله لئن قدر الله علي أي لئن كان قدر الله عليه والتخفيف في هذه اللفظة والتشديد سواء في اللغة فقدر هنا عند هؤلاء من القدر الذي هو الحكم وليس من باب القدرة والاستطاعة في شيء وهو مثل قوله (عز وجل) وذا النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه الأنبياء 87

وللعلماء في تأويل هذه اللفظة في هذه الآية قولان أحدهما أنها من التقدير والقضاء والآخر أنها من التقتير والتضييق وقد ذكرنا من شواهد الشعر العربي على الوجهين جميعا في التمهيد ما في كفايته والمعنى في قول هؤلاء والله أعلم لئن ضيق الله علي وبالغ في محاسنتي ولم يغفر لي وجازاني على ذنوبي ليكنون ما ذكر والوجه الآخر كأنه قال لئن كان قد سبق في قدر الله وقضائه أن يعذب كل ذي جرم على جرمه ليعذبني على ذنوبي عذابا لا يعذبه أحدا من العالمين غيري

وهذا منه خوف و يقين وإيمان وتوبخ لنفسه
وخشية لربه وتوبة على ما سلف من ذنوبه
هذا كله لا يكون إلا لمؤمن مصدق مؤمن بالبعث
والجـزاء
وفي القدر لغتان مشهورتان قدر الله (بالتشديد
(وقدر الله (بالتخفيف)
ذكره بن قتيبة عن الكسائي وذكره ثعلب وغيره
وقد ذكرناه والشواهد عليه في التمهيد والحمد
للـه

526 - مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي

هريرة أن رسول الله ﷺ قال كل مولود يولد على
الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه كما تنأج الإبل
(1) من بهيمة جمعاء (2) هل تحس فيها من
جدعاء (3) قالوا يا رسول الله أرأيت الذي يموت
وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين
وروي هذا الحديث عن النبي (عليه السلام) من
وجوه صحاح ثابتة من حديث أبي هريرة وغيره
ممن رواه عن أبي هريرة عبد الرحمن الأعرج
وسعيد بن المسيب وأبو سلمة وحميد ابنا عبد
الرحمن بن عوف وأبو صالح السمان وسعيد بن
أبي سعيد ومحمد بن سيرين
ولم يروه مالك عن بن شهاب فيما علمت وليس
فيه غير روايته عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة واختلف أصحاب بن شهاب عنه فيه على ما
قد ذكرناه عنهم في التمهيد
وزعم الذهلي أن الطرق فيه عن بن شهاب صحاح
كلها

وأما قوله في حديث مالك وغيره في هذا الحديث
كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه
الحديث فإن أهل العلم اختلفوا في معنى قوله
كل مولود

فقال طائفة من الذاهبين إلى أن الفطرة الإيمان والإسلام ليس في قوله كل مولود ما يقتضي العموم لأن المعنى في ذلك أن كل من ولد على الفطرة وكان له أبوان على غير الإسلام فإن أبويه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه قالوا وليس المعنى أن جميع المولودين من بني آدم أجمعين مولودون على الفطرة بل المعنى أن المولود على الفطرة بين الأبوين الكافرين محكوم له بحكمهما في كفرهما حتى يعبر عنه لسانه ويبلغ مبلغ من يكسب على نفسه وكذلك من لم يولد على الفطرة وكان أبواه مؤمنين حكم له بحكمهما ما دام لم يحتلم فإذا بلغ ذلك كان حكم نفسه واحتج قائلو هذه المقالة بحديث أبي إسحاق عن سعيد بن جبيرة عن بن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال إن الغلام الذي قتله الخضر طبعه الله يوم طبعه كافرا (1)

وبحديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه قال ألا إن بني آدم خلقوا طبقات فمنهم من يولد مؤمنا ويحيى مؤمنا ويموت مؤمنا ومنهم من يولد كافرا ويحيى كافرا ويموت كافرا ومنهم من يولد مؤمنا ويحيى مؤمنا ويموت كافرا ومنهم من يولد كافرا ويحيى كافرا ويموت مؤمنا (2)

وقد ذكرنا خبر أبي بن كعب وخبر أبي سعيد الخدري من طرق في التمهيد قالوا ففي حديث أبي وحديث أبي سعيد ما يدل على أن المعنى في قوله كل مولود يولد على الفطرة أبواه نصرانيان أو يهوديان فأبواه يهودانه أو ينصرانه أي يحكم له بحكمهما في الميراث وفي دفنه مع أبويه ونحو ذلك ما دام صغيرا ثم يصير عند بلوغه إلى ما يحكم به عليه قالوا وألفاظ الحفاظ على نحو حديث مالك هذا

ودفعوا رواية من روى كل بني آدم يولد على
الفطرة
قالوا ولو صح هذا اللفظ ما كان فيه حجة لما
ذكرنا لأن الخصوص جائز دخوله على هذا اللفظ
في لسان العرب

الاستذكار ج: 3 ص: 98

ألا ترى قوله تعالى تدمر كل شيء بأمر ربها
الأحقاف 25 ولم تدمر السماوات والأرض
وقوله فتحنا عليهم أبواب كل شيء الأنعام 44
ولم يفتح عليهم أبواب جهنم ومثله كثير
وذكروا من ألفاظ الحديث في ذلك رواية
الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ كل مولود
يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو
يمجسانه
وقد ذكرنا اختلاف ألفاظ بن شهاب فيه في
التمهيد
ومما احتجوا به أيضا ما رواه أبو رجاء العطاردي
عن سمرة بن جندب في الحديث الطويل حديث
الرويا وفيه عن النبي ﷺ وأما الرجل الطويل الذي
في الروضة فإبراهيم وأما الولدان حوله فكل
مولود يولد على الفطرة (1) —
وقال آخرون كل مولود من بني آدم فهو يولد على
الفطرة أبدا وأبواه يحكم له بحكمهما وإن كان قد
ولد على الفطرة حتى يكون ممن يعبر عنه لسانه
قالوا والدليل على أن المعنى ما وصفنا رواية من
روى كل بني آدم يولد على الفطرة وما من مولود
إلا ويولد على الفطرة وحق الكلام أن يحمل على
عمومه
حدثنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ
قال أخبرنا مطلب بن شعيب قال حدثنا عبد الله
بن صالح قال حدثنا الليث قال حدثني جعفر بن

ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز أنه قال قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ كل بني آدم يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه الحديث على نحو ما ذكره مالك وكذلك رواه خالد الواسطي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال كل بني آدم يولد على الفطرة ورواه الليث بالإسناد المتقدم قال حدثني يونس عن بن شهاب قال أخبرني أبو سلمة أن أبا هريرة قال قال رسول الله ﷺ ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء

الاستذكار ج: 3 ص: 99

ثم قال أبو هريرة اقرؤوا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم الروم 30

وذكروا حديث سمرة بن جندب عن النبي ﷺ حديث الرؤيا فيه والشيخ الذي في أصل الشجرة إبراهيم (عليه السلام) والولدان حوله أولاد الناس فقالوا هذه الأحاديث تدل ألفاظها على أن المعنى في حديث مالك وما كان مثله ليس كما تأوله المخالف على ما ذكرنا عنه بل الجميع من أولاد الناس مولودون على الفطرة قال أبو عمر الفطرة المذكورة في هذا الحديث اختلف العلماء فيها واضطربوا في معناها وذهبوا في ذلك مذاهب متباينة وادعت كل فرقة منهم في ذلك ظاهر آية أو ظاهر سنة وسنين ذلك كله ونوضحه ونذكر ما فيه من الآثار والأقوال عن السلف والخلف إن شاء الله وقد سأل أبو عبيد القاسم بن سلام محمد بن

الحسن الفقيه صاحب أبي حنيفة عن معنى هذا الحديث فما أجابه فيه بأكثر من أن قال كان هذا القول من النبي ﷺ قبل أن يؤمر الناس بالجهاد قال أبو عبيد وقال بن المبارك يفسره آخر الحديث الله أعلم بما كانوا عاملين هذا ما ذكره أبو عبيد في تفصيل قوله ﷺ كل مولود يولد على الفطرة الحديث عن محمد بن الحسن وابن المبارك ولم يزد في ذلك عنهما ولا عن غيرهم وأما ما ذكره عن بن المبارك فقد روي عن مالك نحو ذلك وليس فيه مقنع من التأويل ولا شرح مذهب في أمر الأطفال ولكنها جملة تؤدي إلى الوقوف عن القطع فيهم بكفر أو إيمان أو جنة أو نار مما لم يبلغوا وأما ما ذكره عن محمد بن الحسن فأظنه حاد عن الجواب إما لإشكاله عليه أو لجهله به أو لكراهة الخوض في ذلك وأما قوله إن ذلك القول كان من النبي (عليه السلام) قبل أن يؤمر الناس بالجهاد فليس كما قال ليس في حديث الأسود بن سريع ما يبين أن ذلك كان بعد الأمر بالجهاد وقد ذكرناه بإسناده في التمهيد من طريق الحسن والأحنف جميعاً عن الأسود بن سريع

الاستذكار ج: 3 ص: 100

وروى عوف الأعرابي عن أبي رجاء العطاردي عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال كل مولود يولد على الفطرة فناداه الناس يا رسول الله وأولاد المشركين قال وأولاد المشركين قال أبو عمر أما اختلاف العلماء في الفطرة المذكورة في هذا الحديث فقال جماعة من أهل العلم والنظر أريد بالفطرة المذكورة في هذا

الحديث الخلقة التي خلق عليها المولود في المعرفة بربه فكأنه قال كل مولود يولد على خلقة يعرف بها ربه إذا بلغ مبلغ المعرفة يريد خلقة مخالفة لخلقة البهائم التي لا تصل بخلقها إلى معرفة ذلك

واحتجوا على أن الفطرة الخلقة والفاطر الخالق بقوله (عز وجل) فاطر السماوات والأرض فاطر 1 يعني خالق القهن وقوله وما لي لا أعبد الذي فطرني يس 22 يعني خلقني وما كان مثله من أي القرآن وأنكروا أن يكون المولود فطر على كفر أو إيمان أو معرفة أو إنكار وقالوا إنما يولد المولود على السلامة في الأغلب خلقة وبنية وطبعا ليس معها إيمان ولا كفر ولا إنكار ولا معرفة ثم يعتقدون الإيمان أو الكفر بعد إذا ميزوا

واحتجوا بقوله في الحديث كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء - يعني سالمة - هل تحسون فيها من جدعاء يعني مقطوعة الأذن فمثل قلوب بني آدم بالبهائم لأنها تولد كاملة الخلق ليس فيها نقصان ولا آفة ثم تقطع أذانها بعد وتشق وتثقب أنوفها ويقال هذه بحائر وهذه سوائب وكذلك قلوب الأطفال في حين ولادتهم سالمة ليس لهم كفر ولا إيمان ولا معرفة ولا إنكار فلما بلغوا استهوتهم الشياطين وكفر أكثرهم وعصم الله أقلهم

قالوا ولو كان الأطفال قد فطروا على شيء من الكفر أو الإيمان في أولية أمرهم ما انتقلوا عنه أبدا كما لا ينتقلون عن خلقتهم وقد نجدهم يؤمنون ثم يكفرون ويكفرون ثم يؤمنون قالوا ويستحيل في المعقول أن يكون الطفل في حين ولادته يعقل كفرا أو إيمانا لأن الله عز وجل أخرجهم من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئا

قال أبو عمر هذا القول أصح ما قيل في معنى
الفطرة التي يولد الناس عليها والله أعلم

الاستذكار ج: 3 ص: 101

وذلك أن الفطرة السلامة والاستقامة بدليل
حديث عياض بن حمار عن النبي ﷺ حاكيا عن ربه (عز وجل)
إني خلقت عبادي حنفاء (1) يعني
على استقامة وسلامة
والحنيف في كلام العرب المستقيم السالم
وإنما قيل للأعرج أحنف على جهة التفاؤل كما
قيل للقفير مفضازة
فكأنه والله أعلم أراد المذنبين خلصوا من الآفات
كلها من المعاصي والطاعات بلا طاعة منهم ولا
معصية إذ لم يعملوا بشيء من ذلك
ألا ترى إلى قول موسى - عليه السلام - في
الغلام الذي قتله الخضر أقتلت نفسا زكية بغير
نفس الكهف 74 لما كان عنده أن من لم يبلغ لم
يكسب الذنوب
وقد زدنا هذا المعنى بيانا ووجه في التمهيد
وقال آخرون الفطرة ها هنا الإسلام قالوا وهو
المعروف عند عامة السلف من أهل العلم
بالتأويل
قالوا في قول الله عز وجل فطرة الله التي فطر
الناس عليها الروم 30 يعني الإسلام
واحتجوا بحديث أبي هريرة أقرؤوا إن شئتم
فطرة الله التي فطر الناس عليها الروم 30
وذكروا عن عكرمة ومجاهد والحسن وإبراهيم
والضحاك وقتادة قالوا فطرة الله التي فطر
الناس عليها الروم 30 دين الله الإسلام
لا تبديل لخلق الله الروم 30 قالوا لدين الله
واحتجوا أيضا بحديث محمد بن إسحاق عن ثور بن
يزيد عن يحيى بن جابر عن عبد الله بن عائذ
الأزدي عن عياض بن حمار المجاشعي أن رسول


الله ﷺ قال للناس يوماً ألا أحدثكم بما حدثني الله في الكتاب إن الله خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين (2) الحديث بطوله وكذلك رواه بكر بن مجاهد عن ثور بن يزيد بإسناده وقال فيه حنفاء المسلمين وقد ذكرناه بإسناده في التمهيد

الاستذكار ج: 3 ص: 102

ورواه قتادة عن مطرف بن الشخير عن عياض بن حمار ولم يسمعه قتادة من مطرف لأن همام بن يحيى روى عن قتادة قال لم أسمع من مطرف ولكنه حدثني ثلاثة عقبه بن عبد الغافر ويزيد بن عبد الله بن الشخير والعلاء بن يزيد كلهم يقول حدثنا مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمار عن النبي ﷺ هذا الحديث قال فيه إني خلقت عبادي حنفاء كلهم لم يقل مسلمين وكذلك رواه عوف الأعرابي عن الحسن عن مطرف عن عياض بن حمار ولم يقل فيه مسلمين وإنما قال حنفاء فقط وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق عن من لا يتهم عنده عن قتادة عن مطرف عن عياض بن حمار عن النبي ﷺ فقال فيه إني خلقت عبادي كلهم حنفاء وساق الحديث ولم يقل فيه مسلمين فدل هذا على حفظ محمد بن إسحاق وإتقانه وضبطه أنه ذكر مسلمين في روايته عن ثور بن يزيد لهذا الحديث وأسقطه من رواية قتادة وكذلك رواه شعبة وهشام ومعمر عن قتادة عن مطرف عن عياض عن النبي (عليه السلام) يقولون فيهم مسلمين وقد اختلف العلماء في تأويل قوله تعالى حنفاء فروي عن الضحاك والسدي في قوله حنفاء قالوا حجاجاً

روي عن الحسن قال الحنيفة حج البيت
وعن مجاهد قال حنفاء متبعين هذا كله
يدل على أن الحنيفة الإسلام ويشهد أن ذلك
قوله ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان
حنيفًا مسلمًا آل عمران 67
وقال هو سماكم المسلمين من قبل الحج 78
قالوا أول من تسمى مسلم وسمى من اتبعه
المسلمين (إبراهيم) عليه السلام
في الحديث خلقت عبادي حنفاء أي سالمين من
أفوات الجحود والإنكار والكفر
قالوا فلا وجه لإنكار من أنكر رواية من روى حنفاء
مسلمين
قال أبو عمر يعني والله أعلم موحدين لا على دين
إبراهيم في شريعته بل على دين إبراهيم في
نفي الشرك ودفع عبادة الأوثان وكل ما يعبد من
دون الله ثم بعث الله

الاستذكار ج: 3 ص: 103

نبهم  بالإسلام دين إبراهيم وشرع له منهاجا
ارتضاه ليس له منه شيء ينفي دين إبراهيم
والمسلمون كلهم حنفاء على الاتساع
قال الشاعر وهو الراعي
أخليفة الرحمن إنا معشر

حنفاء نسجد بكرة وأصيلا

عرب نرى لله في أموالنا
حق الزكاة منزلا تنزيلا

فهذا قد وصف الحنيفة بالإسلام بإسناد
وقد قيل الحنيف من كان على دين إبراهيم ثم
سمي من كان يختن ويحج البيت في الجاهلية
حنيفًا
والحنيف اليوم المسلم ويقال إنما سمي إبراهيم

حنيفا لأنه كان حنف عما كان يعبد أبوه وأمه من
الآلهة إلى عبادة الله أي عدل عن ذلك ومال
وأصل الحنف ميل من إبهامي القدمين كل واحدة
على صلتها واحتجوا بقوله (عليه السلام) إنها خمس من
الفطرة وعشر من الفطرة يعني من سنن
الإسلام
وممن ذهب إلى أن الفطرة في معنى هذا الحديث
الإسلام أبو هريرة وابن شهاب
قال الأوزاعي سألت الزهري عن رجل عليه رقبة
مؤمنة أيجزئ عنه الصبي إن يعتقه وهو يرضع قال
نعم لأنه ولد على الفطرة يعني الإسلام
وعلى هذا الفعل يكون في الحديث قوله من
بهيمة جمعاء هل تحسون من جدعاء يقول خلق
الطفل سليما من الكفر مؤمنا مسلما على
الميثاق الذي أخذه الله على ذرية آدم (عليه
السلام) حين أخرجهم من صلبه وأشهدهم على
أنفسهم ألسنت بربكم قالوا بلى الأعراف 172
قال أبو عمر يستحيل أن تكون الفطرة المذكورة
في الحديث الإسلام لأن الإسلام والإيمان قول
باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح لا يجهل
ذلك أحد والفطرة لها معان ووجوه من كلام
العرب وإنما أجزاء الطفل المرضع عند من أجاز
عتقه في الرقاب الواجبة لأن حكمه حكم أبويه
وخالفهم آخرون فقالوا لا يجزئ في الرقاب
الواجبة إلا من صام وصلى
وقال آخرون معنى قوله (عليه الصلاة والسلام)
كل مولود يولد على الفطرة يعني على البداية
التي ابتدأهم عليها أي على ما فطر الله عليه
خلقه من أنه ابتدأهم

الاستذكار ج: 3 ص: 104

بالحياة للموت وللشقاء والسعادة إلى ما يصيرون
إليه عند البلوغ من ميولهم عن آبائهم واعتقادهم

ما لا بد من مصيرهم إليه
قالوا والفطرة في كلام العرب البدأة والفاطر
المبدئ والمبتدئ فكأنه قال صلى الله عليه وسلم **كل مولود يولد**
على ما ابتدأه الله عليه من الشقاء والسعادة مما
يصير إليه
وذكروا عن بن عباس قال لم أكن أدري ما فاطر
السموات والأرض فاطر 1 حتى أتانا أعرابيان
يختصمان في بئر فقال أحدهما أنا فطرتها أي
ابتدأتها
واحتجوا بقول الله (عز وجل) كما بدأكم تعودون
فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة الأعراف
29 30

وذكروا ما يروى عن علي بن أبي طالب في بعض
دعائه اللهم جبار القلوب على فطرتها شقيها
وسعيدها
قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي وهذا
المذهب شبيه بما حكاه أبو عبيد في قوله عن عبد
الله بن المبارك في قوله كل مولود يولد على
الفطرة أنه قال يفسره آخر الحديث حين سئل
عن أولاد المشركين فقال الله أعلم بما كانوا
عاملين
قال المروزي قد كان أحمد بن حنبل يذهب إلى
هذا القول ثم تركه
قال أبو عمر ما رسمه مالك في الموطأ وذكره
في أبواب القدر منه يدل على أن مذهبه نحو ذلك
والله أعلم
وقد ذكرنا في التمهيد عن سعيد بن جبير عن
محمد بن كعب القرظي ومجاهد وغيرهم في قول
الله (عز وجل) كما بدأكم تعودون فريقا هدى
وفريقا حق عليهم الضلالة الأعراف 29 30 قالوا
شقيها وسعيدها
وقال بعضهم يبعث المسلم مسلما والكافر كافرا

وقال الربيع بن أنس عن أبي العالية كما بدأكم
تعودون الأعراف 29 قالوا عادوا إلى علمه فيهم
فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة الأعراف
30

وقال محمد بن كعب من ابتداء الله خلقه للضلالة
سيره إلى الضلالة وإن عمل بأعمال الهدى ومن
ابتداء الله (عز وجل خلقه على الهدى سيره إلى
الهدى وإن عمل بأعمال أهل الضلالة ابتداء خلق
إبليس على الضلالة وعمل بعمل السعداء مع
الملائكة ثم رده الله إلى ما ابتداء عليه خلقه من
الضلالة

الاستذكار ج: 3 ص: 105

قال وكان من الكافرين وابتداء خلق السحرة على
الهدى وعملوا بعمل أهل الضلالة ثم هداهم الله
إلى الهدى والسعادة وتوفاهم عليها
وقال محمد بن كعب في قول الله تعالى وإذ أخذ
ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم الأعراف
172 يقول فأقرت له بالإيمان والمعرفة الأرواح
قبل أن تخلق أجسادها
واحتجوا أيضا بحديث عمر بن الخطاب من رواية
مالك وغيره أنه سئل عن هذه الآية وإذ أخذ ربك
من بني آدم من ظهورهم ذريتهم الأعراف 172
الحديث على ما في الموطأ
قال أبو عمر ليس في قوله كما بدأكم تعودون
الأعراف 29 ولا في أن الله (عز وجل) يختم
للعبد بما قضاه له وقدر عليه حين أخرج ذرية آدم
من ظهره دليل على أن الطفل يولد حين يولد
مؤمنا أو كافرا بما شهدت به العقول إنه في ذلك
الوقت ليس ممن يعقل إيمانا ولا كفرا
والحديث الذي جاء أن الناس خلقوا طبقات
فمنهم من يولد مؤمنا ومنهم من يولد كافرا على
حسب ما تقدم ذكره في هذا الباب ليس من
الأحاديث التي لا مطعن فيها لأنه انفرد به علي

بن زيد بن جدعان وقد كان شعبة يقول فيه كان
 رفاعة
 على أنه يحتمل قوله يولد مؤمنا أي يولد ليكون
 مؤمنا ويولد ليكون كافرا على سابق علم الله فيه
 والعرب تسمي الشيء باسم ما يؤول إليه
 وليس في قوله في الحديث خلقت هؤلاء للجنة
 وخلقت هؤلاء للنار أكثر من مراعاة ما يختم به
 لهم لأنهم في حين طفولتهم ممن يستحق جنة أو
 ناراً أو يفعل كفراً أو إيماناً
 وقال آخرون معنى قوله (عليه الصلاة والسلام)
 كل مولود يولد على الفطرة أن الله قد فطرهم
 على الإنكار والمعرفة والكفر والإيمان فأخذ من
 ذرية آدم ميثاقاً حين حلفهم فقال (ألسن بربكم
) فقالوا جميعاً بلى
 فأما أهل السعادة فقالوا بلى على معرفة به
 طوعاً من قلوبهم وأما أهل الشقاء فقالوا بلى
 كرهه لا طوعاً
 قال وتصديق ذلك قوله تعالى وله أسلم من في
 السماوات والأرض طوعاً وكرهاً آل عمران

الاستذكار ج: 3 ص: 106

وكذلك قوله تعالى كما بدأكم تعودون فريقاً هدى
 وفريقاً حق عليهم الضلالة الأعراف 29 30
 قال المروزي سمعت إسحاق بن إبراهيم بن
 راهويه يذهب إلى هذا المعنى واحتج بقول أبي
 هريرة أقرؤوا إن شئتم فطرة الله التي فطر
 الناس عليها لا تبديل لخلق الله الروم 30
 قال إسحاق يقول لا تبديل لخلقه التي جبل
 عليها ولد آدم كلهم يعني من الكفر والإيمان
 والمعرفة والإنكار
 واحتج إسحاق أيضاً بقوله (عز وجل) وإذ أخذ ربك
 من بني آدم من ظهورهم ذريتهم الأعراف 172
 قال إسحاق أجمع أهل العلم أنها الأرواح قبل
 الأجساد فاستنطقهم وأشهدهم على أنفسهم

ألست بربكم قالوا بلى فقال انظروا أن لا تقولوا
إننا كنا عن هذا غافلين أو تقولوا إنما أشرك أبائنا
من قبل وكنا ذرية من بعدهم الأعراف 172 173
واحتج إسحاق أيضا بحديث أبي بن كعب مرفوعا
في الغلام الذي قتله الخضر أنه كان طبع كافرا
وبأن بن عباس كان يقرأ (وأما الغلام فكان كافرا
(

وقد ذكرنا ما للعلماء في تأويل قول الله (عز
وجل) وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم
ذريتهم فمنهم التمهيدي
وسئل حماد بن سلمة عن قوله (عليه السلام)
كل مولود يولد على الفطرة فقال هذا عندنا حيث
أخذ العهد عليهم من أصلاب آبائهم
وهو نحو ما تقدم من قول إسحاق
وقد كان أحمد حينما يقول به وحينما يحيد عنه
وقد قمصينا عن العلماء أهل الأثر الآثار الشاهدة
لأقوالهم فمنهم التمهيدي
وأما أهل البدع فمنكرون لما قاله العلماء في
تأويل قول الله (عز وجل) وإذ أخذ ربك من بني
آدم من ظهورهم ذريتهم الأعراف 172
قالوا ما أخذ الله من آدم وذريته شيئا قط قبل
خلقه إياهم وما خلقهم قط إلا في بطون أمهاتهم
وما استخرج قط من ذرية آدم دونه مخاطب ولو
كان ذلك لأحيأهم ثلاث مرات
قالوا وكيف يخاطب الله من لا يعقل وكيف يجيب
من لا عقل له وكيف يحتج عليهم بميثاق لا
يذكرونه وهو (تعالى ذكره) لا يؤاخذهم بما نسوا

الاستذكار ج: 3 ص: 107

قالوا ولا نجد أحدا يذكر له أنه عرض له أو كان منه
قالوا وإنما أراد الله (عز وجل) بقوله وإذ أخذ
ربك من بني آدم من ظهورهم الأعراف 172
إخراجه إياهم في الدنيا وخلقهم لهم وإقامته
عليهم الحجة بأن فطرهم ونبأهم فطرة إذا بلغوا

وعقلوا علموا أن الله ربهم وخالقهم
وقال بعضهم أخرج الذرية قرنا بعد قرن وعصرا
بعد عصر وأشهدهم على أنفسهم بما جعل في
عقولهم مما تنازعهم فيه أنفسهم إلى الإقرار
بالربوبية حتى صاروا بمنزلة من قيل لهم ألسنت
بربكم قالوا بلى الأعراف 172
وقال بعضهم قال لهم ألسنت بربكم على ألسنته
أنبيائه

وكلهم يقولون إن الحديث المأثور عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه ليس بتاويل للآية
ثم اختلف القائلون بهذا كله في المعرفة هل تقع
ضرورة أو اكتسابا وليس هذا موضع ذكر ذلك والله
الحمد

وكل ما ذكرنا قد ذكره أبو عبد الله محمد بن نصر
المروزي فيما وصفنا في معنى الحديث المذكور
وبالله التوفيق

وأما اختلاف العلماء في الأطفال فقالت طائفة
أولاد الناس كلهم المؤمنين منهم والكافرين إذا
ماتوا أطفالا صغارا ما لم يبلغوا في مشيئة الله
(عز وجل) يصيرهم إلى ما شاء من رحمة أو
عذاب وذلك كله عدل منه وهو أعلم بما كانوا
عاملين

وهو قول جماعة من أهل الأثر منهم حماد بن زيد
وهو الذي يدل عليه موطأ مالك وهذا القول نسبه
أهل الكلام إلى أهل الأخبار
وحجة من ذهب إلى هذا حديث أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ سئل عن الأطفال فقال الله أعلم
بما كانوا عاملين (1)

وحديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال إن الله
(عز وجل) وكل بالرحم ملكا يقول يا رب نطفة
يا رب علقة يا رب مضغة فإذا أراد أن يقضي خلقه
قال أذكر

أم أنثى أشقي أم سعيد وما الرزق وما الأجل
فيكتب في بطن أمه (1)

وحديث بن مسعود قال حدثنا رسول الله ﷺ وهو
الصادق المصدوق أن بن آدم يمكث في بطن أمه
أربعين يوما ثم يصير علقة أربعين يوما ثم يصير
مضغة أربعين يوما ثم يبعث الله إليه ملكا فيقول
يا رب أذكر أم أنثى أشقي أم سعيد وما الأجل وما
الأثر فيوحي الله ويكتب الملك حتى أن أحدكم
ليعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينه وبينها
إلا ذراع أو قيد ذراع فيغلب عليه الكتاب الذي سبق
فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار وإن الرجل
ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا
ذراع أو قيد ذراع فيغلب عليه الكتاب الذي سبق
فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة (2)
وقد روى هذا المعنى جماعة من الصحابة وقد
ذكرنا الآثار عنهم في التمهيد
وقد روى عن بن عباس بالأسانيد الصحاح عنه أن
النبي ﷺ سئل عن أولاد المشركين فقال الله
أعلم بما كانوا عاملين

ورواه أبو هريرة عن النبي ﷺ مثله وطرقه عن
أبي هريرة صحاح ثابتة وهي أثبت من جهة النقل
من كل ما روي في هذه الأبواب وقد ذكرناها في
التمهيد

ومن جهة من ذهب إلى هذا المذهب أيضا حديث
عائشة قالت أتى رسول الله ﷺ بصبي من صبيان
الأنصار ليصلي عليه فقلت طوبى له عصفور من
عصافير الجنة لم يعمل سوءا ولم يدركه ذنب
فقال النبي ﷺ أو غير ذلك يا عائشة إن الله تعالى
خلق الجنة وخلق لها أهلها وخلقهم في أصلاب

آبائهم وخلق النار وخلق لها أهلها وخلقهم في أصـلاب آبائهم (3) — وهو حديث رواه طلحة بن يحيى وفضيل بن عمرو عن عائشة بنت طلحة عن عائشة وليس ممن يعتمد عليه عند أهل الحديث

الاستذكار ج: 3 ص: 109

ومن حجتهم أيضا حديث بن عباس عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ قال إن الغلام الذي قتله الخضر طبع كأفرا (1) — وهذا خبر لم يروه عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن بن عباس عن أبي مرفوعا إلا رقية بن مسقلة وعبد الجبار بن عباس الهمداني ولم يرفعه شعبة والثوري وهو مذهب بن عباس في كتابه إلى نجدة الحروري حيث قال له وأما الغلمان فإن كنت تعلم منهم ما علمه الخضر من الغلام فاقتلهم على أنه قد روي عن عكرمة وقتادة أن الذي قتله الخضر رجل وكان قاطع طريق وهذا خلاف ما يعرفه أهل اللغة في لفظ الغلام لأن الغلام عندهم هو الصبي الصغير يقع عليه عند بعضهم اسم الغلام من حين يفهم إلى سبع سنين وعند بعضهم يسمى غلاما وهو رضيع إلى سبع سنين ثم يصير يافعا ويفاعا إلى عشر سنين ثم يصير حزورا إلى خمس عشرة سنة واختلف في تسمية منازل سنة بعد ذلك إلى أن يصيرهما فانيا كبيرا مما لا حاجة بنا إلى ذكره وقد ذكرنا آثار هذا الباب بأسانيدها وما كان من معنى طرقها في التمهيـد وقال آخرون (وهم الأكثر) أطفال المسلمين في الجنة وأطفال الكفار في المشيئة ومن حجتهم حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال ما من المسلمين من يموت له ثلاث من الولد لم

يبلغوا الحنث إلا أدخلهم الله وإياه الجنة بفضل رحمته تجاوبهم يوم القيامة فيقال لهم ادخلوا الجنة فيقولون لا حتى يدخل أبؤنا فيقال لهم ادخلوا أنتم وآبؤكم بفضل رحمتي (2) - ومعلوم أن من أدركته الرحمة من أجل غيره وشفع فيه غيره أنه قد كان مرحوما قبله وكان أرفع حالا وأسلم ممن شفع فيه وحديث شعبة عن معاوية بن قره عن أبيه أن رجلا جاء بابنه إلى النبي ﷺ

الاستدكار ج: 3 ص: 110

فقال له رسول الله ﷺ أتجبه فقال أحبك الله يا رسول الله كما أحبه فتوفي الصبي ففقده النبي ﷺ فقال أين فلان قالوا يا رسول الله توفي ابنه ثم دخل الرجل فقال له رسول الله ﷺ أما ترضى أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة إلا جاءه يسعى يفتحه لك فقالوا يا رسول الله أله وحده أم لنا كلنا قال بل لكم كلكم (1) - رواه يحيى القطان وابن مهدي ومحمد بن جعفر وعلي بن الجعد وغيرهم عن شعبة عن معاوية بن قره عن أبيه عن النبي ﷺ وحديث البراء عن النبي ﷺ أنه قال في ابنه إبراهيم أن له مرضعا في الجنة وحديث أبي هريرة أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول صغاركم دعاميص الجنة (2) - وحديث أبي هريرة أيضا أولاد المسلمين في جبل تكفلهم سارة وإبراهيم فإذا كان يوم القيامة دفعوهم إلي أبيهم واحتجوا أيضا بما روي عن علي بن أبي طالب في قول الله (عز وجل) كل نفس بما كسبت رهينة

إلا أصحاب اليمين المدثر 38 39 قال هم أطفال
المسلمين
وقد ذكرنا هذه الآثار بأسانيدھا في التمهيد
وقال آخرون حكم الأطفال كلھم كحكم آبائھم
في الدنيا والآخرة منهم مؤمنون بإيمان آبائھم
وكافرون بكفر آبائھم فأطفال المسلمین في
الجنة وأطفال الكفار في النار
وحجتھم حدیث بن عباس عن الصعب بن جثامة أن
رسول الله ﷺ قال في أطفال الكفار هم من
آبائھم
وهذا عندي لا حجة فيه لأنه إنما ورد في أحكام
الدنيا أنهم إن أصيبوا في التبيت والغارة فلا قود
فيهم ولا دية وقد نهى رسول الله ﷺ عن قتل
النساء والصبيان في دار الحرب
واحتجوا أيضا بحدیث الشعبي عن علقمة بن قيس
عن سلمة بن يزيد الجعفي قال أتيت النبي ﷺ
فقلت يا رسول الله إن أمنا ماتت في الجاهلية
وكانت تقري الضيف وتصل الرحم وتفعل وتفعل
فهل ينفعها من عملها شيء قال لا قلنا إن أمنا
وأدت أختنا لنا في الجاهلية لم تبلغ الحنث فهل
ذلك نافع أختنا فقال

الاستدكار ج: 3 ص: 111

رسول الله ﷺ الوائدة والموؤودة في النار إلا أن
تدرك الوائدة الإسلام فيغفر لها (1) —
وروى بقية بن الوليد عن محمد بن زياد الألهاني
قال سمعت عبد الله بن أبي قيس يقول سمعت
عائشة تقول سألت النبي ﷺ عن ذراري المؤمنين
فقال هم مع آبائهم قلت فلا عمل قال الله أعلم
بما كانوا عاملين وسألته عن ذراري المشركين
فقال هم مع آبائهم قلت فلا عمل قال الله أعلم

بما كانوا عاملين (2) —
وقد روي هذا الحديث عن عائشة أيضا من وجهين
غير هذا هما أضعف من هذا
وفي حديث أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن بهية
عن عائشة زيادة في أولاد المشركين أنه قال
والذي نفسي بيده لئن شئت لأسمعتك تضاغيهم
ففي النار
وأبو عقيل ضعيف مستروك
وقد ذكرنا أسانيد هذه الآثار وما كان مثلها في
التمهيد ولو صح في هذا الباب شيء احتمل أن
يكون خصوصا لقوم من المشركين ويدل على
ذلك أيضا قوله لئن شئت أسمعتك تضاغيهم (3)
ففي النار
وهذا لا يكون إلا فيمن مات وصار في النار على
أن التخصيص ليس له حظ من النظر والأولى بأهل
النظر أن يعرضوا لهذه الآثار بما هو أقوى مجيئا
منها عن النبي ﷺ بالشهادة للأطفال كلهم بالجنة
وقد احتج من ذهب إلى أن أطفال الكفار في النار
وأطفال المسلمين في الجنة بقوله تعالى والذين
آمَنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم
وما ألتناهم من عملهم من شيء الطور 21 وقوله
(عز وجل) لنوح (عليه السلام) وأوحى إلى نوح
أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن هود 36
فلما قيل لنوح ذلك وعلم أنهم لا يؤمنون وأنهم
على كفرهم يموتون دعا عليهم بهلاكهم جميعا
فقال رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا
إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا
كفارا نوح 26
وهذا عندي لا حجة فيه لأنه في قوم بأعيانهم
يلدون الفجار والكفار ولا

يصح الفجور والكفر إلا ممن تجري عليه الأقسام
 ويلحقه التكليف
 وقال آخرون أولاد المسلمين وأولاد الكفار إذا
 ماتوا صغاراً في الجنة
 وقال بعضهم هم خدم أهل الجنة يعني أولاد
 المشركين خاصة
 وحجتهم ما حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال
 حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن عبد
 السلام الخشني قال حدثنا محمد بن بشار قال
 حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا عوف عن خنساء
 امرأة من بني صريم عن عمها قال سمعت رسول
 الله ﷺ يقول الأنبياء في الجنة والشهداء في
 الجنة والمولود في الجنة والوليد في الجنة
 ومن حديث عائشة قالت سألت خديجة النبي ﷺ
 عن أولاد المشركين فقال هم مع آبائهم ثم سألته
 بعد ذلك فقال الله أعلم بما كانوا عاملين ثم
 سألته بعد ذلك فنزلت ولا تزر وازرة وزر أخرى
 الأنعام 164 فقال هم على الفطرة وهم في
 الجنة
 وفي حديث أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ
 سألت ربي عن اللاهين من ذرية البشر أن لا
 يعذبهم فأعطانيهم
 قال أبو عمر إنما قيل للأطفال اللاهين لأن
 أعمالهم كاللهو واللعب من غير عمد ولا قصد من
 قولهم لهيت عن الشيء إذا لم أعتقده كقوله
 تعالى لاهية قلوبهم الأنبياء 3
 ومن حديث سلمان قال أطفال المشركين خدم
 أهل الجنة
 وقد روي ذلك مرفوعاً من حديث أنس
 وروي أبو رجاء العطاردي عن سمرة بن جندب عن
 النبي ﷺ الحديث الطويل حديث الرويا وفيه قوله

(عليه السلام) وأما الرجل الطويل الذي في
الروضة فإنه إبراهيم (عليه السلام) وأما الولدان
حوله فكل مولود يولد على الفطرة قال فقيل يا
رسول الله وأولاد المشركين فقال وأولاد
المشركين
وفي رواية أخرى عن أبي رجا عن سمرة في هذا
الحديث والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم
والصبيان حوله أولاد الناس فهذا يقتضي ظاهره
وعمومه جميع الناس
وأثار هذا الباب معارضة لحديث الوائدة والموؤودة
في النار وما كان مثله

الاستذكار ج: 3 ص: 113

وإذا تعارضت الآثار وجب سقوط الحكم بها
ورجعنا إلى أن الأصل أنه لا يعذب أحد إلا بذنب
لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
الإسراء 15 وقوله ألم يأتكم رسل منكم الزمر 71

وآيات القرآن كثيرة في هذا المعنى على أنني
أقول إن الله ليس بظلام للعبيد ولو عذبهم لم
يكن ظالما لهم ولكن جل من تسمى بالغفور
الرحيم الرؤوف الحكيم أن تكون صفاته إلا حقيقة
لا إله إلا هو لا يسأل عما يفعل وهم يسألون
وقال آخرون يمتحنون في الآخرة
واحتجوا بحديث أبي سعيد الخدري قال قال

رسول الله ﷺ في الهالك في الفترة والمعتوه
والمولود قال يقول الهالك في الفترة لم يأت
كتاب ولا رسول ثم تلا قوله تعالى ولو أنا
أهلكناهم بعداب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت
إلينا رسولا فنتبع آياتك طه 134 ويقول المعتوه
يا رب لم تجعل لي عقلا أعقل به خيرا ولا شرا
قال ويقول المولود رب لم أدرك العقل والعمل
قال فترفع لهم نار فيقال لهم ردها وادخلوها

قال فيردها أو يدخلها من كان في علم الله سعيدا لو أدرك العمل ويمسك عنها من كان في علم الله شقيا لو أدرك العمل قال فيقول الله (عز وجل) إياي عصيتم فكيف برسلي لو أتتكم وقد روي عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ مثل معننى هذا الحديث وقد روي أيضا من حديث معاذ بن جبل مثله ومعناه وهي كلها أسانيد ليست بالقوية ولا يقوم بها حجة وقد ذكرناها بأسانيدنا في التمهيد وأهل العلم ينكرون أحاديث هذا الباب لأن الآخرة دار جزاء وليست دار عمل ولا ابتلاء وكيف يكلفون دخول النار وليس ذلك في وسع المخلوقين والله لا يكلف نفسا إلا وسعها ولا يخلو أمر من مات في الفترة من أن يموت كافرا أو غير كافر إذا لم يكفر بكتاب الله ولا رسول فإن كان قد مات كافرا جاحدا فإن الله قد حرم الجنة على الكافرين فكيف يمتحنون وإن كان معذورا بأن لم يأت نذير ولا أرسل إليه رسول فكيف يؤمر أن يقتحم النار وهي أشد العذاب والطفل ومن لا يعقل أخرى بأن لا يمتحن من ذلك وإنما ادخل العلماء في هذا الباب النظر لأنه لم يصح عندهم فيه الأثر وباللغة التوفيق لا شريك له

الاستدكار ج: 3 ص: 114

وقد ذكره بن عباس ومحمد بن الحنفية وجماعة من أهل الكلام في الأطفال والقدير ذكر إسحاق بن راهويه قال حدثنا يحيى بن آدم قال أخبرنا جرير بن حازم عن أبي رجاء العطاردي قال سمعت بن عباس يقول لا يزال أمر هذه الأمة مواتيا أو متقاربا حتى يتكلموا أو ينظروا في الأطفال والقدير قال يحيى بن آدم فذكرته لابن المبارك فقال

أيسكت الإنسان على الجهل قلت فيأمر بالكلام
فستكت

وذكر المروزي قال حدثنا عمرو بن زرارة قال
أخبرنا إسماعيل بن عليّة عن بن عون قال كنت
عند القاسم بن محمد إذ جاءه رجل فقال له ماذا
كان بين قتادة وبين حفص بن عدي في أولاد
المشركين قال وتكلم ربيعة الرأي في ذلك فقال
القاسم إذا الله نهى عن شيء فانتهاوا وقفوا
عنده قال فكانما كانت نارا فأطفئت
وقد سمع بن عباس رجلين يتكلمان في القدر
فقوال كلاكمما زائغ
قال أبو عمر قد ذكرنا والحمد لله ما بلغنا عن
العلماء في معنى الفطرة التي يولد المولود عليها
واختصرنا القول لأنها بسطناه في التمهيد
وكل ما ذكرناه من ذلك فإنما هو أحكامهم في
الآخرة وبقيت أحكامهم في الدنيا
فمن ذلك ما أجمع عليه العلماء وما اختلفوا فيه
ونحن نذكر ذلك هنا بعون الله وفضله لا شريك
له أجمع العلماء فيما علمت قديما وحديثا على أن
أحكام الأطفال في الدنيا كأحكام آبائهم ما لم
يبلغوا فإذا بلغوا فحكمهم حكم أنفسهم هذا في
أطفال المسلمين وأطفال أهل الذمة كأبائهم في
الموارث والنكاح والصلاة على أطفال المسلمين
منهم وأما أطفال الحربين فإن حكمهم مخالف
لحكم آبائهم لأن آباءهم يقتلون وهم يسبون ولا
يقتلون إلا أن يقاتلوا إلا أنهم اختلفوا في الطفل
الحربي يسبى ومعه أبواه أو أحدهما أو يسبى
وحده

فذهب مالك - في رواية المصريين عنه وهو
المشهور عندنا من مذهبه أن الطفل من أولاد
الحربين وسائر الكفار لا يصلى عليه إن مات
سواء كان معه أبواه أو لم يكونا حتى يعقل
الإسلام ويلقنه فيلقنه ويسلم

وهو عنده أنه على دين أبويه حتى يبلغ ويعبر عنه
لسانه فإن اختلف دينه على دين أبويه فهو عنده
على دين أبيه دون أمه

الاستذكار ج: 3 ص: 115

ومن الحجة لمذهبه إجماع العلماء على أنه ما دام
مع أبويه ولم يلحقه سبأ فحكمه حكم أبويه حتى
يبلغ
فكذلك إذا سبي وحده لا يصير السبي حكمه حتى
يبلغ فيعبر عنه لسانه
وهو قول الشعبي وعبد الله بن عون
ذكر أبو إسحاق الفزاري عن سلمة بن تمام قال
قلت للشعبي إني بخراسان أبتاع السبي فيموت
بعضهم فأصلي عليه قال إذا صلى فصل عليه
قال الفزاري وسألت هشاماً وبن عون عن السبي
يموتون وهم صغار في ملك المسلمين فقال
هشام يصلى عليهم وقال بن عون لا يصلى عليهم
حتى يصلوا
وذكر عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون عن أبيه
ومالك المخزومي وبن دينار وغيرهم أنهم كانوا
يذهبون إلى أن الصبيان من السبي إذا كان معهم
أباؤهم فهم على دين أبيهم إن أسلم أبوهم
صاروا مسلمين بإسلامه وإن يمت على الكفر
فهم على دينه ولا يعتد فيهم بدين الأم على حال
لأنهم لا ينتسبون إليها وإنما ينتسبون إلى أبيهم
وبينه يعرفون
قال عبد الملك هذا ما لم يفرق بينهم السبأ
فيقعون في قسم مسلم وملكه بالبيع والقسم
فإذا فرق بينهم وبين آبائهم بالبيع أو القسمة
فأحكامهم حينئذ أحكام المسلمين في الصلاة
عليهم والدفن في مقابر المسلمين والموارثة
وغيره
قال أبو عمر قول عبد الملك وروايته هذه عن
أصحابه مالك وغيره من أهل المدينة كمذهب

الأوزاعي وأهل الشام
قال الأوزاعي في الصبيان يموتون من السبي
بعد أن اشتروا قال يصلى عليهم وإن كانوا لم
يباعوا لهم يصلى عليهم
يريد إذا كانوا في ملك مسلم فملكه لهم أولى بهم
من حكيم آبائهم
قال بن الطباع على هذا فتيا أهل الثغر وهو قول
سليمان بن موسى ورواية الحارث عن الأوزاعي
وذكر أبو المغيرة عن صفوان بن عمرو قال
سمعت أصحابنا ومشيختنا يقولون ما ملك
المسلمون من صبيان العدو فماتوا يصلى عليهم
وإن لم يصلوا لأنهم مسلمون ساعة يملكهم
المسلمون
وقال تمام بن نجيح كنت مع سليمان بن موسى
بأرض الروم وهو على السبي فكانوا يموتون
صغاراً فلا يصلى عليهم فقلت أليس كان يقال ما
أحرز

الاستذكار ج: 3 ص: 116

المسلمون يصلى عليهم قال ذاك إذا اشتراه
مسلم فصار في ملكه
قال أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما وهو قول
حماد بن أبي سليمان حكم الطفل حكم أبويه إذا
كانا معه أو كان معه أحدهما وسواء الأب والأم في
ذلك فإن لم يكونا معه ولا أحدهما فصار في ملك
مسلم فحكمه حكم المسلمين ودينه دين سيده
المسلم
واختلف عن الثوري فروي عنه مثل قول أبي
حنيفة وروى عنه بن المبارك أنه قال يصلى على
الصبي وإن كان معه أبواه كافرين لأن الملك
أغلب عليه وأملك به وهذا كقول الأوزاعي
وقال الفزاري عن سفيان إذا دخلوا فئة
المسلمين صلي عليهم وإذا صاروا في ملك
المسلمين صلي عليهم

وقال أبو ثور إذا سبي الطفل مع أبويه أو أحدهما أو وحده ثم مات قبل أن يختار الإسلام لم يصل عليه

وذكر أبو عبيد قول الأوزاعي لأن دين سيده أحق به من دين والديه والإسلام يعلو ولا يعلى عليه قال ولما لم يكن على دين أبويه إذا كانا ميتين أو غائبين وكذلك إذا كانا حيين

قال أبو عبيد ويختلفون عن مالك فيه وقال أحمد بن حنبل إذا سبي معه أبواه أو أحدهما ثم مات لم يصل عليه وهو على دينهما قال وإن لم يكن معه أبواه صلى عليه المسلمون هم يلبونه وحكمه حكمهم

قال وإن كان معه أبواه جاز أن يفدى به مسلم وإن لم يكونا معه لم يجز وكان بن حنبل يتعجب من قول أهل الثغور في ذلك لأنهم لم يلتفتوا إلى أبويه في حال من الأحوال وجعلوا حكمه حكم سيده المسلم قال ثم جعل يحتج عليهم بقول النبي ﷺ فأبواه يهودانه أو ينصرانه

527 - مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول

الاستذكار ج:3 ص:117

الله ﷺ قال لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه

قال أبو عمر قد ظن بعض الناس أن هذا الحديث معارض لنهيه ﷺ عن تمني الموت لقوله (عليه السلام) لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به (

1

ولقول خباب بن الأرت لولا أن رسول الله ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لندعوت به قال وفي الحديث إباحة تمني الموت وليس كما

ظن وإنما هذا خبر أن ذلك سيكون لشدة ما ينزل
بالناس من فساد الحال في الدين وضعفه وخوف
ذهابه لا لضر ينزل بالمؤمن يحط خطاياهم
وقوله لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر
الرجل فيقول يا ليتني مكانه إخبار عن تغير
الزمان وما يحدث فيه من المحن والبلاء والفتن
وقد ذكرنا في التمهيد حديث زاذان أبي عمر عن
عليم الكندي قال كنت مع عيس الغفاري على
سطح له فرأى قوما يتحملون من الطاعون فقال
يا طاعون خذني إليك ثلاثا يعيدها فقال له عليم

لم تقول هذا ألم يقل رسول الله ﷺ لا يتمنين
أحدكم الموت فإنه عند انقطاع عمله ولا يرد
فيستعب فقال عيس إني سمعت رسول الله ﷺ
يقول بادروا بالموت ستا إمرة السفهاء وكثرة
الشرط وبيع الحكم واستخفافا بالدم وقطيعة
الرحم ونشوا يتخذون القرآن مزامير يقدمون
الرجل يغيثهم بالقرآن وإن كان أقلهم فقها (2)

وفي قول رسول الله ﷺ اللهم إذا أردت بالناس
فتنة أو أردت في الناس فتنة فاقبضني إليك غير
مفتون (3) ما يوضح لك معنى هذا الباب
ومثل هذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
اللهم قد ضعفت قوتي وكبرت سني وانتشرت
رعيتي فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط
وروى شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت أبا
الزعراء يحدث عن عبد الله

الاستذكار ج: 3 ص: 118

قال ليأتين عليكم زمان يأتي الرجل القبر فيقول
يا ليتني كنت مكان هذا ليس به حب الله ولكن
يشده ما يبرى من البلاء
ومر عمر بن عبد العزيز بمجلس فقال لأهله ادعوا

الله لي بالموت قال فدعوا له فما مكث إلا أياما
حسنتى مسجات

528 - مالك عن محمد بن عمرو بن حلحلة الديلي
عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة بن ربعي

أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ مر عليه بجنزة
فقال مستريح ومستراح منه قالوا يا رسول الله
ما المستريح وما المستراح منه قال العبد المؤمن
يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله
والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر
والسواب

ليس في هذا الحديث معنى يشكل ولا ما يحتاج
إلى تفسير ولا ما يحتمله من خلاف التأويل وقد
ذكرنا في التمهيد سماع كل من في إسناده

بعضهم من بعض
ورواه محمد بن إسحاق عن معبد بن كعب بن مالك
عن أبي قتادة الأنصاري قال بينما نحن مع رسول

الله ﷺ إذ أتاه آت فقال يا رسول الله مات فلان
فقال عبد الله دعي فأجاب مستريح ومستراح منه
فقال يا رسول الله مستريح ماذا قال عبد الله
المؤمن استراح من الدنيا ونصبها وهمومها
وأحزانها وأفضى إلى رحمة الله قلنا ومستراح
منه ماذا قال عبد الله الرجل الشر يستريح منه
العباد والبلاد والشجر والسواب

حدثنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم قال حدثنا
أحمد بن زهير قال حدثنا أبي قال حدثنا يزيد بن
هارون قال حدثنا محمد بن إسحاق فذكره
529 - مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد

الله أنه قال قال رسول الله ﷺ لما مات عثمان بن
مظعون ومر بجنزته ذهبت ولم تلبس منها بشيء
هكذا هو في الموطأ مرسلًا مقطوعًا لم يختلفوا
ففي ذلك عن مالك

روى بن وهب عن عمرو بن الحارث أن أبا النضر
حدثه عن زياد عن بن

الاستذكار ج: 3 ص: 119

عباس أن النبي ﷺ دخل على عثمان بن مظعون
حين مات فأكب عليه ثم رفع رأسه ثم جثا الثانية
ثم رفع رأسه ثم جثا الثالثة ثم رفع رأسه وله
شهيق فعرفوا أنه يبكي فبكى القوم فقال
أستغفر الله اذهب أبا السائب فقد خرجت منها
ولم تلبس منها بشيء
وقد رويناها متصلا مسندا من وجه صحيح حسن
ذكرته في التمهيد من حديث يحيى بن سعيد عن
القاسم بن محمد عن عائشة قالت لما مات عثمان

بن مظعون كشف النبي ﷺ الثوب عن وجهه وقبل
بين عينيه وبكى بكاء طويلا فلما رفع على السرير
قال طوبى لك يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم
تلبسها

وقوله ﷺ ذهبت ولم تلبس منها بشيء ثناء منه
على عثمان بن مظعون وتفضيل له وكان واحد
الفضلاء والعباد الزاهدين في الدنيا من أصحاب

رسول الله ﷺ وقد كان هو وعلي يذهبان يترهبا
ويتركا النساء ويقبلا على العبادة ويحرما طيب
الطعام على أنفسهما فنزلت يا أيها الذين آمنوا لا
تحرموا طيبات ما أحل الله لكم المائدة 87

ذكره معمر وغيره عن قتادة قال نزلت هذه الآية
في علي بن أبي طالب وعثمان بن مظعون
وغيرهما أرادوا أن يتخلوا من الدنيا ويتركوا
النساء ويترهبوا

وذكر بن جريج عن عكرمة أن علي بن أبي طالب
وعثمان بن مظعون وبين مسعود والمقداد بن
عمرو وسالما مولى أبي حذيفة تبتلوا وجلسوا
في البيوت واعتزلوا النساء ولبسوا المسوح

وحرموا طيبات ما أحل لهم يعني النساء والطعام واللباس وفي الحديث من الفقه إباحة الثناء على المرء بما فيه من الأعمال الزاكية وفيه مدح الزهد في الدنيا والتقلل منها وفي ذلك ذم الرغبة فيها والاسستكثار منها

530 - مالك عن علقمة عن أمه أنها قالت سمعت

عائشة زوج النبي ﷺ تقول قام رسول الله ﷺ ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج قالت فأمرت جاريتي تتبعه فتبعته حتى جاء البقيع فوقف في أدناه ما شاء الله أن يقف ثم انصرف فسبقته

الاستذكار ج: 3 ص: 120

بريرة فأخبرتني فلم أذكر له شيئاً حتى أصبح ثم ذكرت ذلك له فقال إني بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم

قال أبو عمر يحتمل أن تكون الصلاة ها هنا الدعاء فإن كان ذلك ففيه دليل على أن زيارة القبور والدعاء لأهلها عندها أفضل وأرجى لقبول الدعاء فكأنه أمر أن يستغفر لهم ويدعو بالرحمة كما قيل له واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات

محمد 19

ويحتمل أن تكون الصلاة ها هنا الصلاة على الموتى فإن كان ذلك خصوص لهم فإجماع المسلمين على أنه لا يصلي أحد على قبر مرتين ولا يصلي أحد على قبر من لم يصل عليه إلا أن يكون بحدثان ذلك وأكثر ما قالوا في ذلك ستة أشهر

وقد بينا هذا المعنى عند ذكر صلاة رسول الله ﷺ على قبر المسكينة من هذا الكتاب ويحتمل أن يكون هذا ليعلمهم بالصلاة منه عليهم لأنه ربما دفن من لم يصل عليه كالمسكينة ومثلها ليكون مساوياً بينهم في صلاته عليهم ولا يؤثر بعضهم بذلك ليطم عدله فيهم لأن صلاته على من

صلى عليه رحمة وبركة ورفعته
ومن هذا المعنى قسم صلاة الخوف بالطائفتين
ولم يقدم أحدا من أصحابه يصلي بالطائفة
الأخرى ليشملهم عدله ولا يؤثر بعضهم لنفسه
وقد قيل إن خروجه للبقيع للصلاة على أهله كان
كالمودع للأحياء والأموات
وقوله إني بعثت إلى أهل البقيع لأصلي عليهم
فهو عندي كلام خرج مخرج العموم ومعناه
الخصوص كأنه قال بعثت إلى البقيع لأصلي على
من لم أصل عليه من أصحابي ليعمهم بذلك
وفيه لبريرة فضيلة
وفيه الاستخدام بالعتق
والاستخدام بالليل وذلك عندي فيما خف أو فيه
طاعة الله عز وجل وحسن أن يجازيه على ذلك
ويكافئه لاستخدامه به
وفيه ما كانوا عليه من مراعاة رسول الله ﷺ ليلا
ونهارا

وقد روى أبو مويهبة مولى رسول الله ﷺ في هذه
القصة حديثا حسنا يدل على أن ذلك كان منه
(عليه السلام) حين خيره الله بين الدنيا والآخرة
ونعيت إليه نفسه فاختر ما عند الله
حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن
أصبع قال حدثنا

الاستذكار ج: 3 ص: 121

إبراهيم بن زهير قال حدثنا أحمد بن محمد بن
أيوب قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن محمد بن
إسحاق قال حدثني عبد الله بن عمر بن علي
العبدي عن عبيد بن جبير مولى الحكم بن أبي
العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال
أخبرني أبو مويهبة مولى النبي ﷺ قال قال
رسول الله ﷺ يا أبا مويهبة إني أمرت أن أستغفر

لأهل البقيع فاستغفر لهم ثم انصرف فأقبل علي وقال يا أبا مويهبة إن الله قد خيرني في مفاتيح خزائن الأرض والخلد فيها ثم الجنة أو لقاء ربي فاخترت لقاء ربي فأصبح رسول الله ﷺ من تلك الليلة فبدأه وجعه الذي مات منه (1) - 531 - مالك عن نافع أن أبا هريرة قال أسرعوا بجنائزكم فإنما هو خير تقدمونه إليه أو شر تضمنه عن رقبابكم هكذا روى هذا الحديث جمهور رواة الموطأ موقوفا على أبي هريرة ورواه الوليد بن مسلم عن مالك عن نافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولم يتابع ذلك عن مالك ولكنه مرفوع من غير رواية مالك عن أبي هريرة من طريق ثابتة وهو محفوظ أيضا من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا وقد ذكرنا الأسانيد بذلك - عن نافع عن أبي هريرة وعن سعيد عن أبي هريرة - من طرق في التمهيد وأما الذي جاء به هذا الحديث فمعناه عندي ترك التراخي وكراهية المطيطاء والتبختر والتباطؤ والزهو في المشي مع الجنابة وغيرها وعلى هذا جماعة العلماء والعجلة أحب إليهم من الإبطاء ويكره الإسراع الذي يشق على ضعفه من يتبعها وقد قال إبراهيم النخعي خضوا فيها ولا تدبوا ديب اليهود والنصارى

الاستذكار ج: 3 ص: 122

وروي عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة وجماعة من السلف أنهم أمروا أن يسرع بهم وهذا عندي على ما استحبه الفقهاء ولكل شيء قدر وهو أمر خفيف إن شاء الله وقد تأول قوم في قوله في هذا الحديث أسرعوا

بجنائزكم أنه أراد تعجيل الدفن بعد استيقان الموت
ومن حجة من ذهب إلى هذا التأويل في حديث
أبي هريرة هذا حديث الحصين بن وحوح أن طلحة
بن البراء مرض فأتى النبي ﷺ يعوده فقال إني لا
أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت فأذنوني به
وعجلوا فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين
ظهراني أهله (1)

وحديث علي بن أبي طالب ان النبي ﷺ قال له يا
علي ثلاثة لا تؤخرها الصلاة إذا أتت والجنابة إذا
حضرت والأيم إذا وجدت لها كفوا (2) -
قال أبو عمر إلا أن قوله (عليه السلام) إنما هو
خير تقدمونه إليه أو شر تضعونه عن رقابكم يدل
على المشي وهيته لا الدفن
هذا ظاهر الحديث وكل ما احتمل المعنى فليس
ببعيد ففي التأويل
وروى شعبة عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه
عن أبي بكر أنه أسرع في المشي في جنازة
عثمان بن أبي العاص وأمرهم بذلك وقال قد رأيت
وإنا مع النبي ﷺ (عليه السلام) نرمل رملا (3)

وعن بن مسعود أنه قال سألتنا نبينا ﷺ عن المشي
مع الجنابة فقال دون الخبث إن يكن خيرا يعجل
به وإن يكن غير ذلك فبعدا لأهل النار

الاستذكار ج: 3 ص: 123

1 (17 كتاب الزكاة)

1 (1 - باب ما تجب فيه الزكاة)

532 - مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه
أنه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال

رسول الله ﷺ ليس فيما دون خمس ذود (1)
صدقة وليس فيما دون خمس أواق (2) صدقة
وليس فيما دون خمسة أوسق (3) صدقة
533 - مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن
بن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أبي
سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال ليس فيما
دون خمسة أوسق من التمر صدقة وليس فيما
دون خمس أواقي من الورق (4) صدقة وليس
فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة

الاستذكار ج: 3 ص: 124

534 - مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب
إلى عامله على دمشق في الصدقة إنما الصدقة
في الحرث (1) والعين (2) والماشية (3) -
قال مالك ولا تكون الصدقة إلا في ثلاثة أشياء في
الحرث والعين والماشية
قال أبو عمر حديث أبي سعيد الخدري في هذا
الباب من رواية عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي
سعيد ومن رواية محمد بن يحيى بن حبان وغيره
عن يحيى بن عماره والد عمرو بن يحيى عن أبي
سعيد صحيح ولا مطعن لأحد فيه
وأما رواية بن أبي عبد الرحمن بن أبي صعصعة
فمعلولة لا تصح عنه عن أبيه عن أبي سعيد وإنما
هي ليحيى بن عماره عن أبي سعيد وقد بينا ذلك
في التمهيد
وقال بعض أهل العلم إن هذه السنة الثابتة من
رواية أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ لا توجد إلا
من رواية أبي سعيد الخدري دون سائر الصحابة
والذي ذكره من ذلك هو الأغلب المعروف إلا أنني
قد وجدت من رواة سهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة ومن رواية محمد بن مسلم
الطائفي عن عمرو بن دينار عن جابر كلاهما عن

النبي ﷺ وقد ذكرتهما بإسناديهما في التمهيد
 وحديث جابر المذكور أكثر بيانا وأكثر فائدة في
 النص
 قال عمرو بن دينار كان جابر بن عبد الله يقول
 قال رسول الله ﷺ لا صدقة في شيء من الزرع
 والنخل والكرم حتى يكون خمسة أوسق ولا في
 الرقعة حتى تبلغ مائتي درهم (4) -
 وهذا أعم فائدة ولا خلاف فيه وإن كان إسناده فيه
 لين فإن إجماع العلماء على القول به تصحيح له
 وأما قوله ليس فيما دون خمس ذود من الإبل
 صدقة الذود واحد الإبل

الاستذكار ج: 3 ص: 125

تقول ليس فيما دون خمس من الإبل أو خمس
 جمال أو خمس نوق صدقة والذود واحد ومنه
 قيل الذود إلى الذود إبل
 وقد قيل إن الذود قطعة من الإبل ما بين الثلاث
 إلى العشرة
 والأول عند أكثر أهل اللغة وأشهر
 قال الحطيئة

ونحن ثلاثة وثلاث ذود

لقد عال الزمان على عيالي

(1)

أي مـ مال عليه مـ
 والأكثر أن الذود عند أهل اللغة من الثلاثة إلى
 العشرة
 قال أبو حاتم وتركوا القياس في الجمع فقالوا
 ثلاث ذود لثلاث من الإبل وأربع ذود وعشر ذود كما
 قالوا ثلاث مائة وأربع مائة على غير قياس
 والقياس ثلاث مئتين ومئات ولا يكادون يقولون
 ذلك
 قال بن قتيبة ذهب قوم إلى أن الذود واحد وذهب
 آخرون إلى أن الذود جميع واختار بن قتيبة قول

من قال إنه جميع واحتج له بأنه لا يقال خمس ذود
كما لا يقال خمس ثوب
قال أبو عمر ليس قوله بشيء لأنه لا يقال خمس
ثوب وقد كان بعض الشيوخ لا يروونه إلا في
خمس ذود على التنوين لا على الإضافة وعلى هذا
يصح ما قاله أهل اللغة
قال أبو عمر الصدقة المذكورة في حديث أبي
سعيد الخدري وغيره في هذا الباب هي الزكاة
المعروفة وهي الصدقة المفروضة سماها الله
صدقة وسماها زكاة
وقال عز وجل خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
وتزكيهم بها التوبة 103
وقال إنما الصدقات للفقراء والمساكين التوبة
60 يعني الزكاة

الاستدكار ج: 3 ص: 126

وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة البقرة 43
وقال الذين لا يؤتون الزكاة فصلت 7
فهي الصدقة وهي الزكاة وهذا ما لا تنزع فيه
والحمد لله
وفي هذا الحديث دليل على أن ما كان دون
الخمس من الإبل فلا زكاة فيه وهذا إجماع من
علماء المسائل
وأفادنا قوله ليس فيما دون خمس ذود صدقة
فائدتين إحداهما إيجاب الزكاة في الخمس فما
فوقها ونفي الزكاة عما في دونها ولا خلاف في
ذلك فإذا بلغت خمسا ففيها شاة
واسم الشاة يقع على واحدة من الغنم والغنم
الضئان والمعز
وهذا أيضا إجماع من العلماء أنه ليس في خمس
من الإبل إلا شاة واحدة وهي فريضتها فإذا بلغت
الإبل عشرة ففيها شاتان
وسأتي القول في زكاة الإبل مبسوطا في باب
صدقة الماشية من هذا الكتاب إن شاء الله

وأما قوله (عليه السلام) ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة فإنه إجماع من العلماء أيضا

وفيه معنيان يقتضيان فائدتين كما ذكرنا فيما قبل في الإبل إحداهما نفي الزكاة عما دون خمس أواق والثانية إيجابها في هذا المقدار وفيما زاد عليه بحسابها هذا ما يوجه ظاهر الحديث لعدم النص عن العفو منها فيما بعد الخمس الأواقي حتى تبلغ مقدارا فلما عدم النص في ذلك وجب القول بإيجابها في القليل والكثير بدلالة العفو عما دون الخمس الأواقي لأنه إيجاب لها في الخمس فما فوقها وعلى هذا أكثر العلماء وسنذكر القائلين به والخلاف فيه في هذا الباب بعد إن شاء الله والأوقية عندهم أربعون درهما كيلا لا خلاف في ذلك والأصل في الأوقية ما ذكره أبو عبيد قال الأوقية اسم لوزن سلعة أربعون درهما (1) كيلا

الاستذكار ج: 3 ص: 127

والنش (1) نصف الأوقية والنواة (2) وزنها خمسة دراهم كيلا وما قاله أبو عبيد ذلك هو قول جمهور العلماء قال أبو عبيد كانت الدراهم غير معلومة إلى أيام عبد الملك بن مروان فجمعها وجعل كل عشرة من الدراهم وزن سبعة مثاقيل قال وكانت الدراهم يومئذ درهم من ثمانية دوانق زيف ودرهم من أربعة دوانق جيد قال فاجتمع رأي علماء ذلك الوقت لعبد الملك على أن جمعوا الأربعة الدوانق إلى الثمانية فصارت اثني عشر دانقا فجعلوا الدرهم ستة دوانق وسموه كيلا فاتفق لهم في ذلك أن كل مائتي درهم زكاة وأن أربعين درهما أوقية وأن في الخمس الأواقي

التي قال رسول الله ﷺ ليس فيما دونها صدقة مائتي درهم لا زيادة وهي نصاب الصدقة قال أبو عمر الأوقية على عهد رسول الله ﷺ لم يجر أن تكون مجهولة المبلغ من الدراهم في الوزن ثم يوجب الزكاة عليها وليس يعلم مبلغ وزنها

ووزن الدينار درهمان أمر مجتمع عليه في البلدان وكذلك درهم الوزن اليوم أمر مجتمع عليه معروف بالآفاق إلا أن الوزن عندنا بالأندلس مخالف لوزنهم فالدرهم الكيل عندهم هو عندنا بالأندلس درهم وأربعة أعشار درهم لأن دراهمنا مبنية على دخل أربعين ومائة منها في مائة كيل من دراهمهم

هكذا أجمع الأمراء والناس عندنا بالأندلس وما أظن عبد الملك وعلماء عصره نقصوا شيئاً من الأصل وإنما أنكروا وكرهوا الجاري عندهم من ضرب الروم فردوها إلى ضرب الإسلام فعلى ما ذكرنا في الدرهم المعهود عندنا أنه درهم وخمسان تكون المائتا درهم كيلا مائتي درهم وثمانين درهما بدرهمنا وقد قيل إن الدرهم المعهود بالمشرق وهو المعهود بالكيل المذكور هو بوزننا اليوم بالأندلس درهم ونصف وأظن ذلك بمصر ومما والاهـ

وأما أوزان أهل العراق فعلى ما ذكرت لك لم تختلف علينا كتب علمائهم أن درهمهم درهم وأربعة أعشار درهم بوزننا وهذا موجود في كتب الكوفيين والبغداديين إلى عصرنا هذا ويسمونها في وثائقهم وزن سبعة

الاستذكار ج: 3 ص: 128

وقد حكى الأثرم عن أحمد بن حنبل أنه اختلف الدينار والدرهم في اليمن وناحية عدن فقال قد اصطلح الناس على دراهمنا وإن كان بينهم في

ذلك اختلاف لطيف
قال وأما الدينانير فليس فيها اختلاف
قال أبو عمر فجملة النصاب ومبلغه اليوم بوزننا
على الدخل المذكور خمسة وثلاثون ديناراً دراهم
حساب الدينار ثمانية دراهم بدراهمنا التي هي
دخل أربعين درهما ومائة في مائة كيلا على
حساب الدرهم الكيل درهم وأربعة أعشار كما
ذكرنا عن السلف بالعراق والحجاز والخلف منهم
وأما على حساب الدرهم الدرهم ونصف فإنها
تكون سبعة وثلاثين ديناراً دراهم وأربعة دراهم
والقول الأول هو المعروف عند العلماء فإذا ملك
الحر المسلم وزن المائتي الدرهم المذكورة من
فضة مضروبة أو غير مضروبة وهي الخمس
الأواق المنصوص عليها في الحديث حولا كاملا
فقد وجبت عليه صدقتها وذلك ربع عشرها خمسة
دراهم للمساكين والفقراء ومن ذكر في آية
الصدقة إلا المؤلفه قلوبهم فإن الله قد أغنى
الإسلام وأهله اليوم عن أن يتألف عليه كافر
وسنين هذا المعنى في باب قسم الصدقات من
هذا الكتاب مجودا إن شاء الله
وأما قوله في هذا الحديث من الورق فإن أهل
اللغة قالوا الورق والرقعة هي الدراهم المضروبة
ولا يقال عندهم لما عداها من النقود والمسبوك
والمصنوع ورقا ولا رقعة وإنما يقال له فضة
والفضة اسم جامع لذلك كله
وأما الفقهاء فالفضة والورق عندهم سواء
واختلفوا فيما زاد على المائتي درهم الخمس
الأواق المذكورة من الفضة فقال أكثرهم ما زاد
على المائتي درهم الورق فبحساب ذلك في كل
شيء منه ربع عشرة قل أو أكثر
هذا قول مالك والليث والشافعي وأكثر أصحاب
أبي حنيفة منهم أبو يوسف ومحمد وهو قول بن
أبي ليلى والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل

وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وأبي عبيد وابن عليّة
وروي ذلك عن عليّ وابن عمر
روي سفيان الثوري وغيره عن أبي إسحاق
السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن عليّ في كل
عشرين ديناراً نصف دينار وفي كل أربعين ديناراً
دينار وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم وما زاد
فبالحسب
وروي بن عينة وغيره عن أيوب عن بن سيرين
عن جابر الحذاء عن بن

الاستذكار ج: 3 ص: 129

عمر قال في كل مائتي درهم خمسة دراهم فما
زاد فبالحسب
وعن إبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز مثله
وقالت طائفة من أهل العلم أكثرهم أهل العراق
لا شيء فيما زاد على المائتي درهم حتى تبلغ
الزيادة أربعين درهماً فإذا بلغت كان فيها درهم
وذلك ربع عشرها مضافاً إلى الخمسة دراهم تتم
سنة دراهم وما زاد على العشرين ديناراً من الذهب
فلا شيء فيه حتى تبلغ أربعة دنانير
هذا قول يروي عن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه رواه الليث بن سعد وغيره عن يحيى بن أيوب
عن حميد عن أنس عن عمر بن الخطاب
وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وطاوس
وعطاء والشعبي وابن شهاب الزهري ومكحول
وعمر بن دينار والأوزاعي وأبو حنيفة وزفر
وطائفة من أصحابنا
واحتج أبو حنيفة ومن قال بقوله لهذا المذهب بما
رواه الحسن بن عمار عن أبي إسحاق السبيعي
عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن عليّ
رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال قد عفوت لكم
عن صدقة الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة ربع
العشر من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل

عشرين ديناراً نصف دينار وليس في مائتي درهم شيء حتى يحول عليها الحول فإذا حال عليها الحول ففيها خمسة دراهم فما زاد ففي كل أربعين درهماً وفي كل أربعة دنانير تزيد على العشرين ديناراً درهماً حتى يبلغ الذهب أربعين ديناراً فيكون فيها دينار وفي أربعة وعشرين ديناراً نصف دينار ودرهماً (1) —

هكذا روى هذا الحديث من أوله إلى آخره الحسن بن عمار عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة والحاتم الخارقي عن علي بن النبي عليه السلام ورواه الحفاظ من أصحاب أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن قوله لم يذكروا فيمنه النبي عليه السلام وكذلك رواه الثوري وغيره لم يتجاوزوا به علياً رضي الله عنه ولا ساقوه المساق الذي ساقه الحسن بن عمار ولا يحفظ هذا التلخيص الذي ذكره الحسن بن عمار إلا من أقاويل التابعين عطاء بن أبي رباح وغيره

الاستدكار ج: 3 ص: 130

وقد روي عن علي أيضاً خلاف هذا الحديث أنه قال فما زاد على المائتي درهم فبالحساب كما روي فيه عن بن عمر ومن ذكرنا معه وقد احتج بعض الكوفيين لمذهبه هذا من جهة النظر بأن قال ما زاد على المائتي درهم إلى أن تبلغ أربعين درهماً مختلف فيه لا يثبت باختلاف قال وهم مجمعون على الأربعين الزائدة على المائتي درهم فكأنه قال فما زاد على المائتي درهم فبالحساب كما قال فيما زادت ففي كل مائتين شيئاً

قال ولما أجمعوا على الأوقاص في الماشية واختلفوا في العين وجب رد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه من أوقاص المواشي

قال وهذا معنى قوله فبالحساب إذ زادت تزيد إذا زادت أربعين فبالحساب في كل أربعين درهما درهم وكذلك الذهب إذا زادت أربعة دنانير قال أبو عمر هذا غير لازم لأن ما اختلفوا فيه من هذا الباب أصول والأصول لا يقاس بعضها ببعض ولا يرد بعضها إلى بعض وأصل الكوفيين في ذلك غير صحيح لأن الحسن بن عمارة لا يلتفت أهل العلم بالحديث إلى حديثه لضعفه وقد روي عن طاوس في هذا الباب قول ثالث رواه بن جريح عن هشام بن حجير عن طاوس قال إذا زادت الدراهم على مائتي درهم فلا شيء فيها حتى تبلغ أربع مائة درهم قال أبو عمر كأنه ذهب إلى الخبر في المائتي درهم خمسة دراهم كما جاء في الخبر في كل خمس من الإبل شاة وفي عشر شاتان ولا أعلم أحدا قاله كما رواه بن جريح عن هشام بن حجير عن طاوس وذكر عبد الرزاق عن بن جريح عن هشام بن حجير عن طاوس خلاف ذلك على ما رواه بن طاوس عن أبيه والذي روى بن طاوس عن أبيه أنه إذا زادت الدراهم على مائتين فلا شيء فيها حتى تبلغ أربعين فإذا زادت الدنانير على عشرين دينار فلا شيء فيها حتى تبلغ أربعة دنانير على ما روي عن عمر وسعيد بن المسيب ومن ذكرنا معهما وهذا هو الصحيح عن طاوس ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن يونس عن الحسن قال ما زاد على المائتين فلا يؤخذ منه شيء حتى يبلغ أربعين درهما كيلا

الاستذكار ج: 3 ص: 131

قال وقاله بن جريح عن عطاء وعمرو بن دينار وعن هشام بن حجير عن طاوس مثله وأما قوله عن الحسن بن عمارة وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

ففيه معنيان أحدهما نفي وجوب الزكاة عما كان دون هذا المقدار والثاني وجوب الزكاة في هذا المقدار فمما فـوقه والوسق ستون صاعا بإجماع من العلماء بصاع النبي ﷺ والصاع أربعة أمداد بمدّه ﷺ ومدّه زنة رطل وثلث وزيادة شيء لطيف بالرطل البغدادي وهو رطل الناس في أفاق الإسلام اليوم وعلى هذا جمهور العلماء وإلى هذا رجع أبو يوسف حين ناظره مالك في المد وأتاه بمد أبناء المهاجرين والأنصار بما ذكره ورثه عن النبي ﷺ بالمدينة وكان هو وأصحابه قبل ذلك يقولون في زنة مد النبي ﷺ رطلان ويقولون في الصاع والصحيح ما قاله أهل الحجاز أن الصاع خمسة أرطال وثلث والمد رطل وثلث وقد بينا الآثار بما ذهب إليه أهل الحجاز في رواية المد والصاع ففي التمهيـد وقد اختلف في معنى زنة المد الذي يبلغه رطل وثلث فقيل هو بالماء وقيل هو بالبر المتوسط فمبلغ الخمسة الأوسق ألف مد ومائتي مد بالمد المدني مد النبي ﷺ الذي ورثه أهل الحجاز وهي بالكيل القرطبي عندنا خمسة وعشرون قفيزا على حساب كل قفيز ثمانية وأربعون مدا وإن كان القفيز اثنين وأربعين مدا كما زعم جماعة من الشيوخ عندنا فهي ثمانية وعشرون قفيزا ونصف قفيز أو أربعة أسباع قفيز ووزن جميعها ثلاثة وخمسون ربا وثلث ربع كل ربع منها من ثلاثين رطلا والأحوط عندي والأولى أن يكون النصاب خمسة وعشرين قفيزا بكيل قرطبة هو هذا المقدار الذي لا تجب الزكاة فيما دونه وتجب فيه وفيما دونه كيلا بحساب ذلك من كل شيء عشرة

وأما قوله من التمر فهو عندي جواب السائل
سأله عن نصاب زكاة التمر فأجابه وسمع المحدث
التمر فذكره على حسب ما سمعه
وليس ذكر التمر بمانع من جري الزكاة في غير
التمر بدليل الآثار والاعتبار والإجماع وحديث
عمرو بن يحيى وهو أصحها ليس فيه ذكر التمر ولا
غيره وعموم لفظه يقتضي أن كل ما يوسق إذا
بلغ خمسة أوسق ففيه الزكاة تمرا كان أو حبا
وقد روى إسماعيل بن أمية عن محمد بن يحيى بن
حبان عن يحيى بن

الاستدكار ج: 3 ص: 132

عمارة عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال
ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة
أوسق الحبوب
وسنذكر الحبوب التي تجب فيها الزكاة والثمار
ففي كتابه إن شاء الله
وأما قول عمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس أن
الصدقة لا تكون إلا في الحرث والعين والماشية
فهو إجماع من العلماء أن الزكاة في العين
والحرث والماشية لا يختلفون في جملة ذلك
ويختلفون في تفصيله على ما نذكره عنهم في
أبوابه من هذا الكتاب إن شاء الله
والحرث يقتضي كل ما يزرعه الأدميون ويقتضي
الثمار والكمثرى
وللعلماء فيما تجب فيه الزكاة من الثمار والحبوب
اختلاف كثير سنين وجوهه في مواضعه إن شاء
الله وكذلك عروض التجارة

1 (2 - باب الزكاة في العين من الذهب والورق)

535 - مالك عن محمد بن عقبة مولى الزبير أنه
سأل القاسم بن محمد عن مكاتب له قاطعة بمال

عظيم هل عليه فيه زكاة فقال القاسم إن أبا بكر الصديق لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول
 قال القاسم بن محمد وكان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم يسأل الرجل هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة فإذا قال نعم أخذ من عطائه زكاة ذلك المال وإن قال لا أسلم إليه عطائه ولم يأخذ منه شيئاً
 536 - مالك عن عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها أنه قال كنت إذا جئت عثمان بن عفان أقبض عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال فإن قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وإن قلت لا دفع إلي عطائي
 537 - مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول

الاستذكار ج: 3 ص: 133

قال أبو عمر قد روي حديث بن عمر مرفوعاً إلى النبي ﷺ رواه حارثة بن أبي الرجال عن أبيه عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ
 538 - مالك عن بن شهاب أنه قال أول من أخذ من الأعطية الزكاة معاوية بن أبي سفيان قال أبو عمر أما أمر المكاتب فمعنى مقاطعته أخذ مال معجل منه دون ما كوتب عليه ليعجل به عتقه وهي فائدة لا زكاة على مستفيدها حتى يحول الحول عليها
 وسيأتي القول في وجوه معاني الفائدة في الزكاة فيما بعد إن شاء الله
 وأما ما ذكره عن أبي بكر وعثمان وابن عمر فقد روي عن علي بن مسعود مثله
 وعليه جماعة الفقهاء قديماً وحديثاً لا يختلفون

فيه انه لا تجب في مال من العين ولا في ماشية
 زكاة حتى يحول عليه الحول إلا ما روي عن بن
 عباس وعن معاوية أيضا
 فأما حديث بن عباس فرواه بن حبان عن عكرمة
 عن بن عباس في الرجل يستفيد المال قال يزكيه
 يوم يسـتفيده
 ذكره عبد الرزاق وغيره عن هشام بن حسان
 ورواه حماد بن سلمة عن قتادة عن جابر بن زيد
 عن عبد الله بن عباس مثله
 ولم يعرف بن شهاب مذهب بن عباس في ذلك
 والله أعلم فلذلك قال أول من أخذ من الأغطية
 الزكاة معاوية يريد أخذ منها نفسها في حين
 العطاء لأنه أخذ منها عن غيرها مما حال عليه
 الحول عند ربه المستحق للعطية
 وأما وجه أخذ أبي بكر وعثمان - رضي الله عنهما -
 من الأغطية زكاة فيما يقر صاحب العطاء أنه
 عنده من المال الذي تلزم فيه الزكاة بمرور
 الحول وكمال النصاب ففيه تصرف الناس في
 أموالهم التي تجري فيها الزكاة وفيه أن زكاة
 العين كان يقبضها الخلفاء كما كانوا يقبضون زكاة
 الحبوب والماشية ويعاملون الناس في أخذ ما
 وجب

الاستذكار ج: 3 ص: 134

عليهم من الزكاة معاملة من له دين قد وجب على
 من له عند مال يقتطعه منه
 ولا أعلم أحدا من الفقهاء قال بقول معاوية وبن
 عباس في اطراح مرور الحول إلا مسألة جاءت
 عن الأوزاعي إذا باع العبد أو الدار فإنه يزكي
 الثمن حين يقع في يده إلا أن يكون له شهر
 معلوم فيؤخره حتى يزكيه مع ماله
 قال أبو عمر هذا قول ضعيف متناقض لأنه إن كان
 يلزمه في ثمن الدار والعبد الزكاة ساعة حصل
 بيده فكيف يجوز تأخيره ذلك إلى شهره المعلوم

وإن كان لا تجب الزكاة في ثمن الدار والعبد إلا بعد استتمام حول كامل من يوم قبضه فكيف يزكي ما لا يجب عليه فيه زكاة في ذلك الوقت وسنين ما للعلماء من المذاهب في الفوائد من العين ومن الماشية أيضا وفي تعجيل الزكاة قبل وقتها كل في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً عينا كما تجب في مائة درهماً قال مالك ليس في عشرين ديناراً ناقصة بينة النقصان زكاة فإن زادت حتى تبلغ زيادتها عشرين ديناراً وازنة ففيها الزكاة وليس فيما دون عشرين ديناراً عينا الزكاة قال أبو عمر لم يثبت عن النبي ﷺ في زكاة الذهب شيء من جهة نقل الأحاد العدول الثقات الأثبات

وقد روى الحسن بن عمارة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضميرة والحاتم الأعمور عن علي (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ أنه قال هاتوا زكاة الذهب من كل عشرين ديناراً نصف دينار كذلك رواه أبو حنيفة فيما زعموا ولم يصح عنه ولو صح لم يكن فيه عند أهل العلم بالحديث أيضا حجة والحسن بن عمارة متروك الحديث أجمعوا على ترك حديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه رواه عن الحسن بن عمارة عبد الرزاق ورواه جرير بن حازم والحاتم بن نبهان هكذا عن الحسن بن عمارة والحديث إنما هو لأبي إسحاق عن عاصم بن ضميرة عن علي قولُه في عشرين ديناراً من الذهب نصف دينار كذلك رواه الحفاظ عن عاصم

عن علي لا من قول النبي ﷺ منهم سفيان الثوري
 وغيره من أصحاب أبي إسحاق
 ذكره وكيع قال حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن
 عاصم بن ضمرة عن علي قوله لم يتجاوزوا به
 عليا رضي الله عنه
 وأجمع العلماء على أن الذهب إذا بلغ أربعين
 مثقالا فالزكاة فيه واجبة بمرور الحول ربع عشره
 وذلك دينار واحد
 وأجمعوا أنه ليس فما دون عشرين دينارا زكاة ما
 لم تبلغ قيمتها مائتي درهم
 واختلفوا في العشرين دينارا إذا لم تبلغ قيمتها
 مائتي درهم وفيما تساوي من الذهب وإن يكن
 وزنه عشرين دينارا فالذي عليه جمهور العلماء أن
 الذهب تجب فيه الزكاة إذا بلغ وزنه عشرين دينارا
 وجبت فيه زكاة نصف دينار مضروبا كان أو غير
 مضروب إلا الحلبي المتخذ للنساء فله حكم عند
 العلماء يأتي في بابه إن شاء الله وما عدا الحلبي
 من الذهب فالزكاة واجبة فيه عند جمهور العلماء
 إذا كان وزنه عشرين دينارا يجب فيه ربع عشرة
 بمرور الحول وسواء ساوى مائتي درهم كيلا أم
 لم يساو وما زاد على العشرين مثقالا فبحسابه
 ذلك بالقليل والكثير وما نقص من عشرين دينارا
 فلا زكاة فيه سواء كانت مائتي درهم أو أكثر
 والمراعاة فيه وزنه في نفسه من غير قيمته
 فهذا مذهب مالك والشافعي وأصحابهما والليث
 بن سعد والثوري في أكثر الروايات عنه وأحمد
 وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيد واختلف في ذلك عن
 الأوزاعي
 وهو قول علي بن أبي طالب وجماعة من التابعين
 بالحجاز والعراق منهم عروة بن الزبير وعمر بن
 عبد العزيز ومحمد بن سيرين
 وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد إلا أن أبا

حنيفة في جماعة من أهل العراق في العين
ذكروا أوقاصا كالماشية فقالوا لا شيء فيما زاد
على العشرين مثقالا حتى تبلغ أربعة مثاقيل ولا
فيما زاد على المائتي درهم حتى تبلغ أربعين
درهما فيكون فيها ستة دراهم ويكون في الأربعة
مثاقيل اثنا عشر قيراطا
وهو قول إبراهيم النخعي على اختلاف عنه في
ذلك لأنه قد روي عنه وما زاد على المائتي درهم
فبالحساب
ورواه عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه
قال لا شيء فيما زاد على المائتي درهم حتى
تبلغ أربعين درهما ولا شيء فيما زاد على
العشرين مثقالا حتى تبلغ أربعة مثاقيل على
اختلاف في ذلك عن الأوزاعي

الاستدكار ج: 3 ص: 136

وقال آخرون ليس في الذهب زكاة حتى يبلغ
صرفها مائتي درهم فإذا بلغ صرفها مائتي درهم
ففيها ربع العشر ولو كان وزنها أقل من عشرين
دينارا وكانت عشرين دينارا إدارية ولم يبلغ
صرفها مائتي درهم لم تجب فيها زكاة حتى تبلغ
أربعين دينارا فإذا بلغت أربعين دينارا ففيها دينار
ولا يراعى فيها العرف ولا القيمة إذا بلغت أربعين
دينارا
هذا قول الزهري وقد رواه يونس عنه في الحديث
المذكور عن سالم وعبد الله ابني عبد الله بن عمر
في نسخة كتاب الزكاة إلا أن أهل العلم يقولون
إن ذلك من قول بن شهاب ورأيه قالوا وكثيرا كان
يُدخل رأيه في الحديث
قال أبو عمر الصحيح عن بن شهاب أنه من رأيه
كذلك ذكره عنه معمر وغيره
وهو قول عطاء وطاوس وبه قال أيوب
السختياني وسليمان بن حرب
وقد روي عن بن شهاب خلاف ذلك

ذكر سنيد وغيره عن محمد بن كثير وعن الأوزاعي عن الزهري قال إذا كان يدخل عشرون ديناراً ففيها نصف دينار وإذا كانت أربعة وعشرون ديناراً ففيها زيادة درهم في كل أربعة دنائير درهم وما دون الأربعة فلا زكاة فيه وقالت طائفة ليس في الذهب شيء حتى يبلغ أربعين ديناراً سواء ساوى ما دون الأربعين منها مائتي درهم أم لم تساو فإذا بلغت أربعين ديناراً ساوى ما دون الأربعين منها ففيها ربع عشرها دينار واحد ثم ما زاد فبحساب ذلك هذا قول الحسن البصري ورواية عن الثوري وبه قال أكثر أصحاب داود بن علي قال أبو عمر الأربعة ديناراً من الذهب لا خلاف بين علماء المسلمين في إيجاب الزكاة فيها وذلك سنة وإجماع لا يراعي أحد من العلماء فيه قيمة وإنما يراعون وزنها في نفسها وإنما الاختلاف فيمما دونها

وأما قول مالك في المائتي درهم فإن كانت تجوز بجواز الوازنة رأيت فيها الزكاة وإن نقصت إذا كان النقصان يسيراً فقد خالفه الشافعي في ذلك فقال إذا نقصت شيئاً معلوماً وإن قل لم يجب فيها زكاة

وبمعنى قول الشافعي قال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وأبو ثور وأحمد وجمهور الفقهاء لقول رسول الله ﷺ ليس فيما دون خمس أواق صدقة

الاستدكار ج: 3 ص: 137

قال أبو عمر يحتمل أن يكون قول مالك في النقصان اليسير نحو ما تختلف فيه الموازين فإن كان كذلك فلا وجه لمن عاب قوله في ذلك والقول عند مالك في عشرين ديناراً ناقصة تجوز بجواز الوازنة كقوله في المائتي درهم سواء

وقول سائر العلماء في ذلك كقولهم في المائتي درهم على ما ذكرنا وبالله التوفيق وأما قول مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وأزنة وصرف الدراهم ببلده ثمانية دراهم بدينار أنها لا تجب فيها الزكاة وإنما تجب الزكاة في عشرين ديناراً عينا أو مائتي درهم فإنه يذهب إلى ضم الدنانير والدراهم في الزكاة ولا يرى ضمها بالقيمة وإنما يرى ضمها بالأجزاء فيكون النصاب من هذه ومن هذه على الأجزاء ويوجب الزكاة فيهما ويعتبر ضمهما بالأجزاء إن ينزل الدينار بعشرة دراهم على ما كانت عليه قديماً في المدينة فمن كانت عنده عشرة دنانير ومائة درهم وجبت عليه الزكاة كما تجب لو كانت عنده مائة درهم أو عشرون ديناراً وكذلك تجب في مائة وخمسين درهماً وخمسة دنانير ومائة وتسعين درهماً ودينار واحد وفي التسعة عشر ديناراً وعشرون درهماً

فعلى هذا من الأجزاء ضم الدنانير والدراهم عند مالك في الزكاة وهو قول الحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة ورواية عن الثوري وبه قال أبو حنيفة وأصحابه إلا أن أبا حنيفة قال تضم بالقيمة في وقت الزكاة

قال أبو يوسف ومحمد كقول مالك تضم بالأجزاء على ما فسّرنا وقال آخرون منهم الشعبي يضم الأقل منها إلى الأكثر بالقيمة ولا يضم الأكثر إلى الأقل وهو قول الأوزاعي في رواية محمد بن كثير عنه ورواه الأشجعي عن الثوري وروي سنيد قال أخبرنا محمد بن كثير في رجل له تسعة دنانير ومائة وثمانون درهماً قال يحسب كل ذلك ويزكيه على أفضل الحالين في الزكاة قال أبو عمر يعني بالقيمة على ما هو أفضل

للمساكين من رد قيمة الدراهم إلى الدينانير أو قيمة الدينانير إلى الدراهم ويعمل بالأفضل من ذلك للمساكين وقد روي عن الثوري أنهما تضمان بالقيمة لقول أبي حنيفة ولا يراعى الأقل من ذلك من الأكثر إلا أنه يراعى الأحوط للمساكين في الضم فيضم عليه

الاستذكار ج: 3 ص: 138

وقال آخرون تضم الدينانير إلى الدراهم بقيمتها كانت أقل من الدراهم أو أكثر ولا يضم الدراهم إلى الدينانير قلت أو كثرت لأن الدراهم أصل والدينانير فرع لأنه لم يثبت في الدينانير حديث ولا فيها إجماع حتى تبلغ أربعين ديناراً على حسب ما ذكرنا في ذلك عن العلماء وقال آخرون إذا كان عنده نصاب من ورق زكى قليل الذهب وكثيره وكذلك إذا كان عنده نصاب من ذهب زكى ما عنده من الورق وقال آخرون منهم بن أبي ليلي وشريك القاضي والحسن بن صالح بن حي والشافعي وأبو ثور وداود لا يضم ذهباً إلى فضة ولا فضة إلى ذهب ويعتبر في كل واحد منهما كمال النصاب وإلى هذا رجح أحمد بن حنبل بعد أن كان يخبر عنه وقال هذا هو النظر الصحيح قال أبو عمر حجة من ذهب هذا المذهب قول رسول الله ﷺ ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وقول الجمهور الذين هم الحجة على من خالفهم لشذوذ عنهم ليس فيما دون عشرين ديناراً زكاة فهذه ستة أقوال في صفة الورق والذهب في الزكاة إذا نقص كل واحد منهما عن النصاب قال مالك في رجل كانت له خمسة دنانير من فائدة أو غيرها فتجر فيها فلم يأت الحول حتى

بلغت ما تجب فيه الزكاة أنه يزكيها وإن لم تتم إلا قبل أن يحول عليها الحول بيوم واحد أو بعد ما يحول عليها الحول بيوم واحد ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت وقال مالك في رجل كانت له عشرة دنانير فتجر فيها فحال عليها الحول وقد بلغت عشرين ديناراً أنه يزكيها مكانها ولا ينتظر بها أن يحول عليها الحول من يوم بلغت ما تجب فيه الزكاة قال أبو عمر قوله في الخمسة الدنانير والعشرة الدنانير سواء في إيجاب الزكاة في ربح المال يحول على أصله الحول وإن لم يكن الأصل نصاباً قياساً على نسل الماشية التي تعد على صاحبها ويكمل النصاب بها ولا يراعى بها حلول الحول عليها وربح المال عنده كأصله خلافاً لسائر الفوائد

الاستدكار ج: 3 ص: 139

وإنما حملة والله أعلم على قياس ربح المال على نسل الماشية وقوة ذلك الأصل عنده وإن كان مختلفاً فيه لأنه روي عن عمر أنه كان يأمر السعاة يعدون السخال مع الأمهات على ما يأتي في باب من زكاة المواشي وباقي الاختلاف في ذلك الأصل هناك إن شاء الله وقول مالك (رحمه الله) في ربح المال الذي ليس بنصاب لم يتابعه عليه غير أصحابه وقاسه على ما لا يشبهه في أصله ولا فرعه وهو أيضاً قياس أصل على أصل والأصول لا يرد بعضها إلى بعض وإنما يرد إلى الأصل فرعه وبالله التوفيق قال أبو عبيد القاسم بن سلام لا نعلم أحداً قال هذا القول - قول مالك - ولا فرق أحد بين ربح المال وغيره من الفوائد غيره قال وأما سفيان وأهل العراق وأكثر أهل الحجاز عن مالك ومن قال بقوله فليس عندهم فرق بين ربح المال وسائر الفوائد من هبة أو ميراث أو تجارة وغير ذلك بعد أن لا تكون تلك الزيادة في

مثلها الزكاة
قال وكذلك هو عندنا نرى أن ما في المال والنتاج
كغيرها من الفوائد لأن ذلك كله هبة من هبات الله
وسببه السدي نعتب به عبادة
قال أبو عمر اختلاف العلماء في النتاج لا يشبه
اختلافهم في ربح المال وسترى ذلك في باب
زكاة المواشي إن شاء الله
والذي قاله أبو عبيد في ربح المال عن مالك أنه
لم يتابعه عليه إلا أصحابه فليس كما قال وقد قال
بقول مالك في ذلك الأوزاعي وأبو ثور وطائفة
من السلف
قال الوليد بن يزيد سمعت الأوزاعي يقول أما
الفائدة التي يعطاها الرجل وليس عنده أصلها
وقال أبو ثور إذا كانت الفائدة ربحاً زكاهها مع
الأصل وإلا لم يزكها
وكذلك قال أحمد بن حنبل في ذلك قال أحمد بن
حنبل لا زكاة في المال المستفاد حتى يحول عليه
الحول قال والمستفاد من العطاء والهبة ونحو
ذلك وأما ربح المال فليس بمستعار
قال أبو عمر هؤلاء كلهم لا يوجبون في الربح زكاة
حتى يكون أصله نصاباً وإنما أنكر أبو بكر والله
أعلم في قول مالك - قوله فيما دون النصاب
يتجر به فيصير نصاباً قبل الحول بأيام
وما أظنه أنكر ما يكون من الربح في النصاب كما
قال مالك خمسة دنائير أو

الاستدكار ج: 3 ص: 140

عشرة دنائير فيتجر فيها فتتم عنده الحول نصاباً
فيزكها فلا يقول غير مالك وأصحابه - والله أعلم
- إلا ما ذهب إليه الأوزاعي في مراعاة نصف
النصاب دون ما هو أقل منه على ما ذكره بعد عنه
إن شاء الله
ذكر أبو عبيد عن معاذ عن ابن عون قال أتيت
المسجد وقد قرئ كتاب عمر بن عبد العزيز فقال

لي صاحب لي لو شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز في أرباح التجار أن لا تعرض حتى يحول عليها الحول

حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن قطن بن فلان قال مررت بواسط زمن عمر بن عبد العزيز فقالوا قرئ علينا كتاب أمير المؤمنين أن لا تأخذ من أرباح التجار شيئا حتى يحول عليه الحول وروى هشيم قال أخبرنا حميد الطويل قال كتب عمر بن عبد العزيز ألا تأخذوا من أرباح التجار شيئا حتى يحول عليها الحول وذكر الساجي قال حدثنا معاذ عن بن عون قال كتب عمر بن عبد العزيز في أرباح التجار أن لا تعرض لهم فيها حتى يحول عليها الحول قال أبو عمر هذا قول الشافعي في ربح المال وسائر الفوائد كلها يستأنف الحول فيها على ما وردت به السنة

وقال جمهور الصحابة إنه لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول

قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في إجارة العبيد وخراجهم وكراء المساكين وكتابة المكاتب أنه لا تجب في شيء من ذلك الزكاة قل ذلك أو كثر حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه قال أبو عمر أما إجارة العبيد وكراء المساكين وكتابة المكاتب فقد وافقه الشافعي على ذلك وهو قول أبي حنيفة وسائر الفقهاء إلى معاني تأتي في باب زكاة الدين من اشتراط الفقد في حين العقد على الربيع أو غيره والمكثري ملي ثم يتأخر قبضه من قبل ربه

وأما تفصيل جملة أقوال العلماء في الفوائد غير ما تقدم من الربح وما ذكر معه ف قال مالك تضم الفوائد من الدنانير والدراهم في الحول إلى النصاب منها ومن ملك عنده من أحدهما نصابا ثم أفاد نصابا أو دون نصاب قبل الحول فإنه يزكي

كلا على حوله وهذا عنده بخلاف الفوائد في
الماشية وهو قول الليث بن سعد
وروى بن وهب وعبد الله بن صالح عن الليث قال
إنما يزكى ما

الاستدكار ج: 3 ص: 141

أضيف إلى المال من الماشية وأما الدراهم
والدنانير فإنه يستأنفها حولا من يوم استفادها
قال أبو عمر هذا كله إنما هو لمن بيده نصاب حتى
يستعيد ما استفاد وأما من كان عنده من الدراهم
والدنانير أقل من النصاب فإنه لا خلاف أنه يضم
إليه ما يستفيد حتى يكمل النصاب فإذا كمل له
نصاب استقبل به يوم تم النصاب بيده حولا كرجل
استفاد خمسين درهما ثم استفاد مائة درهم ثم
استفاد تمام المائتين أو أكثر فإنه يستأنف من
يوم كمل له النصاب به حولا
هذا ما لا خلاف فيه وإنما الخلاف فيمن بيده نصاب
من فضة أو ذهب ثم استفاد بعد شهر أو شهرين
فضة أو ذهبا
فمذهب مالك ما وصفنا أنه يزكى كل مال على
حوله حتى ينقص إلى ما لا زكاة فيه فإذا استفاد
إلى ذلك لم يتم به له النصاب استأنف من يومئذ
الحول هذا كله في غير التاجر
وقد مضى القول في ربح المال ويأتي في باب
زكاة العروض القول في زكاة التجارات إن شاء
الله
وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري فيما يستفده
التاجر وغيره
قال الفائدة في الحول تضم إلى النصاب من
جنسه فتزكى بحول الأصل والربح عندهم وغير
الربح سواء
قالوا لا يزكى إلا أن يكون عنده في أول الحول
نصاب وفي آخره نصاب فإن كان ذلك وجبت عليه
الزكاة ولا يسقطها عنه نقص يدخل المال من

طرفي الحول
قالوا ولو هلك بعض النصاب في داخل الحول ثم
استفاد وحال عليه الحول وعنده نصاب فعليه
الزكاة
قالوا ولو هلك المال كله ثم استفاد نصابا استقبل
بـه
وهو قول إبراهيم والحسن والحكم بن عتيبة
قال حجاج بن أرطاة رأيت أهل الكوفة متفقين
على ذلك
وقال الأوزاعي في الرجل يكون عنده الدنانير
التي لا تجب فيها الزكاة فيفيد إليها حتى يتم
النصاب فقال إن كان الذي عنده نصف ما يجب
فيه الزكاة فليترك حتى يفيد وإن كان دون
النصف فلا شيء عليه حتى يحول الحول وهو
عنده
قال أبو عمر تفسير قوله أنه إن تجر في عشرة
دنانير فما فوقها فأتى الحول

الاستذكار ج: 3 ص: 142

وقد كمل النصاب فعليه الزكاة وإن تجر في
خمس دنانير أو فيما دون العشرة فكملت نصابا
عند تمام الحول لم تجب عليه زكاة
وهذا قول لا يعضده أثر ولا نظر
وقال الحسن بن صالح بن حي إذا كان له مائتي
درهم يملكها فلما كان قبل الحول أفاد مالا من
ربح أو غير ربح فحال عليه الحول وهما عنده
زكاهما جميعا فإذا ذهب الحول وقد ذهب من
المال الأول شيء فليس فيه ولا في الآخر شيء
ويستقبل حولا من اليوم الذي أفاد المال الثاني
لأنه إنما زكى الثاني بالأول فإذا لم يبق من الأول
ما تجب فيه الزكاة لم يكن في الآخر زكاة إلا
بـه
قال الشافعي لا يجب على من ملك مالا صدقة إلا
أن يملك الحول كله ما تجب فيه الزكاة فإن دخل

المال في بعض الحول أدنى نقص ولو ساعة
يستقبل بعد أن يتم له النصاب حولا كاملا
وقال مالك في الذهب والورق يكون بين الشركاء
إن من بلغت حصته منهم عشرين دينارا عينا أو
مائتي درهم فعليه فيها الزكاة ومن نقصت حصته
عما تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه وإن بلغت
حصصهم جميعا ما تجب فيه الزكاة وكان بعضهم
في ذلك أفضل نصيبا من بعض أخذ من كل إنسان
منهم بقدر حصته إذا كان في حصة كل إنسان

منهم ما تجب فيه الزكاة وذلك أن رسول الله ﷺ
قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة
قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلي في ذلك
قال أبو عمر قوله وهذا أحب ما سمعت إلي يدل
على أنه قد سمع الخلاف في ذلك
والخلاف فيه أن من أهل العلم من يقول إن
الشركاء في الذهب والورق وفي الزرع وفي
الماشية إذا لم يعلم أحدهم ماله بعينه أنهم يزكون
زكاة الواحد وتلزم جميعهم في مائتي درهم وفي
خمسة أوسق وفي خمس ذود وفي أربعين شاة
الزكاة

وإلى هذا ذهب الشافعي في الكتاب المصري
المعروف بالجديد قياسا على الخلطاء في
الماشية
وأما قوله في الكتاب العراقي فكقول مالك وقال
الخلطاء لا تكون في غير الماشية
وسأتي القول في زكاة الخلطاء في باب زكاة
الماشية إن شاء الله

الاستذكار ج: 3 ص: 143

وقول الكوفيين أبو حنيفة وأصحابه في ذلك
كقول مالك قال يعتبر ملك كل واحد من
الشركاء على حدة
وهو قول أبي ثور

وما احتج به مالك من قوله (عليه السلام) ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة حجة صحيحة لأنه خطاب للمفرد والشريك وقول مالك وإذا كانت لرجل ذهب أو ورق متفرقة بأيدي أناس شتى فإنه ينبغي له أن يحصيها جميعا ثم يخرج ما وجب عليه من زكاتها كلها قال أبو عمر هذا إجماع من العلماء إذا كان قادرا على ذلك ولم تكن ديونا ولا قراضا ينتظر أن تقضى

1 (3 - باب ما جاء في المعادن)

539 - مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله ﷺ قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبيلة (1) وهي من ناحية الفرع فتلك المعادن لا يؤخذ منها إلى اليوم إلا الزكاة قال أبو عمر هذا الخبر منقطع في الموطأ وقد روي متصلا مسندا على ما ذكرناه في التمهيد من رواية الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن أبيه عن النبي ﷺ ومن رواية غير الدراوردي أيضا وجملة قول مالك في موطئه أن المعادن مخالفة الركاز لأنها لا ينال ما فيها إلا بالعمل بخلاف الركاز ولا خمس فيها وإنما فيها الزكاة وهي عنده بمنزلة الزرع يجب فيه الزكاة إذا حصل النصاب ولا يستأنف به الحول ولا زكاة عنده فيما يخرج من المعدن إن كان ذهبا حتى يبلغ عشرين دينارا أو مائتي درهم فما زاد فعلى حساب ما ذكرنا عنه في زكاة الذهب والورق

الاستذكار ج: 3 ص: 144

وفرق مالك بين معادن أهل الصلح ومعادن أرض العنوة فقال المعادن في أرض الصلح لأهلها

يصنعون فيها ما شاؤوا ويصالحون فيها على ما شاؤوا من خمس أو غيره وما فتح عنوة فهو للسلطان يصنع فيه ما شاء وعلى العامل فيه الطالب لفائدته زكاة ما يحصل بيده منه إذا كان نصابا على سنة الزكاة في الذهب والورق ومن حجة مالك أيضا في تفريقه بين ما يؤخذ من

المعدن وما يؤخذ من الركاز قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة والمعدن جبار وفي الركاز الخمس (1) فرق بين المعدن والركاز ب وفاصلة فدل ذلك على أن الخمس في الركاز لا في المعدن وقال أشهب عن مالك الذهب الثابت في الأرض يؤخذ بغير عمل هو ركاز وفيه الخمس وقال الأوزاعي في ذهب المعدن وفضته الخمس ولا شيء فيم يخرج منه غيرهما وقال أبو حنيفة وأصحابه في الذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص الخارج من المعدن الخمس كالركاز قالوا وما كان في المعدن من ذهب وفضة بعد إخراج الخمس اعتبر كل واحد فيما حصل بيده منه ما يجب فيه الزكاة فزكاة لتمام الحول وهو عندهم فائدة تضم في الحول إلى النصاب من جنسها وهو قول الثوري قالوا وكل ما ارتكز بالأرض من ذهب أو فضة وغيرها من الجواهر فهو ركاز وفيه الخمس في قليله وكثيره على ظاهر قوله وفي الركاز الخمس قالوا وقوله المعدن جبار إنما هو عطف على قوله والبئر جبار وليس فيه ما ينبغي أن يكون المعدن ركازا لأنه أخبر بما هو جبار ثم أخبر بما يجب فيه الخمس

واختلف قول أبي حنيفة في الزئبق يخرج من
 المعادن فمرة قال فيه الخمس ومرة قال ليس
 فيه شيء كـالـقـير والنفسط
 واختلف قول الشافعي فيما يخرج من المعادن
 فقال مرة بقول مالك
 وهو قوله العراقي
 وقال بمصر ما يخرج من المعادن فهو فائدة
 يستأنف فيها الحول
 وهو قول الليث بن سعد وابن أبي ذئب
 ومرة قال الشافعي أستخير الله في المعادن
 وخير علي القول فيها
 واختار المزني أن يكون ما يخرج من المعدن فائدة
 يستأنف بها الحول
 وأما الإقطاع فهو جائز للإمام فيما لا ملك عليه
 لأحد من موات الأرض يقطعه من رآه من أهل
 الغنى والنفع للمسلمين بنفسه أو عمله وهو
 كالغيء يضعه حيث رآه فيما هو للمسلمين أعم
 نفعاً وينبغي أن يكون ذلك على قدر ما يقوم به
 المـرء وعمـاله
 وقد روي عن أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)
 أنه قال لبلال بن الحارث أقطعك رسول الله ﷺ ما
 لا تطيقه فانظر ما تطيق منه فأمسكه وأذن لي
 في إقطاع الباقي من يحتاج إليه فأذن له فأقطع
 ما أخذ منه غيره
 وليس هذا من فعل أبي بكر رداً لفعل رسول الله
 ولو رأى أن له رده ما استأذن بلال بن الحارث
 ولكنه رأى أن رسول الله ﷺ لم يقف في حين
 الإقطاع على قدر ما أقطع ولو علم من ذلك ما
 علمه أبو بكر ما أقطعه ذلك كله ومع ذلك فإنه
 استأذن بلالاً ولو لم يأذن له ما أخبره وإنما أخذه
 بطيب سب نفسه

ولا خلاف بين العلماء أن الإمام لا يجوز له إقطاع ما قد ملك بإحياء أو غيره مما يصح به الملك ومسارح القوم التي لا غني لهم عنها لإبلهم ومواشيهم لا يجوز للإمام أن يقطعها أحدا لأنها تجري الملك المعين
 ألا ترى أن رسول الله ﷺ لم يقطع الدهناء رجلا قالت له قيلة يا رسول الله ﷺ إنه مقيد إبل بني تميم وهذه نساء بني تميم من وراء ذلك فارتجعه رسول الله ﷺ (1)
 وكذلك لا يجوز للإمام إقطاع ما فيه الرغبة والتنافس والغبطة يختص به واحدا وهو يفصل عنه وللناس فيه منافع لحديثه (عليه السلام) أنه أقطع رجلا ماء ليس بالكثير ف قيل له

الاستذكار ج: 3 ص: 146

يا رسول الله إنما أقطعته الماء العد - يعني الكثير - فارتجعه رسول الله ﷺ (1)
 1 (4 - باب زكاة الركاز)

540 - مالك عن بن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في الركاز الخمس قال أبو عمر هكذا ذكره مالك في كتاب الزكاة مختصرا وذكره في كتاب العقول بتمامه عن بن شهاب عن أبي سلمة وعن سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال العجماء جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس (3) - قال مالك وتفسير الجبار أنه لا دية فيه وذكر بن وهب في موطئه قال أخبرنا يونس بن يزيد عن بن شهاب قال الجبار الهدر والعجماء

البهيم
قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي
سمعت أهل العلم يقولون إن الركاز إنما هو دفن
يوجد من دفن الجاهلية ما لم يطلب بمال ولم
يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤونة فأما ما
طلب بمال وتكلف فيه كبير عمل فأصيب مرة
وأخطئ مرة فليس بركاز
يريد مالك بقوله هذا أنه ما لم يكن ركازاً فحكمه
حكم المعادن
وأما قوله عليه السلام في الركاز الخمس فإن
العلماء اختلفوا في الركاز وفي حكمه
وقد ذكرنا عن مالك في تفسير ذلك في الموطأ
ما نبين به فيه المعنى
وقال مالك الركاز في أرض العرب للواجد وفيه
الخمس
قال وما وجد من ذلك في أرض الصلح فإنه لأهل
تلك البلاد ولا شيء للواجد فيه

الاستذكار ج: 3 ص: 147

قال وما وجد في أرض العنوة فهو للجماعة الذين
اقتحموها وليس لمن أصابه دونهم ويؤخذ خمسه
قال بن القاسم كان مالك يقول في العروض
والجواهر والحديد والرصاص ونحوه يوجد ركازاً أن
فيه الخمس ثم رجع فقال لا أرى فيه شيئاً ثم أخرج
ما روينا عنه أن قال فيه الخمس
قال إسماعيل بن إسحاق كل ما وجده المسلمون
في حرب الجاهلية من أرض العرب التي افتتحها
المسلمون من أموال الجاهلية ظاهرة أو مدفونة
في الأرض فهو الركاز ويجري مجرى الغنائم ثم
يكون لمن وجده أربعة أخماسه ويكون سبيل
خمسه سبيل خمس الغنيمة يجتهد فيه الإمام على
ما يراه من صرفه في الوجوه التي ذكر الله من
مصالح المسلمين
قال وإنما حكم الركاز كحكم الغنيمة لأنه مال

كافر فوجده مسلم فأنزل بمنزلة من قاتلة وأخذ ماله فكان له أربعة أخماسه وقال الثوري في الركاز يوجد في الدار أنه للواجد دون صاحب الدار وفيه الخمس وقال أبو حنيفة وأبو يوسف الركاز في الذهب والفضة وغيرهما فيما كان من دفن الجاهلية أو البدره أو القطيعه تكون تحت الأرض فتوجد بلا مؤنة فهو ركاز وفيه الخمس وقول الطبري كقولهم سواء قال أبو حنيفة ومحمد في الركاز يوجد في الدار أنه لصاحب الدار دون الواجد وفيه الخمس وقال أبو يوسف هو للواجد وفيه الخمس وإن وجده في فلاة فهو للواجد من قبلهم جميعا وفيه الخمس ولا فرق عندهم بين أرض الصلح وأرض العنوة وسواء عندهم أرض العرب وغيرها وجائز عندهم لواجده أن يحبس الخمس لنفسه إذا كان محتاجا وله أن يعطيه المساكين دون أن يدفعه للسلطان قال أبو عمر وجه هذا عندي من قولهم أنه كان من أحد المساكين وأنه لا يمكن السلطان إن صرفه عليهم أن يعمهم به وقال الليث بن سعد الركاز مما افتتح عنوة أو صلحا للواجد وفيه الخمس والركاز ما كان من دفن الجاهلية

الاستذكار ج: 3 ص: 148

وقال الشافعي الركاز دفن الجاهلية العروض وغيرها وفيه الخمس وسواء وجده في أرض العنوة أو الصلح بعد أن لا يكون في ملك أحد فإن وجد في ملك غيره فهو له إن ادعاه وفيه الخمس وإن لم يدعه فهو للواجد وفيه الخمس قال أبو عمر معنى قوله إن ادعاه أن يقول هو لي لأنه في أرضي أملكه كما أملك أرضي التي وجد فيها

وفي إجماعهم على أن فيه الخمس دليل على أنه لم يملكه ملكا تاما ولذلك شاع فيه الاختلاف المذكور وبالله التوفيق وقد يحتمل أن يكون معنى قوله إن ادعاه أنا وجدته في فيفاء فاستخرجته ودفنته في داري أو في أرضي فيكون له وفيه الخمس قال الشافعي وإن أصاب شيئا من ذلك في أرض الحرب أو منازلهم فهو غنيمة له وللجيش وإنما يكون للواجد ما لا يملكه العدو ومما لا يوجد إلا في الفيء

وقال الأوزاعي الركاز أموال أهل الكتاب المدفونة في الأرض والذهب بعينه يصيبه الرجل في المعدن

قال أبو عمر أصل الركاز في اللغة ما ارتكز بالأرض من الذهب والفضة وسائر الجواهر وهو عند الفقهاء أيضا كذلك لأنهم يقولون في البدرية التي توجد في المعدن مرتكزة بالأرض لا تنال بعمل أو سعي أو نصب فيها الخمس لأنه ركاز ودفن الجاهلية لأموالهم عند جماعة أهل العلم ركاز أيضا لا يختلفون فيه إذا كان دفنه قبل الإسلام وكان من الأمور العادية وأما ما كان من ضرب الإسلام فحكمه عندهم حكم اللقطة لأنه ملك لمسلم لا خلاف بينهم في ذلك فقف على هذا الأصل وبالله التوفيق

1 (5 - باب ما لا زكاة فيه من الحلي والتبر والعنبر)

541 - ذكر فيه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها لهن الحلي فلا تخرج من حليهن الزكاة

542 - عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يحلي بناته وجواريه الذهب ثم لا يخرج من حليهن الزكاة

قال أبو عمر ظاهر حديث عائشة وبين عمر هذان سقوط الزكاة عن الحلبي بذلك وترجم مالك هذا

باب
وتأول من أوجب الزكاة في الحلبي أن عائشة وبين عمر لم يخرجوا الزكاة من حلي اليتامى لأنه لا زكاة في أموال اليتامى ولا الصغار وتأولوا في الجواري أن بن عمر كان يذهب إلى أن العبد ملك ولا زكاة على المالك حتى يكون حراً فاستدلوا على مذهب بن عمر في ذلك لأنه كان يأذن لعبيده بالتحلي بالذهب وما تأولوه على عائشة وبين عمر بعيد خارج عن ظاهر حديثهما لأن في حديث بن عمر أنه كان لا يخرج الزكاة مما كان يحلي به بناته من الذهب والفضة فليس في هذا يتيم ولا عبد وروى بن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن بن عمر أنه كان ينكح البنت له على ألف دينار يحليها منه بأربع مائة دينار فلا يزكيه وسنين ذلك في باب زكاة أموال اليتامى إن شاء الله قال أبو عمر لم يختلف قول مالك وأصحابه في أن الحلبي المتخذ للنساء لا زكاة فيه وأنه العمل المعمول به في المدينة خارج عن قوله عليه الصلاة والسلام ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة كأنه قال الصدقة واجبة من الورق فيما بلغ خمس أواق ما لم يكن حلياً متخذاً لزينه النساء بدليل ما انتشر في المدينة عند علمائها من أنه لا زكاة في الحلبي

ولما عطف على هذا ذكر الإبل وذكر الأوسق وهي أموال يطلب فيها النماء كما يطلب بالذهب والورق في التصرف بهما النماء وصار تارك

التصرف بها بيعا للمتصرف ولما أنها لا توضع للتصرف بها علم بهذا المعنى أن الحلبي لا زكاة فيه إذا كان متخذا للنساء لأنه لا يطلب به شيئا من النساء وقد اختلف المدنيون في الحلبي المتخذ للرجال والمتخذ للكراء فالزكاة عند أكثرهم فيه واجبة وإنما تسقط عما وصفنا من حق النساء خاصة

الاستذكار ج: 3 ص: 150

واختلف الفقهاء أهل الفتوى في الأمصار في زكاة الحلبي فذهب فقهاء الحجاز مالك والليث والشافعي إلى أنه لا زكاة فيه عنه على أن الشافعي قد روي عنه في بعض أوقاته قال أستخير الله في الحلبي وترك الجواب فيه وخرج أصحابه مسألة زكاة الحلبي على قولين أحدهما أن فيه الزكاة على ظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة فدل على أن في الخمس الأواقي وما زاد صدقة ولم يخص حلبيًا من غير حلبي وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الذهب في أربعين دينارًا دينارًا ولم يخص حلبيًا من غير حلبي الآخر أن الأصل المجتمع عليه في الزكاة إنما هي في الأموال النامية والمطلوب فيها الثمن بالتصرف ولم يختلف قول مالك وأصحابه في أنه لا زكاة في الحلبي للنساء يلبسونه وهو قول بن عمر وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب على اختلاف عنه والقاسم بن محمد وعامر الشعبي ويحيى بن سعيد وربيعة وأكثر أهل المدينة وبه قال أحمد وأبو عبيد قال أبو عبيد الحلبي الذي يكون زينة ومتاعا فهو

كالأثاث وليس كالرقعة التي وردت في السنة يؤخذ ربع العشر منه من الورقة عند العرب الورق المنقوشة ذات السكة السائرة بين الناس وقال أبو حنيفة والثوري في رواية الأوزاعي والحسن بن حي الزكاة واجبة في الذهب والورق كهي في غير الحلبي وقال محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري في الحلبي الزكاة وقال الليث ما كان منه يلبس ويعار فلا زكاة فيه وما صنع ليقربه من الصدقة ففيه الصدقة ومن أوجب الزكاة في الحلبي عبد الله بن عباس وابن مسعود وعبد الله بن عمر وعطاء وسعيد بن جبير وعبد الله بن شداد وميمون بن مهران ومحمد بن سيرين ومجاهد وجابر بن زيد والزهري وإبراهيم النخعي وجملة قول الثوري في زكاة الحلبي قال ليس في شيء من الحلبي زكاة من

الاستذكار ج: 3 ص: 151

الجواهر واليواقيت إلا الذهب والفضة إذا بلغت الفضة مائتي درهم والذهب عشرين ديناراً فإن كان الجوهر الياقوت للتجارة ففيه الزكاة قال سفيان وما كان عنده في سيف أو منطقة أو قرح مفضض أو آنية فضة أو خاتم فيضم ذلك كله بعد أن يحسبه ويعرف وزنه فما كان منه ذهباً ضمه إلى الذهب وما كان منه فضة ضمه إلى الفضة ثم زكاة قال الأوزاعي يزكى الحلبي ذهبه وفضته ويترك جوهرة ولؤلؤه قال أبو عمر جملة قول الشافعي في زكاة الحلبي قال ببغداد (وهي رواية الحسن بن محمد الزعفراني عنه) لا زكاة في حلبي إذا استمتع به أهلك في عمل مباح

قال فإن انكسر الحلبي فكان أهله على إصلاحه والاستمتاع به زكى لأنه قد خرج من حد التجميل قال وكل حلبي على سيف أو مصحف أو منطقة أو ما أشبهه هذا فلا زكاة فيه قال وأما أنية الذهب والفضة مضمته فتزكى ولا ينبغي أن تتخذ لأنها منهية عنها قال وكل حلبي سوى الذهب والفضة من لؤلؤ أو ياقوت أو زبرجد أو غيرها فلا زكاة فيه إنما الزكاة في العين وهو الذهب والفضة وقال بمصر قد قيل في الحلبي صدقة وهذا مما أستخير الله فيه فمن قال فيه زكاة زكى كل ذهب وفضة فيه فإن كان منظوما بعينه يعتبر وزنه ميزه ووزنه وأخرج الزكاة منه بقدر وزنه واحتاط حتى يعلم أنه قد أدى جميع ما فيه ومن قال لا زكاة في الحلبي فلا زكاة عنده في خاتم ولا حلبي سيف ولا مصحف ولا منطقة ولا قلادة ولا دملج

قال فإن اتخذ الرجل شيئا من حلبي النساء لنفسه فعليه فيه الزكاة قال ولو اتخذ رجل أو امرأة إناء فضة أو ذهب زكياه في القولين جميعا ولا زكاة في شيء من الحلبي إلا في الذهب والفضة وقال أبو ثور مثل قول الشافعي البغدادي وقال أبو حنيفة وأصحابه كل ما كان من دنانير أو دراهم أو فضة تبرا أو حلبي مكسورا أو مصنوعا أو حلبي سيف أو إناء أو منطقة ففي ذلك الزكاة قال أبو عمر من حجة من أوجب الزكاة في الحلبي مع ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم وفي

الاستذكار ج: 3 ص: 152

الرقعة ربع العشر وقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وإنما ذلك على عمومه حديث عمرو بن شعيب عن

أبيه عن جده أن امرأة أتت رسول الله ﷺ ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان من ذهب فقال لها أتعطين زكاة هذا قالت لا قال أيسرك أن يسورك الله بها يوم القيامة سوارين من نار فخلعتهما وألقتهما إلى النبي ﷺ وقالت هما لله ورسوله (1)

فهذا وعيد شديد في ترك زكاة الحلبي واحتج أيضا بحديث عبد الله بن شداد عن عائشة

عن النبي ﷺ بنحوه وهذا ولكن حديث عائشة في الموطأ بإسقاط الزكاة عن الحلبي أثبت إسنادا وأعدل شهادة ويستحيل في العقول أن تكون عائشة تسمع مثله من هذا الوعيد في ترك زكاة الحلبي وتخالفه ولو صح ذلك عنها علم أنها قد علمت النسخ من ذلك

وقول مالك أن من كان عنده تبر أو حلي من ذهب أو فضة لا ينتفع به للبس فإن عليه فيه الزكاة في كل عام

قال أبو عمر هذا الاختلاف فيه بين العلماء أن الزكاة فيه إذا كان لا يراد به زينة النساء قال مالك وأما التبر المكسور الذي يريد أهله إصلاحه ولبسه وإنما هو بمنزلة المتاع ليس فيه زكاة

قال أبو عمر يريد مالك أنه معد للإصلاح للبس النساء فكأنه حلي صحيح متخذ للنساء وإذا كان كذلك فلا زكاة فيه لأحد ممن يسقط الزكاة عن الحلبي

والشافعي يرى فيه الزكاة إذا كان مكسورا لأنه بمنزلة التبر عنده فلا تسقط الزكاة عنده في الذهب والفضة إلا أن يكون حليا يصلح للزينة ويمكن النساء استعماله

وأجمعوا أن لا زكاة في الحلبي إذا كان جوهراً أو ياقوتاً لا ذهب فيه ولا فضة إلا أن يكون للتجارة فإن كان للتجارة وكان مختلطاً بالذهب أو الفضة عرف وزن الذهب والفضة وزكي وقوم الجواهر المدبر عند رأس كل حول - عند مالك وأكثر أصحابه - مع سائر عروض تجارته وإن كان غير مدبر زكاها حين يبيعها

الاستذكار ج: 3 ص: 153

وأما غير مالك والشافعي والكوفيون وجمهور العلماء فإنهم يلزمون التاجر بتقويم العروض في كل عام إذا اشتراها بنية التجارة مدبراً كان أو غير مدبر لأن كل تاجر يطلب الربح فيما يشتريه وإذا جاءه الربح باع إن شاء فهو مدبر قال أبو عمر من أسقط الزكاة عن الحلبي المستعمل وعن الإبل والبقر العوامل فقد اضطرر قياسه ومن أوجب الزكاة في الحلبي والبقر العوامل فقد اضطرر قياسه أيضاً وأما من أوجب الزكاة في الحلبي ولم يوجبها في البقر العوامل أو أوجبها في البقر العوامل وأسقطها من الحلبي فقد أخطأ طريق القياس قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا العنبر زكاة قال أبو عمر أما اللؤلؤ والمسك والعنبر فلا خلاف أنه لا زكاة في أعيانها كسائر العروض وسيأتي ذكر مذاهب سائر العلماء في التجارة بالعروض في باب زكاة العروض إن شاء الله قال أبو عمر واختلفوا في العنبر واللؤلؤ هل فيهما الخمس حين يخرجان من البحر أو لا فجمهور الفقهاء على أن لا شيء فيهما وهو قول أهل المدينة وأهل الكوفة والليث والشافعي وأحمد وأبي ثور وداود وقال أبو يوسف في اللؤلؤ والعنبر وكل حلية تخرج من البحر

وهو قول عمر بن عبد العزيز لم يختلف عنه في ذلك وكان يكتب إلى عماله واختلف فيه عن بن عباس فروي عنه أنه لا شيء فيه لأنه شيء دسره البحر (1) — روى معمر والثوري عن بن طاوس عن أبيه عن بن عباس أنه سأله إبراهيم بن سعد عن العنبر فقال إن كان في العنبر شيء ففيه الخمس وروى بن عينة وابن جريح عن عمرو بن دينار عن أذينة عن بن عباس أنه كان لا يرى في العنبر خمسا ويقول هو شيء دسره البحر وليس في حديثه بن عينة عن عمرو بن دينار سمع رجلا يقال له أذينة يقول سمعت بن عباس يقول ليس العنبر بركاز وإنما هو شيء دسره البحر وبن عينة أيضا عن بن طاوس عن أبيه أن بن الزبير استعمل إبراهيم بن

الاستذكار ج: 3 ص: 154

سعد بن أبي وقاص على بعض تهامة فأتى بن عباس يسأله عن العنبر هل فيه زكاة فقال بن عباس إن كان فيه شيء ففيه الخمس قال أبو عمر قال الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة تطهرهم التوبة 103 وأمرهم تعالى ذكره

بإيتاء الزكاة فأخذ رسول الله ﷺ من بعض الأموال دون بعض وعلمنا بذلك أن الله تبارك وتعالى لم يرد جميع الأموال وأنما أراد البعض وإذا كنا على يقين من أن المراد هو البعض من الأموال فلا سبيل إلى إيجاب زكاة إلا فيما أخذه

رسول الله ﷺ ووقف عليه أصحابه

1 (6 - باب زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها)

543 - ذكر فيه مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة
544 - وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه قال كانت عائشة تليني وأخالي يتيمين في حجرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة
545 - وأنه بلغه أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تعطي أموال اليتامى الذين في حجرها من يتجر لهم فيها

قال أبو عمر روي عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر والحسن بن علي وجابر أن الزكاة واجبة في مال اليتيم كما رواه مالك عن عمر وعائشة
وقال بقولهم من التابعين عطاء وجابر بن زيد ومجاهد وبن سـيرين
وبه قال مالك والشافعي وأصحابهما والحسن بن حي والليث بن سعد وإليه ذهب أبو ثور وأحمد بن حنبل وجماعة
وذكر أحمد قال حدثنا وكيع قال حدثنا القاسم بن فضل الحراني عن معاوية بن قره عن الحكم بن أبي العاص الثقفي قال قال عمر لو عندي مال يتيم قد كادت الصدقة أن تأتي عليه

الاستذكار ج: 3 ص: 155

وذكر عن القطان عن حسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الزكاة
قال أحمد أخبرنا يزيد بن هارون عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن بن عمر أنه كان يزكي مال اليتيم
قال وحدثنا بن مهدي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن بن أبي رافع قال باع لنا علي أرضا ثمانين ألفا ثم أعطاناها فإذا هي تنقص فقال

إنني كنت أركبها
وذكر عبد الرزاق عن بن جريج عن أبي الزبير أنه
سمع جابر بن عبد الله يقول في الذي يلي مال
اليتيم قال يعطيني زكاته
قال أبو عمر فهذا من طريق الإتياع وأما من
طريق النظر والقياس على ما أجمع علماء
المسلمين عليه من زكاة ما تخرجه أرض اليتيم
من الزرع والثمار وهو مما لا يختلف فيه حجازي
ولا عراقي من العلماء
وقد أجمعوا أيضا أن في مال من لم يبلغ ولم تجب
عليه صلاة أرش (1) ما يجنيه من الجنايات
وقيمة ما يتلفه من المتلفات
وأجمعوا على أن الحائض والذي يجن أحيانا لا
يراعى لهم مقدار أيام الحيض والجنون من الحول

وهذا كله دليل على أن الزكاة حق المال ليست
كالصلاة التي هي حق البدن فإنها تجب على من
تجب عليه الصلاة وعلى من لا تجب عليه
وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه لا زكاة
في مال يتيم ولا صغير إلا فيما تخرج أرضه من
حرب أو تمطر
وهو قول جمهور أهل العراق وإليه ذهب
الأوزاعي
إلا أن الأوزاعي والثوري قالا إذا بلغ اليتيم فادفع
إليه ماله وأعلمه بما وجب عليه لله فإن شاء زكى
وإن شاء ترك
قال أبو عمر هذا ضعيف من القول
وقال بن أبي ليلى في أموال اليتامى الزكاة وأن
أدها عنهم الوصي غرم
وهذا أيضا في الموصي المأمون أضعف مما مضى

الاستذكار ج: 3 ص: 156

وقال بن شبرمة لا زكاة في مال اليتيم الذهب
والفضة وأما الماشية وما أخرجت أرضه ففي ذلك

الزكاة
وهذا أيضا تحكم إلا أن الشبهة فيه ما كان السعاة
ياخذونه عامنا
ومدار المسألة على قولين قول أهل الحجاز
بإيجاب الزكاة في أموال اليتامى وقول أبي
حنيفة ومن تابعه أن لا زكاة في أموالهم إلا ما
تخرج منه الأرض
زعم الطحاوي أن الفرق بين ما تخرجه أرض
الصغير وبين سائر ماله أن الزكاة حق طارئ على
ملك ثابت للمالك قبل وجوب الحق فهو طهارة
والزكاة لا تلزم إلا من تلحقه الطهارة والركاز
وثمرة النخل والزرع لحدوثها يجب حق الزكاة فيها
فلا يملكها مالكها إلا وهو حق واجب للمساكين
فصار كالشركة فاستوى فيه حق الصغير والكبير
قال أبو عمر محال أن تجب الصدقة إلا على ملك
فكيف لا يملك ما يخرج من الأرض حتى وجبت فيه
الزكاة ومعلوم أن الزكاة إنما وجبت فيما أخرجته
الأرض على ملك أصل ما زرع وما أخرجته ولا فرق
بين ذلك وبين سائر ما تجب فيه الزكاة من ماله إلا
حيث فرقت السنة من مرور الحول فهذا هو
الصحيح وما خالف هذا فلا وجه له ولا معنى يصح
والله أعلم
وقد أجمعوا أنه مالك له إذا حل بيعه فإنما قبل
حصاده والله عز وجل يقول وءاتوا حقه يوم
حصاده الأنعام 141
وكذلك لا معنى لتشبيهه بالركاز لأن الركاز لا
تجري مجرى الصدقة إنما تجري مجرى الفبيء
وبنفس الغنيمة يجب الخمس فيها لمن سمى الله
عز وجل
وأحسن ما يحتج به لهم والله أعلم أن من وجبت
عليه الصدقة مأمور بأدائها والطفل غير جائز أن
يتوجه إليه خطاب بأمر أو نهى لأنه غير مكلف
لكن الإجماع فيما تخرجه أرضه يدل على أن حكم

الزكاة في ماله ليس كحكم ما يلزمه في بدنه من
الفرائض والله أعلم
وممن قال بأن لا زكاة في مال اليتيم ولا الصغير
أبو وائل وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي
والحسن البصري وسعيد بن جبير
1 (7 - باب زكاة الميراث)

546 - مالك أنه قال إن الرجل إذا هلك ولم يؤد
زكاة ماله إني أرى أن

الاستدكار ج: 3 ص: 157

يؤخذ ذلك من ثلث ماله ولا يجاوز بها الثلث وتبدي
على الوصايا وأراها بمنزلة الدين عليه فلذلك
رأيت أن تبدي على الوصايا
قال وذلك إذا أوصى بها الميت قال فإن لم يوص
بذلك الميت ففعل ذلك أهله فذلك حسن وإن لم
يفعل ذلك أهله لم يلزمهم ذلك
قال أبو عمر إنما يؤخذ من ثلث ماله إذا أوصى بها
لأنه لو جعلها كالدين من جميع المال لم يشأ رجل
أن يحرم وارثه ماله كله ويمنعه منه لعداوته له إلا
منعه بأن يقر على نفسه من الزكاة الواجبة عليه
في سائر عمره بما يستغرق ماله جميعاً فممنع من
ذلك وجعل ما أوصى به لا يتعدى ثلثه على سنة
الوصايا ورأى أن يبتدأ بها على سائر الوصايا
تأكيداً لها وخوفاً أن لا يحل الثلث جميع وصايا
وقد قال إن المدبر في الصحة تبدي عليها
وقال بعض أصحابنا وصدّق المريض يبدي أيضاً
وسألتني هذا المعنى في الوصايا إن شاء الله
وأما قوله وأراها بمنزلة الدين فكلام ليس على
ظاهره لأن الدين عنده وعند العلماء من رأس مال
الميت ولا ميراث ولا وصية إلا بعد أداء الدين
وهذا أمر مجتمع عليه وإنما أراد أن الزكاة تبدي
على الوصايا بمنزلة تبديه الدين عليها وعلى

غيرها من الوصايا ولو كان عنده أمرا لأش كل
فلذلك لم يحصل فيه لفظه والله أعلم
وما استحسنته للورثة إن لم يوص الميتم بزكاة
ماله فمستحسن عند غيره ممن لا يرى الزكاة من
رأس المال
وذكر بن وهب عن يونس عن ربيعة فيمن مات
وعليه زكاة ماله أنها لا تؤخذ من ماله وعليه ما
تحمّل
وروي عن مالك فيمن مات ولم يفرط في إخراج
زكاة ماله ثم صح أنه لم يخرجها أنها بمنزلة الدين
تأخذ من رأس ماله
وقال الشافعي الزكاة يبدأ بها قبل ديون الناس
ثم يقسم ماله بين غرمائه لأن من وجبت في
ماله زكاة فليس له أن يحدث في ماله شيء حتى
تخرج الزكاة وله التصرف في ماله وإن كان عليه
دين ما لم يوقف الحاكم ماله للغرماء
قال أبو ثور الزكاة بمنزلة الدين وهو قول أحمد
بن حنبل وجماعة من التابعين
قال عبد الله بن أحمد بن حنبل سألت أبي عن
رجل أوصى بالثلث فنظر

الاستذكار ج: 3 ص: 158

الوصي فإذا الرجل لم يعط الزكاة قال يخرج
الزكاة ثم يخرج الثلث
وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا فيمن أوصى
بزكاة ماله وبحج وكفارات أيمن أنه يبدأ بالزكاة
إن قصر الثلث عن وصاياه ثم بالحج للفرض ثم
بالكفارة
قالوا ولو أوصى بشيء من القرب زكاة أو حج أو
غير ذلك وأوصى لقوم بأعيانهم بدئ بالذين
أوصى لهم بأعيانهم
وقال مالك السنة عندنا أنه لا تجب على وارث في
مال ورثه الزكاة حتى يحول عليه الحول
قال أبو عمر هو إجماع من جماعة فقهاء

المسلمين فالحديث فيه مأثور عن علي وبن عمر أنه لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وقد رفع بعضهم حديث بن عمر ولا خلاف في هذا بين جماعة العلماء إلا ما جاء عن بن عباس وأبي معاوية بما قد ذكرناه في صدر هذا الكتاب ولم يخرج أحد من الفقهاء عليه ولا التفت إليه

قال مالك إنه لا يجب على وارث زكاة في مال ورثه في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا وليدة حتى يحول على ثمن ما باع من ذلك أو اقتضى الحول من يوم بآعه وقبضه قال أبو حنيفة لا يزكي الوارث الدين حتى يقبضه كقول مالك

وقال الشافعي الوارث كالمورث في الدين يعتبر فيها الحول من يوم ورثه وأمكنه أخذه ممن هو عليه فإن تركه وهو قادر على أخذه زكاة كما مضى إذا قبضه

1 (8 - باب الزكاة في الدين)

547 - مالك عن بن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منه الزكاة

548 - وروى مالك عن يزيد بن خصيفة أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله أعليه زكاة فقال لا

الاستدكار ج: 3 ص: 159

قال أبو عمر قول عثمان بن عفان رضي الله عنه يدل على أن الدين يمنع من زكاة العين وأنه لا تجب الزكاة على من غلبه دين وبه قال سليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وميمون بن مهران والثوري

والليث بن سعد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وهو قول مالك إلا أن مالكا يقول إن كان عند من عليه الدين من العروض ما يفي بدينه لزمته الزكاة فيما بين يديه من الدين وللشافعي في هذه المسألة قولان معروفان أحدهما أن لا يلتفت إلى الدين في الزكاة وأنه يوجب عليه الزكاة وإن أحاط الدين بماله لأن الدين في ذمته والزكاة في عين ما بيده والقول الآخر أن الدين إذا ثبت لم يترك أموال التجارة إذا أحاط الدين بها إلا أنه لا يجعل الدين في شيء من العروض

قال الشافعي لا يجعل دينه في العروض وإنما جعله في عين إن كان له وكان قادمًا عليه لأن العروض لما لم تجب في عينها الزكاة لم توجب زكاة ومرة وجبت عليه الزكاة وهو قول ربيعة وحماد بن أبي سليمان وقال أبو حنيفة الدين يمنع الزكاة ويجعل في الدنانير وعروض التجارة فإن فضل كان في السائمة ولا يجعل في عبد الخدمة ولا دار السكنى إلا إذا فضل عن ذلك وهو قول الثوري أنه لا يمنع الزكاة وتجعل في الدراهم دون خادم لغير التجارة وقال مالك الدين لا يمنع زكاة السائمة ولا عشر الأرض ويمنع زكاة الدراهم والدنانير وصدقة الفطر في العيـد

هذه رواية بن القاسم عنه وقال بن وهب عن مالك كما ذكر في الموطأ ولم يذكر صدقة الفطر

وقال الأوزاعي الدين يمنع الزكاة ولا يمنع عشر الأرض

وقال بن أبي ليلى والحسن بن حي الدين لا يمنع الزكاة

وقال زفر يمنع الزكاة إلا أنه يجعله فيما بيده من

جنسه فإن كان الدين طعاما وفي يده طعام للتجارة أو غيرها وله دراهم جعل الدين بالطعام دون الدرهم وقال الشافعي إذا كان له مائتي درهم وعليه مثلها فاستعدى عليه صاحب الدين السلطان قبل الحول فلم يقض عليه بالدين حتى حال الحول أخرج زكاتها ثم قضى

الاستذكار ج: 3 ص: 160

غرماءه بقيتها ولو قضى عليه بالدين وجعل لغرمائه ماله حيث وجدوه قبل الحول ثم حال عليه الحول قبل أن يقضيه الغرماء لم يكن عليه زكاة 549 - مالك عن أيوب بن أبي تميمة السختياني أن عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضة بعض الولاة ظلما يأمر برده إلى أهله ويؤخذ زكاته لما مضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب أن لا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة فإنه كان ضمارة (1) - قال أبو عمر الضمار الغائب عن صاحبه الذي لا يقدر على أخذه أو لا يعرف موضعه ولا يرجوه وقد روى سفيان بن عيينة هذا الخبر وفسر فيه الضمار

وذكره بن أبي عمر وغيره عن بن عيينة عن عمرو بن ميمون قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى ميمون بن مهران أن انظر أموال بني عائشة التي كان أخذها الوليد بن عبد الملك فردها عليهم وخذ زكاتها لما مضى من السنين قال ثم أردفه بكتاب آخر لا تأخذ منها إلا زكاة واحدة فإنه كان مالا ضمارة والضمارة الذي لا يدري صاحبه أيخرج أم لا قال أبو عمر هذا التفسير جاء في الحديث وهو عندهم أصح وأولى واختلف العلماء في زكاة المال الطارئ وهو الضمارة قال مالك وأخر قول عمر بن عبد العزيز أنه ليس عليه فيه إلا زكاة واحدة إذا وجدته

أو قدر عليه أو قبضه
وقال الليث لا زكاة عليه فيه ويستأنف به حولا
وقال الكوفيون إذا غصب المال غاصب وجمده
سنين ولا بينة له أو ضاع منه في مفازة أو طريق
أو دفنه في صحراء فلم يقف على موضعه ثم
وجده بعد سنين فلا زكاة عليه فيه لما مضى
ويستأنف به حولا
وقال الثوري وزفر عليه فيه الزكاة لما مضى
وللشافعي فيه قولان أحدهما أنه يجب عليه فيه
الزكاة لما مضى والآخر أنه لا تجب عليه فيه
الزكاة ويستأنف به حولا

الاستذكار ج: 3 ص: 161

قال أبو عمر أما مالك (رحمه الله) فإنه أوجب
فيه زكاة واحدة قياسا على مذهبه في الدين وفي
العرض للتجارة إذا لم يكن صاحبه مدبرا
وقد قال كقول مالك في ذلك عطاء والحسن
وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي كل هؤلاء يقولون
ليس عليه فيه إلا زكاة واحدة
وأما من قال لا زكاة عليه فيه لما مضى فإنه عنده
لما لم يطلق يده عليه ولا تصرف فيه جعلوه
كالمسئال المستعار الطارئ
وأما من أوجب فيه الزكاة لما مضى من السنين
فلأنه على ملكه ويثاب عنه ويؤجر فيه إن ذهب
قال أبو عمر أما القياس فإن كل ما استقر في
ذمة غير المالك فهذا لا زكاة على مالكه فيه
وكذلك الغريم الجاحد للدين وكل ذي ذمة فإنه لا
يلزم صاحب المال أن يزكي على ما في ذمة غيره
غاصبا كان له أو غير غاصب
وأما ما كان مدفونا في موضع يصيبه صاحبه أو
غير مدفون وليس في ذمة أحد أو كان لقطة
فالواجب عندي على ربه أن يزكيه إذا وجدته لما
مضى من السنين فإنه على ملكه وليس في ذمة
غيره إلا أن يكون الملتقط قد استهلكه وصار في

ذمت
وهذا قول سحنون ومحمد بن مسلمة والمغيرة
ورواية عن ابن القاسم
قال أبو عمر قد بين مالك (رحمه الله) مذهبه
في الدين في هذا الباب من موطنه وأشار إلى
الحجة لمذهبه بعض الإشارة والدين عنده
والعروض لغير المدبر باب واحد ولم ير في ذلك إلا
زكاة واحدة لما مضى من الأعوام تأسيا بعمر
بن عبد العزيز في المال الضمار لأنه قضى أنه لا
زكاة فيه إلا لعام واحد والدين الغائب عنده
كالضمار لأن الأصل في الضمار ما غاب عن
صاحبه والعروض عنده لمن لا يدبر وعند بعض
أصحابه لمن يدبر إذا كان عليه حكمه حكم الدين
المذكور
وليس لهذا المذهب في النظر كبير حظ إلا ما
يعارضه من النظر ما هو أقوى منه
والذي عليه غيره من الدين أنه إذا كان قادرا على
أخذه فهو كالوديعة يزكيه لكل عام لأن تركه له
وهو قادر على أخذه كتركه له في بيته وما لم يكن
قادرا على أخذه فقد مضى في هذا الباب ما
للعلماء في ذلك والاحتياط في هذا أولى والله
الموفق للصواب وهو حسبي ونعم الوكيل

الاستذكار ج: 3 ص: 162

1 (9 - باب زكاة العروض)

550 - مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان
وكان زريق على جواز مصر في زمان الوليد
وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر أن عمر بن
عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مريبك من
المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون
من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً فما
نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً فإن

نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا
ومن مر بك من أهل الذمة يمما يديرون من
التجارات من كل عشرين دينارا دينارا فما نقص
فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فإن نقصت
ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا واكتب لهم
بما تأخذ منهم كتابا إلى مثله من الحول
قال أبو عمر معلوم عند جماعة العلماء أن عمر بن
عبد العزيز كان لا ينفذ كتابا ولا يأمر بأمر ولا
يقضي بقضية إلا عن رأي العلماء الجلّة
ومشاورتهم والصدر عما يجمعون عليه ويذهبون
إليه ويرونه من السنن المأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله وعن
أصحابه المهتدين بهديه المقتدين بسنته وما كان
ليحدث في دين الله ما لم يأذن الله له به مع دينه
وفضله

وفي حديثه هذا الأخذ من التجارات في العروض
المدارات بأيدي الناس والتجار الزكاة كل عام ولم
يعتبر من نض (1) له شيء من العين في حوله
ممن لم ينض ولو كان ذلك من شرط زكاة
التجارات لكتب به وأوضحه ولم يهمله ومعلوم أن
الإدارة في التجارة لا تكون إلا بوضع الدراهم
والدنانير في العروض وابتغاء الربح وهذا من أبين
شيء في زكاة العروض ولذلك صدر به مالك هذا
الباب

وقد روي عن عمر بن الخطاب ما يدل على أن
عمر بن عبد العزيز طريقه سلك في ذلك ومذهبه
أمثل

ذكر عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن أنس بن
سيرين قال بعثني أنس بن مالك على الأبلّة
فقلت له تبعثني على شر عملك فأخرج إلي كتابا
من عمر بن الخطاب خذ من المسلمين من كل
أربعين درهما درهما ومن أهل الذمة من كل

عشرين درهما درهما درهما ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهما

الاستدكار ج: 3 ص: 163

وقال وأخبرني الثوري ومعمري عن أيوب عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب مثله

قال أبو عمر ليس في كتاب عمر بن الخطاب أن يكتب للذمي بأخذ ما يأخذ منه كتابا إلى الحول وذلك يدل على ما ذهب إليه مالك أنه يؤخذ من الذمي كلما تجر من بلده إلى غير بلده وسنذكر ما للعلماء في ذلك إن شاء الله

وروي عن بن المديني قال حدثنا المعتمر بن سليمان قال سمعت أبي يحدث عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال كتب عمر بن الخطاب إلى عامل الأبله وكان كتب إليه إنه يمر بنا التاجر المسلم والمعاهد والتاجر يقدم من أرض الحرب فكتب إليه عمر

خذ من المسلمين من كل أربعين درهما درهما ثم اكتب له براءة إلى آخر السنة وخذ من التاجر المعاهد من كل عشرين درهما درهما وانظر تاجر الحرب فخذ منهم ما يأخذون من تجاركم ألا تراه شرط البراءة رأس الحول على المسلم وحده لأنه لا زكاة على المسلم في تجارة ولا ماشية عين ولا حتى يحول الحول

وفي حديث عمر بن عبد العزيز أيضا من الفقه أن للأئمة أخذ زكاة الدراهم والدنانير كما لهم أخذ زكاة الماشية وعشور الأرض وأما اشتراطه في النقصان ثلث دينار فذلك رأي واستحسان غير لازم وهو يعارض قول مالك ناقص بين النقصان على ما قد مضى في هذا الكتاب والله الموفق للصواب

والأخذ عندي بظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون

خمس أواق صدقة أو فيما صح أنه دون ذلك قليلا
كـ____ان أو كـ____ثيرا
فإذا صح في الورق انه دون خمس أواق والأوقية
أربعون درهما فإن قل منها شيء فلا زكاة فيه
وكذلك الذهب ليس في أقل من عشرين دينارا
زكاة
وأما قول عمر بن عبد العزيز ومن مر بك من أهل
الذمة إلى آخر كلامه ذلك فإنه راعى في الذمي
نصابا جعله مثل نصاب المسلم وأخذ منه أيضا عند
رأس الحول مثل ما يؤخذ من المسلم مرة واحدة
فـ____ي الحـ____ول لا غيـ____ر
وقد خالفه في ذلك أكثر أهل العلم وكان مالك
يقول في الذمي إذا خرج بمتاع

الاستذكار ج: 3 ص: 164

إلى المدينة من بلده فباع بأقل من مائتي درهم
فإنه يؤخذ منه العشر مما قل أو كثر ولا يؤخذ منه
شيء حتى يبيع فإن رد متاعه ولم يبع لم يؤخذ منه
شيء ولا يعتبر فيه النصاب
قال مالك وإن اشترى في البلد الذي دخله بمال
يأمن معه أخذ منه العشر مكانه من السلعة التي
اشترى فإن باع بعد واشترى لم يؤخذ منه شيء
فإن قام سنين في ذلك البلد يبيع ويشترى لم يكن
عليه شيء
قال مالك في النصراني إذا تجر في بلده ولم
يخرج منه لم يؤخذ منه شيء
قال ويؤخذ من عبيد أهل الذمة كما يؤخذ من
سـ____اداتهم
وقال الثوري إذا مر الذمي بشيء للتجارة أخذ منه
نصف العشر إن كان يبلغ مائتي درهم وإن كان
أقل من ذلك فليس عليه شيء
هذه رواية الأشجعي عنه
وروى عنه أبو أسامة أنه يؤخذ منه من كل مائة
درهم خمسة دراهم إلى الخمسين فإن نقصت من

الخمسين لم يؤخذ منه شيء
وقال الأوزاعي في النصراني إذا اتجر بماله في
غير بلده أخذ منه حق ماله عشرا كان أو نصف
عشر وإن أقام بتجارته لا يخرج ببيع ويشترى لم
يؤخذ منه شيء وإنما عليه جزيته
وقال أبو حنيفة وأصحابه ليس على أهل المدينة
في أموالهم شيء إلا ما اختلفوا فيه من تجاراتهم
فإنه يؤخذ منهم نصف العشر فيما يؤخذ فيه من
المسلم ربع العشر وذلك إذا كان مع التاجر منهم
مئائتي درهم فصاعدا
قالوا وإذا أخذ منه لم يؤخذ منه غيره لذلك الحول
ويؤخذ من الحربي العشر إلا أن يكون أهل الحرب
يأخذون منا أقل فيؤخذ منهم مثل ما أخذوا منا
وإن لم يأخذوا منا لم تأخذ منهم شيئا
قالوا ويؤخذ من المسلم ربع العشر زكاة ماله
الواجبة عليه
وقول الحسن بن صالح كقول أبي حنيفة في
اعتبار النصاب والحول والمقدار في الذمي
والحربي والمسلم
وقال الشافعي يؤخذ من الذمي نصف العشر ومن
الحربي العشر ومن المسلم ربع العشر اتباعا
لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه)
قال الشافعي ولا يترك أهل الحرب يدخلون إلينا
إلا بأمان ويشترط عليهم أن

الاستذكار ج: 3 ص: 165

يؤخذ منهم العشر أو أقل أو أكثر لم يكن عليهم
شرط لم يؤخذ منهم شيء سواء كانوا يعشرون
المسلمين أم لا
قال أبو عمر أما قول الشافعي إن لم يشترط
عليه في حين دخوله وعقد الأمان له لم يؤخذ منه
شيء فوجه ذلك أن الأمان يحقن الدم والمال فإذا
لم يشترط على المستأمن أن لا يؤمن في دخوله
إلينا إلا بأن يؤخذ منه لم يكن عليه شيء

ويكره الشافعي أن يؤمن أحد من أهل الحرب إلا بعد الشرط عليه بأن لا يخالف سنة محمد ﷺ في ذلك

وأما مالك (رحمه الله) فإن مذهبه يدل على أن سنة عمر قد كانت فشت عندهم وعرفوها كما فشت دعوة الإسلام فأغنى ذلك عن الاشتراط وما أعلم لأهل العلم بالحجاز والعراق علة في الأخذ من تجار الحرب إلا فعل عمر (رضي الله عنه) وكذلك كبار أهل العلم والله أعلم وإنما خالف مالك عمر بن عبد العزيز في هذا الباب لما رواه عن الزهري عن السائب بن يزيد قال كنت عاملاً مع عبد الله بن عيينة على سوق المدينة في زمن عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبـط العـشـر

رأى مالك قول عمر بن الخطاب أعلى من قول عمر بن عبد العزيز فمال إليه فأخذ العشر من الـذمـي

وستأتي معاني هذا الباب في باب عشور أهل الذمـة إن شاء الله

وأما قول عمر بن عبد العزيز واكتب لهم كتاباً بما تأخذ منهم إلى مثله من الحول فهذا هو الحق عند جماعة أهل العلم لأن المسلم لا يلزمه الزكاة إلا مرة واحدة في الحول ولم يختلفوا أن السنة في الإمامة أن يكون الإمام واحداً في أقطار الإسلام ويكون أمراًؤه في كل أفق يتخيرهم ويتفقد أمورهم وإذا كان على الجواز عاملاً للإمام يأخذ من التاجر المسلم زكاة ماله فعليه أن يكتب لهم بذلك كتاباً يستظهر به في ذلك العام عند غيره من العمال الطالبين للزكاة من المسلمين ويقطع بذلك مذهب من رأى تحليفهم أنهم قد أدوا ولم يحل على ما بأيديهم الحول ويجمع تلك العلة بالكتاب لهم

وقد أجمع العلماء على أنه مصدق فيما يدعيه من نقصان الحول إذا قال لهم لم أستفد هذا المال إلا منذ أشهر ولم يحل علي فيه حول وكذلك إذا قال قد أدت لم يحلف إلا أن يتهم

الاستدكار ج: 3 ص: 166

ومن ذهب إلى أن الذمي لا يؤخذ منه في الحول إلا مرة واحدة وجب على مذهبه الكتاب لهم بذلك أيضا ومن قال يؤخذ من الذمي كلما اتجر فلا حاجة بسببه إلى كتاب واختلف الفقهاء إذا قال المسلم قد أدت زكاة مالي إلى المساكين فقال مالك إن كان الإمام يضعها موضعها فلا يحل لأحد أن يقسمها حتى يدفعها إليه وإن كان لا يضعها موضعها قسّمها هو وقال الشافعي ببغداد ليس لأحد أن يؤديها إلى أهلها دون السلطان فإن فعل فللسلطان أخذها منه وقياس قوله المصري أنه إذا قال أدتها كان مصدقا ولم يجز أن تؤخذ منه ويصدق في ذلك كما يصدق في الحول أنه لم يحل عليه وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يقبل السلطان قوله وقد أجزت عنه قال مالك الأمر عندنا فيما يدار من العروض للتجارات إلى آخر كلامه في ذلك من موطنه قال أبو عمر مذهب مالك وأصحابه أن التجارة تنقسم عندهم قسمين أحدهما رجل يبتاع السلع في حين رخصها ويرتاد نفاقها فيأتي عليه في ذلك العام والأعوام ولم يبع تلك السلعة وقد نوى التجارة بها أنه لا زكاة عليه فيما اشترى من العروض حتى يبيعها فإذا باعها بعد أعوام لم يكن عليه أن يزكي إلا لعام واحد كالدين الذي يقتضيه صاحبه وقد غاب عنه ومكث أعواما عند الذي كان عليه أنه لا يزكيه إلا لعام واحد وروي مثل قول مالك في ذلك عن الشعبي

وعمر بن دينار وعبد الكريم بن أبي المخارق والذين قالوا في الدين أنه لا يزكيه إذا قبضه إلا لعام واحد منهم عطاء الخرساني وهو مذهب عمر بن عبد العزيز في المال الضمار وهو المحبوس عن صاحبه والآخر هو الذين يسمونه المدير وهم أصحاب الحوانيت بالأسواق الذين يتاعون السلع ويبيعون في كل يوم ما أمكنهم بيعه بما أمكن من قليل الناض وكثيره ويشتررون من جهة ويبيعون من جهة أخرى فهؤلاء إذا حال الحول عليهم من يوم ابتدؤوا تجارتهم قدموا ما بأيديهم من العروض في رأس الحول فيضمون إلى ذلك ما بأيديهم من العين ويزكون الجميع بعينه ثم يستأنفون > ولا من يوم زكوه قال مالك وما كان من مال عند رجل يديره للتجارة ولا ينض لصاحبه منه

الاستذكار ج: 3 ص: 167

شيء تجب عليه فيه الزكاة فإنه يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض للتجارة ويحصى فيه ما كان عنده من نقد أو عين فإذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فإنه يزكيه وقد اختلف أصحاب مالك في المدير المذكور لا ينض له في حوله شيء من الذهب ولا من الورق فقال بن القاسم إن نض له في عامه ولو درهم واحد فما فوقه قوم عروضه كلها وأخرج الزكاة وإن لم ينض له شيء وإنما باع عامه كله العروض بالعروض لم يلزمه تقويم ولم تجب عليه لذلك زكاة

ورواه عن مالك وهو معنى ما ذكره بن عبد الحكم عنه ورواه بن وهب عن مالك بمعنى ما رواه بن القاسم وذكر مالك عن مطرف وبن الماجشون عن مالك أنه قال على المدير أن يقوم عروضه في رأس

الحول ويخرج زكاة ذلك نض له في عامه شيء أم
لننضم ينضم
قال أبو عمر هذا هو القياس ولا أعلم أصلاً يعضد
قول من قال لا يعدل التاجر عروضه حتى ينض له
شيء من الورق أو الذهب أو حتى ينض له نصاب
كما قال نافع لأن العروض المشتراة بالورق
والذهب للتجارة لو لم تقم مقامها لوضعها فيها
للتجارة ما وجبت فيها زكاة أبداً لأن الزكاة لا تجب
فيها لعينها إذا كانت لغير التجارة بإجماع علماء
الامة وإنما وجب تقويمها عندهم للمتاجر بها لأنها
كالعين الموضوعه فيها للتجارة وإذا كانت كذلك
فلا معنى لمراعاة ما نض من العين قليلاً كان أو
كثيراً ولو كانت جنساً آخر ما وجبت فيها زكاة من
اجل غيرها وإنما صارت كالعين لأن النماء لا
يطلب بالعين إلا هكذا
وهو قول جماعة الفقهاء بالعراق والحجاز
قال الشافعي من اشترى عرضاً للتجارة حال عليه
الحول من يوم ابتاعه للتجارة فعليه أن يقومه
بالأغلب من نقد بلده دنائير كانت أو دراهم ثم
يخرج زكاته من الذي قومه به إذا بلغت قيمته ما
يجب فيه الزكاة وهذه سبيل كل عرض أريد به
التجارة
وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وقول
الثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي
عبيد والطبري والمدير عندهم وغير المدير سواء
وكلهم تاجر مدير يطلب الربح بما يضعه من العين
ففي العروض
وأما داود بن علي فإنه شذ عن جماعة الفقهاء
فلم ير الزكاة فيها على حال اشترت للتجارة أو
لم تشتت للتجارة

واحتج بقول رسول الله ﷺ ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (1) — قال ولم يقل إلا أن ينوي فيها التجارة وزعم أن الاختلاف في زكاة العروض موجود بين العلماء فلذلك نزع بما نزع من دليل عموم السنة وذكر عن عائشة وبين عباس وعطاء وعمرو بن دينار أنهم قالوا لا زكاة في العروض قال أبو عمر هذا - لعمرى - موجود عن هؤلاء وعن غيرهم محفوظ أنه لا زكاة في العروض ولا زكاة إلا في العين والحرث والماشية وليس هذا عن واحد منهم على زكاة التجارات وإنما هذا عندهم على زكاة العروض المقتناة لغير التجارة وما أعلم أحدا روي عنه أنه لا زكاة في العروض للتجارة حتى تباع إلا بن عباس على اختلاف عنه وذكر داود عن مالك أنه قال لا أرى الزكاة في العروض على التاجر الذي يبيع العرض بالعرض ولا ينض له شيء ولا على من بارت عليه سلعته اشتراها للتجارة حتى يبيع تلك السلعة وينض ثمنها بيده

قال أبو عمر لو كان في قول مالك هذا له حجة في إسقاط الزكاة فيما بأيديهم من العروض للتجارة لكان في قول مالك أنه يقوم العروض ويتركها إذا نض له أقل شيء حجة عليه وقول مالك أنه يزكي العرض إذا باعه غير المدير ساعة يبيعه دليل على أنه يرى فيه الزكاة إذا لم يستأنف بالثمن حولا ولكنه لا يقول بقول مالك في ذلك ولا يقول غيره من أئمة الفقهاء وسائر السلف الذين ذكرنا أقوالهم في إيجاب الزكاة في العروض المشتراة للتجارة ويحتج بما لا حجة فيه عنده ولا عند غيره مغالطة وقد حكينا عن مالك أنه قال في ذلك بقول الجمهور الذين هم الحجة على من خالفهم وبالله

التوفيق
واحتج أيضا داود وبعض أصحابه في هذه المسألة
ببراءة الذمة وأنه لا ينبغي أن يجب فيها شيء
لمسكين ولا غيره إلا بنص كتاب أو سنة أو إجماع
وزعم أنها مسألة خلاف

الاستذكار ج: 3 ص: 169

قال أبو عمر احتجاج أهل الظاهر في هذه
المسألة ببراءة الذمة عجب عجيب لأن ذلك نقض
لأصولهم ورد لقولهم وكسر للمعنى الذي بنوا
عليه مذهبهم في القول بظاهر الكتاب والسنة
لأن الله عز وجل قال في كتابه خذ من أموالهم
صدقة التوبة 103 ولم يخص مالا من مال وظاهر
هذا القول يوجب على أصوله أن تؤخر الزكاة من
كل مال إلا ما أجمعت الأمة أنه لا زكاة فيه من
الأموال ولا إجماع في إسقاط الزكاة عن عروض
التجارة بل القول في إيجاب الزكاة فيها إجماع
من الجمهور الذين لا يجوز الغلط عليهم ولا
الخروج عن جماعتهم لأنه مستحيل أن يجوز
الغلط في التأويل على جميعهم
وأما السنة التي زعم أنها خصت بظاهر الكتاب
وأخرجته عن عمومها فلا دليل له فيما ادعى من
ذلك لأن أهل العلم قد أجمعوا أنه لا سنة في ذلك

إلا حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ ليس على
المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (1) وحديث

علي (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ أنه قال قد
عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق (2)
فالواجب على أصل أهل الظاهر - أن تكون الزكاة
تؤخذ من كل مال ما عدا الرقيق والخيل لأنهم لا
يقيسون على الخيل والرقيق ما كان في معناهما
من العروض ولا إجماع في إسقاط الصدقة عن
العروض المبتاعة للتجارة بل القول في إيجاب
الزكاة فيه نوع من الإجماع وفي هذا كله وما كان

مثله أوضح الدلائل على تناقضهم فيما قالوه ونقضهم لما أصلوه وبالله التوفيق قال أبو عمر من الحجة في إيجاب الصدقة في عروض التجارة مع ما تقدم من عمل العمرين (رضي الله عنهما) حديث سمرة بن جندب عن

النبي

ذكره أبو داود وغيره بالإسناد الحسن عن سمرة وقد ذكرناه في التمهيد عن سمرة أنه قال كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعدده للصبية (3)

وروى الشافعي وغيره عن بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن حماس أن أباه حماسا قال مررت على عمر بن الخطاب وعلى عاتقي أدمة أحملها فقال لي ألا تؤدي زكاتها يا حماس فقلت يا أمير

الاستذكار ج: 3 ص: 170

المؤمنين ما لي غير هذه وأهبة من القرط فقال ذلك مال فضع فوضعها بين يديه فحسبها فوجدها قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن حماس عن أبيه قال مر علي عمر فقال أد زكاة مالك فقلت مالي مال أزكيه إلا في الجعاب والأدم فقال قوموه وأد زكاته فهذا الحديث عن عمر من رواية أهل الحجاز وقد تقدم في هذا الباب من رواية أهل العراق حديث أنس بن سيرين عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب بمثل ذلك فلا مقال لأحد في إسناد حديث أنس هـ

وروى أبو الزناد وغيره عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يقول كل مال أورقيق أو دواب أدير للتجارة فيه الزكاة وقال أبو جعفر الطحاوي قد ثبت عن عمر بن

عمر زكاة عروض التجارة ولا مخالف لهما من الصحابة (رضوان الله عليهم) قال أبو عمر هذا يشهد لما وصفنا أن قول بن عباس لا زكاة في العروض إنما هو في عروض القنينة كقول سائر العلماء وأما ما ذكره عن عطاء وعمرو بن دينار فقد أخطأ عليهما وليس ذلك بمعروف عنهما والمعروف عنهما خلاف ما يوافق مذهب مالك في ذلك ذكر عبد الرزاق عن معمر عن بن طاوس وعن معمر عن جابر عن الشعبي وعن بن جريج عن عطاء أنهم قالوا في العرض للتجارة لا زكاة فيه حتى يبيعه فإذا باعه زكاه وأدى زكاة واحدة قال بن جريج وقال عطاء لا زكاة في عرض لا يدار قال والذهب والفضة يزكيان وإن لم يدارا قال أبو عمر لا أعلم أحدا قال بقول الشعبي وعطاء في غير المدير إلا مالكا (رحمه الله) وأما طاوس فقد اختلف عنه في ذلك فروي عنه ما ذكرنا وروي عنه إيجاب الزكاة في عروض التجارة كل عام بالتقويم كسائر العلماء وممن قد روينا ذلك عنه من السلف إذ قد ذكرنا من قاله من أئمة الفتيا بالأمصار سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسائر الفقهاء السبعة والحسن البصري وإبراهيم النخعي وطاوس اليماني وجابر بن زيد وميمون بن مهران

الاستذكار ج:3 ص:171

هؤلاء أئمة التابعين في أمصار المسلمين وسبيلهم سلك جمهور الفقهاء من أهل الرأي والحديث بالعراق والحجاز والشام أخبرنا خلف بن سعيد قال حدثنا أحمد بن خالد قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرني بن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن بن عمر أنه كان يقول في كل مال

يدار في عبید أو دواب أو طعام الزكاة كل عام
قال أبو عمر ما كان بن عمر ليقول مثل هذا من
رأيه لأن مثل هذا لا يدرك بالرأي والله أعلم ولولا
أن ذلك عنده سنة مسنونة ما قاله وبالله التوفيق
1 (10 - باب ما جاء في الكنز)

55 - مالك عن عبد الله بن دينار أنه قال سمعت
عبد الله بن عمر وهو يسأل عن الكنز ما هو فقال
هو المال الذي لا تؤدي منه الزكاة
قال أبو عمر سؤال السائل لعبد الله بن عمر عن
الكنز ما هو إنما كان سؤالاً عن معنى قول الله
تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا
ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم يوم
يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم
وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم
فذوقوا ما كنتم تكنزون التوبة 34 35
وكان أبو ذر يقول بشر أصحاب الكنوز بكى في
الجباه وكى في الجنوب وكى في الظهر
وروى الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق
عن بن مسعود قال والذي لا إله غيره لا يعذب
رجل يكنز فيمس دينار دينار ولا درهم درهم ولكنه
يوسع جلده حتى يصل إليه كل دينار ودرهم على
حده

واختلف العلماء في الكنز المذكور في هذه الآية
ومعناه فجمهورهم على ما قاله بن عمر وعليه
جماعة فقهاء الأمصار
وأما الكنوز في كلام العرب فهو المال المجتمع
المخزون فوق الأرض كان أو تحتها

الاستدكار ج: 3 ص: 172

هذا معنى ما ذكره صاحب العين وغيره ولكن
الاسم الشرعي قاض على الاسم اللغوي
ولا أعلم مخالفا فيما فسره به بن عمر الكنز

المذكور إلا شيء يروى عن علي بن أبي طالب وأبي ذر الغفاري والضحاك وذهب إليه قوم من أهل الزهد والسياسة والفضل ذهبوا إلى أن في الأموال حقوقا سوى الزكاة وتأولوا في ذلك قول الله عز وجل والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم المعارج 24 ورووا بمعنى ما ذهبوا إليه أشارا مرفوعة إلى

النبي ﷺ معناها عند جمهور العلماء في الزكاة واحتجوا بقول الله عز وجل وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل الإسراء 26 فأما أبو ذر فروي عنه في ذلك آثار كثيرة في بعضها شدة كلها تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش فهو كنز وأن آية الوعيد نزلت في ذلك وروي عنه ما يدل على أن ذلك في منع الزكاة وكان يقول الأكثرون هم الأخسرون يوم القيامة ويل لأصحاب المئين (1) وقد روي هذا عنه

مرفوعة إلى النبي ﷺ وهي أحاديث مشهورة تركت ذكرها لذلك ولأن جمهور العلماء على خلاف تأويل أبي ذر لها وكان الضحاك بن مزاحم يقول من ملك عشرة آلاف درهم فهو من الأكثرين الأخسرين إلا من قال بالمال هكذا وهكذا بصلة الرحم ورفد الجار والضعيف ونحو ذلك من جهة الصدقة والصلة وكان مسروق يقول في قول الله عز وجل سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة آل عمران 180 قال الرجل يرزقه الله المال فيمنع قرابته الحق الذي فيه فيجعل حية يطوقها فيقول مالي ولك فتقول الحية أنا مالك وهذا ظاهرة غير الزكاة وقد يحتمل أن تكون الزكاة

وقد روي عن بن مسعود مثله إلا أنه قال من كان له مال لا يؤدي زكاته طوقه

الاستدكار ج: 3 ص: 173

يوم القيامة شجاعا أقرع ينقر رأسه ثم قرأ
سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة آل عمران
180

وأما عن التركة فروى الثوري وغيره عن أبي
حصين عن أبي الضحى مسلم بن صبيح عن جعدة
بن هبيرة عن علي قال أربعة آلاف نفقة فما كان
فوق أربعة آلاف فهو كنز
قال أبو عمر وسائر العلماء من السلف والخلف
على ما قاله بن عمر في الكنز
روى بكير ويعقوب بن عبد الله بن الأشج عن بشر
بن ربيعة أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)
أمر رجلا له مال عظيم أن يدفنه فقال له الرجل يا
أمير المؤمنين أليس بكنز إذا دفنته فقال عمر
ليس بكنز إذا أديت زكاته
وروى معمر عن أيوب عن نافع عن بن عمر قال
إذا أديت صدقة مالك فليس بكنز وإن كان مدفونا
ولم يؤدها فهو كنز وإن كان ظاهرا
وروى الثوري وغيره عن عبد الله بن عمر عن نافع
عن بن عمر قال ما أدي زكاته فليس بكنز وإن كان
تحت سبع أراضين وما كان ظاهرا لا تؤدي زكاته
فهو كنز
وروى بن جريح قال أخبرني بن الزبير أنه سمع
جابر بن عبد الله يقول إذا أخرجت صدقة كنزك
فقد أذهب شره وليس بشر
وعن بن مسعود نحوه
وروى وكيع عن شريك عن أبي إسحاق عن عكرمة
عن بن عباس قال كل ما أديت زكاته فليس بكنز
قال أبو عمر يشهد بصحة ما قال هؤلاء ما روي
عن النبي

أخبرنا عبد الله بن محمد قال أخبرنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا محمد بن عيسى قال حدثنا عتاب عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن أم سلمة قالت كنت ألبس أوضاحا من ذهب فقلت يا رسول الله أكثر هو قال ما بلغ أن تؤدى زكاته فليسس بكنسز (1) _____
وقد روى محمد بن مهاجر عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن أم سلمة عن النبي ﷺ مثله

الاستذكار ج: 3 ص: 174

ورواه ليث بن أبي سليمان عن عطاء فلم يذكر فيه الكنسز وهذا الحديث وإن كان في إسناده مقال فإنه يشهد بصحته ما قدمنا ذكره ورواه عبد الله بن وهب قال حدثنا عمر بن الحارث عن دراج أبي السمح عن عبد الرحمن بن حنيفة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال إذا أدت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك (1) _____

وحديث الأعرابي الذي سأل النبي ﷺ عن فرض الصلاة وفرض الزكاة فلما أخبره بها قال هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع (2) _____
رواه مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن طلحة بن عبيد الله ورواه بن عباس وأنس بن مالك من طرق صحاح قد ذكرتها في التمهيد بآتم ألفاظ وأكمل معاني وفي حديث بن عباس فقال له الأعرابي والذي بعثك بالحق لا أدع منهن شيئا ولا أجاوزهن ثم ولى فقال النبي ﷺ إن صدق الأعرابي دخل الجنة (3) _____

والصحابي المذكور في هذا الحديث هو ضمام بن ثعلبة السعدي وقد ذكرناه في الصحابة بما ينبغي من ذكره

وفي هذا كله دليل على أن المال ليس فيه حق واجب سوى الزكاة وأنه إذا أدت زكاته فليس بكنز

الاستدكار ج: 3 ص: 175

حدثنا سعيد قال حدثنا قاسم قال حدثنا محمد قال حدثنا أبو بكر قال حدثنا عفان قال حدثنا أبان العطار وهمام عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد

عن معدان بن أبي طلحة عن ثوبان عن النبي ﷺ أنه قال من فارق منه الروح الجسد وهو بريء من ثلاث دخل الجنة الكنز والغلول والذنب (1) -

قال أبو عمر الأحاديث المروية في الذين يكتزون الذهب والفضة منسوخة بقوله عز وجل خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها التوبة 103

قال ذلك جماعة من العلماء بتأويل القرآن منهم أبو عمر حفص بن عمر الضرير وغيره وروى بن وهب قال أخبرني بن أنعم عن عمارة بن مسلم الكناني أنه سمع عمر بن عبد العزيز وعراك بن مالك يقولان من أعطى زكاة ماله

فليس بكنز

قالا نسخت آية الصدقة ما قبلها وروى الثوري عن بن أنعم عن عمارة بن راشد قال قرأ عمر بن عبد العزيز والذين يكتزون الذهب

والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله التوبة 34 فقال عمر ما أراها إلا منسوخة نسختها خذ من أموالهم صدقة التوبة 103

552 - مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه كان يقول من كان عنده مال لم يؤد زكاته مثل له (2) يوم القيامة شجاعا (3) أقرع (4) له زبيتان (5) يطلبه

حتى يمكنه يقول أنا كنتك قال أبو عمر هكذا هذا الحديث موقوفا عند جماعة في الموطأ من قول أبي هريرة وقد رواه عبد

الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي هريرة عن

الاستذكار ج: 3 ص: 176

النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً ذكره البخاري وغيره هكذا وقد روينا في التمهيد من طرق شتى وقد روي هذا الحديث عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن

النبي صلى الله عليه وسلم

حدثنا خلف بن قاسم قال حدثنا بكير بن الحسن ومحمد بن أحمد بن المسور قالا حدثنا يوسف بن يزيد قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد

الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الذي لا يؤدي زكاة ماله يمثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان فيلزمه - أو قال يطوق به - يقول أنا كنتك

ذكره النسائي هكذا من حديث عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

والمحفوظ فيه حديث أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً وحديث عبد العزيز المأجشون عندي فيه خطأ في الإسناد لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح عن أبي هريرة أبداً فرواية مالك وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فيه هي الصحيحة وإن كان مالك وقفه فلا وجه لوقفه لأن مثله لا يكون رأياً وهو مرفوع صحيح على ما خرجه البخاري والله أعلم حدثنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم قال حدثنا بكر بن حماد قال حدثنا بشير بن حجر قال حدثنا حماد بن سلمة عن سهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كنز لا يؤدي حقه إلا جعله الله صفائح من نار فيحمر عليها في نار جهنم فتكوى بها جبهته وجنبه وظهره

حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب غنم لا يؤدي حقها إلا جاءت يوم القيامة أوفر ما كانت فيبطح لها بقاع قرقر فتطأه بأظلافها وتنطحه بقرونها ليس فيها عقصاء ولا جلحاء كلما مرت عليه أراها ردت عليه أولاهها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب إبل لا يؤدي حقها إلا جاءت يوم القيامة أوفر ما كانت فيبطح لها بقاع قرقر فتطأه بأخفافها كلما مرت عليه أراها ردت عليه أولاهها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار (1) وذكر

تمت باسم الحديث

حدثنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أبو إسماعيل

الاستذكار ج: 3 ص: 177

محمد بن إسماعيل وأبو يحيى بن أبي مسرة فقيه مكة قال حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا جامع بن أبي راشد وعبد الملك بن أعين عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ ما من أحد لا يؤدي زكاة ماله إلا مثل له شجاعا أقرع يطوقه يوم القيامة ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصداقه من كتاب الله ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة آل عمران 180

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن وضاح قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا يعلى

بن عبید عن عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله ﷺ ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقر تطؤه ذات الأظلاف بأظلافها وتنطحه ذات القرن بقرنها وليس فيها يومئذ جماء ولا مكسورة القرن قالوا يا رسول الله وما حقها قال إطراق فحلها وإعارضه دلوها ومنيحتها وحبها على الماء والحمل عليها في سبيل الله (1)

وروى شعبة عن قتادة عن أبي عمر الغداني عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وفيه فقيل لأبي هريرة وما حق الإبل قال تعطي الكريمة وتمنح الغزيرة وتفقر الظهر وتطرق الفحل وتسقي اللبن (2) قال أبو عمر قد مضى القول في معنى مثل هذا الحديث أنه على الندب والإرشاد إلى الفضل أو تكون قبل نزول فرض الزكاة ونسخ بفرض الزكاة لما ذكرنا من الدلائل وإذا كان قبل نزول فرض الزكاة ونسخ بها كما نسخ صوم عاشوراء بصوم رمضان عاد كله فضلا وفضيلة بعد أن كان فريضة والله أعلم

وهذا المعنى هو الذي خفي على من ذهب إلى ما ذهب إليه من أوجب في المال حقوقا سوى الزكاة من إيجاب إطعام الجائع وفك العاني والمواساة في حين المسغبة والعسرة وصللة الرحم والعطف على الجار ونحو هذا مما قد تقدم ذكره ولم ير لأحد حبس فوق ما يكفيه كأبي ذر ومن تابعه ممن جعل ما فضل على القوت كنزا على أن أبا ذر أكثر ما تواتر عنه في الأخبار الإنكار على من أخذ المال

من السلاطين لنفسه ومنع منه أهله فهذا ما لا
خلاف عنه في إنكاره وأما إيجاب غير الزكاة
فمختلف عن نفسه في نفسه
وروي عن بن مسعود أنه قال من كسب كسبا
طيبا خبثه منع الزكاة ومن كسب كسبا خبيثا لم
تطيبه الزكاة
وأما قوله في حديث مالك وغيره شجاعا أقرع
فالشجاع الحية وقيل الثعبان وقيل الشجاع من
الحيات الذي يواثب الفارس والراجل فيقوم
على ذنبه وربما بلغ وجه الفارس يكون في
الصحرى

قال الشماخ أو البعيث

فأطرق إطراق الشجاع وقد جرى

على حد نابه الزعاف المسمم

(1)

وقال المتلمس
(فاطرق إطراق الشجاع ولو يرى)

مساغا لنابه الشجاع لصمما (2)

والزبيبتان نقطتان مسلحتان في

شذقيه كالرغوتين يقال إنهما تبدوان

حين يفح ويغضب وقيل نقطتان

سوداوان على عينيه وهي علامة الحية

الذكر المؤذي وقيل الزبيبتان نابان له

وقيل نكتتان على شفثيه والأول أوثق

وأكثر

والأقرع (من صفات الحيات) هو الذي

برأسه بياض وقيل كلما كثر سمه أبيض

رأسه

1 (11 - باب صدقة الماشية)

553 - مالك أنه قرأ كتاب عمر بن
الخطاب في الصدقة قال فوجدت فيه

بسم الله الرحمن الرحيم
1 (كتاب الصدقة)

في أربع وعشرين من الإبل فدونها
الغنم في كل خمس شاة

الاستذكار ج: 3 ص: 179

وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين ابنة مخاض (1)

فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر (2)
وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين بنت لبون
وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة (3) طروقة
الفحل (4) _____

وفيما فوق ذلك (5) إلى خمس وسبعين جذعة (6)

وفيما فوق ذلك إلى تسعين ابنتا لبون
وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان
طروقتان الفحل
فما زاد على ذلك من الإبل ففي كل أربعين بنت
لبون

وفي كل خمسين حقة
وفي سائمة الغنم (7) إذا بلغت أربعين إلى
عشرين ومائة شاة
وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان
وفيما فوق ذلك إلى ثلاثمائة ثلاث شياه
فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة
ولا يخرج في الصدقة تيس (8) ولا هرمة (9)
ولا ذات عوار (10) إلا ما شاء المصدق
ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية
الصدق

وما كان من خليطين (11) فإنهما يتراجعان
بينهما بالسوية

وفي الرقة (1) إذا بلغت خمس أواق ربيع العشر قال أبو عمر كتاب عمر هذا عند العلماء معروف مشهور في المدينة محفوظ وكل ما فيه من المعاني متفق عليها لا خلاف بين العلماء في شيء منها إلا أن في الغنم شيئاً من الخلاف نذكره إن شاء الله وكذلك نذكر الخلاف على الإبل فيما زاد على عشرين ومائة إلا أن تبلغ ثلاثين ومائة إن شاء الله

وقد روى سفيان بن حسين عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقات فلم يخرج إلى عماله حتى قبض وعمل به أبو بكر حتى قبض ثم عمر حتى قبض فكان في أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم في كل خمس ذود شاة وذكر معنى ما ذكره مالك من كتاب عمر سواء وقد ذكرناه بإسناده في التمهيد وروى ابن المبارك وغيره عن يونس عن ابن شهاب قال أخرج إلي سالم وعبيد الله ابنا عبد الله بن

عمر نسخة كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة قال ابن شهاب أقرأنيها سالم فوعيتها على وجهها وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبيد بن عبد الله بن عمر حين أمر على المدينة وأمر عماله بالعمل بها ولم يزل العلماء يعملون بها (2) . قال وهذا كتاب تفسيرها لا يؤخذ في شيء من الإبل صدقة حتى تبلغ خمس ذود فإذا بلغت خمسا ففيها شاة حتى تبلغ عشرا فإذا بلغت عشرة ففيها شاتان حتى تبلغ خمس عشرة فإذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه حتى تبلغ خمسا وعشرين فإذا بلغت خمسا وعشرين كان فيها فريضة والفريضة ابنة مخاض فإن لم توجد ابنة مخاض فابن لبون ذكر حتى تبلغ

خمسا وثلاثين فإذا كانت ستا وثلاثين ففيها ابنة
لبون حتى تبلغ خمسا وأربعين فإذا بلغت ستا
وأربعين ففيها حقة حتى تبلغ ستين فإذا بلغت
إحدى وستين ففيها جذعة حتى تبلغ خمسا
وسبعين فإذا كانت ستا وسبعين ففيها ابنتا لبون
حتى تبلغ تسعين فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها
حقتان حين تبلغ عشرين ومائة فإذا كانت إحدى
وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ
تسعا وعشرين ومائة فإذا كانت ثلاثين ومائة
ففيها ابنتا

الاستذكار ج: 3 ص: 181

لبون وحقة حتى تبلغ تسعا وثلاثين فإذا كانت
أربعين ومائة ففيها حقتان وابنة لبون حتى تبلغ
تسعا وأربعين ومائة فإذا كانت خمسين ومائة
ففيها ثلاث حقاق حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة
فإذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون حتى
تبلغ تسعا وستين ومائة فإذا كانت سبعين ومائة
ففيها ثلاث بنات لبون وحقة حتى تبلغ تسعا
وسبعين ومائة فإذا كانت ثمانين ومائة ففيها
حقتان وابنتا لبون حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة
فإذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقاق وابنة
لبون حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة فإذا كانت
مائتين ففيها أربع حقاق أو خمس بنات لبون أي
السنن ووجدت أخذت
قال أبو عمر ليس بين أهل العلم بالحجاز اختلاف
في شيء مما ذكره مالك في زكاة الإبل إلا في
قول بن شهاب في روايته لكتاب عمر فإذا كانت
إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون فهذا
موضع اختلاف بين العلماء وسائرهم إجماع
وأما اختلافهم في ذلك فإن مالكا قال إذا زادت
الإبل على عشرين ومائة واحدة فالمصدق بالخيار
إن شاء أخذ ثلاث بنات لبون وإن شاء أخذ حقتين
قال بن القاسم وقال بن شهاب إذا زادت واحدة

على عشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون إلى أن تبلغ ثلاثين ومائة تكون فيها حقة وابنتا لبون قال بن القاسم اتفق مالك وبين شهاب في هذا واختلفا فيما بين إحدى وعشرين ومائة إلى تسع وعشرين ومائة
قال بن القاسم ورأى علي قول بن شهاب وذكر بن حبيب أن عبد العزيز بن أبي سلمة وعبد العزيز بن أبي حازم وبين دينار كانوا يقولون بقول مالك أن الساعي مخير إذا زادت الإبل على عشرين ومائة ففيها حقتان (أو ثلاث بنات لبون وذكر أن المغيرة المخزومي كان يقول إذا زادت الإبل على عشرين ومائة ففيها حقتان لا غير إلى ثلاثين ومائة
قال وليس الساعي في ذلك مخيرا قال وأخذ عبد الملك بن الماجشون بقول المغيرة هـ
قال أبو عمر وهو قول محمد بن إسحاق وبه قال أبو عبيد أنه ليس في الزيادة شيء على حقتين حتى يبلغ ثلاثين ومائة
قال أبو عمر إذا بلغت ثلاثين ومائة ففيها حقة وابنتا لبون بإجماع من علمائنا

الاستذكار ج: 3 ص: 182

الحجازيين والكوفيين وإنما الاختلاف بين العلماء فيما وصفت لك لأن الأصل في فرائض الإبل المجتمع عليها في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون فلما احتملت الزيادة على عشرين ومائة الوجهين جميعا وقع الاختلاف كما رأيت لاحتمال الأصل له
وقال الشافعي والأوزاعي إذا زادت الإبل على عشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون كقول بن شهاب
وهذا أولى عند العلماء وهو قول أئمة أهل الحجاز وبه قال إسحاق وأبو ثور

وأما قول الكوفيين فإن أبا حنيفة وأصحابه
والثوري قالوا إذا زادت الإبل على عشرين ومائة
استقبلت الفريضة
ومعنى استقبال الفريضة عندهم أن يكون في كل
خمس ذود شاة وهذا قول إبراهيم النخعي
قال سفيان إذا زادت على عشرين ومائة ترد
الفرائض إلى أولها فإن كثرت الإبل ففي كل
خمسين حقة وفي كل ستين جذعة
وفي قول أبي حنيفة وأصحابه مثل هذا
وتفسير ذلك أن ما زاد على العشرين ومائة فليس
فيها إلا الحقتان حتى تصير خمسا وعشرين
فيكون في العشرين ومائة حقتان وفي الخمس
شاة وذلك فرض الثلاثين ومائة فإذا بلغت فيها
حقتان وشاتان الحقتان للعشرين ومائة وشاتان
ثم ذلك فرضها إلى خمس وثلاثين ومائة فيكون
فيها حقتان وثلاث شياه إلى أربعين ومائة فإذا
بلغتها ففيها حقتان وأربع شياه إلى خمس
وأربعين ومائة فإذا بلغت فيها حقتان وابنة
مخاض إلى خمسين ومائة فإذا بلغت فيها ثلاث
حقات فإذا زادت على الخمسين ومائة استقبل
بها الفريضة كما استقبل بها إذا زادت على
العشرين ومائة إلى مائتين فيكون فيها أربعة
حقات فإذا زادت على مائتين استقبل بها أيضا ثم
كذلك أبدا
وروى الثوري والكوفيون قولهم عن إبراهيم عن
علي بن مسعود ولهم في ذلك من جهة القياس
ما لم أر لذكره وجهها
وأما قوله في حديث عمر وفي سائمة الغنم إذا
بلغت أربعين إلى عشرين ومائة شاة وفيما فوق
ذلك إلى مائتين شاتان فهذا ما لا خلاف فيه بين
العلماء إلا شيء روي عن معاذ بن جبل من رواية
الشعبي عنه وهي منقطعة لم يقل بها أحد من
فقهاء

الأمصار والذي عليه فقهاء الأمصار أن في مائتي شاة وشاة ثلاث شياه وكذلك في ثلاث مائة وما زاد عليها حتى تبلغ أربع مائة ففيها أربع شياه وممن قال بهذا مالك بن أنس والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وهو قول الثوري والأوزاعي وسائر أهل الأثر وقال الحسن بن صالح بن حي إذا كانت الغنم ثلاث مائة شاة وشاة ففيها خمس شياه وروى الحسن بن صالح قوله هذا عن منصور عن إبراهيم قال أبو عمر أما الآثار المرفوعة في كتاب الصدقات فعلى ما قاله جماعة فقهاء الأمصار لا على ما قاله النخعي والحسن بن صالح والسائمة من الغنم وسائر الماشية هي الراعية ولا خلاف في وجوب الزكاة فيها واختلف العلماء في الإبل العوامل والبقر العوامل والكباش المعلوفة فرأى مالك والليث أن فيها الزكاة لأنها سائمة في طبعها وخلفها وسواء رعت أو أمسكت عن الرعي وقال سائر فقهاء الأمصار وأهل الحديث لا زكاة في الإبل ولا في البقر العوامل ولا في شيء من الماشية التي ليست بمهلة وإنما هي سائمة راعية

ويروى هذا القول عن علي وجابر وطائفة من الصحابة لا مخالف لهم منهم وعلى قول هؤلاء من له أربعة من الإبل سائمة وواحد عامل وتسع وعشرون من البقر راعية وواحدة عاملة أو تسع وعشرون شاة راعية وكباش معلوف في داره لم يجز عليه زكاة وأما قوله ولا يخرج في الصدقة تيس ولا هرمة ولا ذات عوار إلا ما شاء المصدق يعني مجتهدا فعليه جماعة فقهاء الأمصار لأن المأخوذ في الصدقات

العدل كما قال عمر عدل بين هذا المال وخياره لا الزائد ولا الناقص ففي التيس زيادة وفي الهرمة وذات العوار نقصان
وأما قوله إلا أن يشاء المصدق فمعناه أن تكون الهرمة وذات العوار خيرا للمساكين من التي أخرج صاحب الغنم إليه فيأخذ ذلك باجتهاده وقد روي في الحديث المرفوع لا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس إلا أن يشاء المصدق كما جاء في كتاب عمر

الاستذكار ج: 3 ص: 184

وروي ذلك أيضا عن علي وابن مسعود واختلف العلماء في العمياء وذات العيب هل تعد على صاحبها فقال مالك والشافعي تعد العجفاء والعمياء والعرجاء ولا تؤخذ
وروي أسد بن الفرات عن أسد بن عمر عن أبي حنيفة أنه لا يعتد بالعمياء كما لا تؤخذ ولم تأت هذه الرواية عن أبي حنيفة من غير هذا الوجه وسيأتي اختلافهم في العد على رب الماشية في السخل وما كان مثله في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله
والتيس عند العرب كلما يبدو عن الغنم من ذكور الضأن أو من المعز لأن الغنم الضأن والمعز والهرمة الشاة الشارف
وذات العوار (بفتح العين) العيب و (بضمها) ذهاب العين وقد قيل في ذلك بالضد وأجمعوا أن العوراء لا تؤخذ في الصدقة إذا كان بينا وكذلك كل عيب ينقص من ثمنها نقصانا بينا إذا كانت الغنم صحاحا كلها أو أكثرها فإن كان كلها عوراء أو شوارف أو جرباء أو عجفاء أو فيها من العيوب ما لا يجوز معه في الضحايا فقد قيل ليس على ربها إلا أن يعطي صدقتها منها وليس عليه أن يأتي المصدق بسائمة من العيوب صحيحة

إذا لم يكن في غنمه وقيل عليه أن يأتي المصدق بجذعة أو ثنية تجوز ضحية وعلى هذين القولين اختلاف أصحاب مالك وغيرهم من فقهاء الأمصار وسيأتي القول إن شاء الله مستوعبا في هذا المعنى عند ذكر قول عمر (رضي الله عنه) لا تأخذ الربى ولا الماخض ولا الأكولة ولا فحل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وأما قوله ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع فقد فسر مالك مذهبه في موطنه فقال مالك في باب صدقة الخلطاء وتفسير قوله لا يجمع بين مفترق أن يكون النفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة قد وجبت على كل واحد منهم في غنمه الصدقة فإذا أظلمهم المصدق جمعوها لئلا يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة فنهى عن ذلك وتفسير قوله ولا يفرق بين مجتمع أن الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فإذا أظلمها المصدق فرقا غنمها فلم يكن على كل

الاستذكار ج: 3 ص: 185

واحد منهما إلا شاة واحدة فنهى عن ذلك فقول لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة قال مالك فهذا الذي سمعت في ذلك قال مالك وقال عمر بن الخطاب لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة أنه إنما يعني بذلك أصحاب المواشي لم يذكر يحيى هذه الكلمة ها هنا في الموطأ وهي عنده في باب صدقة الخلطاء من الموطأ وذكرها غيره من رواة الموطأ وهذا مذهب مالك عند جماعته أصح وقال الأوزاعي معنى قوله عليه السلام لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع هو افتراق الخلطاء عند قدوم المصدق يريدون به بخس

الصدقة فهذا لا يصلح وقد يراد به الساعي يجمع بين مفترق ليأخذ منه الأكثر مما عليهم اعتداء فأما التفريق بين الخلطاء فالنفر الثلاثة أو أقل أو أكثر من ذلك يكون لكل رجل منهم أربعون شاة فإنما فيها شاة فلا ينبغي للمصدق أن يفرق حتى يأخذ منهم ثلاث شياه ولا يجمع بين مفترق ولا ينبغي للقوم يكون للواحد منهم أربعون شاة على حسبه فإذا جاء المصدق جمعوها لبيخسوه وقال سفيان الثوري التفريق بين المجتمع أن يكون لكل رجل شاة فيفرقها عشرين عشرين لئلا يؤخذ من هذه شيء ولا من هذه شيء وقوله لا يجمع بين مفترق أن يكون لرجل أربعون شاة وللآخر خمسون يجمعانها لئلا يؤخذ منها شاة قال أبو عمر ذهب الثوري أيضا إلى أن المخاطب **أرباب المواشي** وقال الشافعي لا يفرق بين ثلاثة نفر خلطاء في عشرين ومائة شاة حسبه إذا جمعت بينهم أن يكون فيها شاة لأنها إذا فرقت ففيها ثلاث شياه ولا يجمع بين مفترق رجل له مائة شاة وشاة وآخر له مائة شاة وشاة فإذا تركا على افتراقهما كان فيهما شاتان وإذا جمعتا كان فيهما ثلاث شياه ورجلان لهما أربعون شاة فإذا فرقت فلا شيء فيها وإذا جمعت ففيها شاة والخشية خشية الساعي أن تقل الصدقة وخشية رب المال أن تكثر الصدقة وليس واحد منهما أولى باسم الخشية من الآخر فأمر أن يقر كل على حاله إن كان مجتمعا صدق مجتمعا وإن كان مفترقا صدق مفترقا

وقال أبو حنيفة وأصحابه معنى قوله عليه السلام لا يفرق بين مجتمع أن يكون للرجل مائة وعشرون شاة ففيها شاة واحدة فإن فرقها المصدق أربعين أربعين ففيها ثلاث شياه

ومعنى قوله لا يجمع بين مفترق أن يكون للرجلين أربعين شاة فإن جمعها صارت فيها شاة ولو فرقها عشرين عشرين لم يكن فيها شيء قالوا ولو كانا شريكين متعارضين لم يجمع بين أغنامهم

وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف إذا قيل في الحديث خشية الصدقة هو أن يكون للرجل ثمانون شاة فإذا جاء المصدق قال هو بيني وبين إخوتي لكل واحد منهما عشرون أو يكون له أربعون شاة فيأخذ من إخوته أربعون أربعون فيقول هذه كلها لي فليس فيها إلا شاة واحدة فهذه خشية الصدقة لأن الذي يؤخذ منه يخشى الصدقة وأما إذا لم يقل فيه خشية الصدقة فقد يكون على هذا الوجه وقد يكون على وجه أن يكون يجيء المصدق إلى إخوة ثلاثة ولو أخذ منهم عشرون ومائة شاة فيقول هذه بينكم لكل واحد أربعون أو يكون لهم أربعون فيقول المصدق هذه لواحد منكم

قال أبو عمر إنما حمل الكوفيون أبا يوسف وأصحابه على هذا التأويل في معنى الحديث لأنهم لا يقولون إن الخلطة تغير الصدقة وإنما يصدق الخلطاء عندهم صدقة الجماعة وعند غيرهم من العلماء يصدقون صدقة المالك الواحد وسيأتي بيان ذلك في باب صدقة الخلطاء إن شاء الله

وما تألوه في الحديث لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع يرتفع معه فائدة الحديث وللحجة عليهم موضع غير هذا يأتي في باب الخلطاء

وقال أبو ثور قوله (عليه السلام) لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع على رب المال والساعي وذلك أن الساعي إذا جاؤوا لرجل عشرون ومائة شاة ففرقها على أربعين أربعين

أخذ منه ثلاث شياه ولا يحل للساعي ذلك ولا يحل للساعي أن يجيء إلى قوم لكل واحد منهم عشرون شاة أو ثلاثون فيجمع بينهم ثم يزكيها وكذلك أصحاب المواشي إذا كان لرجل أربعون شاة فكان فيها الزكاة فإذا جاء المصدق فرقها على نفسين أو ثلاثة لثلاث يؤخذ منه شيء أو يكون لثلاثة أربعون أربعون شاة فإذا جاء المصدق جمعوها وصيروها لواحد فتأخذ منها شاة فهذا لا يحل لسرب الماشية ولا للمصدق وأما قوله في حديث عمر وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية فسنذكر وجه التراجع بين الخليطين إذا أخذت الشاة من غنم أحدهما في باب صدقة الخلطاء

الاستذكار ج: 3 ص: 187

وأما قوله وفي الرقة إذا بلغت خمس أواق ربع العشر فقد تقدم القول في زكاة المال في زكاة الذهب والفضة ومبلغ النصاب فيها والرقعة عند جماعة العلماء هي الفضة وقد تقدم قولنا في المضروب منها والنفر والمسبوك ومضى القول في الحلبي في باب زكاة الحلبي والحمد لله
1 (12 - باب ما جاء في صدقة البقر)

554 - مالك عن حميد بن قيس المكي عن طاوس اليماني أن معاذ بن جبل الأنصاري أخذ من ثلاثين بقرة تبيعا (1) ومن أربعين بقرة مسنة (2) وأتي بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع من رسول الله ﷺ فيه شيئا حتى ألقاه فأسأله فتوفي رسول الله ﷺ قبل أن يقدم معاذ بن جبل
قال أبو عمر ظاهر هذا الحديث الوقوف على معاذ بن جبل من قوله إلا أن في قوله أنه لم يسمع من

النبى ﷺ فيما دون الثلاثين والأربعين من البقر شيئاً دليلاً واضحاً على أنه قد سمع منه عليه السلام في الثلاثين وفي الأربعين ما عمل به في ذلك مع أن مثله لا يكون رأياً إنما هو توقيف ممن أمر بأخذ الزكاة من الذين يطهرهم ويزكيهم بها

ولا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر ما في حديث معاذ هذا وأنه النصاب المجتمع عليه فيها

وحديث طاوس هذا عندهم عن معاذ غير متصل والحديث عن معاذ ثابت متصل من رواية معمر والثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بمعنى حديث مالك وروى معمر والثوري أيضاً عن إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي وفي البقر في كل ثلاثين بقرة تباع حولين وفي كل أربعين مسنة

وكذلك في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم

الاستذكار ج: 3 من: 188

وكذلك في كتاب الصدقات لأبي بكر وعمر وعلي (رضي الله عنهم) وعلى ذلك مضى جماعة الخلفاء ولم يختلف في ذلك العلماء إلا شيء روي عن سعيد بن المسيب وأبي قلابة والزهري وعمر بن عبد الرحمن بن أبي خلدة المزني وقتادة ولا يلتفت إليه لخلاف الفقهاء من أهل الرأي والآثار بالحجاز والعراق والشام له وذلك لما قدمنا عن النبي ﷺ وأصحابه وجمهور العلماء وهو يرد قولهم لأنهم يرون في كل خمس من البقر شاة إلى ثلاثين واعتلوا بحديث لا أصل له وهو حديث حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن حزم ذكره بإسناده أنه في كتاب عمرو بن حزم

واختلف العلماء في هذا الباب فيما زاد على
 الأربعين
 فذهب مالك والشافعي والثوري وأحمد وإسحاق
 وأبو ثور وداود والطبري وجماعة أهل الفقه من
 أهل الرأي والحديث إلى أن لا شيء فيما زاد على
 الأربعين من البقر حتى تبلغ ستين ففيها تبعان
 إلى سبعين فإذا بلغت سبعين ففيها تبع ومسنة
 إلى ثمانين فيكون فيها مسنتان إلى تسعين
 فيكون فيها ثلاث تبائع إلى مائة فيكون فيها
 تبعان ومسنة ثم هكذا أبدا في ثلاثين تبعا وفي
 كل أربعين مسنة
 وبهذا أيضا كله قال بن أبي ليلي وأبو يوسف
 ومحمد بن الحسن
 وقال أبو حنيفة ما زاد على الأربعين من البقر
 فحساب ذلك
 وتفسير ذلك في مذهبه في خمس وأربعين مسنة
 ومن وفي خمسين مسنة وربع وعلى هذا كل ما
 زاد أو كثر
 هذه الرواية المشهورة عن أبي حنيفة
 وقد روى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة مثل أبي
 يوسف ومحمد والشافعي وسائر الفقهاء
 وكان إبراهيم النخعي يقول من ثلاثين بقرة تبعا
 وفي أربعين مسنة وفي خمسين مسنة وربع وفي
 ستين تبعا
 وكان الحكم وحماد يقولان إذا بلغت خمسين
 فحساب ما زاد
 قال أبو عمر لا قول في هذا الباب إلا ما قاله مالك
 ومن تابعه وهم الجمهور الذين بهم تجب الحجة
 على من خالفهم وشذ عنهم إلى ما فيه عن النبي
 وأصحابه مما تقدم في هذا الباب ذكره
 وذكر عبد الرزاق عن بن جريح قال أخبرني عمرو
 بن دينار أن طاوسا أخبره

أن معاذًا قال لست آخذ من أوقاص البقر شيئًا حتى آتي رسول الله ﷺ فإن رسول الله ﷺ لم يأمرني فيها بشيء

قال بن جريج وقال عمرو بن شعيب إن معاذ بن جبل لم يزل بالجند منذ بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن حتى مات النبي ﷺ وأبو بكر ثم قدم على عمر فرده على ما كان عليه قال أبو عمر الجند من اليمن هو بلد طاوس وتوفي طاوس سنة ست ومائة وتوفي معاذ في طاعون عمواس وكان سنة سبع عشرة أو ثمانين عشيرة

قال مالك أحسن ما سمعت فيمن كانت له غنم على راعين مفترقين أو على رعاء مفترقين في بلدان شتى أن ذلك يجمع كله على صاحبه فيؤدي منه صدقته ومثل ذلك الرجل يكون له الذهب أو الورق متفرقة في أيدي ناس شتى إنه ينبغي له أن يجمعها فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكاتها

قال أبو عمر قول مالك (رحمه الله) أحسن ما سمعت يدل على أنه قد سمع الخلاف في هذه المسألة والأصل عند العلماء مراعاة ملك الرجل للنصاب من الورق أو الذهب أو الماشية أو ما تخرجه الأرض فإذا حصل في ملك الرجل نصاب كامل وأتى عليه حول فيما يراعى فيه الحول أو نصاب فيما تخرجه الأرض في ذلك الوقت لم يراع في ذلك افتراق المال إلا من جهة السعاة على ما نذكره عن الفقهاء بعد

قال الشافعي إذا كان للرجل ببلد أربعون شاة وبلد غيره عشرون شاة دفع إلى كل واحد من المصدقين قيمة ما يجب عليه من شياه فقسما بينهما ولا أحب أن يدفع في أحد البلدين شاة

ويترك الأخرى لأنني أحب أن تقسم صدقة المال
حيث المال وهذا خلاف قول مالك لأنه يرى أن يجمع على رب
المال صدقته في موضع واحد وهو على ما قدمت لك أن الخليفة لا يحل إلا أن
يكون واحدا في المسلمين كلهم وعماله في
الأقطار يسألون من مر بهم هل عندك من مال
وجب فيه الزكاة وكذلك من قدم عليه السعاة
قال الشافعي من أدى في أحد البلدين شاة
كرهت له ذلك ولم أر عليه في

الاستذكار ج: 3 ص: 190

البلد الأخرى إعادة نصف شاة وعلى صاحب البلد
الآخر أن يصدق في قوله ولا يأخذ منه فإن اتهمه
أحلفه بالله قال وسواء كانت إحدى غنمه
بالمشرق والأخرى بالمغرب في طاعة خليفة
واحد أو طاعة والييين مفترقين إنما تجب عليه
الصدقة بنفسه في ملكه لا بواليه
قال ولو كانت بين رجلين أربعون شاة ولأحدهما
في بلد آخر أربعون شاة فأخذ المصدق من
الشريكين شاة فتلاثة أرباعها على صاحب
الأربعين الغائبة وربعها على الذي له عشرون ولا
غنم له غيرها لأنني أضمت كل مال الرجل إلى ماله
حيث كان ثم أخذ صدقته
وروي عن أبي يوسف أنه قال إذا كان العامل
واحدا ضم بعض ذلك إلى بعض فإذا كان العاملان
مختلفين أخذ كل واحد منهما ما في عمله
وكذلك قال محمد بن الحسن
قال مالك في الرجل يكون له الضأن والمعز أنها
تجمع عليه في الصدقة لأنها غنم كلها وتؤخذ
الصدقة من أكثرها عددا ضأنا كانت أو معزا كذلك
الإبل العراب والبخت والبقر والجواميس - هذا
معنى ما قاله مالك - فإن استوت فليأخذ من
أيتها شاء فإن كان في كل واحد منهما نصاب

أخذ من كل واحد منهما صدقته
قال أبو عمر لا خلاف بين العلماء في أن الضأن
والمعز يجمعان وكذلك الإبل كلها على اختلاف
أصنافها إذا كانت سائمة والبقر والجواميس كذلك

واختلفوا إذا كان بعض الجنس أرفع من بعض
فقول مالك ما ذكرنا
وقال الثوري إذا انتهى المصدق إلى الغنم صدع
الغنم صدعين فأخذ صاحب الغنم خير الصدعين ثم
يأخذ المصدق من الصدع الآخر
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد إذا اختلفت
الغنم أخذ المصدق من أي الأصناف شاء
وقال الشافعي إذا كانت غنم الرجل بعضها أرفع
من بعض أخذ المصدق من وسطها فإن كانت
واحدة أخذ خير ما يجب له فإن لم يكن في الوسط
السن التي وجبت قال لصاحب الغنم إن تطوعت
بأعلى منها أخذتها منك وإن لم تطوع فعليك أن
تأتي بشاة وسط
قال وإن كانت الغنم ضأنًا ومعزًا واستوت في
القياس أن يأخذ من كل حصته

الاستدكار ج: 3 ص: 191

قال مالك من أفاد ماشية من إبل أو بقر أو غنم
فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليه الحول من
يوم أفادها إلا أن يكون له قبلها نصاب إلى آخر
كلامه في المسألة
قال أبو عمر مذهبه في فائدة الماشية أنها لا تضم
إلى نصاب وإن لم يكن نصاب أكمل بما استفاد
النصاب واستأنف به حولا فإن كان له نصاب
ماشية أربعين من الغنم فاستفاد إليها غنما زكى
الفائدة بحول الأربعين ولو استفادها قبل مجيء
الساعي بيوم أو قبل حلول الحول بيوم وكذلك
كان له نصاب إبل أو نصاب بقر ثم استفاد إبلا

ضمها إلى النصاب وكذلك البقر يزكي كل ذلك
بحسب قول النصاب
وقول أبي حنيفة وأصحابه في ذلك نحو قول مالك

وقال الشافعي لا يضم شيئا من الفوائد إلى غيره
ويزكي كل مال لحوله إلا ما كان من نتاج الماشية
فإنه يزكي مع أمهاته إذا كانت الأمهات نصابا ولو
كانت ولادته قبل الحول بطرفة عين ولا يعتد
بالسخال حتى تكون الأمهات أربعين ولو نتجت
الأربعون قبل الحول أربعين بهيمة ثم ماتت وحال
الحول على البنات أخذ منها زكاتها كما كان يؤخذ
من الأمهات بحول الأمهات ولا يكلف أن يأتي بشية
ولا جذعة وإنما يكلف واحدة من الأربعين بهيمة
وقول أبي ثور في ذلك كله كقول الشافعي
قال مالك في الفريضة تجب على الرجل فلا توجد
عنده أنها إن كانت ابنة مخاض فلم توجد أخذ
مكانها بن لبون ذكر وإن كانت بنت لبون أو حقة أو
جذعة ولم يكن عنده كان على رب الإبل أن
يبتاها له حتى يأتيه بها لا أحب أن يعطيه قيمتها
وقال مالك إذا لم يجد السن التي تجب في المال
لم يأخذ ما فوقها ولا ما دونها ولا يزداد دراهم ولا
يردها وبتاع له رب المال سنا يكون فيها وفاء
حقه إلا أن يختار رب المال أن يعطيه شيئا فوق
السن السني وجبت عليه
ذكرها بن وهب في موطنه عن مالك
وقال بن القاسم عن مالك إذا لم يجد فيها ابنة
مخاض أو بن لبون ذكرا فرب المال يشتري
للسائل بنت مخاض على ما أحب أو كره إلا أن
يشاء رب الإبل أن يدفع منها ما هو خير من ابنة
مخاض وليس للمصدق أن يرد ذلك وإن أراد رب
المال أن يدفع بن لبون ذكرا إذا لم يوجد في
المال بنت مخاض قال فذلك للساعي إن أراد أخذه
وإلا ألزمه بنت مخاض وليس له أن يمتنع من ذلك

وقال الثوري في أسنان الإبل التي فريضتها ابنة لبون إذا لم يجد المصدق السن التي وجبت له أخذ السن التي دونها وأخذ من رب المال شاتين أو عشرين درهما ولولا الأثر الذي جاء كان ما بين القيمتين أحب إليّ

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد إذا وجبت في الإبل صدقة فلم يوجد ذلك الواجب فيها ووجد بين أفضل منها أو دونها فإنه يأخذ قيمة التي وجبت عليه وإن شاء أخذ أفضل ورد عليه بالفضل قيمته دراهم وإن شاء أخذ دونها وأخذ بالفضل دراهم وقال الشافعي مثل ذلك قال وعلى المصدق إذا لم يجد السن التي وجبت ووجد السن التي هي أعلى منها أو أسفل منها فكذلك على رب المال أن يعطي الخير لهم ثم يعطيه أهل السهمان قال وإذا وجد العليا ولم يجد السفلى أو السفلى ولم يجد العليا فلا خيار له ويأخذ من التي وجد ليس له غير ذلك

وقال أبو ثور مثل قول الشافعي إلا أنه قال ما لم يسن النبي ﷺ فيها فهو قياس على ما سن فيه من رد الشاتين أو العشرين درهما أخذه من حديث أنس عن أبي بكر في الصدقة وهو أيضا مذكور في حديث عمرو بن حزم وغيره ولم يقل مالك بذلك لأنه ليس عنده في الزكاة إلا كتاب عمر وليس ذلك فيه فقال بما روى وذلك شأن العلماء وحديث عمرو بن حزم انفرد برفعه واتصاله سليمان بن داود عن الزهري وليس بحجة فيما انفرد به

وقال مالك في الإبل النواضح والبقر السواني وبقر الحرث إنني أرى أن يؤخذ من ذلك كله إذا وجبت فيه الصدقة

قال أبو عمر وهذا قول الليث بن سعد ولا أعلم

أحدا قال به من الفقهاء غيرهما
وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه
والشافعي والأوزاعي وأبو ثور وداود وأحمد
وإسحاق وأبو عبيد لا زكاة في البقر العوامل
وإنما الزكاة في السائمة
وروى قولهم عن طائفة من الصحابة منهم علي
وجابر ومعاذ بن جبل وكتب عمر بن عبد العزيز أنه
ليس في البقر العوامل صدقة

الاستدكار ج: 3 ص: 193

وحجته قوله صلى الله عليه وسلم وفي كل إبل سائمة في كل
أربعين بنت لبون (1) من حديث بهز بن حكيم
عن أبيه عن جده
وفي حديث أنس أن أبا بكر كتب له فرائض
الصدقة وفيها سائمة الغنم إذا كانت أربعين شاة
وحجة مالك الحديث الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله ليس
فيما دون خمس ذود صدقة وأنه أخذ من ثلاثين
بقرة تبعا ومن أربعين مسنة ومن أربعين شاة
شاة ولم يخص سائمة من غيرها
وقال أصحابه إنما السائمة صفة لها كالاسم
والماشية كلها سائمة ومن حال بينها وبين الرعي
لم يمنعها ذلك أن تسمى سائمة وبالله التوفيق وهو
حسبنا ونعم الوكيل

1 (13 - باب صدقة الخلطاء)

555 - ذكر مالك مذهبه في موطنه في هذا الباب
ومعناه أن الخليطين لا يزكيان زكاة الواحد حتى
يكون لكل واحد منهما نصاب فإذا كان ذلك
واختلطا بغنمهما في الدلو والحوض والمراح
والراعي والفحل فهما خليطان يزكيهما الساعي
زكاة الواحد ثم يترادان على كثرة الغنم وقلتها
فإن كان لأحدهما دون النصاب لم يؤخذ منه شيء

ولم يرجع عليه صاحبه شيء
وإذا ورد الساعي على الخليطين بما ذكرنا من
أوصافهما زكاهما ولم يراع مرور الحول عليهما
كاملا وهما خليطان وإنما يراعى مرور الحول
على كل واحد منهما ولو اختلطا قبل تمام الحول
بشهر أو نحوه إذا وجدتهما خليطين زكاهما زكاة
المنفرد

واختلف أصحابه في مراعاة الدلو والحوض
والمراح والفحل والراعي فقال بعضهم لا يكونان
خليطين إلا ثلاثة أو صاف من ذلك
وقال بعضهم إذا كان الراعي واحدا فعليه مراد
الخلط

وقال مالك في الخليطين في الإبل والبقر إنهما
بمنزلة الخليطين في مراعاة النصاب لكل واحد
منهما

الاستذكار ج: 3 ص: 194

واحتج مالك بأن الخليطين لا يزكيان زكاة الواحد
إلا إذا كان لكل واحد منهما نصاب بقوله (عليه
السلام) ليس فيما دون خمس ذود من الإبل
صدقة وقول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)
وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة شاة
قال مالك وهذا أحب ما سمعت في هذا إلي
قال أبو عمر قوله وهذا أحب ما سمعت إلي يدل
على علمه بالخلاف فيها وأن الخلاف كان بالمدينة
قدما

وقول أبي ثور في الخلطاء كقول مالك سواء
واحتج بنحو وجته في ذلك
ومن حجة من قال بقول مالك أيضا في الخلطاء
إجماع الجميع على أن المنفرد لا تلزمه زكاة في
أقل من أربعين من الغنم
واختلفوا في الخليط بغيره لغنمه ولا يجوز أن
ينقض أصل مجتمع عليه برأي مختلف فيه
وقال أصحاب الشافعي ليس في ذلك رأي وإنما

هو توقيف عمن يجب التسليم له واحتجوا بقوله (عليه الصلاة والسلام) لا يجتمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية (1) وقوله (عليه الصلاة والسلام) في خمس من الإبل شاة وفي أربعين من الغنم شاة (2) لم يفرق بين الغنم المجتمعة في الخلطة لمالكين أبو لمالك واحد قال الشافعي ولما لم يختلف السلف القائلون في أربعين شاة شاة أن الخلطاء في مائة وعشرين شاة ليس عليهم فيها إلا شاة واحدة دل ذلك على أن عدة الماشية المختلطة لا ملك المالك واللحم أعلاه

وقال الشافعي الذي لا شك فيه أن الخليطين الشريكين لم يقتسما الماشية وتراجعهما بالسوية أن يكونا خليطين في الإبل فيها الغنم فتؤخذ الإبل في يد أحدهما فيؤخذ منها صدقتها ويرجع على شريكه بالسوية لما جاء في الحديث وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية قال وقد يكون الخليطان الرجلين يتخالطان بماشيتهما وإن عرف كل واحد منهما ماشيته ولا يكونان خليطين حتى يربحا ويحلبا ويسرحا ويسقيا معا فحلها واحد فإذا كان هكذا صدقا صدقة الرجل الواحد لكل حول

الاستذكار ج: 3 ص: 195

قال ولا يكونان حولين حتى يحول عليهما الحول من يوم اختلطا ويكونا مسلمين وإن افترقا في مراح ومسرح أو سقي أو فحول قبل الحول فليسا بخليطين ويصدقان صدقة الاثنين وكذلك إذا كانا شريكين ولا يراعي الشافعي النصاب لكل واحد منهما ولو اختلط عنده أربعة رجال أو أكثر أو أقل في أربعين شاة كان عليهم فيها شاة بمرور الحول وروي ذلك عن عطاء

قال الشافعي ولما لم أعلم مخالفا إذا كان ثلاثة خلطاء لهم مائة وعشرون شاة أن عليهم فيها شاة واحدة وأنهم يصدقون صدقة الواحد ينتقصون المساكين شاتين من مال الخلطاء الثلاثة الذين لم يفرق مالهم كان فيه ثلاث شياه لم يجر إلا أن يقال لو كانت أربعون بين ثلاثة رجال كان عليهم شاة لأنهم خلطاء صدقوا صدقة الواحد

قال وبهذا أقول في الماشية كلها والزرع قال أبو عمر يريد لما لم يكن على الخلطاء في أربعين شاة وغيره الخلطة فريضة المنفرد وجب أن يعتبر النصاب بينهم نصاب الواحد كما يزكون زكاة الواحد

قال ولو أن حائطا كان موقوفا حبسا على مائة إنسان ولم يخرج إلا عشرة أوسق أخذت منه صدقة كصدقة الواحد ويقول الشافعي في الخلطة بقول الليث وأحمد وإسحاق

قال أحمد إذا اختلط جماعة في خمسة من الإبل أو ثلاثين من البقر أو أربعين من الغنم وكان مرعاهم ومسرحهم ومبيتهم ومحلهم وفحلهم واحدا أخذ منهم الصدقة وتراجعوا فيما بينهم بالحصص

واختلفوا في غير الماشية أخذ من كل واحد على انفراده إذا كانت حصته تجب فيها الزكاة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد الخليلان في المواشي كغير الخيلطين لا تجب على واحد منهما فيما يملك منها إلا مثل الذي يجب عليه لو لم يكن خيلطا

قالوا وكذلك الذهب والفضة والزرع قالوا وإذا أخذ المصدق الصدقة من ماشيتهما تراجعوا فيما أخذ منهما حتى تعود ماشيتهما لو لم ينقص من مال كل واحد منهما إلا مقدار ما كان

عليه من الزكاة في حصته
وتفسير ذلك أن يكون لهما عشرون ومائة شاة
لأحدهما ثلثها فلا يجب على

الاستذكار ج: 3 ص: 196

المصدق انتظار قيمتها ولكن يأخذ من عرضها
شأتين فيكون بذلك أخذ من مال صاحب الثلث
شاة وثلاثا وإنما كانت عليه شاة وفيها للآخر ثلثا
شاة وقد كانت عليه شاة فيرجع صاحب الثلثين
على صاحب الثلث ثلث الشاة التي أخذها المصدق
من حصته زيادة على الواجب الذي كان عليه فيها
فتعود حصة صاحب الثلث إلى تسع وتسعين
وحصة صاحب الثلث إلى تسع وثلاثين
ولو خالط صاحب عشرين صاحب ستين فالشاة
على صاحب الستين لا على صاحب العشرين
قال أبو عمر إنما حمل الكوفيون على دفع القول
بصدقة الخلطاء أنهم لم يبلغهم ذلك والله أعلم

اعتمدوا على ظاهر قوله ^{عليه السلام} ليس فيما دون خمس
أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود
صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وقوله
(عليه السلام) في الغنم ليس فيما دون أربعين
منها شيء ورأوا أن الخلطة المذكورة تغير هذا
الأصل فلم يلتفتوا إليه والله أعلم

1 (14 - باب ما جاء فيما يعتد به من السخل) (1)
في الصدقة)

556 مالك عن ثور بن زيد الديلي عن بن لعبد الله
بن سفيان الثقفي عن جده سفيان بن عبد الله
أن عمر بن الخطاب بعثه مصدقا فكان يعد على
الناس بالسخل فقالوا أتعد علينا بالسخل ولا تأخذ
منه شيئا فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له
ذلك فقال عمر نعم تعد عليهم بالسخلة يحملها

الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الأكولة (2) ولا الربي (3) ولا الماخض ولا فحل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غداء (4) الغنم وخياره قال أبو عمر ذكر مالك في الموطأ تفسير الربي والماخض والأكولة وفحل الغنم بما يعني عن ذكره ها هنا

الاستدكار ج: 3 ص: 197

وقوله في نصاب الغنم أنه يكمل من أولادها كربح المال سواء ولو كانت عنده ثلاثون شاة حولاً ثم ولدت قبل مجيء الساعي بليلة فكملت النصاب أخذ منها - عنده - الزكاة وذلك عنده مخالف لما أفيد منها بشراء أو هبة أو ميراث ومعنى قول مالك هذا أن النصاب عنده يكون بالولادة ولا يكون بالفائدة من غير الولادة لمن كانت عنده ثلاثون من الغنم أو ما دون النصاب ثم اشترى أو ورث أو وهب له ما يكمل به النصاب استأنف بالنصاب حولاً وليس كذلك عنده حكم البنات مع الأمهات فإن كان عنده نصاب ماشية قد حال عليه الحول ثم استفاد قبل مجيء الساعي شيئاً بغير ولادة زكى ذلك مع النصاب وليس كذلك فائدة العين الصامت عنده وقد تقدم ذلك فني بـبابه وقال الشافعي لا يضمن شيئاً من الفوائد إلى غيره ويزكي كل لحوله إلى ما كان من نتاج الماشية مع النصاب وهو قول أبي ثور وقول أبي حنيفة وأصحابه في ذلك كقول مالك وقال الشافعي لا يعد بالسخل إلا أن يكون من غنمه قبل الحول ويكون أصل الغنم أربعين فصاعداً فإذا لم تكن الغنم نصاباً فلا يعد بالسخل وقال أبو حنيفة وأصحابه إذا كان له في أول الحول أربعون صغاراً أو كباراً وفي آخره كذلك وجبت فيها الصدقة وإن نقصت في الحول

وقال الحسن بن حي يتم الحول بالسخال مع
الأمهات ويعتبر الحول من يوم تم النصاب فإن
جاء الحول وجبت فيها الزكاة وإذا تمت سخالها
أربعين أو زادت عليها بالسخال حتى بلغت ستين
أو نحوها فذهب من الأمهات واحدة قبل تمام
الحول استقبل بها حولا كما يفعل بالدراهم إذا
كانت ناقصة فأفدت إليها تمام النصاب
وأما قوله لا يأخذ الربى إلى آخر قوله ذلك فقال
مالك إذا كانت كلها ربي أو فحولا أو ماخضا أو
بازلا كان لرب المال أن يأتي الساعي بما فيه
وفاء حقه جذعة أو ثنية وإن شاء صاحبها أن
يعطي منها واحدة كان ذلك له
وبنه قال أبو حنيفة
قال مالك ليس في الإبل في الصدقة مثل الغنم
فإن الغنم لا يؤخذ منها إلا جذعة أو ثنية ويؤخذ من
الإبل في الصدقة الصغار

الاستذكار ج: 3 ص: 198

قال بن الماجشون يأخذ الربى إذا كانت كلها ربي
كما يأخذ العجفاء من العجاف
قال الشافعي لا يؤخذ في صدقة الإبل ولا في
صدقة الغنم من الغنم إلا جذعة من الضأن أو ثنية
من المعز ولا يؤخذ أعلى من ذلك إلا أن يتطوع رب
المال
قال أبو عمر هذا نفس استعمال حديث عمر في
الجذعة والثنية وهو كقول مالك سواء
واختلفوا إذا كانت الإبل فصلانا والبقر عجولا
والغنم سخالاً
فقال مالك عليه في الغنم شاة ثنية أو جذعة
وعليه في الإبل والبقر ما في الكبار منها
وهو قول زفر
قال بن عبد الحكم من كانت عنده خمس وعشرون
سقيا فعليه بنت مخاض وإن كانت أربعون حلوبة
فعليه فيها جذعة

وقال الشافعي السن التي تؤخذ في الصدقة من الغنم والبقر والإبل الجذعة من الضأن والثنية مما سواها إلا أن تكون صغارا كلها وقد حال عليها حول أمها فإنه يؤخذ منها الصغير قال وحكم البنات حكم الأمهات إذا حال عليها حول الأمهات وقال أبو حنيفة ومحمد لا شيء في الفصلان إذا كان كلها فصلانا ولا في العجول ولا في صغار الغنم لا منها ولا ممن غيرها وهو قول جماعة من تابعي أهل الكوفة ومن حجتهم ما رواه هشيم عن هلال بن حسان أنه أخبره عن ميسرة بن صالح قال حدثنا سويد بن غفلة قال أتانا مصدق النبي ﷺ فأتيته فجلست إليه فسمعتة يقول إن عهدي أن لا أخذ من راضع لبن ولا أجمع بين مفترق ولا أفرق بين مجتمع قال وأتاه رجل بناقة كوماء فأبى أن يأخذها وقال أبو يوسف والثوري والأوزاعي يؤخذ منها إذا كانت خرفانا أو عجولا أو فصلانا ولا يكلف صاحبها أكثر منها وروي عن أبي يوسف أنه قال في خمس فصلان واحدة منها أو شاة واختلفوا في المعيبة كلها عجافا كانت أو مريضة فالمشهور من مذهب مالك أنه

الاستذكار ج: 3 ص: 199

يلزم صاحبها أن يأتي بما يجوز ضحية جذعة أو ثنية غير معيبة وروي بن القاسم أن عثمان بن الحكم سأل مالكا عن الساعي يجدها عجافا فقال يأخذ منها قال سحنون وهو قول المخرومي وبه قال مطرف وبن الماجشون قال أبو عمر وهو قول الشافعي وأبي يوسف قال الشافعي لأنني إذا كلفته صحيحة كانت أكثر

من شاة معيبة فأوجبت عليه أكثر مما وجب عليه قال ولم توضع الصدقة إلا رفقا بالمساكين من حيث لا يضرب بأرباب المال وأما قول أبي حنيفة فقوله في المعيبة نحو ذلك وأما الصغار فلا أرى فيها شيئاً على ما تقدم والله أعلم

1 (15 - باب العمل في صدقة عامين إذا اجتمعا)

557 - قال مالك الأمر عندنا في الرجل تجب عليه الصدقة وإبله مائة بعير فلا يأتيه الساعي حتى تجب عليه صدقة أخرى فيأتيه المصدق (1) وقد هلكت إبله إلا خميس ذود قال مالك يأخذ المصدق من الخمس ذود الصدقتين اللتين وجبتا على رب المال شاتين في كل عام شاة لأن الصدقة إنما تجب على رب المال يوم يصدق ماله فإن هلكت ماشيته أو نمت فإنما يصدق المصدق زكاة ما يجد يوم يصدق وإن تظاهرت على رب المال صدقات غير واحدة فليس عليه أن يصدق إلا ما وجد المصدق عنده فإن هلكت ماشيته أو وجبت عليه فيها صدقات فلم يؤخذ منه شيء حتى هلكت ماشيته كلها أو صارت إلى ما لا تجب فيه الصدقة فإنه لا صدقة عليه ولا ضمان فيما هلك أو مضى من السنين ومن غير الموطأ وسئل مالك عن رجل كانت له أربعون شاة فلم يأتها المصدق ثلاثة أعوام ثم أتاه في العام الرابع وهي أربعون كم يأخذ منها لعامه ذلك وللسنين الماضية فقال مالك يؤخذ منها شاة واحدة

الاستذكار ج: 3 ص: 200

قال ولو كانت ثلاثاً وأربعين أخذ منها ثلاث شياه أيضاً وإن كانت إحدى وأربعين أخذ منها شاتين وقال الشافعي كقول مالك قال أحب إلي في

الأربعين أن يؤدي عنها في كل سنة شاة إذا كانت لم تنقص في كل سنة عن أربعين لأنه قد حالت عليها أحوال وهي كلها أربعون هذا قوله في الكتاب المصري وقال في البغدادي في الرجل الذي تكون عنده عشر من الإبل فيتركها سنين أنه يؤخذ منها في السنين كلها لأن صدقتها من غيرها وقال في الأربعين والثلاث والأربعين إذا تركها صاحبها فلم يزكها سنين كقول مالك وأصحابه في ذلك وما استحبه الشافعي في أن يؤخذ من الأربعين أربع شياه كأنه قد أخذ من الساعي شاة في العام الأول ثم أتى في الثاني فوجدها أربعين ثم في الثالث والرابع مثل ذلك وهو معنى قول مالك في الهارب بماشيته من الساعي وقال أبو يوسف وأبو حنيفة ومحمد من كانت عنده عشر من الإبل فلم يزكها سنين فإنه عليه في السنة الأولى شاتين وفي الثانية شاة قال أبو عمر جعلوا الشاة المأخوذة من الخمس ذود كأنها منها فنقصت لذلك عن نصابها وقالوا في الغنم إذا كان لواحد عشرون ومائة شاة وأتى عليها سنتان لم يزكها فإن عليها زكاة سنتين في كل سنة شاة ولو كانت إحدى وعشرين ومائة ولم يزكها سنة فإن عليه للسنة الأولى شاتين وللسنة الثانية شاة وقال أبو ثور إذا كانت لرجل عشر من الإبل فحال عليها حولان فإن فيها أربعاً من الغنم وذلك أن زكاتها من غيرها وليس زكاتها منها تنتقص

1 (16 - باب النهي عن التصديق على الناس في الصدقة)

558 - ذكر فيه مالك حديث عائشة (رضي الله عنهما) أنها قالت مر على عمر بن الخطاب بغنم

من الصدقة فرأى فيها شاة حافلا (1) ذات ضرع عظيم فقال

الاستذكار ج:3 ص:201

عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون لا تفتنوا الناس لا تأخذوا حزرات المسلمين (1) نكبوا عن الطعام

قال أبو عمر قوله حافلا يعني التي قد امتلأ ضرعها لبنا ومنه قيل مجلس حافل ومحتفل وإنما أخذت - والله أعلم - من غنم كلها لبون كما لو كانت كلها ربي أخذ منها أو لو كانت كلها مواخض أخذ منها ولكن عمر (رضي الله عنه) كان شديد الإشفاق على المسلمين كالطير الحذر وهكذا يلزم الخلفاء فيمن أمروه واستعملوه الحذر منهم واطلاع أعمالهم وكان (رضي الله عنه) إذا قيل له ألا تستعمل أهل بدر قال أدنسهم بالولاية على أنه قد استعمل منهم قوما منهم سعد ومحمد بن مسلمة وروي عن حذيفة أنه قال لعمر إنك لتستعمل الرجل الفاجر فقال أستعمله لأستعين بقوته ثم أكون بعد قفاه يريد أستقصي عليه وأعرف ما يعمل به

والدليل على أن الشاة الحافل لم تؤخذ إلا على وجهها أنه لم يأمر بردها ووعظ وحذر تنبيها ليوقف على مذهبه وينشر ذلك عنه فتطمئن نفوس الرعية ويخاف عاملهم وأما الحزرات فما غلب على الظن أنه خير المال وخياره وقال صاحب العين الحزرات خيار المال وقيل الحزرات كرائم الأموال وكذلك قال (عليه الصلاة والسلام) لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن إياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم

وأما قوله نكبوا عن الطعام فماخوذ - والله أعلم -
من قول رسول الله ﷺ إنما تحدث لهم ضرور
مواشيهم أطعمتهم فكأنه قال نكبوا عن ذوات
الصدر وخذوا الجذعة والثنية
حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أحمد بن حنبل قال
حدثنا وكيع قال حدثنا زكريا بن إسحاق المكي عن
يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن بن
عباس أن رسول الله ﷺ قال إنك تأتي قوما أهل
كتاب فذكر الحديث وفي آخره فإن هم أطاعوك
لذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم
فإنها ليس بينها وبين الله حجاب (1) -
ومن حديث أنس عن النبي ﷺ قال المعتدي في
الصدقة كمانعها (2) -
قال أبو عمر وقد وعظ رسول الله ﷺ أرباب
المواشي كما وعظ السعاة
روي من حديث جرير عن النبي ﷺ قال لا ينصرف
المصدق عنكم إلا وهو راض (3) -
وقد ذكرنا أسانيد هذه الآثار في التمهيد وفي
سماع أبي قره قلت لمالك في قوله نكبوا عن
الطعام فقال لي يريد اللبن
وقال مالك لا يأخذ المصدق لبونا إلا أن تكون الغنم
كلها ذات لبن فيأخذ حينئذ لبونا من وسطها ولا
يأخذ حزازات الناس
559 - وذكر مالك أيضا في هذا الباب عن يحيى
بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال
أخبرني رجلان من أشجع أن محمد بن مسلمة
الأنصاري كان يأتيهم مصدقا فيقول لرب المال
أخرج إلي صدقة مالك فلا يقود إليه شاة فيها

وفاء من حقه إلا قبلها
وكان عمر بن الخطاب يبعثه ساعيا

الاستذكار ج: 3 ص: 203

وهذا الحديث لا مدخل فيه للقول وليس فيه معنى
مشكل يحتاج إلى تفسير وحسب كل من أعطى
حقه أن يقبله
والوفاء العدل في الوزن وغيره فإن أراد بالوفاء
ها هنا الزيادة فلا أعلم خلافا بين العلماء أنه
ينبغي للعامل على الصدقة إذا أعطاه رب المال
فأوفى عليه أن يأخذ ذلك للمساكين ولا يرد ما
أعطى لهم رب المال وليس ذلك له
وقول مالك السنة عندنا والذي أدركت عليه أهل
العلم ببلدنا أنه لا يضيق على المسلمين في
زكاتهم وأن يقبل منهم ما دفعوا من أموالهم
قال أبو عمر السنة عند الجميع إذا دفع أرباب
الأموال ما يلزمهم فلا تضيق حينئذ على أحد
منهم إنما التضيق أن يطلب منهم غير ما فرض
عليهم
فيما مضى من أقوال العلماء فيمن غنمه كلها
جرباء أو ذوات عيوب أو صغار ما يبين لك معنى
التضيق من غيره والله اعلم

1 (17 - باب أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها)

560 - مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
أن رسول الله ﷺ قال لا تحل الصدقة لغني إلا
لخمسة لغار في سبيل الله أو لعامل عليها أو
لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار
مسكين فتصدق على المسكين فأهدي المسكين
للغني
تابع مالك على إرسال هذا الحديث سفيان بن
عيينه وإسماعيل بن أمية

ورواه معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ
ورواه الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
قال حدثني الليث عن النبي ﷺ
وقد ذكرنا الأسانيد بذلك عنهم في التمهيد
وفي هذا الحديث من الفقه ما يدخل في تفسير
قول الله (عز وجل) إنما الصدقات للفقراء
والمساكين التوبة 60 لأنه تفسير لقول رسول
الله ﷺ لا

الاستذكار ج: 3 ص: 204

تجوز الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي (1) لأن
قوله هذا لا يحمل مدلوله على عمومه بدليل
الخمسة الأغنياء المذكورين في حديث هذا الباب
وأجمع العلماء على أن الصدقة المفروضة وهي
الزكاة الواجبة على الأموال لا تحل لغني غير
الخمسة المذكورين في هذا الحديث الموصوفين
فيه
وكان بن القاسم يقول لا يجوز لغني أن يأخذ من
الصدقة ما يستعين به على الجهاد وينفقه في
سبيل الله وإنما يجوز ذلك للفقير
قال وكذلك الغارم لا يجوز له أن يأخذ من الصدقة
ما بقي له ماله ويؤدي منها دينه وهو عنها غني
قال وإن احتاج الغازي في غزوته وهو غني له
مال غاب عنه لم يأخذ من الصدقة شيئاً
واستقرض فإذا بلغ بلده أدى ذلك من ماله
هذا كله ذكره بن حبيب عن بن القاسم وزعم أن
بن قانع وغيره خالفوه في ذلك
وروى أبو زيد وغيره عن بن القاسم أنه قال في
الزكاة يعطى منها الغازي وإن كان معه في غزاته
ما يكفيه من ماله وهو غني في بلده
وروى بن وهب عن مالك أنه يعطى منها الغزاة

ومن لزم مواضع الرباط فقراء كانوا أو أغنياء
 وذكر عيسى بن دينار في تفسير هذا الحديث قال
 تحل الصدقة للغازي في سبيل الله لو احتاج في
 غزوته وغاب عنه غناه ووبره ولا تحل لمن كان
 معه ماله من الغزاة
 قال عيسى وتحل لعامل عليها وهو الذي يجمع
 من عند أرباب المواشي والأموال فهذا يعطى
 منها على قدر سعيه لا على قدر ما جمع من
 الصدقات والعشور ولا ينظر إلى الثمن وليس
 الثمن بفريضة
 قال وتحل لغارم غرما قد فدحه وذهب بماله إذا
 لم يكن غرمه في فساد ولا دينه في فساد مثل أن
 يستدين في نكاح أو حج أو غير ذلك من وجوه
 المباح والصالح

الاستذكار ج: 3 ص: 205

وأما الشافعي وأصحابه وأحمد بن حنبل وسائر
 أهل العلم فيما علمت فإنهم قالوا جائز للغازي
 في سبيل الله إذا ذهب نفقته وماله غائب عنه أن
 يأخذ من الصدقة ما يبلغه
 قالوا والمحمّل بحمالة في بر وإصلاح والمتدائين
 في غير فساد كلاهما يجوز له أداء دينه من
 الصدقة وإن كان الحميل غنيا فإنه يجوز له أخذ
 الصدقة إذا وجب عليه أداء ما تحمل به وكان ذلك
 يحجبه
 قال أبو عمر من حجة الشافعي ومن ذهب مذهبه
 فيما وصفنا عنه ظاهر حديث مالك في هذا الباب
 وحديث قبيصة بن المخارق وقد ذكرناه بإسناد في
 التمهيد وفيه لا تحل الصدقة إلا لأحد ثلاثة رجل
 تحمل بحمالة فحلت له المسألة حتى يصيب -
 يعني ما تحمل به - ثم يمسك (1) -
 فقوله ثم يمسك دليل على أنه غني لأن الفقير
 ليس عليه أن يمسك عن السؤال مع فقره ودليل
 آخر وهو عطفه ذكر الذي ذهب ماله وذكر الفقير

ذي الفاقة على ذكر صاحب الحمالة فدل على أنه لم يذهب ماله ولم تصبه فاقة حتى يشهد له بها وقد أجمع العلماء على أن الصدقة تحل لمن عمل عليها وإن كان غنيا وكذلك المشتري لها بماله والذي تهدي إليه وإن كانوا أغنياء وكذلك سائر من ذكر في الحديث والله أعلم لأن ظاهر الحديث يشبه أن الخمسة تحل لهم الصدقة من بين سائر الأغنياء

قال مالك الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي فأى الأصناف كانت فيه الحاجة والعدد أوتر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي وعسى أن ينتقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام فيؤثر أهل الحاجة والعدد حيثما كان ذلك وعلى هذا أدركت من أرضى من أهل العلم قال مالك وليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة إلا على قدر ما يرى الإمام قال أبو عمر اختلف العلماء من لدن التابعين في كيفية قسم الصدقات وهل هي

الاستذكار ج: 3 ص: 206

مقسومة على من سماه الله في الآية وهل الآية إعلام منه تعالى لمن تحل له الصدقة وكان مالك والثوري وأبو حنيفة يقولون إنه يجوز أن توضع الصدقة في صنف واحد من الأصناف المذكورين في الآية يضعها الإمام فيمن شاء من تلك الأصناف على حسب اجتهاده وروي عن حذيفة وبين عباس أنهما قالا إذا وضعتها في صنف واحد أجزاءك ولا يعرف لهما مخالف من الصنف

وقد أجمع العلماء أن العامل عليها لا يستحق ثمنها وإنما له بقدر عماله فدل ذلك على أنها ليست مقسومة على الأصناف بالسوية قال عبيد الله بن الحسن أحب أن لا يخلى منها

الأصناف كلها
وقال الشافعي هي سهران ثمانية لا يصرف منها
سهم ولا شيء عن أهله ما وجد من أهله أحد
يسـتحقه
ومن حجة الشافعي أن الله (عز وجل) جعل
الصدقات في أصناف ثمانية فغير جائز أن يعطى
ما جعله الله (عز وجل) لثمانية لصنف واحد كما
لا يجوز أن يعطى ما جعله الله لثمانية لواحد
وقد أجمعوا على أن رجلا لو أوصى لثمانية أصناف
لم يجر أن يجعل ذلك في صنف واحد فكان ما أمر
الله بقسمه على ثمانية أخرى وأولى أن يجعل في
واحد وروي في ذلك حديث عن زياد بن الحارث
الصدائي أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ما
رضي الله بقسمة أحد في الصدقات حتى قسمها
على الأصناف الثمانية (1) —
قال أبو عمر انفرد بهذا الحديث عبد الرحمن بن
زياد الإفريقي وقد ضعفه بعضهم وأما أهل
المغرب مصر وإفريقية فيثنون عليه بالدين
والعقل والفضل وقد روى عنه جماعة من الأئمة
منهم الثوري وغيره
وجملة قول الشافعي أن كل ما أخذ من
المسلمين من زكاة مال أو ماشية أو حب أو زكاة
أو معدن يقسم على ثمانية أسهم أو على سبعة
وكذلك يكون لمن قسم زكاته على أهلها كما
قسمها الله تعالى لا يختلف القسم فيه ولا
يصرف سهم واحد منهم إلى غيره والواحد مردود
إلى العامل

الاستذكار ج: 3 ص: 207

قال أبو ثور أما زكاة الأموال التي يقسمها
الناس عن أموالهم فإني أحب أن تقسم على ما
أمكن ممن سمى الله تعالى إلا العاملين فليس
لهم من ذلك شيء إذا قسمها ربها وإن أعطى

الرجل زكاة ماله بعض الأصناف رجوت أن تسعها
فأما ما صار إلى الإمام فلا يقسمه إلا فيمن شاء
اللـه عز وجل
قال أبو عمر قال الله (عز وجل) إنما الصدقات
للفقراء والمساكين التوبة 60 فاختلف العلماء
وأهل اللغة في المسكين والفقير فقال منهم
قائلون الفقير أحسن حالا من المسكين قالوا
والفقير الذي له بعض ما يقيمه والمسكين الذي
لا شيء له
واحتجوا بقول الراعي
(أما الفقير الذي كانت حلوبته

وفق العيال فلم يترك له سبد) (1)
قالوا ألا ترى أنه قد أخبر أن لهذا الفقير
حلوبة

وممن ذهب إلى هذا بن السكيت وبن
قتيبة وهو قول يونس بن حبيب
وذهب قوم من أهل الفقه والحديث إلى
أن المسكين أحسن حالا من الفقير
واحتج قائل هذه المقالة بقوله تعالى
أما السفينة فكانت لمساكين يعملون
في البحر الكهف 79 فأخبر أن
للمساكين سفينة في البحر وربما
ساوت جملة من المال
واحتجوا بقوله تعالى للفقراء الذين
أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون
ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء
من التعفف تعرفهم بسيماهم لا
يسئلون الناس إلحافا البقرة 273
قالوا فهذه الحال التي وصف الله بها
الفقراء دون الحال التي أخبر بها عن
المساكين
قالوا ولا حجة في بيت الراعي لأنه أخبر
أن الفقير كانت له حلوبة في حال ما

**قالوا
والفقر معناه في كلام العرب المفقور
كأنه الذي نزع فقرة من ظهره لشدة
فقره فلا حال أشد من هذه**

الاستذكار ج: 3 ص: 208

**واستشهدوا بقول الشاعر
لما رأى لبد النسور تطايرت
رفع القوادم كالفقير الأعزل**

(1)

أي لم يطق الطيران فصار بمنزلة من انقطع
صلبه ولصق بالأرض
قالوا وهذا هو شديد المسكنة واستدلوا بقوله
تعالى أو مسكينا ذا متربة البلد 16 يعني مسكينا
قد لصق بالتراب من شدة الفقر وهذا يدل على
أنه إن لم يكن مسكينا فليس ذا متربة مثل
الطواف وشبهه ممن له البلغة والساعي في
الاكتساب بالسؤال
وممن ذهب إلى أن المسكين أحسن حالا من
الفقر الأصمعي وأبو جعفر أحمد بن عبيد وأبو
بكر بن الأنباري
وهو قول الكوفيين من الفقهاء أبي حنيفة
وأصحابه ذكر ذلك عنهم الطحاوي وهو أحد قولي
الشافعي وللشافعي قول آخر أن الفقير
والمسكين سواء ولا فرق بينهما في المعنى وإن
افترقا في الاسم
وإلى هذا ذهب بن القاسم وسائر أصحاب مالك
في تأويل قول الله عز وجل إنما الصدقات
للفقراء التوبة 60
وأما أكثر أصحاب الشافعي فعلى ما ذهب إليه
الكوفيون ففي هذا الباب
وذكر بن وهب قال أخبرنا أشهل بن حاتم عن بن
عون عن محمد بن سيرين قال قال عمر ليس

الفقير الذي لا مال له ولكن الفقير الأخلق
الكسب
قال أبو عمر قد بينا في التمهيد مثل قوله عليه
قوله عليه السلام ليس المسكين بالطواف عليكم
(2) أن المعنى فيه ليس المسكين حق المسكين
وأن من المساكين من ليس بطواف وأوضحنا
هناك هذا المعنى بما فيه كفاية

الاستذكار ج: 3 ص: 209

واختلفوا فيمن تحل له الصدقة من الفقراء وما
حد الغنى الذي تحرم به الصدقة على من بلغه
فقال مالك ليس لهذا عندنا حد معلوم
وسنذكر مذهبه فيمن يحرم السؤال عليه فيمن لا
تحل له الصدقة عند ذكر حديث الأسدي إن شاء
الله رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن
يسار عن رجل من بني أسد
وأما الثوري فذهب إلى أن الصدقة لا تحل لمن
يملك خمسين درهما على حديث بن مسعود
وهو قول الحسن بن حي
وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى من ملك مائتي
درهم أنه تحرم عليه الصدقة المفروضة
وحجتهم الحديث أمرت أن أخذ الصدقة من
أغنيائكم (1)
وقال الشافعي للرجل أن يأخذ من الصدقة حتى
يستحق أقل اسم الغنى وذلك حين يخرج من
الفقر والمسكنة وعنده أن صاحب المدار والخادم
الذي لا غنى به عنهما ولا فضل فيهما يخرج به إلى
حد الغنى أنه ممن يحل له الصدقة
وهذا نحو قول مالك في ذلك
وبه قال أبو ثور والكوفيون
وقال عبيد الله بن الحسن من لا يكون عنده ما
يقيمه ويكفيه سنة فإنه يعطى من الصدقة
واختلفوا في مقدار ما يعطى المسكين الواحد
من الزكاة

فقال مالك الأمر فيه مردود إلى الاجتهاد من غير توقيت وقد روي عنه أنه يعطى من له أربعون درهما أو عهد لهما ذهباً وقال الليث يعطى مقدار ما يبتاع به خادماً إذا كان ذا عيال وكسنت الزكاة كثيرة وأما الشافعي فلم يحد حداً واعتبر ما يرفع الحاجة وسواء كان ما يعطاه تجب فيه الزكاة أم لا لأن الزكاة لا يجب على مالك النصاب إلا بمرور الحول وكان أبو حنيفة يكره أن يعطى إنسان واحد من الزكاة مائتي درهم

الاستذكار ج: 3 ص: 210

قال وإن أعطيته أجزاءً ولا بأس أن تعطيه أقل من مائتي درهم وقال الثوري لا يعطى من الزكاة أحد أكثر من خمسين درهماً وهذا قول الحسن بن حي وقول بن شبرمة كقول أبي حنيفة وكل من حد في أقل الغنى حداً ولم يحد فإنما هو ما لا غنى عنه من دار تحمله لا تفضل عنه أو خادم هو شديد الحاجة إليه وكلهم يجيز لمن كان له ما يكتفه من البيوت ويخدمه من العبيد لا يستغنى عنه ولا فضل له من مال يتحرف به ويعرضه للاكتساب أن يأخذ من الصدقة ما يحتاج إليه ولا يكون غنياً به فقف على هذا الأصل فإنه قد اجتمع عليه فقهاء الحجاز والعراق وقد ذكرناه عن طائفة في التمهيـد
وأما قوله عز وجل والعاملين عليها التوبة 60 فلا خلاف بين فقهاء الأمصار أن العامل على الصدقة لا يستحق جزءاً معلوماً منها ثمناً أو سبعاً أو سدساً وإنما تعطى بقدر عماله
وأما أقاويلهم في ذلك فقد تقدم قول مالك في موطنه ليس للعامل على الصدقة فريضة مسمومة

إلا على قدر ما يرى الإمام وقال الشافعي العاملون عليها المتولون قبضها من أهلها فأما الخليفة ووالي الإقليم الذي يولي أخذها عاملا دونه فليس له فيها حق وكذلك من أعان واليا على قبضها ممن به الغنى عن معونته فليس لهم في سهم العاملين وسواء كان العاملون عليها أغنياء أم فقراء من أهلها كانوا أو غريباء

قال ولا سهم فيها للعاملين معلوم ويعطون لعمالتهم عليها بقدر أجور مثلهم فيما تكلفوا من المشقة وقاموا به من الكفاية وقال أبو حنيفة وأصحابه يعطى العاملون على ما رأى الإمام وقال أبو ثور يعطى العاملون بقدر عمالتهم كان دون الثمن أو أكثر ليس في ذلك شيء موقت وأما قوله عز وجل والمؤلفة قلوبهم التوبة 60 فقال مالك لا مؤلفة اليوم وقال الثوري أما المؤلفة قلوبهم فكانوا على عهد

رسول الله

وقال أبو حنيفة وأصحابه المؤلفة قلوبهم قد سقط سهمهم وليس لأهل الذمة في بيت المال حق

الاستذكار ج: 3 ص: 211

وقال الشافعي المؤلفة قلوبهم من دخل في الإسلام من ولاء ولا يعطى من الصدقة مشرك ليتألف على الإسلام ولا يعطى إن كان مسلما إلا إذا نزل بالمسلمين نازلة لا تكون الطاعة للوالي قائمة فيها ولا يكون من يتولى الصدقة قويا على استخراجها إلا بالمؤلفة أو تكون بلاد الصدقة ممتنعة بالبعد وكثرة الأهل فيمتنعون عن الأذى ويكونوا قوما لا يوثق بثباتهم فيعطون منها الشيء على الاجتهاد من الإمام لا يبلغ اجتهاده

في حال أن يزيدهم على سهم المؤلفة قلوبهم
ولينقصهم منه إن قدر حتى يقوى بهم على أخذ
الصدقات من أهلها
وقال أبو ثور مثله
وأما قوله عز وجل وفي الرقاب التوبة 60 فقال
مالك والأوزاعي لا يعطى المكاتب من الزكاة شيئاً
لأنه عبد ما بقي عليه درهم والعبد لا يعطى منها
موسراً كان أو معسراً ولا من الكفارات من أجل
أن ملك العبد عنده غير مستقر ولسيده انتزاعه
هذا في الكفارات وأما في المكاتب فإنه ربما عجز
فصار عبداً
قال مالك ولا يعتق من الزكاة إلا رقبة مؤمنة ومن
اشترى من زكاته رقبة مؤمنة فأعتقها كان ولاؤها
لجماعة المسلمين
وهو قول عبيد الله بن الحسن
وقال أبو ثور لا بأس أن يشتري الرجل الرقبة من
زكاته فيعتقها على عموم الآية
وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري وابن شبرمة
لا يجزئ العتق من الزكاة
ومعنى قول الله تعالى عندهم وفي الرقاب هم
المكاتبون فإن أعطى المكاتب في أخذ كتابته ما
يتم به عتقه كان حسناً وإن أعطاه في غير تلك
الحال ثم عجز أجزأه
وقد روي عن مالك أنه يعان المكاتب
وهو قول الطبري والأول هو تحصيل مذهب مالك
وقال الشافعي الرقاب المكاتبون من جيران
الصدقة فإن اتسع لهم السهم أعطوا حتى يعتقوا
وإن دفع ذلك الوالي إلى من يعتقهم فحسن وإن
دفعه إليهم أجزأه
وأما قوله عز وجل والغارمين التوبة 60 فقد
مضى قول بن القاسم في ذلك في صدر هذا
الباب
قال الشافعي الغارمون صنفان صنف أدانوا في

مصلحة ومعروف وصنف دانوا في حمالات وصلاح
ذات بين فيعطون منها ما تقضى به ديونهم إن لم
تكن لهم عروض تباع في الديون

الاستذكار ج: 3 ص: 212

وأما قوله تعالى وفي سبيل الله التوبة 60
فقال مالك وأبو حنيفة في سبيل الله مواضع
الجهاد والرباط
وقال أبو يوسف هم الغزاة
وقال محمد بن الحسن من أوصى بثلثه في سبيل
الله فلو وصى أن يجعله في الحاج المنقطع به في
سبيل الله
وهو قول بن عمر عنده الحاج والعمار
وقال الشافعي في سهم سبيل الله يعطى منه
من أراد الغزو من جيران أهل الصدقة فقيرا كان
أو غنيا ولا يعطى منه غيرهم إلا أن يحتاج إلى
الدفع عنهم فيعطاه من دفع عنهم المشركين لأنه
يُدفع عن جماعة أهل الإسلام
وأما قوله تعالى وبين السبيل التوبة 60 فقال
مالك بن السبيل المسافر في طاعة ففقد زاده
فلا يجند ما يبلغه
وروي عنه أن بن السبيل الغازي وهو المشهور
في مذهب
وقال الشافعي بن السبيل من جيران الصدقة
الذين يريدون السفر في غير معصية فيعجزون
عن بلوغ سفرهم إلا بمعونة عليه
والمعنى فيه عند العلماء يتفاوت على ما قدمنا
وأجمعوا على أنه لا يؤدي من الزكاة دين ميت ولا
يكفن منها ولا يبنى منها مسجد ولا يشتري منها
مصحف ولا يعطى لذمي ولا مسلم غني
ولهم فيمن أعطى الغني والكافر وهو غير عالم
قولان أحدهما أنه يجزئ والآخر أنه لا يجزئ
1 (18 - باب ما جاء في أخذ الصدقات والتشديد
فيها)

561 - ذكر مالك أنه بلغه أن أبا بكر الصديق قال لو منعوني عقالا (1) لجاهدتهم عليه قال أبو عمر هذا فيه حديث يتصل عن النبي

الاستذكار ج: 3 ص: 213

أخبرنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة قال لما توفي رسول الله ﷺ استخلف أبو بكر بعده وكفر من كفر من العرب قال عمر بن الخطاب لأبي بكر كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله فقال أبو بكر والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه فقال عمر بن الخطاب فوالله ما هو إلا أن رأيت الله عز وجل قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق قال أبو عمر رواه بن وهب عن يونس عن الزهري فقال عقالا كما قال عقيل قال أبو عمر قوله وكفر من كفر من العرب لم يخرج على كلام عمر لأن كلام عمر إنما خرج على من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ومنع الزكاة وتأولوا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة التوبة 103 فقالوا المأمور بهذا رسول الله لا غيره وكانت الردة على ثلاثة أنواع قوم كفروا وعادوا إلى ما كانوا عليه من عبادة الأوثان وقوم آمنوا

بمسيلمة وهم أهل اليمامة وطائفة منعت الزكاة
وقالت ما رجعنا عن ديننا ولكن شحنا على
أموالنا وتناولوا ما ذكرناه
بدأ أبو بكر رضي الله عنه قتال الجميع ووافق
عليه جميع الصحابة بعد أن كانوا خالفوه في ذلك
لأن الذين منعوا الزكاة قد ردوا على الله قوله
تعالى فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة البقرة 43
وردوا على جميع الصحابة الذين شهدوا التنزيل
وعرفوا التأويل في قوله عز وجل خذ من أموالهم
صدقة تطهرهم التوبة 103 ومنعوا حقا واجبا لله
على الأئمة القيام بأخذه منهم واتفق أبو بكر
وعمر وسائر الصحابة على قتالهم حتى يؤدوا حق
الله في الزكاة كما يلزمهم ذلك في الصلاة
إلا أن أبا بكر رضي الله عنه لما قاتلهم أجرى
فيهم حكم من ارتد من العرب تأويلا واجتهادا
فلما ولي عمر بن الخطاب رأى أن النساء
والصبيان لا مدخل لهم في القتال الذي استوجبه
مانع الزكاة حق الله وفي الأغلب أنهم لا رأي لهم
في منع الزكاة

الاستذكار ج: 3 ص: 214

فراى أنه لا يجوز أن يحكم فيهم بحكم المانعين
للزكاة والمقاتلين دونها الجاحدين لها وعزر أبا
بكر باجتهاده ولم يسعه في دينه أو بان له ما
بان من ذلك أن يسترقهم بعدائهم وأطلق
سبيلهم وذلك أيضا بمحض الصحابة من غير نكير
وهذا يدل على أن كل مجتهد معذور
وقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فدا
كل امرأة وصبي كان بأيدي من سباه منهم وخير
المرأة إن أرادت أن تبقى على نكاحه ينكحها
الذي سبها بعد الحكم بعقها
وأما العقال فقال أبو عبيدة معمر بن المثنى هو
صدقة عمام
وقال غيره هو عقال الناقة التي تعقل به وخرج

كلامه على التقليل والمبالغة
وقال بن الكلبي كان معاوية قد بعث عمرو بن
عبدة بن أخيه مصدقا فجاز عليهم فقال
شاعرهم

**سعى عقالا فلم يترك لنا سبدا
فكيف لو قد سعى عمرو عقالين**

(1)

وهذا حجة أن العقال صدقة سنة
ومن رواه عناقا وإنما أراد التقليل أيضا لأن
العناق لا يؤخذ في الصدقة عند طائفة من أهل
العلم ولو كانت الغنم عناقا كلها
وذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند قال
حدثني أبي قال حدثنا زكريا بن عدي قال أخبرني
عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن
القاسم عن علي بن حسين قال حدثنا أم سلمة

قالت كان رسول الله ﷺ في بيتي فجاء رجل
فقال يا رسول الله كم صدقة كذا وكذا قال كذا
وكذا قال فإن فلانا تعدى علي قال فنظروا

فوجدوه قد تعدى بصاع فقال النبي ﷺ فكيف بكم
إذا سعى من يتعدى عليكم أشد من هذا التعدي (2)

قال أبو عمر كان يبكي ما يحل بأمرته من بعده
وذكر أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن
الساجي في كتاب أحكام القرآن له قال حدثنا عبد
الواحد بن غياث قال حدثنا أشعث بن برز قال

الاستذكار ج: 3 ص: 215

جاء رجل إلى الحسن فقال إني رجل من أهل
البادية وإنه يبعث علينا عمال يصدقوننا ويظلموننا
ويعتدون علينا ويقومون الشاة بعشرة وقيمتها
ثلاثة ويقومون الفريضة مائة وثمانها ثلاثون فقال
الحسن إن الصدقة لا تؤخذ إلا عفوا ولا تزد إلا

عفوا من أداها سعد بها ومن بخل بها شقي إن القوم والله لو أخذوها منكم ووضعوها في حقها وفي أهلها ما بالوا كثيرا أديتم أو قليلا ولكنهم حكموا لأنفسهم وأخذوا لها قاتلهم الله أنا يؤفكون يا سبحان الله ما لقيت هذه الأمة بعد

نبيها ﷺ من منافق قهرهم واستأثر عليهم 562 - مالك عن زيد بن أسلم أنه قال شرب عمر بن الخطاب لبنا فأعجبه فسأل الذي سقاه من أين هذا فأخبره أنه ورد على ماء قد سماه فإذا نعم من نعم الصدقة وهم يسقون فحلبوا لي من ألبانها فجعلته في سقائي فهو هذا فأدخل عمر بن الخطاب بيده فاستقاءه قال أبو عمر محملة عند أهل العلم أن الذي سقاه اللبن لما لم يكن من ماله وعلم أنه كان من مال الصدقة وكان عمر غنيا لا تحل الصدقة له وكان الذي سقاه إياه لم يملك اللبن ولم يكن من الذي يحل له الصدقة فاستقاءه ولم يبق في جوفه شيئا لا يحل له وهو قادر على دفعه ولم يقدر على أكثر من ذلك لأنه لم يكن كذلك اللبن ملك لمعين يعوضه منه أو يستحله وهو شأن أهل الورع والفضل والدين على أنه لم يشربه إلا غير عامد ولا عالم وقد قال الله عز وجل وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم الأحزاب 5 ولكنه لما علم أن الأموال تضمن بالخطأ ولم يجد مالكا يستحله منه أو يعوضه ولا كان ساقية له ممن يصح له ملك الصدقة فيعد ذلك اللبن هدية

منه له - كما عد رسول الله ﷺ ما أهدت إليه بريرة من اللحم الذي تصدق به عليها فحل ذلك له لصحة ملك بريرة لما تصدق به عليها - لم يجد بدا من استقاءته (رضي الله عنه) ومع هذا كله فلعله قد أعطى مثل ما حصل في

جوفه من اللبن أو قيمته للمساكين فهذا أشبه وأولسي به إن شاء الله قال مالك الأمر عندنا أن كل من منع فريضة من فرائض الله عز وجل فلم

الاستذكار ج:3 ص:216

يستطع المسلمون أخذها كان حقا عليهم جهاده حتى يأخذوها منه قال أبو عمر لا خلاف بين العلماء أن للإمام المطالبة بالزكاة وأن من أقر بوجوبها عليه أو قامت عليه بها بينة كان للإمام أخذها منه وعلى هذا يجب على من امتنع من أدائها ونصب الحرب دونها أن يقاتل مع الإمام فإن أتى القتال على نفسه فدمه هدر ويؤخذ منه ماله وقد أجمعوا في الرجل يقضي عليه القاضي بحق لآخر فيمتنع من أدائه فواجب على القاضي أن يأخذه من ماله فإن نصب دونه الحرب قاتله حتى يأخذه منه وإن أتى القتال على نفسه فحق الله الذي أوجبه للمساكين أولى بذلك من حق الأدمي وقول مالك (رحمه الله) عنده فيمن منع فريضة من فرائض الله (عز وجل) أن يجاهد إن لم يقدر على أخذها منه إلا بذلك هو معنى قول أبي بكر (رضي الله عنه) والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ولذلك رأى جماعة من أهل العلم قتل الممتنع من أداء الصلاة وقد أوضحنا ذلك في كتاب الصلاة

وقول أبي بكر فإن الزكاة حق المال تفسير لقول رسول الله ﷺ إلا بحقها وحسابهم على الله يقول إن الزكاة من حقها وباللله التوفيق 563 - مالك أنه بلغه أن عاملا لعمر بن عبد العزيز كتب إليه يذكر أن رجلا منع زكاة ماله فكتب إليه عمر أن دعه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين قال فبلغ ذلك الرجل فاشتد عليه وأدى بعد ذلك زكاة

ماله فكتب إليه عمر أن خذها منه قال أبو عمر إن صح هذا عن عمر بن عبد العزيز فيحتمل - والله أعلم - أنه لم يعلم من الرجل إلا أنه أبي من دفعها إلى عامله دون منعها من أهلها وأنه لم يكن عنده ممن يمنع الزكاة أو تفرس فيه فراسة المؤمن أنه لا يخالف جماعة المسلمين ببلده المدافعين لها إلى الإمام فكان كما ظن ولو صح عنده منعه للزكاة ما جاز له أن يتركها حتى يأخذها منه فهو حق للمساكين يلزمه القيام به

وهذا الباب فيمن منع الزكاة مقري بها وأما من منعها جاحدا لها فهي ردة بإجماع ويأتي القول في المرتد في بابه إن

الاستذكار ج: 3 ص: 217

شاء الله وقد مضى في كتاب الصلاة ما فيه شفاء في هذا المعنى وليس من منع الزكاة كمن أبى من عمل الصلاة إذا

حدثنا إسماعيل بن عبد الرحمن قال حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان قال حدثنا علي بن سعيد قال حدثنا أبو رجاء سعيد بن حفص البخاري قال حدثنا مؤمل بن إسماعيل قال حدثنا حماد بن زيد قال حدثنا عمر بن مالك النكري عن أبي الجوزاء عن بن عباس - قال حماد ولا أظنه إلا رفعه - قال عد الإسلام - أو قال عد الدين - وقواعده التي بني الإسلام عليها من ترك منهن واحدة فهو حلال الدم شهادة أن لا إله إلا الله والصلاة وصوم رمضان

ثم قال بن عباس تجده كثير المال ولا يزكي فلا يكون بذلك كافرا ولا يحل دمه وتجده كثير المال ولا يحج فلا تراه بذلك كافرا ولا يحل دمه

1 (19 - باب زكاة ما يخرص من ثمار النخيل والأعناب)

564 - ذكر فيه مالك (رحمه الله) عن الثقة عنده
 عن سليمان بن يسار وعن بسر بن سعيد أن
 رسول الله ﷺ قال فيما سقت السماء (1)
 والعيون (2) والبعل (3) العشر وفيما سقي
 بالنضح (4) نصصف العشر
 قال أبو عمر هذا الحديث وإن كان في الموطأ
 منقطعاً وبلاغاً فإنه يتصل من وجوه صحاح ثابتة
 عن النبي ﷺ من حديث بن عمر وجابر ومعاذ
 وأنس وقد ذكرتها عنهم في التمهيد
 قال يحيى بن آدم (البعل) ما كان من الكروم
 والنخل قد ذهبت عروقه في الأرض إلى الماء ولا
 يحتاج إلى السقي الخمس سنين والست يحتمل
 ترك السقي
 قال و (العثري) ما يزرع على السحاب ويقال له
 أيضا العثير لأنه لا يسقى إلا بالمطر خاصة وفيه
 جاء الحديث ما سقي عثريا أو غيلا

الاستذكار ج: 3 ص: 218

قال والغيل سيل دون السيل الكثير
 قال بن السكيت الماء الجاري على الكرم
 والغرب الدلو ومنه الحديث فيما سقي بالغرب
 والنضح
 وقال النضر بن شميل (البعل) ماء المطر ثم
 ذكر نحو قول يحيى بن آدم
 وقال أبو عبيد وغيره (البعل) ما شرب بعروقه
 من الأرض من غير سقي سماء ولا غيرها
 وفيه يقول النابغة
 (من الواردات الماء بالقاع تستقي

بأعجازها قبل استقاء الحناجر) (1)
 فإذا سقته السماء فهو عذي
 قال عبد الله بن رواحة

(هنالك لا أبالي طلع بعل)
ولا نخل أسافلها رواء) (2)
وما سقته العيون والأنهار فهو سيح
وغيل والعذي هو العثري وهذا ينصرف
على ثلاثة أوجه بعل وغيل وسقي
وكذلك قال رسول الله ﷺ فيما سقت
السماء والعيون والبعل العشر
فما سقته السماء عيون وعثري وما
سقت الأنهار والعيون غيل وسيح
وسقي والبعل ما شرب بعروقه من ثراء
الأرض والنضح ما سقي بالسواقي
والدلو والدالية ما كان نضحا فمؤنته أشد
ولذلك كان فيه نصف العشر
وأجمع العلماء على القول بظاهره في
المقدار المأخوذ من الشيء المزكى
وذلك العشر في البعل كله من الحبوب
وكذلك الثمار التي تجب فيها الزكاة
عندهم كل على أصله وكذلك ما سقت
العيون والأنهار لأن المؤنة قليلة وكذلك
أيضا وردت السنة

الاستذكار ج: 3 ص: 219

وأما ما سقي بالسواقي والدوالي فنصف العشر
فيما تجب فيها الزكاة عندهم كل أيضا على أصله
وسنين أصولهم فيما فيه الزكاة عندهم في هذا
الباب إن شاء الله
واختلفوا في معنى آخر من هذا الحديث فقالت
طائفة هذا الحديث يوجب العشر في كل ما زرعه
الآدميون من الحبوب والبقول وكل ما أنبتته
أشجارهم من الثمار كلها قليل ذلك وكثيره يؤخذ
منه العشر أو نصف العشر على ما في هذا
الحديث عند جذاه وحصاده وقطافه كما قال الله
تعالى وءاتوا حقه يوم حصاده الأنعام 141 وذلك

العششر أو نصف العششر
وممن ذهب إلى هذا حماد بن سليمان ذكر ذلك
عنه شعبة وأبو حنيفة
وإليه ذهب أبو حنيفة وزفر في قليل ما تخرجه
الأرض أو كثيره إلا الحطب والقصب والحشيش
وقال أبو يوسف ومحمد لا شيء فيما تخرجه
الأرض إلا ما كان له ثمرة باقية ثم تجب فيما يبلغ
خمسة أوسق ولا تجب فيما دونها
وذكر عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل
قال كتب عمر بن عبد العزيز أن يؤخذ مما تنبت
الأرض من قليل أو كثير العششر
واعتبر مالك والثوري وابن أبي ليلي والليث
والشافعي وأحمد وإسحاق خمسة أوسق
وقال مالك الحبوب التي فيها الزكاة الحنطة
والشعير والسلت والذرة والدخن والأرز والحمص
والعدس والجلبان واللوبيا والجلجلان وما أشبه
ذلك من الحبوب التي تصير طعاما تؤخذ منها
الصدقة بعد أن تحصد وتصير حبا
قال وفي الزيتون الزكاة
وقال الأوزاعي مضت السنة في الزكاة في التمر
والعنب والشعير والسلت والزيتون فيما سقت
السماء والأنهار أو كان بعلا العشر وفيما سقي
بالرشاء والناضح نصف العششر
وقال الثوري وابن أبي ليلي ليس في شيء من
الزروع والثمار زكاة إلا التمر والزبيب والحنطة
والشعير

وهو قول الحسن بن حي
وقال الشافعي إنما تجب الزكاة فيما يبيس ويدخر
ويقتات مأكولا ولا شيء في الزيتون لأنه إدام

الاستذكار ج: 3 ص: 220

وقال أبو ثور مثله
وقال أبو داود أما ما يوسق ويجري فيه الكيل
فيعتبر فيه خمسة أوسق ولا زكاة فيما دونها وأما

ما لا يوسق ففي قليله وكثيره العشر أو نصف
العشر
565 - مالك عن زياد بن سعد عن بن شهاب أنه
قال لا يؤخذ في صدقة النخل الجعرور (1) ولا
مصران الفارة (2) ولا عدق (3) بن حبيق (4)
قال وهو يعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في
الصدقة

قال مالك ومثل ذلك مثل الغنم تعد بسخالها ولا
يؤخذ السخيل في الصدقة
وهذا الحديث ذكره بن وهب في موطئه فقال
حدثني عبد الجليل بن حميد عن بن شهاب قال
أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف في هذه الآية
ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون البقرة 267 قال
الجعرور ولون الحبيق
قال وكان ناس يميمون شر غلاتهم فيخرجونها
في الصدقة فنهاها عن لونين الجعرور ولون
الحبيق

قال ونزلت ولا تيمموا البقرة 267
قال أبو عمر قد أسنده عن بن شهاب سليمان بن
كثير وسفيان بن حسين فروياه عن بن شهاب عن
أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه أن رسول
الله

حدثنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم قال حدثنا
إسحاق قال حدثنا أبو الوليد الطيالسي قال حدثنا
سليمان بن كثير عن الزهري عن أبي أمامة بن
سهل بن حنيف عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
لونين الجعرور ولون الحبيق (5) وذكر تمام
الخبر في معنى قول بن شهاب في الجعرور
ولون الحبيق
وقال سليمان بن كثير في حديثه وفيه نزلت ولا
تيمموا الخبيث منه تنفقون البقرة

وقال الحسن كان الرجل يتصدق برذالة ماله
فنزلت هذه الآية
وروي هذا المعنى عن جماعة من أهل العلم
بتأويل القرآن وأجل من روي عنه ذلك البراء بن
عازب

قال أبو عمر هذا باب مجتمع عليه أنه لا يؤخذ
هذان النوعان في الصدقة للتمر عن غيرهما فإن
لم يكن معهما غيرهما أخذ منهما وكذلك المدني
كله لا يؤخذ منه إذا كان معه غيره لأنه حينئذ يتمم
الخبث إذا أخرج عن غيره فإن كان الثمر نوعين
رديئا وجيدا أخذ من كل بحسابه ولم يؤخذ من
الرديء عن الجيد ولا من الجيد عن الرديء
وهذا كله معنى قول مالك والشافعي والكوفي
وإن كان التمر أصنافا أخذ من الوسط
قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا يخرص (1)
من الثمار إلا النخيل والأعناب فإن ذلك يخرص
حين يبدو صلاحه ويحل بيعه وذلك أن ثمر النخيل
والأعناب يؤكل رطبا وعنبا فيخرص على أهله
للتوسعة على الناس ولئلا يكون على أحد في ذلك
ضيق فيخرص ذلك عليهم ثم يخلى بينهم وبينه
ياكلونه كيف شاؤوا ثم يؤدون منه الزكاة على ما
خرص عليه

وقال الشافعي في ذلك كقول مالك سواء في
الكتاب المصري وقال بالقران يخرص الكرم
والنخل فالحب والزيتون قياسا على النخل
والعنب واتباعا لنا وجدنا عليه الناس
قلنا ولم يختلف مالك والشافعي وغيرهما في أن
الحبوب كلها لا يخرص شيء منها وإنما اختلفا في
الزيتون فمالك يرى الزكاة فيه من غير خرص
(على ما يأتي في الباب بعد هذا إن شاء الله)
وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد
الخرص باطل ليس بشيء وعلى رب المال أن
يؤدي عشيره زاد أو نقص

قال أبو عمر جمهور العلماء على أن الخرص
للزكاة في النخل والعنب معمول به سنة معمولية
ولم يختلفوا أن رسول الله ﷺ كان يرسل عبد الله
بن رواحة وغيره إلى خيبر وغيرها يخرص الثمار
والقول بأن ذلك منسوخ بالمداينة شذوذ

الاستدكار ج: 3 ص: 222

وكذلك شذ داود فقال لا يخرص إلا النخل خاصة
ودفع حديث سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد
وقال إنه منقطع لن يسمع منه ولا يأتي خرص
العنب إلا في حديث عتاب المذكور
وقال الليث لا يخرص إلا التمر والعنب وأهله أمناء
على ما رفعوا إلا أن يهتموا فينصب للسلطان
أميناً

وقال محمد بن الحسن فيما روى عنه أصحاب
الإملاء يخرص الرطب تمراً أو العنب زيباً فإذا بلغ
خمسة أوسق أخذ منهم العشر أو نصف العشر
وإن لم يبلغ خمسة أوسق في الخرص لم يؤخذ
منه شيء

فأما قول مالك أما الحبوب لا تخرص فهو ما لا
خلاف فيه بين العلماء وإنما اختلفوا فيما وصفنا
وأما قوله في الجائحة أن الناس أمناء فيما يدعون
منها فهذا لا خلاف فيها إلا أن يتبين كذب من
يدعي ذلك فإن لم يبين كذبه وأوهم أحلف
وأما ما يأكله الرجل من ثمره وزرعه قبل الحصاد
والجذاذ والقطاف فقد اختلف العلماء هل يحسب
ذلك عليه أم لا فقال مالك والثوري وأبو حنيفة
وزفر يحسب عليه

وقال أبو يوسف ومحمد إذا أكل صاحب الأرض
وأطعم جاره وصديقه أخذ منه عشر ما بقي من
الخمسة الأوسق التي فيها الزكاة ولا يؤخذ مما
أكل وأطعم ولو أكل الخمسة الأوسق لم يجب
عليه عشر فإن بقي منها قليل أو كثير فعليه

نصف ما بقي أو نصف العشر وقال الليث في زكاة الحبوب يبدأ بها قبل النفقة وما أكل كذلك هو وأهله فلا يحسب عليه بمنزلة الرطب الذي ترك لأهل الحائط يأكلونه ولا يخرص عليهم

وقال الشافعي يترك الخارص لرب الحائط ما يأكله هو وأهله رطباً لا يخرصه عليهم وما أكله وهو رطب لم يحسب عليه

قال أبو عمر احتج الشافعي ومن وافقه بقول الله تعالى كلوا من ثمره إذا أثمر وءاتوا حقه يوم حصاده الأنعام 141 واستدلوا على أنه لا يحسب المأكول قبل الحصاد بهذه الآية

الاستدكار ج: 3 ص: 223

واحتجوا بقوله عليه السلام إذا خرصتم فدعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع (1) -

قال أبو عمر روى شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود بن نيار يقول جاء سهل بن أبي حثمة إلى مسجدنا فحدثنا أن رسول الله ﷺ قال إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع (2) -

ومن حديث بن لهيعة وغيره عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال خففوا في الخرص فإن في المال العرية (3) والواطنة (3) والأكلية (5) والوصية والعامل والنوائب وروى الثوري عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار قال كان عمر بن الخطاب يأمر الخراص أن إخرصوا وارفعوا عنهم قدر ما يأكلون ولم يعرف مالك قدر هذه الآثار ومن الحجة له ما روى سهل بن أبي حثمة أن النبي ﷺ بعث أبا حثمة خارصاً فجاء رجل فقال يا رسول الله إن أبا حثمة قد زاد علي فقال رسول

الله ﷺ إن بن عمك يزعم أنك زدت عليه فقال يا رسول الله لقد تركت له قدر عرية أهله وما تطعمه المساكين وما تسقط الريح فقال قد زادك بن عمك وأنصبتك فك فاحتج الطحاوي لأبي حنيفة ومالك فإن قال في هذا الحديث إنما ترك الذي ترك للعرايا والعرايا صدقة فمن هنا لم تجب فيها صدقة وهذا تعنيد من القول وظاهر الحديث بخلافه على أن مالكا يرى الصدقة في العرية إذا أعراها صاحبها قبل أن يطيب أول تمرها على المعري فإن أعراها بعد فهي على المعرا إذا بلغت خمسة أوسق وأما ما احتج به الشافعي من قوله عز وجل كلوا من ثمره إذا أثمر وءاتوا حقه يوم حصاده الأنعام 141 واستدل بأن المأكول أخضر لا يراعى في الزكاة

الاستدكار ج: 3 ص: 224

بهذه الآية فقد يحتمل عند مخالفة أن يكون معنى الآية أتوا حق جميع المأكول والباقي والظاهر مع الشافعي والأشهار وأما الخبر في الخرص لإحصاء الزكاة والتوسعة على الناس في أكل ما يحتاجون إليه من رطبهم وعنبهم فم فذكر عبد الرزاق (1) عن بن جريج عن بن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت (وذكرت شأن خيبر) فكان النبي ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة إلى اليهود فيخرص النخل حين يطيب أول التمر قبل أن يؤكل منه ثم يخير اليهود بأن يأخذوها بذاك الخرص أو يدفعونها إليهم بذلك وإنما كان أمر النبي ﷺ بالخرص لكي تحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفترق قال أبو عمر يقال إن قوله في هذا الحديث وإنما

كان أمر النبي ﷺ بالخرص لكي تحصى إلى آخره من قول بن شهاب وقيل من قول عروة وقيل من قول عائشة ولا خلاف في ذلك بين العلماء القائلين بالخرص لإحصاء الزكاة وكذلك لا خلاف بينهم أن الخرص على هذا الحديث في أول ما يطيب التمر ويزهى بحمرة أو صفرة وكذلك العنب إذا جرى فيه الماء وطاب أكله

1 (20 - باب زكاة الحبوب والزيتون)

أما الحبوب فقد تقدم في الباب قبل هذا مذاهب العلماء فيها وستزيد ذلك بيانا عنهم في هذا الباب إن شاء الله
وأما الزيتون فذكر 566 - مالك أنه سأل بن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشرة قال مالك وإنما يؤخذ من الزيتون العشر بعد أن يعصر ويبلغ زيتونه خمسة أوسق فما لم يبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيه والزيتون بمنزلة النخيل ما كان منه سقته السماء والعيون أو كان بعلا ففيه العشر وما كان يسقى بالنضح ففيه نصف العشر ولا يخرص شيء من الزيتون في شجره
قال أبو عمر هذا قوله في موطنه أن الزيتون لا يخرص ولا يخرص من الثمار

الاستذكار ج: 3 ص: 225

غير النخل والعنب ولا يخرص شيء من الحبوب ولم يختلف عنده شيء من ذلك إلا رواية شاذة في خرص الزيتون وهو قول الشافعي ببغداد قال يخرص النخل والعنب بالخير ويخرص الزيتون قياسا على النخل

والعنب
وقال في الكتاب المصري لا زكاة في الزيتون لأنه
إدام لـ يس بقـوت
وهو قول أبي ثور وأبي يوسف ومحمد
وأما أبو حنيفة فيرى أن الزيتون والرمان وغير
ذلك من الثمار على ظاهر قوله عز وجل وهو الذي
أنشأ جنات معروشات إلى آخر الآية الأنعام 141
قال أبو عمر القول في خرص العنب ما حدثناه
عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ
قال حدثنا أبو العباس الكديمي
وأخبرنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا أبو داود قال جميعا حدثنا عبد العزيز بن
السري الحافظ قال حدثنا بشر بن منصور عن عبد
العزيز بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن
المسيب عن عتاب بن أسيد قال أمرني رسول
الله ﷺ أن أحرص العنب وأخذ زكاته زيبا كما تؤخذ
زكاة النخل تمرًا
وقال الأوزاعي مضت الزكاة في التمر أن الزكاة
في العنب والزيتون فيما سقت السماء والأنهار
فذكر معنى قول مالك سواء
وقال الثوري لا زكاة في غير النخل والعنب من
الثمار ولا في غير الحنطة والشعير من الحبوب
وذكر عنه بن المنذر الزكاة في الزيتون فوهم
عليه

وكذلك أخطأ في ذلك أيضا على أبي ثور
وفي الموطأ وسئل مالك متى يخرج من الزيتون
العشر أو نصفه أقبل النفقة أم بعدها فقال لا
ينظر إلى النفقة ولكن يسأل عنه أهله كما يسأل
أهل الطعام عن الطعام ويصدقون بما قالوا فمن
رفع من زيتونه خمسة أوسق فصاعدا أخذ من زيت
العشر بعد أن يعصر ومن لم يرفع من زيتونه
خمسة أوسق لم تجب عليه في زيتته الزكاة

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم تؤخذ زكاة
الزيتون من حبه إذا بلغ خمسة أوسق

الاستذكار ج: 3 ص: 226

وهو قول الشافعي ببغداد
قيل لمحمد إن مالكا يقول إنما تؤخذ زكاته من
زيتته فقال ما اجتمع الباب على حبه فكيف على
زيتته
قال أبو عمر من أوجب الزكاة على الزيتون فإنما
قاله قياسا على النخل والعنب المجتمع على
الزكاة فيهما
والقائلون في الزيتون بالزكاة بن شهاب الزهري
ومالك والأوزاعي والليث بن سعد وهو أحد قولي
الشافعي
وقياس الزيتون على النخل والعنب غير صحيح
عندي والله أعلم لأن التمر والزبيب قوت
والزيتون إدام
وقال مالك في الموطأ والسنة عندنا في الحبوب
التي يدخرها الناس ويأكلونها أنه يؤخذ مما سقته
السماء من ذلك وما سقته العيون وما كان بعلا
العشر وما سقي بالنضح نصف العشر إذا بلغ ذلك
خمسة أوسق بالصاع الأول صاع النبي ﷺ وما زاد
على خمسة أوسق ففيه الزكاة بحساب ذلك
قال مالك والحبوب التي فيها الزكاة الحنطة
والشعير والسلت (1) والذرة والدخن والأرز
والعدس والجلبان (2) واللوبيا والجلجلان (3)
وما أشبه ذلك من الحبوب التي تصير طعاما
فالزكاة تؤخذ منها بعد أن تحصد وتصير حبا
قال والناس مصدقون في ذلك ويقبل منهم في
ذلك ما دفعوا
قال أبو عمر لا خلاف بين العلماء فيما علمت أن
الزكاة واجبة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب

وقالت طائفة لا زكاة في غيرها
روي ذلك عن الحسن وابن سيرين والشعبي وقال
به من الكوفيين بن أبي ليلى وسفيان الثوري
والحسن بن صالح وابن المبارك ويحيى بن آدم
وإليه ذهب أبو عبيد
وحجة من ذهب هذا المذهب ما رواه وكيع عن
طلحة بن يحيى عن أبي بردة

الاستذكار ج: 3 ص: 227

عن أبي موسى أنه كان لا يأخذ الزكاة إلا من
الحنطة والشعير والتمر والزبيب
ومثل هذا يبعد أن يكون رأيا منه وقد روي ذلك عن
أبي موسى عن النبي ﷺ مرفوعا
وأما الشافعي فقوله في زكاة الحبوب كقول
مالك إلا أنها عنده أصناف يعتبر النصاب في كل
واحد منها ولا يضم شيئا منها إلى غيره قطنية
ككسائت أو غيرها
وهو قول أبي ثور
وستأتي مسألة ضم الحبوب في الزكاة من
القطنية وغيرها في موضعها إن شاء الله
واختلف عن أحمد بن حنبل فروي عنه نحو قول
أبي عبيد وروي عنه مثل قول الشافعي
وهو قول إسحاق
والحجة لمن ذهب مذهبهما القياس على ما
اجتمعوا عليه في الحنطة والشعير لأنه يبس
ويؤخذ قوتنا
قال الشافعي كل ما يزرع الأدميون ويبس ويدخر
ثم يقتات مأكولا خبزا وسويقا وطبخا ففيه
الصنف
قال والقول في كل صنف جمع منه رديئا وجيدا
انه يعتد بالجيد مع الرديء كما يعتد بذلك في التمر
ويؤخذ من كل صنف بقدره
والعلس عنده ضرب من الحنطة

قال فإن أخرجت من أكماتها اعتبر فيها خمسة
أوسق وإلا فإذا بلغت عشرة أوسق أخذت صدقتها
لأنها حينئذ خمسة أوسق
وقال فخير أهلها في ذلك فأبى ذلك اختاروا
وأحملوا عليهم
ثم قال يسأل عن العلس أهل الحنطة والعلس
وقال لا يؤخذ زكاة شيء منه ولا من غيره في
سبيله
قال ويضم العلس إلى الحنطة إلى أن يخرج من
أكماته
وقال إسحاق كل حب يقتات ويبيس ويدخر ففيه
الصدقة
وقال الليث كل ما يقتات ففيه الصدقة
وعن الأوزاعي قال الصدقة من الثمار في التمر
والعنب والزيتون ومن الحبوب في الحنطة
والشعير والسلت

الاستذكار ج: 3 ص: 228

وروي عنه مثل قول مالك
واختلف العلماء في ضم الحبوب بعضها إلى بعض
في الزكاة فمذهب مالك أنه تجمع الحنطة
والشعير والسلت
بعضها إلى بعض يكمل النصاب في بعضها من
بعض وكذلك القطنية كلها صنف واحد يضم بعضها
إلى بعض ففي الزكاة
وقال الشافعي لا تضم حبة عرفت باسم وهي في
دون صاحبها وهي خلافها ثابتة في الخلقة
والطعم إلى غيرها ويضم كل صنف بعضه إلى
بعض ردي إلى صنفه كالتمر إلى غيره والزبيب
أسوده وأحمره والحنطة أنواعها من السمراء
وغيرها
وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأبو
ثور مثل قول الشافعي
وقال الليث تضم الحبوب كلها القطنية وغيرها

بعضها إلى بعض في الزكاة وكان أحمد بن حنبل ينهى عن ضم الذهب إلى الورق وضم الحبوب بعضها إلى بعض ثم كان في آخر عمره يقول فيها بقول الشافعي قال مالك ومن باع زرعه وقد صلح ويبس في أكمامه فعليه زكاته وليس على الذي اشتراه زكاة ولا يصلح بيع الزرع حتى يبس في أكمامه ويسستغني عن الماء قال مالك ومن باع أصل حائطه أو أرضه وفي ذلك زرع أو ثمر لم يبد صلاحه فزكاة ذلك على المبتاع وإن كان قد طاب وحل بيعه فزكاة ذلك على البائع إلا أن يشترطها على المبتاع وقال مالك في غير الموطأ ليحيى فيمن هلك وخلف زرعاً فورثه ورثته إن كان الزرع قد يبس فالزكاة عليه إن كان فيه خمسة أوسق وإن كان الزرع يوم مات أخضر فإن الزكاة عليهم إن كان في حصة كل إنسان منهم خمسة أوسق وإلا فلا زكاة عليه

م
وحجة مالك في ذلك كله أن المراعاة في الزكاة إنما تجب بطيب أولها فقد باع ماله وحصة المساكين عنده معه فيحيل على أنه ضمن ذلك لهم ويلزمه هذا وجه النظر فيه وقال الأوزاعي في الرجل يبيع إبله أو غنمه بعد وجوب الزكاة فيها قال يقبض المصدق صدقتها ممن وجدها عنده وسع المبتاع البائع بالزكاة وقال الشافعي إذا باع قبل أن تطيب الثمرة فالبيع جائز والزكاة على المشتري

الاستدكار ج: 3 ص: 229

وإن باع بعد ما طابت الثمرة فالزكاة على البائع والبيع مفسوخ إلا أن يبيع تسعة أعشار الثمرة إن كانت تسقى بعين أو كانت بعلا وتسعة أعشارها ونصف عشرها إن كانت تسقى بغرب وهو قول أبي ثور

وقال أبو حنيفة وأصحابه المشتري بالخيار في إنفاذ البيع ورده والعشر مأخوذ من الثمرة من يد المشتري ويرجع المشتري على البائع بقدر ذلك هذا إذا باعه بعد طيبه قال أبو حنيفة من باع زرعه فضلا ففضله المشتري فالعشر على البائع وإن تركه المشتري حتى صار حيا فهو على المشتري وذكر بن سماعه عن محمد بن الحسن قال إذا كان الذي باع ذلك لو تركه بلغ خمسة أوسق فعليه العشر إذا باعه وإن لم يبلغها فلا عشر فيه قال الشافعي إذا قطع التمر قبل أن يحل بيعه لم يكن فيه عشر وأما قوله لا يصلح بيع الزرع حتى يبس في أكمامه ويستغني عن الماء فأكثر العلماء على إجازة بيع الزرع في سنبله إذا كان قائما قد يبس واستغنى عن الماء

وحجتهم في ذلك أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع العنب حتى يسود حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا الحسن بن علي الحلواني قال حدثنا أبو الوليد قال حدثنا حماد بن سلمة عن حميد عن أنس

أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد (1) وقال الشافعي لا يجوز بيعه حتى يدرس ويصفي وكذلك عند الشافعي إذا كان قائما ولأصحابه في رفع هذا الحديث كلام سيأتي في السبعون إن شاء الله وقد روى الربيع عن الشافعي أنه رجع إلى الحديث بالقول المذكور وأجاز البيع في الحب إذا يبس قائما والأشهر المعروف من مذهبه أنه لا

يجوز بيع الحب حتى يصفى من تبته ويمكن النظر إليه

الاستدكار ج: 3 ص: 230

وحجته أن حديث أنس مضموم إليه النهي عن بيع الغرر والمجهول وما لا يتأمل وينظر إليه فدليل النهي عن الملامسة والمنابذة وكل ما لا ينظر إليه ولا يتأمل ولا يستبان فهو من بيوع الأعيان دون السلم الموصوف ومن حجته في رد ظاهر حديث أنس هذا حتى يضم إليه وصفنا قول الله تعالى في المطلقة المبتوتة حتى تنكح زوجا غيره البقرة 230 وقوله طهارة لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ومعلوم أن المبتوتة لا تحل بنكاح الزوج حتى ينضم إلى ذلك طلاقه والخروج من عدتها وكذلك الحامل والحائض لا توطأ واحدة منهن حتى ينضم إلى الحيض والنفاس الطهر فكذلك قوله طهارة في الحب حتى يشتد - يعني ويصير حبا مصفى ينظروا إليه وباللله التوفيق قال مالك في قول الله تبارك وتعالى وءاتوا حقه يوم حصاده الأنعام 141 أن ذلك الزكاة والله أعلم وقد سمعت من يقول ذلك قال أبو عمر اختلف العلماء في تأويل هذه الآية فقالت طائفة هو الزكاة وممن روي ذلك عنه بن عباس ومحمد بن الحنفية وزيد بن أسلم والحسن البصري وسعيد بن المسيب وطاوس وجابر بن زيد وقتادة والضحاك وقال آخرون هو أن يعطى المساكين عند الحصاد والجذاذ مع غير ما تيسر من غير الزكاة روي ذلك عن بن عمر وأبي جعفر محمد بن علي بن حنين وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير والربيع بن أنس

وقال النخعي والسدي الآية منسوخة بفرض
العشر ونصف العشر
1 (21 - باب ما لا زكاة فيه من الثمار)

567 - ذكر في هذا الباب معنى ضم الحبوب
بعضها إلى بعض من القطنية وغيرها وفسر ذلك
واحتج له بما أغنى عن ذكره ها هنا
فمن ذلك أنه قد فرق عمر بن الخطاب (رضي
الله عنه) بين القطنية والحنطة فيما

الاستدكار ج: 3 ص: 231

أخذ من النبط ورأى أن القطنية صنف واحد فأخذ
منها العشر وأخذ من الحنطة والزبيب نصف
العشر
قال أبو عمر هذا ما فيه حجة على من جعل
القطناني أصنافا مختلفة ولم يضمها وحجتهم
أيضا على من جمع بين القطنية والحنطة وهو
الليث ومن قال بقوله
وأما من فرق بينهما فلا حجة عليه بهذا
وقد تقدم ذكر القائلين بذلك كله في الباب قبل
هذا على أنه لا حجة في ذلك على المخالف لأن
عمر لو أخذ من الجميع العشر أو من الجميع نصف
العشر لم يكن ذلك حجة على من ضم الأجناس
والأنواع من الحبوب وغيرها ولا على من لم
يضمها وإنما الحجة في قول رسول الله ﷺ ليس
فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة
وقد أجمعوا أنه لا يجمع تمر إلى زبيب فصار أصلا
يقاس عليه ما سواه وبالله التوفيق
وقد تقدم القول في ضم الحبوب بعضها إلى
بعض وما للعلماء في ذلك من التنازع في الباب
قبلا
وأما قوله في الشريكين في النخل والزرع

واعتباره في ملك كل واحد منهما نصاباً وأنه لا تجب الزكاة على من لم تبلغ حصته منهما خمسة أوسق وأن من بلغت حصته خمسة أوسق فعليه الزكاة دون صاحبه الذي لم تبلغ حصته خمسة أوسق فهو قول أكثر أهل المدينة وبه قال الكوفيون وأبو ثور وأحمد على اختلاف عنه وقال الشافعي الشريكان في الذهب والورق والزرع والماشية يزكيان زكاة الواحد فإذا كان لهما خمسة أوسق وجبت عليهما الزكاة في النخل والعنب والحبوب والماشية وله في الذهب والفضة قولان أحدهما هذا وهو الأشهر عنه والآخر اعتداد النصاب لكل واحد منهما واحتج بأن السلف كانوا يأخذون الزكاة من الحوائط الموقوفة على الجماعة وليس في حصة واحد منهما ما تجب فيه الزكاة فالشركاء عنده أولى بهذا المعنى من الخلطاء في الماشية وقد ورد في السنة من الخلطاء في الماشية ما قد تقدم ذكره في باب الماشية والحجة لمالك (رحمه الله) ومن وافقه قوله (عليه السلام) ليس فيما دون

الاستدكار ج: 3 ص: 232

خمسة أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة ولا فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة وهو أصح ما قيل في هذا الباب والله الموفق للصواب

وأما قول مالك في هذا الباب السنة عندنا أن كل ما أخرجت زكاته من الحبوب كلها والتمر والزبيب أنه لا زكاة في شيء منه بمرور الحول عليه ولا في ثمنه إذا بيع حتى يحول عليه الحول كسائر العروض إلا أن يكون ذلك للتجارة هذا معنى قوله دون لفظه أمر مجتمع عليه لا خلاف بين العلماء في أنه

وقد تقدم القول في حكم العروض للتجارة وحكم
الإدارة فيما تقدم من هذا الكتاب
1 (22 - باب ما لا زكاة فيه من الفواكه والقضب
(2) والبقول)

قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي
سمعت من أهل العلم انه ليس في شيء من
الفواكه كلها صدقة الرمان والفرسك والتين وما
أشبه ذلك وما لم يشبهه إذا كان من الفواكه
قال ولا في القضب ولا في البقول كلها صدقة
ولا في أثمانها إذا بيعت صدقة حتى يحول على
أثمانها الحول من يوم بيعها ويقبض صاحبها ثمنها

قال أبو عمر لا أعلم خلافا بين أهل المدينة أنه
ليس في البقول صدقة على ما قال مالك (رحمه
الله)
وأما أهل الكوفة فإنهم يوجبون فيها الزكاة على
ما قد مضى ذكره عنهم
واحتج بعض أتباعهم لهم بحديث صالح بن موسى
عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة
قالت

قال رسول الله ﷺ فيما أنبتت الأرض من الخضر
الزكاة
وهذا حديث لم يروه من ثقات أصحاب منصور
واحد هكذا وإنما هو من قول إبراهيم
وقد روي عن نافع صاحب مالك قال حدثني
إسحاق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن
طلحة عن معاذ بن جبل

الاستذكار ج: 3 ص: 233

أن رسول الله ﷺ قال فيما سقت السماء والبعل
والسيل العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر

يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب فأما القثاء
والبطيخ والرمان والقضب والخضر فعفو عفا عنه

صحيح
البيهقي

رسول الله
وهذا حديث أيضا لا يحتج بمثله وإنما أصل هذا
الحديث ما رواه الثوري عن عثمان بن عبد الله بن
موهّب عن موسى بن طلحة أن معاذًا لم يأخذ من
الخضـر صدقة

وموسى بن طلحة لم يلق معاذًا ولا أدركه ولكنه
من الثقات الذين يجوز الاحتجاج بما يرسلونه عند
مالك وأصحابه وعند الكوفيين أيضًا
قال أبو عمر ليس الزيتون عندهم من هذا الباب
وأدخل التين في هذا الباب وأظنه والله أعلم بأنه
يبس ويدخر ويققات ولو علم ذلك ما أدخله في
هذا الباب لأنه أشبه بالتمر والزبيب منه بالرمان
والفرسك (وهو الخوخ)

ولا خلاف عن أصحابه أنه لا زكاة في اللوز ولا
الجوز وما كان مثلهما وإن كان ذلك يدخر كما أن لا
زكاة عندهم في الانماص ولا في التفاح ولا
الكمثري ولا ما كان مثل ذلك كله مما لا يبس ولا
يدخر

واختلفوا في التين فالأشهر عند أهل المغرب
ممن يذهب مذهب مالك أنه لا زكاة عندهم في
التين إلا عبد الله بن حبيب فإنه كان يرى فيه
الزكاة على مذهب مالك قياسًا على التمر
والزبيب

وإلى هذا ذهب جماعة من البغداديين المالكيين
إسماعيل بن إسحاق ومن اتبعه
وقد بلغني عن الأبهري وجماعة من أصحابه أنهم
كانوا يفتون به ويرونه مذهب مالك على أصوله
عندهم

والتين مكيل يراعى فيه الأوسق الخمسة وما كان
مثلها وزنا ويحكم في التين عندهم بحكم التمر

والزبيب المجتمع عليهم
وأما البقول والخضر والتوابل فلا زكاة في شيء
منها عند مالك ولا عند أحد من أصحابه
وقال الأوزاعي الفواكه كلها لا تؤخذ الزكاة منها
ولكن تؤخذ من أثمانها إذا بيعت بذهب أو فضة

الاستذكار ج: 3 ص: 234

وقال الشافعي لا زكاة في شيء مما تثمره
الأشجار إلا النخل والعنب لأن رسول الله ﷺ أخذ
الصدقة منهما وكانا بالحجاز قوتا يدخر
قال وقد يدخر الجوز واللوز ولا زكاة فيهما لأنهما
لم يكونا بالحجاز قوتا كما علمت وإنما كانا فاكهة
ولا زكاة في الفواكه ولا في البقول كلها ولا في
الكرسف ولا القثاء والبطيخ لأنها فاكهة ولا في
الرمان والفرسك ولا في شيء من الثمار غير
التمر والعنب
قال والزيتون إدام مأكول بنفسه فلا زكاة فيه
قال أبو عمر هذا قوله بمصر وعليه أكثر أصحابه
في الزيتون وله قول آخر قد ذكرناه عنه كان
يقوله ببغداد قبل نزوله مصر
وقول أبي يوسف ومحمد وأبي ثور في هذا الباب
كله مثل قول الشافعي المصري ويراعون فيما
يروون فيه الزكاة خمسة أوسق في الحنطة
والشعير والسلت والتمر والزبيب والأرز
والسمسم وسائر الحبوب
وأما الخضر كلها والفواكه التي ليست لها ثمرة
باقية كالبطيخ فإنه لا عشر فيها ولا نصف عشر
وذلك بعد أن يرفع في أرض عشر دون أرض خراج
وكان محمد بن الحسن يرى الزكاة في القطر
وفي الزعفران والورس والعصفر والكتان ويعتبر
في العصفر والكتان البذر فإذا بلغ قدرهما من
القرطم والكتان خمسة أوسق كان العصفر
والكتان تبعاً للبذر ما وجد العشر أو نصف العشر

وأما القطن فليس عنده في خمسة أحمال منه شيء والحمل ثلاثمائة من العراقي والورس والزعفران ليس فيما دون خمسة أمان منهما شيء فإذا بلغ أحدهما خمسة أمان كانت فيه الصدقة عشراً ونصف عشر وقال أبو حنيفة الزكاة واجبة في الفواكه كلها الرمان والزيتون والفرسك وكل ثمرة وكذلك كل ما تخرج الأرض وتنبت من البقول والخضر كلها والثمار إلا القصب والحطب والحشيش وحجته قول الله عز وجل وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه كلوا من ثمره إذا أثمر وءاتوا حقه يوم حصاده الأنعام 141

قال وحقَّه الزكاة
ومن حجته أيضاً قوله فيما سقت السماء
والبعل العشر الحديث

الاستدكار ج: 3 ص: 235

ولا يراعي أبو حنيفة إلا خمسة الأوسق من غير الحبوب والتمر والزبيب بل يرى في كل شيء عشرة حتى في عشر قبضان من البقل قبضة وهو قول إبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان واختلفوا في العنب الذي لا يربب والرطب الذي لا يتم

وقال مالك في عنب مصر لا يتررب ونخيل مصر لا يتم وزيتون مصر لا يعصر ينظر إلى ما يرى أنه يبلغ خمسة أوسق وأكثر فيزكى ثمن ما باع من ذلك بذهب أو ورق وبلغ مائتي درهم أو عشرين ديناراً أو لم يبلغ إذا بلغ خمسة أوسق قال مالك وكذلك العنب الذي لا يخرص على أهله وإنما يبيعونه عنه كل يوم في السوق حتى يجتمع من ثمن ما باع من ذلك الشيء الكثير فإنه يخرج

من ذلك العشر أو نصف العشر إذا كان فيه خمسة
أوسق
وقال الشافعي إذا كان النخل يأكله أهله رطباً أو
يطعمونه فإن كان خمسة أوسق وأكلوه أو
أطعموه ضمنوا عشره أو نصف عشره من وسطه
تم
قال فإن كان النخل لا يكون رطبه تمرا أحببت أن
يعلم ذلك الوالي ليأمر من يبيع عشره رطباً فإن
لم يفعل خرصه ثم صدق ربه بما بلغ رطبه وأخذ
عشر الرطب ثمناً

1 (23 - باب صدقة الخيل والرقيق والعسل)

أجمع العلماء على أن لا زكاة على أحد في رقيقه
إلا أن يكون اشتراهم للتجارة فإن اشتراهم
للقنية فلا زكاة في شيء منهم
وقد مضى القول في زكاة العروض في موضعه
من هذا الكتاب والحمد لله
568 - روى مالك عن عبد الله بن دينار عن
سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي
هريرة أن رسول الله ﷺ قال ليس على المسلم
في عبده ولا في فرسه صدقة

الاستذكار ج: 3 ص: 236

هكذا هذا الحديث لسليمان بن يسار عن عراك بن
مالك لا خلاف في ذلك
وفي رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه عن مالك
وهم خطأ وهو خطأ غير مشكل لم يلتفت إليه
في الرضاع ولا غيره لظهور الوهم فيه وذكر أنه
قال فيه وعن عراك بن مالك فأدخل فيه الواو
وقد فعل ذلك في حديث الرضاع فلم يلتفت أحد
من أهل الفهم إلى ذلك
والحديث صحيح من نقل الأئمة الحفاظ عن عبد

الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك عن
أبي هريرة عن النبي ﷺ
وهكذا رواه الحفاظ الثوري وغيره كما رواه مالك
وقد زاد فيه بعض رواته إلا صدقة الفطر وستأتي
زكاة الفطر عن العبيد في باب من تجب عليه زكاة
الفطر إن شاء الله
569 - وأما حديث مالك عن بن شهاب عن
سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة
بن الجراح خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة فأبى ثم
كلموه أيضا فكتب إلى عمر فكتب إليه عمر إن
أحبوا فخذها منهم واردها عليهم وارزق رقيقهم

ففي إباء إياه أبي عبيدة وعمر في الأخذ من أهل
الشام ما ذكروا عن رقيقهم وخيلهم دلالة واضحة
أنه لا زكاة في الرقيق ولا في الخيل ولو كانت
الزكاة واجبة في ذلك ما امتنعوا من أخذ ما أوجب
الله عليهم أخذه لأهله ووضعهم فيهم فلما ألحوا
على أبي عبيدة في ذلك وألح أبو عبيدة على عمر
استشار الناس في أمرها فرأى أن أخذها منهم
عمل صالح له ولهم على ما شرط أن يردّها عليهم
يعني على فقرائهم
ومعنى قوله وارزق رقيقهم يعني الفقير منهم
والله أعلم وقيل في معنى وارزق رقيقهم
عبيدهم وإماءهم أي ارزقهم من بيت المال
واحتج قائلو هذا القول بأن أبا بكر الصديق كان
يقرض للسيد وعبيده من الفيء وكان عمر يقرض
للسيد وللعبد وسلك سبيلهما في ذلك الخليفة
بعدهما
وهذا الحديث يعارض ما روي عن عمر في زكاة
الخيل ولا أعلم أحدا من فقهاء الأمصار أوجب
الزكاة في الخيل إلا أبا حنيفة فإنه أوجبها في
الخيل السائمة

فقال إذا كانت ذكورا وإناثا ففيها الصدقة في كل فرس وإن شاء قومها وأعطى من كل مائتي درهم خمسمائة دراهم وحجته ما يروى عن عمر في ذلك ذكر عبد الرحمن عن بن جريح قال أخبرني عمرو بن دينار أن جبير بن يعلى أخبره أنه سمع بن يعلى بن أمية يقول ابتاع عبد الرحمن بن أمية أخو يعلى بن أمية من رجل من أهل اليمن فرسا أنثى بمائة قلوص فندم البائع فلحق بعمر فقال غصبني يعلى وأخوه فرسا لي فكتب عمر إلى يعلى أن الحق بي فأتاه فأخبره الخبر فقال عمر إن الخيل لتبلغ هذا عندكم فقال ما علمت فرسا قبل هذا بلغ هذا فقال عمر نأخذ من أربعين شاة شاة ولا نأخذ من الخيل شيئا خذ من كل فرس ديناراً فضرب على الخيل ديناراً ديناراً وحديث مالك المتقدم ذكره يرد هذا ويعارضه بسقط الحجية بهمنا

والحجة الثانية عن النبي ﷺ في قوله ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (1) - ومن حجة أبي حنيفة أيضاً ما رواه عبد الرزاق عن بن جريح قال أخبرني بن أبي حسين أن بن شهاب أخبره أن عثمان كان يصدق الخيل وأن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصدق الخيل

قال بن شهاب لم أعلم أن رسول الله ﷺ سن صدقة الخيل
قال أبو عمر قد روى جويرية عن مالك فيه حديثاً صحيحاً ذكره الدارقطني عن أبي بكر الشافعي عن معاذ بن المثنى عن عبد الله بن محمد بن أسمي عن جويرية عن مالك عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره قال لقد رأيت أبي يقيم

الخيـل ثم يرفع صدقتها إلى عمر
وذكر إسماعيل بن إسحاق قال حدثنا بن أخي
جويرة قال حدثنا جويرة عن مالك عن الزهري
أن السائب بن يزيد أخبره قال رأيت أبي يقيم
الخيـل ثم يرفع صدقتها إلى عمر

الاستذكار ج: 3 ص: 238

قال أبو عمر هذا يمكن أن يكون خاصا بالخيـل
للتجارة والحجة قائمة لما قدمنا من حديث أبي
هريرة عن النبي ﷺ أنه قال ليس على المسلم
فـي عبـده ولا فرسه صدقة
وحديث علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ أنه قال
قد عفوت عنكم عن صدقة الخيل والرقيق (1)
وقال علي وابن عمر لا صدقة في الخيل
وإذا كان الخلاف بين الصحابة في مسألة وكانت
السنة في أحد القولين كانت الحجة فيه
على أن عمر قد اختلف عنه فيه ولم يخلف عن
علي وابن عمر في ذلك
وهو قول سعيد بن المسيب
570 - ذكر مالك عن عبد الله بن دينار أنه قال
سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين (2)
فقال وهل في الخيل من صدقة
والدليل على ضعف قول أبي حنيفة فيها أنه يرى
الزكاة في السائمة منها ثم يقوموها وليست هذه
سنة زكاة الماشية السائمة
وقد جاء بعده أصحابه في ذلك أبو يوسف ومحمد
فقالا لا زكاة في الخيل سائمة وغيرها
وهو قول مالك والثوري والأوزاعي والليث
والشافعي وسائر العلماء
ومن حجة أبي حنيفة ومن رأى الصدقة في الخيل
ما رواه بن عيينة عن الزهري عن السائب بن يزيد
أن عمر أمر أن يؤخذ عن الفرس شاتان أو
عشرون درهما

رواه الشافعي وغيره عنه
وأما العسل فالاختلاف في وجوب الزكاة فيه
بالمدينة معلوم

الاستدكار ج: 3 ص: 239

ذكر إسماعيل بن إسحاق قال حدثني عبد الله بن محمد بن أسماء بن أخي جويرية بن أسماء قال حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن صدقة العسل العشر وأن صدقة الزيت مثل ذلك وممن قال بإيجاب الزكاة في العسل الأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وهو قول ربيعة وابن شهاب ويحيى بن سعيد إلا أن الكوفيين لا يرون فيه الزكاة إلا أن يكون في أرض العشر دون أرض الخراج وروى بن وهب عن يونس عن ابن شهاب أنه قال بلغني أن في العسل العشر قال وهب وأخبرني عمر بن الحارث عن يحيى بن سعيد وربيعه بمثل ذلك قال يحيى أنه سمع من أدرك يقول مضت السنة بأن في العسل العشر وهو قول بن وهب وأما مالك والثوري والحسن بن حي والشافعي فلا زكاة عندهم في شيء من العسل وضعف أحمد بن حنبل الحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخذ منه العشر قال أبو عمر هو حديث يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه من عشر قرب قربة

ويروي أبو سيارة المتعي عن النبي صلى الله عليه وسلم معناه فأما حديث عمرو بن شعيب فهو حديث حسن رواه بن وهب قال أخبرني أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن فقراء من

بني سيارة بطن من فهم كانوا يؤدون إلى رسول الله ﷺ من نحلهم من كل عشرة قرب قربة وجاء هلال - أحد بني متعان - إلى رسول الله بعشر نحل له وسأله أن يحمي وأديا له فحماه له فلما ولي عمر بن الخطاب استعمل على ذلك سفيان بن عبد الله الثقفي فأبوا أن يؤدوا إليه شيئا وقالوا إنما كنا نؤديه إلى رسول الله ﷺ فكتب سفيان إلى عمر بذلك فكتب عمر إنما النحل ذباب غيث يسوقه الله عز وجل إلى من شاء فإن أدوا إليك ما كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ فاحم لهم بواديههم وإلا

الاستذكار ج: 3 ص: 240

فخل بين الناس وبينه قال فأدوا إليه ما كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ وحمى لهم بواديههم (1)

وذكره أبو داود من رواية عمر بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بمعناه وأما حديث أبي سيارة المتعي فإنه يرويه سليمان بن موسى عن أبي سيارة المتعي عن النبي ﷺ أنه أمر أن يؤخذ من العسل العشر كان حديثا منقطعا لم يسمع سليمان بن موسى من أبي سيارة ولا يعرف أبو سيارة هذا ولا تقوم بمثله حجة

1 (24 - باب جزية أهل الكتاب والمجوس)

572 - ذكر فيه مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عمر أخذها من مجوس فارس وأن عثمان أخذها من البربر

هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة رواه
وكذلك معمر عن بن شهاب ورواه عبد الرحمن بن
مهدي عن مالك عن بن شهاب عن السائب بن
يزيد ورواه بن وهب عن يونس عنه بن شهاب عن
سعيد بن المسيب وقد ذكرناها بأسانيدنا في
التمهيد

573 - وذكر مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن
أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال ما
أدري كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن بن
عوف أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول سنوا
بهم سنة أهل الكتاب
وهذا الحديث قد رواه أبو علي الحنفي عن مالك
عن جعفر بن محمد عن

الاستذكار ج: 3 ص: 241

أبيه عن جده وهو أيضا منقطع والصحيح عن مالك
من الموطأ
وفي حديث جعفر من الفقه أن الخبر العالم قد
يجهل ما يجد عند من هو دونه في العلم
وفيه انقياد العالم إلى العلم حيث كان
وفيه إيجاب العمل بخبر الواحد
وأما قوله سنوا فيهم سنة أهل الكتاب فهو من
الكلام الخارج مخرج العموم والمراد منه الخصوص
لأنه إنما أراد سنوا بهم سنة أهل الكتاب في
الجزية لا في نكاح نسائهم ولا في أكل ذبائحهم
وهذا لا خلاف فيه بين العلماء إلا شيء يروى عن
سعيد بن المسيب أنه لم ير بذبج المجوس لشاة
المسلم إذا أمره المسلم بذبج بأسا والناس على
خلافه

والمعنى عند طائفة من الفقهاء في ذلك أن أخذ
الجزية صغار لهم وذلة لكفرهم وقد ساووا أهل
الكتاب في الكفر بل هم أشد كفرا فوجب أن
يجروا مجراهم في الذل والصغار لأن الجزية لم

تؤخذ من الكتابيين رفقا بهم وإنما منهم تقوية
للمسلمين وذلا للكافرين
وليس نكاح نسائهم ولا أكل ذبائحهم من هذا
الباب لأن ذلك مكرمة بالكتابيين لموضع كتابهم
واتباعهم الرسل - عليهم السلام - فلم يجز أن
يخلق بهم من لا كتاب له في هذه المكرمة
هذه جملة اعتل بها أصحاب مالك وغيرهم ولا
خلاف بين علماء المسلمين أن الجزية تؤخذ من
المجوس لأن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من
مجوس أهل البحرين ومن مجوس هجر وفعله بعد
رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان وعلي (رضي
الله عنهم)
واختلف الفقهاء في مشركي العرب ومن لا كتاب
له هل تؤخذ منهم الجزية أم لا
فقال مالك تقبل الجزية من جميع الكفار عربا
كانوا أو عجماء لقوله الله عز وجل من الذين أوتوا
الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
التوبة 29
قال وتقبل من المجوس بالسنة
وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه وأبي ثور وأحمد
وداود وإليه ذهب عبد الله بن وهب

الاستذكار ج: 3 ص: 242

وقال الأوزاعي ومالك وسعد بن عبد العزيز إن
الفرازة ومن لا دين له من أجناس الرتك والهند
وعبدة النيران والأوثان وكل جاحد ومكذب بدين
الله عز وجل يقاتلون حتى يسلموا أو يعطوا
الجزية فإن بذلوا الجزية قبلت منهم وكانوا
كالمجوس في تحريم مناكحهم وذبائحهم وسائر
أمورهم
قال أبو عبيد كل عجمي تقبل منه الجزية إن بذلها
ولا تقبل من العرب إلا من كتابهم
وحجة من رأى الجزية القياس على المجوس

لأنهم في معناهم في أن لا كتاب لهم وقد تقدمت
حجة الشافعي ومن قال بقوله
وفي قول رسول الله ﷺ سنوا بهم سنة أهل
الكتاب دليل على أنهم ليسوا أهل كتاب
وعلى ذلك جمهور العلماء
ومما احتجوا به قول الله تعالى إنما أنزل الكتاب
على طائفتين من قبلنا الأنعام 156 يعني اليهود
والنصارى وقوله عز وجل يا أهل الكتاب لستم
على شيء حتى تقيموا التوراة والإنجيل المائدة
68

قالوا فلا أهل كتاب إلا أهل التوراة والإنجيل
وقد روي عن الشافعي أنهم كانوا أهل كتاب
فيـدلوه
وأظنه ذهب في ذلك إلى ما روي عن علي بن أبي
طالب رضي الله عنه من وجه فيه ضعف يدور
على أبي سعد البقال واسمه سعيد بن المرزبان
وليس بقوي عندهم وقد سئل عنه أبو زرعة
الرازي عنه فقال صدوق مدلس وقال مرة لين
الحديث فيه ضعف قيل هو صدوق قال نعم كان لا
يـكذب
وقد ذكرنا ذلك الحديث في التمهيد
ومن ذهب إلى أن المجوس أهل كتاب قال في
قوله ﷺ سنوا بهم سنة أهل الكتاب يحتمل أن
يكون رسول الله ﷺ أراد سنوا بهم سنة أهل
الكتاب الذين يعلم كتابهم على ظهور واستفاضة
وأما المجوس فعلم كتابهم على خصوص وقد
أنزل الله تعالى كتبا وصحفا على جماعة من
أنبيائه منها زيور داود وصحف إبراهيم
وأي الأمرين كان فلا خلاف بين العلماء أن
المجوس تؤخذ منهم الجزية
والآثار في ذلك عن النبي ﷺ متصلة ومرسلة

من المتصلة حديث شهاب ذكره موسى بن عقبة
عنه حدثني عروة عن

الاستذكار ج: 3 ص: 243

المسور بن مخرمة أنه أخبره أن عمرو بن عوف
وهو حليف لبني عامر بن لؤي وكان قد شهد بدرا
أخبره أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح
إلى البحرين يأتي بجزيتهما وكان قد صالح أهل
البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وذكر

الحديث
والدليل على أن أهل البحرين مجوس ما رواه

قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد أن النبي ﷺ
كتب إلى مجوس البحرين يدعوهم إلى الإسلام
فمن أسلم منهم قبل منه ومن أبي وجبت عليه
الجزية ولا تؤكل لهم ذبيحة ولا تنكح لهم امرأة
وقد ذكرنا الآثار بهذا المعنى في التمهيد مسندة
ومرسلة

واختلف العلماء في مقدار الجزية فروي
574 - مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن
الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على
أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين
درهما مع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام
وذهب إلى ذلك

وقال عطاء بن أبي رباح التوقيت في ذلك إنما هو
على ما صلحوا عليه
وكذلك قاله يحيى بن آدم وأبو عبيد والطبري إلا
أن الطبري قال أقله دينار وأكثره لا حد له إلا
الإحتمال والاحتمال

قالوا الجزية على قدر الاحتمال بغير توقيت يجتهد
في ذلك الإمام ولا يكلفهم ما لا يطيقون هذا
معنى قسري
وأظن من ذهب إلى هذا القول يحتج بحديث عمرو

بن عوف الذي قدمنا ذكره أن رسول الله ﷺ صالح
أهل البحرين على الجزية
وبما رواه محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر عن
أنس أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر
دومة فأخذه وأتى به فحقن له دمه وصالحه على
الجزية
وبحديث السدي عن بن عباس في مصالحة رسول
الله ﷺ أهل نجران
ولما رواه معمر عن بن شهاب أن النبي ﷺ صالح
عبدة الأوثان على الجزية إلا ما كان من العرب

الاستذكار ج: 3 ص: 244

ولا نعلم أحدا روى هذا الحديث بهذا اللفظ عن بن
شهاب إلا معمرا وقد جعلوه وهما منه
وقال الشافعي المقدار في الجزية دينار دينار
على الغني والفقير من الأحرار والبالغين
وحجته في ذلك أن رسول الله ﷺ بعث معاذا إلى
اليمن فأمره أن يأخذ من كل حالم دينارا أو عدله
معمرا
وهو المبيّن عن الله عز وجل مراده في قوله
تعالى حتى يعطوا الجزية التوبة 29

فبين رسول الله ﷺ مقدار ما يؤخذ من كل واحد
منهم بحديث معاذ هذا
ومن أحسن أسانيده ما حدثنا عبد الله بن محمد
حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا النفيلي
حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن
معاذ الحديث
قال الشافعي وإن صولحوا على أكثر من دينار
جاز إذا طابت بذلك أنفسهم
قال وإن صولحوا على ضيافة ثلاثة أيام جاز إذا

كانت الضيافة معلومة في الخبز والشعير والتبن والإدام وذكر ما على الوسط من ذلك وما على الموسر وذكر موضع النزول والكن من البرد والحر
قال أبو عمر هذا تفسير لقول عمر ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام ومعنى قوله أرزاق المسلمين يريد رفد أبناء السبيل وعدهم
ثم أخبرهم أن الضيافة ثلاثة أيام لا زيادة والله أعلم
وقال مالك لا يزداد على ما فرض عمر عليهم ولا ينقص
إلا أن مذهبه ومذهب غيره من العلماء فيمن لا يقدر على الجزية لشدة فقره وضع عنه أو خفف ولا يكلف ما لا يطيق
وقال أبو حنيفة وأصحابه والحسن بن حي وأحمد بن حنبل الجزية اثنا عشر وأربعة وعشرون وستة وأربعون
يعنون أن على الفقير اثنا عشر وعلى الوسط أربعة وعشرون وعلى الغني ستة وأربعون

الاستذكار ج: 3 ص: 245

روى السدي وشعبة وإسرائيل عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب أن عمر بن الخطاب بعث عثمان بن حنيف فوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين وأربعة وعشرين واثنا عشر يعني درهما
وقال الثوري جاء عن عمر بن الخطاب في ذلك ضرائب مختلفة فللوالي أن يأخذ بأيها شاء إذا كانوا ذمة وأما أهل الذمة فما صولحوا عليه لا غير ذكره الأشجعي والفريابي وعبد الرزاق عن الثوري وزاد عبد الرزاق وذلك إلى الوالي يزيد عليهم بقدر يدهم ويضع بقدر حاجتهم وليس لذلك وقت

575 - مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب إن في الظهر ناقة عمياء فقال عمر ادفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها قال فقلت وهي عمياء فقال عمر يقطرونها بالإبل قال فقلت كيف تأكل من الأرض قال فقال عمر أمن نعم الجزية هي أم من نعم الصدقة فقلت بل من نعم الجزية فقال عمر أردتم والله أكلها فقلت إن عليها وسم الجزية فأمر بها عمر فنحرت وكان عنده صحاف تسع فلا تكون فاكهة ولا طريفة إلا جعل منها في تلك الصحاف فبعث به إلى أزواج

النبي ﷺ ويكون الذي يبعث به إلى حفصة ابنته من آخر ذلك فإن كان فيه نقصان كان في حظ حفصة قال فجعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجزور

فبعث به إلى أزواج النبي ﷺ وأمر بما بقي من لحم تلك الجزور فصنع فدعا عليه المهاجرين والأنصار قال مالك لا أرى أن تؤخذ النعم من أهل الجزية إلا

ففي جزيتها
أما قوله إن في الظهر ناقة عمياء فإنه يعني أن في الإبل التي من مال الله وهي التي جاءت من الصدقة ناقة عمياء كلمة (عميت) معلومة أنها عمياء إذا أخذها من له أخذها فظن عمر أنها من نعم الصدقة وأمر أن يعطاها أهل بيت فقراء ينتفعون بلبنها وتحميلها إن شاؤوا لأن الصدقة وجد فيها أسنان الإبل في فرائضها فلا يوجد في الجزية إلا كما يوجد العروض بالغنيمة فلما علم عمر رضي الله عنه أنها من نعم الجزية حمله الإشفاق والحذر على أن قال ما قال وعلم أسلم فحوى كلامه ومعناه فلم ينل ذلك فقال له إن عليها وسم الجزية كأنه زاده تعريفا واستظهارا عن جوابه في تبين أنهم أرادوا أكلها

ويحتمل أن يكون فيه حرجا على عادة العرب في روح كلامها لا والله وبلى والله وهو المتبع عند أكثر أهل العلم وفي قوله كيف تأكل من الأرض يعني وهي عمياء لا ترعى دليل على أنها مما لا بد من نحرها وأنه لا ينتفع في غير ذلك بها وأمر بها عمر فنحرت وقسمها قسمته العادلة على الأغنياء وأهل السابقة على المعروف من مذهبه في تفضيلهم في قسمته الفيء عليهم وعلى ذلك كان عثمان رضي الله عنه وكان تفضيله لأزواج النبي ﷺ تفضيلا نبيلاً لموضعهن من رسول الله ﷺ ثم من سائر المسلمين لأنهم من أمهاتهم وأما علي فذهب في قسمة الفيء إلى التسوية إلى أهل السابقة وغيرهم على ما كان عليه أبو بكر فـ في ذلك روى معن بن عيسى قال حدثني أسامة بن زيد عن زيد بن أسلم عن عروة عن عائشة قالت قسم أبو بكر رضي الله عنه للرجل عشرة ولزوجه عشرة ولعبده عشرة ولخادم زوجته عشرة ثم قسم السنة المقبلة لكل واحد منهم عشرين عشراً

وروي عن بن أبي ذئب عن خالد بن الحارث بن عبد الرحمن بن مرة مولى عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال قسم لي أبو بكر مثل ما قسم لسيدي والأحاديث عن أبي بكر في تسويته في قسمة الفيء بين العبد والحر والشريف والمضروب والرفيع والوضيع كثيرة لا تختلف عنه في ذلك وكذلك سيرة علي رضي الله عنه والآثار عنه أيضا بذلك كثيرة لا تختلف

ذكر أبو زيد عمر بن شبة قال حدثنا حيان بن بشر قال حدثنا يحيى قال حدثنا قيس عن أبي إسحاق

قال كان عمر يفضل في العطاء وكان علي لا يفضل
قال عمر بن شبة وحدثني محمد بن جبير قال
حدثنا إبراهيم بن المختار قال حدثنا عتبة بن
الأزهر عن يحيى بن عقيل الخزاعي عن أبي يحيى
قال قال علي رضي الله عنه إني لم أعن بتدوين
عمر الدواوين ولا تفضيله ولكني أفعل كما كان
خليلي رسول الله ﷺ يفعل كان يقسم ما جاءه
بين المسلمين ثم يأمر ببيت المال فينضح ويصلي
فيه

الاستذكار ج: 3 ص: 247

قال حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا خالد بن
أبي عمرو قال حدثنا أنس بن سيرين أن عليا
رضي الله عنه كان يقسم الأموال حتى يفرغ بيت
المال فيرث له فيجلس فيه
قال حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا سليمان
بن مسلم العجلي قال سمعت أبي يذكر أنه شهد
عليا أعطى أربعة أعطيات في سنة واحدة ثم نضح
بيت المال فصلى فيه ركعتين
وأما عمر وعثمان رضي الله عنهما فكانا يفضلان
وكان عمر أول من دون الدواوين ففضل أزواج
النبي ﷺ على الناس أجمعين ففرض لهن اثني
عشر ألف درهم وفرض لأهل بدر المهاجرين
خمسة آلاف درهم وللأنصار البدرين أربعة آلاف
وقد روي عنه من وجوه أيضا أنه فضل العباس
وعليا والحق الحسن والحسين في أربعة آلاف
وقيل إنه الحق أسامة بن زيد ومحمد بن عبد الله
بن جحش وعمر بن أبي سلمة بهما
وجعل عبد الله بن عمر في ثلاثة آلاف فكلمه في
ذلك وقال شهدت ما لم يشهد أسامة وما شهد
مشهدا إلا شهدته فلم فضله علي فقال كان أبوه

أحب إلى رسول الله ﷺ من أبيك وكان أسامة أحب إلى رسول الله ﷺ منك وقد روي أنه لم يفرد لأسامة ومحمد بن عبد الله بن جحش وعمر بن أبي سلمة إلا ألفين والآثار عنه في قسمته وسيرته في الفيء وتفضيله كثيرة لم تختلف في التفضيل ولكنها اختلفت في مبلغ العطاء ولم تختلف الآثار عنه فيما علمت أنه فرض لأزواج النبي ﷺ اثني عشر ألفاً ولكنه لم يلحق بهن أحداً وروي عنه أنه جعل العباس في عشرة آلاف وذكر عمر قال حدثنا محمد بن حاتم قال حدثنا علي بن ثابت قال حدثني موسى بن ثابت بن عيينة عن إسماعيل بن عمر قال لما فرض عمر بن الخطاب الديوان جاءه طلحة بن عبيد الله بنفر من بني تميم ليفرض لهم وجاءه رجل من الأنصار بسلام مصفر سقيم فقال عمر للأنصار من هذا الغلام قالوا هذا بن أخيك هذا بن أنس بن النضر قال عمر مرحباً وأهلاً وضمه إليه وفرض له ألفاً

الاستذكار ج: 3 ص: 248

فقال له طلحة يا أمير المؤمنين انظر في أصحابي هؤلاء قال نعم يفرض له في ستمائة ستمائة فقال طلحة والله ما رأيتك كاليوم أي شيء هذا فقال عمر أنت يا طلحة تظن أني أنزل هؤلاء منزلة هذا هذا بن من جاءنا يوم أحد أنا وأبو بكر وقد أشيع أن رسول الله ﷺ قتل فقال يا أبا بكر ويا عمر ما لي أراكما واجفان إن كان رسول الله ﷺ قتل فإن الله حي لا يموت ثم ولى بسيفه فضرب عشرين ضربة عدها في وجهه ثم قتل شهيداً وهؤلاء قتل أبائهم على تكذيب رسول الله ﷺ فكيف أجعل بن من قاتل مع رسول الله ﷺ

كابن من قاتل رسول الله ﷺ معاذ الله أن نجعله بمنزلة سـواء قال أبو عمر كان يفضل أهل السوابق ومن له من رسول الله ﷺ قرابة ومنزلة في العطاء وكان أبو بكر يقول أجر أولئك على الله وأما ما جاء في تفضيله أزواج النبي ﷺ الناقية العمياء وأنه لم يطبخ للمهاجرين والأنصار منها إلا ما فضل عنهن فهذه كانت سيرته في قسمته المال على أهله والجزية ركن من أركان الفية والفية حلال للأغنياء بإجماع من العلماء 576 - وأما حديث مالك في هذا الباب أنه بلغه عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون فأجمع العلماء على أن الذمي إذا أسلم فلا جزية عليه فيما يستقبل واختلفوا فيه إذا أسلم في بعض الحول أو مات قبل أن يتم حوله فقال مالك إذا أسلم الذمي أو مات سقط عنه كل ما لزمه من الجزية لما مضى وسواء اجتمع عليه محـول أو أحـوال وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وعبيد الله بن الحسن وقال الشافعي وابن شبرمة إذا أسلم في بعض السنة أخذ منه بحسب وقال الشافعي إن أفلس غريم من الغرماء وقول أحمد بن حنبل في هذه المسألة كقول مالك وهو الصواب إن شاء الله

الاستذكار ج:3 ص:249

على عموم قوله ﷺ ليس على المسلم جزية (1) وعلى ظاهر قول عمر ضعوا الجزية عن أسلم لأنه لا يوضع عنه إلا ما مضى

وأما قوله في هذا الباب مضت السنة أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم فهذا إجماع من علماء المسلمين لا خلاف بينهم فيه أن الجزية إنما تضرب على البالغين من الرجال دون النساء والصبيان وكذلك قول مالك وليس على أهل الذمة ولا المجوس في نخلهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة لأن الصدقة إنما وضعت على المسلمين تطهيرا لهم وردءا على فقرائهم ووضعت الجزية على أهل الكتاب صغارا لهم فهذا أيضا إجماع من العلماء إلا أن منهم من رأى تضعيف الصدقة على بني تغلب دون جزية وهو فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما روى عنه أهل الكوفة وممن ذهب إلى تضعيف الصدقة على بني تغلب دون جزية الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه وأحمد بن حنبل قالوا يؤخذ منهم كل ما يؤخذ من المسلم مثلاها حتى في الركاز ويؤخذ منهم فيه الخمسان ومما يؤخذ من المسلم فيه العشر أخذ فيه عشرا وما أخذ من المسلمين ربع العشر أخذ منهم نصف العشر ويجري ذلك على أموالهم وعلى نسائهم بخلاف الجزية وقال زفر لا شيء على نساء بني تغلب في أموالهم

وليس عن مالك في بني تغلب شيء منصوص وبني تغلب عند جماعة أصحابه وغيرهم من النصارى سواء في أخذ الجزية منهم وقد جاء عن عمر بن الخطاب أنه إنما فعل ذلك لهم لئلا ينظروا أجناسهم قد فعلوا ذلك فلا عهد لهم

كذلك قال داود بن كردوس وهو راوية عمر في بني تغلب

وذكر عبد الرزاق عن بن جريج قال أخبرني خلاد
أن عمرو بن شعيب

الاستدكار ج: 3 ص: 250

أخبره أن عمر بن الخطاب كان لا يدع يهوديا ولا
نصرانيا ينصر ولده ولا يهوده في بلاد العرب
وعن بن التيمي عن أبي عوانة عن الكلبي عن
الأصبع بن نباتة عن علي قال شهدت رسول الله
حين صالح نصراني بني تغلب على أن لا
ينصروا الأبناء فإن فعلوا فلا عهد لهم
قال وقال علي لو قد عرفت لقاتلتهم
قال عبد الرزاق وأخبرنا معمر عن أيوب عن بن
سيرين عن عبدة السلماني أن عليا كان يكره
ذباح نصارى بني تغلب وهو لأنهم لم يتمسكوا من
النصرانية إلا بشرب الخمر
قال أبو عمر فدعا الله عز وجل أهل الكتاب في
أخذ الجزية منهم فلا وجه لإخراج بني تغلب
وأما قول مالك في هذا الباب في تجار أهل الذمة
من خرج منهم من بلادهم إلى غير بلادهم من
مصر إلى الشام إلى العراق فإنهم يؤخذ منهم
العشر في ذلك مما بأيديهم في تجاراتهم
وقد مضى القول في هذه المسألة في باب زكاة
العروض لما ذكره مالك هناك عن عمر بن عبد
العزير (رحمهما الله)

1 (25 - باب عشور أهل الذمة)

577 - ذكر فيه مالك عن بن شهاب عن سالم بن
عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من
النبط من الحنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك
أن يكثر الحمل إلى المدينة ويأخذ من القطنية
العشر

578 - وعن بن شهاب عن السائب بن يزيد أنه

قال كنت غلاما عاملا مع عبد الله بن عتبة بن مسعود على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكننا نأخذ من النبط العشر 579 - وأنه سأل بن شهاب على أي وجه كان يأخذ عمر بن الخطاب من

الاستذكار ج:3 ص:251

النبط العشر فقال بن شهاب كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية فالزمهم ذلك عمر قال أبو عمر روى جويرية عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر بن الخطاب أخذ من النبط العشور بالجابية ولا أعلم أحدا ذكر في حديث مالك هذا بالجابية غير جويرية وحديث السائب بن يزيد عام فخصه بالنبط وحديث سالم عن أبيه في الحنطة والزيت أنه كان يأخذ منهما خاصة نصف العشر وقد بين العلة وهي ليكثرها حمل ذلك إلى المدينة لأنهما لا يشهدان غيرها في شدة الحاجة إليه في القوت والإدام

وأما أقاويل الفقهاء وتنازعهم في هذا الباب فقال مالك في الباب قبل هذا في موطنه وليس على أهل الذمة ولا على المجوس في نخيلهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة لأن الصدقة إنما وضعت على المسلمين تطهيرا لهم وردا على فقرائهم ووضعت الجزية على أهل الكتاب صغارا لهم فهم ما كانوا ببلدهم الذين صالحوا عليه ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من أموالهم إلا أن يتجروا في بلاد المسلمين ويختلفوا فيها فيؤخذ منهم العشر فيمسا يديرون من التجارات وذلك أنهم إنما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على أن يقرروا ببلادهم ويقا تل عنهم عدوهم فمن خرج منهم من بلاده إلى غيرها يتجر إليها فعليه العشر من تجر منهم من أهل مصر إلى

الشام ومن أهل الشام إلى العراق ومن أهل العراق إلى المدينة أو اليمن أو ما أشبه هذا من البلاد فعليهم العشر ولا صدقة على أهل الكتاب ولا المجوس في شيء من أموالهم ولا من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم مضت بذلك السنة ويقرون على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه وإن اختلفوا في العام الواحد مرارا في بلاد المسلمين فعليهم كلما اختلفوا العشر لأن ذلك ليس مما صالحوا عليه ولا مما شرط لهم وهذا الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا قال أبو عمر لم يسمها هنا حنطة ولا دينا بمكة ولا بالمدينة وقد ذكره عنه بن عبد الحكم وغيره اتباعا لعمر رضي الله عنه في ذلك ويؤخذ منهم عند مالك في قليل التجارة وكثيرها ولا يكتب لهم فيما يؤخذ منهم كتاب ويؤخذ منهم كلما تجروا واختلفوا

الاستذكار ج: 3 ص: 252

وقال بن وهب في موطنه سألت مالكا عن العبيد النصاري العشر إذا قدموا التجارة فقال نعم قلت متى يعشرون أقبل أن يبيعوا أو بعد قال بعد أن يبيعوا فقلت أرأيت إن كسد عليهم ما قدموا به فلم يبيعوه قال لا يؤخذ منهم شيء حتى يبيعوا قلت فإن أرادوا الرجوع بمتاعهم إذا لم يوافقهم السوق قال ذلك لهم وقال الثوري إذا مر أهل الذمة بشيء للتجارة أخذ منهم نصف العشر إذا كان معه ما يبلغ مائتي درهم وإن كان أقل من مائتي درهم فلا شيء عليه والذمي والمسلم في ذلك سواء إلا أنه لا يؤخذ من المسلم إلا ربع العشر وإذا أعسر المسلم والذمي لم يؤخذ منه شيء إلى تمام الحول ويوضع ما يؤخذ من المسلم موضع الزكاة وما أخذ من الذمي موضع الخراج

وهذا كله قول أبي حنيفة وأصحابه إلا أن أبا حنيفة لا يرى على الذمي إذا حمل فاكهة رطبة وما لا يتبقى بأيدي الناس شيئاً وقال أبو يوسف ومحمد ذلك وغيره سواء وقال يؤخذ من الحربي العشر في كل ما يؤخذ فيه من الذمي نصـف العـشـر وهذا كله في الذمي والحربي قول أبي ثور قال الشافعي لا أحب أن يدع الوالي أحداً من أهل الذمة في صلح إلا مكشوفاً مشهوداً عليه وأحب أن يسأل أهل الذمة عما صالحوا عليه مما يؤخذ منهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين فإن أنكرت منهم طائفة أن تكون صالحت على شيء يؤخذ منها سوى الجزية لم يلزمها ما أنكرت وعرض عليها إحدى خصلتين أن لا تأتي الحجاز بحال أو تأتي الحجاز على أنها متى أتت الحجاز أخذ منها ما صالحها عليه عمر وزيادة إن رضيت به وإنما قلنا لا تأتي الحجاز لأن رسول الله ﷺ أجلاها من الحجاز وقلنا تأتيه على ما أخذ عمر أن ليس في إجلائها من الحجاز أمر يبين أن يحرم أن تأتي الحجاز منتابة وإن رضيت بإتيان الحجاز على شيء مثل ما أخذ عمر أو أكثر منه أذن لها أن تأتيه منتابة لا تقيم ببلد منه أكثر من ثلاث فإن لم ترض منعها منه وإن دخلته بلا أذن لم يؤخذ من مالها لشيء وأخرجها منه وعاقبها إن علمت منعه إياها ولم يعاقبها إن لم تعلم منعه إياها وتقدم إليها فإن عادت عاقبها ويقدم إلى ولاته أن لا يجيزوا بلاد الحجاز إلا بالرضا والإقرار بأن يؤخذ منهم ما أخذ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وإن زادوه عليها شيئاً لم يحرم عليه فكان أحب إلي

وإن عرضوا عليه أقل منه لم أحب أن يقبله وإن قبله لخله بالمسلمين رجوت أن يسعه ذلك لأنه إذا لم يحرم أن يأتوا الحجاز مجتازين لم يحل إتيانهم الحجاز كثير يؤخذ منهم ويحرمه قليل وإذا قالوا نأتيها بغير شيء لم يكن ذلك للوالي ولا لهم ويجتهد أن يجعل هذا عليهم في كل بلد انتابوه فإن منعوا منه في البلدان فلا يبين لي أن له أن يمنعهم بلدا غير الحجاز ولا يأخذ من أموالهم وإن اتجروا في بلد غير الحجاز شيئا ولا يحل أن يؤذن لهم في مكة بحال وإن أتوها على الحجاز أخذ منهم ذلك وإن جاءوها على غير شرط لم يكن له أن يأخذ منهم شيئا وعاقبهم إن علموا نهيه عن إتيان مكة ولم يعاقبهم إن لم يعلموا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي أن يبتدئ صلحهم على البيان من جميع ما وصفت ثم يلزمهم ما صالحوا عليه فإن أغفلهم منعهم الحجاز كله فإن دخلوه بغير صلح لم يأخذ منهم شيئا ولا يبين لي أن يمنعهم غير الحجاز من البلدان

قال ولا أحسب عمر بن الخطاب ولا عمر بن عبد العزيز أخذ ذلك منهم إلا عن رضا منهم بما أخذ منهم فأخذه منهم كما تؤخذ الجزية فأما أن يكون ألزموه بغير رضا منهم فلا أحسبه وكذلك أهل الحرب يمنعون الإتيان إلى بلاد المسلمين بتجارة بكل حال إلا بصلح فما صالحوا عليه جاز لمن أخذه وإن دخلوا بأمان وغير صلح مقرين به لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم وردوا إلى مآمنهم إلا أن يقولوا إنما دخلنا على أن يؤخذ منا فيؤخذ منهم وإن دخلوا بغير أمان غنموا وإذا لم يكن لهم دعوى أمان ولا رسالة كانوا فيئا وقتل رجالهم إلا أن يسلموا أو يؤدوا الجزية قبل أن نظفر بهم إن كانوا ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية وإن دخل رجل من أهل الذمة بلدا أو دخلها حربي بأمان

فأدى عن ماله شيئاً ثم دخل بعد لم يؤخذ ذلك منه
إلا بأن يصالح عليه قبل الدخول أو يرضى به بعد
الدخول
فأما الرسل ومن ارتاد الإسلام فلا يمنعون الحجاز
لأن الله عز وجل يقول لنبيه ﷺ وإن أحد من
المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله
التوبة 6
وإن أراد أحد من الرسل الإمام وهو بالحرم فعلى
الإمام أن يخرج إليه ولا يدخله إلا أن يكون يغني
الإمام فيه الرسالة والجواب فيكتفي بهما فلا
يترك يدخل الحرم بحال
1 (26 - باب اشتراء الصدقة والعود فيها)

580 - مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال
سمعت عمر بن

الاستذكار ج: 3 ص: 254

الخطاب وهو يقول حملت على فرس (1) عتيق
(2) في سبيل الله وكان الرجل الذي هو عنده
قد أضاعه فأردت أن اشتريه منه وظننت أنه بائعه
برخص فسألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال لا
تشتريه وإن أعطاكه بدرهم واحد فإن العائد في
صدفته كالكلب يعود في قيئه
581 - وذكر مثله عن نافع عن بن عمر عن عمر
قال أبو عمر الفرس العتيق هو الفاره - عندنا -
وقال صاحب العين عتقت الفرس تعتق إذا سبقت
وفرس عتيق رائسع
وفي هذا الحديث من الفقه إجازة تحبب الخيل
في سبيل الله (3)
وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال وأما خالد
فإنه قد احتبس أذراعه وأعتاده في سبيل الله

وفيه أنه من حمل على فرس في سبيل الله وغزا به فله أن يفعل فيه بعد ذلك ما يفعل في سائر ماله ألا ترى أن رسول الله ﷺ لم ينكر على بائعه بيعه وأنكر على عمر شراءه ولذلك قال بن عمر إذا بلغت به واد القرى فشأنك به

الاستذكار ج: 3 ص: 255

وقال سعيد بن المسيب إذا بلغ به رأس مغزاته فهو لونه ويحتمل أن يكون هذا الفرس ضاع حتى عجز عن اللحاق بالخيل وضعف عن ذلك فأجيز له بيعه لذلك

ومن أهل العلم من يقول يضاع ثمنه ذلك في فرس عتيق إن وجدته وإلا أعان به في مثل ذلك ومنهم من يقول إنه كسائر ماله إذا غزا عليه وإما اختلاف الفقهاء في هذا المعنى فقال مالك من أعطى فرسا في سبيل الله فليل له هو لك في سبيل الله فله أن يبيعه وإن قيل هو في سبيل الله ركبته وردة وقال الشافعي وأبو حنيفة الفرس المحمول عليها في سبيل الله هي لمن يحمل عليها تملكها قالوا وإن قيل له إذا بلغت به رأس مغزائك فهو لك كان تملكها على مخاطرة ولم يجز وقال الليث من أعطى فرسا في سبيل الله لم يبعه حتى يبلغ مغزاه ثم يصنع به ما شاء إلا أن يكون حبسا فلا يباع وقال عبيد الله بن الحسن إذا قال هو لك في سبيل الله فرجعه به رده حتى يجعله في سبيل الله

وفي هذا الحديث أيضا أن كل من يجوز تصرفه في ماله وبيعه وشراؤه فحائز له بيع ما شاء من ماله بما شاء من قليل الثمن وكثيره كان مما يتغابن الناس به أو لم يكن إذا كان ذلك ماله ولم

يكن وكيلًا ولا وصيًا لقوله (عليه السلام) في هذا الحديث ولو أعطاكه بـدرهم وكان أبو محمد عبد الله بن إبراهيم يحكي عن أبي بكر الأبهري أنه كان يقول بفسخ البيع فيما كان فيه التغابن أقل من ثلث المال وهذا لا يقربه المالكون عنـدنا واختلف الفقهاء في كراهية شراء الرجل صدقته الفرض والتطوع إذا أخرجها عن يده لوجهها ثم أراد شراءها من الذي صارت إليه فقال مالك في الموطأ في رجل تصدق بصدقة فوجدها مع غير الذي تصدق بها عليه تباع أيشترها فقال تركها أحب إلي

الاستذكار ج: 3 ص: 256

وقد روي عنه أنه قال لا يشترها وذكر بن عبد الحكم عن مالك من حمل على فرس فباعه الذي حمل عليه فوجده الحامل في يد المشتري فلا يشتره أبداً وكذلك الدراهم والثوب وقال عنه في موضع آخر من كتابه من حمل على فرس فباعه ثم وجده الحامل في يد الذي اشتراه فترك شـرائه أفضل قال أبو عمر كره مالك والليث والحسن بن حي والشافعي شراء الصدقة لمن تصدق بها فإن اشترى أحد صدقته لم يفسخوا العقد ولم يردوا البيع ورأوا له التنزه عنها وكذلك قولهم في شراء الإنسان ما يخرج في كفارة اليمين مثل الصدقة سواء وإنما كرهوا شراءها لهذا الحديث ولم يفسخوا البيع لأنها راجعة إليه بغير ذلك المعنى وقد بدأ ذلك في قصة هدية بريرة بما تصدق به عليها من اللحم (1) وقال أهل الظاهر يفسخ البيع في مثل هذا لأنه طابق النهي ففسر بظاهر قوله ﷺ لا تشتريه ولا

تعهد فدي صدقتك
ولم يختلفوا أنه من تصدق بصدقة ثم رزقها أنها
حلال لله

رواه بريدة عن النبي ﷺ أنه قال قد وجب أجرك
ورجعت إليك بالميراث (2) —
ويحتمل حديث هذا الباب أن يكون على وجه التنزه
للمرواية أن بيع الصدقة قبل إخراجها أو تكون
موقوفاً على التطوع في التنزه عن شرائها
وقال أبو جعفر الطحاوي المصير إلى حديث عمر
في الفرس أولى من قول من أباح شراء صدقته
قال أبو عمر استدل من أجاز للمتصدق به بعد
قبض المتصدق عليه له على أن نعيه عن شرائه
على التنزه لا على التحريم بقوله ﷺ في الخمسة
الذين تحل لهم

الاستدكار ج: 3 ص: 257

الصدقة أو رجل اشتراها بماله فلم يخص المعطي
من غير المعطي وغير ذلك على العموم
وقال في هذا الحديث أيضاً أو مسكين تصدق عليه
فأهداها المسكين للغني وهذا في معنى قصة
بريرة وسنوضحه في موضعه إن شاء الله
وأما ما يوجه تهذيب الآثار في ذلك عندي فللقول
بأنه لا يجوز شراء ما تصدق به لأن الخصوص قاض
على العموم لأنه مستبق منه ألا ترى أنه قد جاء
في حديث واحد يعني إلا لمن اشتراها بماله بما لم
يكن هذا المتصدق لم يكن كلاماً متدافعاً ولا
معارضاً مجمل الحديثين عندي على هذا استعمال
لهما دون رد أحدهما بالآخر وبالله التوفيق
1 (27 - باب من تجب عليه زكاة الفطر)

582 - ذكر فيه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر
كان يخرج زكاة الفطر عن غلمانه بوادي القرى)

1 (وبخيار)
583 - وذكر أن الرجل يلزمه زكاة الفطر عن كل
من يضمن نفقته وعن مكاتبه (2) وعن مدبره (3)
ورقيقه غائبهم وشاهدهم للتجارة كانوا أو
لغير تجارة إذا كان مسلماً
قال أبو عمر اختلف الفقهاء فيمن تلزم السيد
زكاة الفطر عنه من عبيد الكفار وغيرهم والغائب
منهم والحاضر
فقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبو ثور
ليس على أحد أن يؤدي عن عبده الكافر صدقة
الفطر وإنما هي على من صام وصلى
وهو قول سعيد بن المسيب والحسن
وحجتها قوله (عليه السلام) في حديث بن عمر
من المسلمين فدل أن حديث الكفار بخلاف ذلك

الاستدكار ج: 3 ص: 258

وقال الثوري وسائر الكوفيين عليه أن يؤدي زكاة
الفطر عن عبده الكافر
وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن
عبد العزيز والنخعي
وروي ذلك عن أبي هريرة وابن عمر
ولا يصح - والله أعلم - عندي عن بن عمر لأن الذي
يروى مالك عن نافع عنه عن النبي ﷺ أنه فرض
زكاة الفطر على الحر والعبد على الذكر والأنثى
من المسلمين (1) فكيف يروي عن النبي ﷺ هذا
ويوجب زكاة الفطر عن الكافر هذا يبعد
إلا أن قول مالك في هذا الحديث من المسلمين
قد خالفه فيه غيره من حفاظ حديث نافع وسنذكر
ذلك عند ذكر مالك لهذا الحديث في أول باب مكيمة
زكاة الفطر إن شاء الله
واحتج الطحاوي للكوفيين في إجازة زكاة الفطر
على العبد الكافر بأن قوله (عليه السلام) من
المسلمين يعني من تلزمه إخراج الزكاة عن نفسه

وعن غيره ولا يكون إلا مسلماً فأما العبد فلا يدخل في هذا الحديث لأنه لا يملك شيئاً ولا يقضي عليه شيء وإنما أريد بالحديث ملك العبد فأما العبد فلا حرمة في نفسه لزكاة الفطر ألا ترى إلى إجماع العلماء في العبد يعتق قبل أن يؤدي عنه سيده زكاة الفطر أنه لا تلزمه إذا ملك بعد ذلك مالا إخراجها عن نفسه كما يلزمه إخراج كفارة ما حنت فيه من الأيمان فهو عند رأيه لا يكفرها بصيام ولو لزمته صدقة الفطر لأداها عن نفسه بعقد عتقه

قال أبو عمر قوله (عليه السلام) من المسلمين يقضي لمالك والشافعي وهذا القضاء أيضاً لأنها طهرة للمسلم وتزكية وهو سبيل الواجبات من الصدقات والكافر لا يتزكى فلا وجه لأدائها عنه أخبرنا أحمد بن محمد حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا مطرف بن عبد الرحمن حدثنا يحيى بن بكير عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر من المسلمين

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا بكر بن حماد

الاستذكار ج: 3 ص: 259

حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن النعمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن أبي زهير عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ في صدقة الفطر صاع من بر عن كل اثنين أو صاع من شعير عن كل واحد صغير أو كبير حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين أما غنيكم فيزكيه الله وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطاه (1) -

حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا محمد بن بكر حدثنا أبو داود حدثنا محمود بن خالد الدمشقي وعبد الله

بن عبد الرحمن عن عكرمة عن بن عباس قال
 فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهراً للصيام
 من اللغو والرفث وطعمة للمساكين وذكر تمام
 الخبر
 فهذه الآثار كلها تشهد بصحة من قال إن زكاة
 الفطر لا تكون إلا عن مسلم والله أعلم
 وقال أبو ثور يؤدي العبد عن نفسه إن كان له مال
 وهو قول عطية وداود
 وقال مالك يؤدي الرجل زكاة الفطر عن مكاتبه
 وهو قول عطية وبه قال أبو ثور
 وحجتهم ما روي عن النبي ﷺ وعن جماعة من
 أصحابه المكاتب عبد ما بقي عليه شيء (2)
 وقال الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة
 وأصحابه الزكاة عليه في مكاتبه لأنه لا ينفق عليه
 ومما انفرد بكسبه دون المولى ولا سبيل لمولاه
 إلى أخذ شيء من ماله غير أنجم كتابه وجائز له
 أخذ الصدقة وإن كان مولاه غنياً
 وكان عبد الله بن عمر يخرج زكاة الفطر عن
 عبده ولا يخرجها عن مكاتبه ولا مخالف له من
 الصحابة
 وقال الشافعي ولا يؤدي المكاتب عن نفسه
 واختلفوا في عبيد التجارة
 فذهب مالك والشافعي والأوزاعي إلى أن في
 عبيد التجارة زكاة الفطر
 وبه قال أحمد وإسحاق

الاستذكار ج: 3 ص: 260

وحجتهم قول رسول الله ﷺ على كل حر وعبد
 وهو على عمومه في كل العبيد إذا ما استثنى في
 الحديث من المسلمين
 وقال أبو حنيفة والثوري وعبيد الله بن الحسن
 العنبري ليس في عبيد التجارة صدقة الفطر

وهو قول عطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي
 ولم يختلفوا في المدبر أن على السيد زكاة
 الفطر عنه إلا أبا ثور وداود فهما على أصلهما في
 أن زكاة الفطر على العبد دون سيده عندهما
 واختلفوا في العبد الغائب عن سيده هل عليه فيه
 زكاة الفطر أبقا كان أو مغبوبا
 فقال مالك إذا كانت غيبة الأبى قربة علمت حياته
 أو لم تعلم يخرج عنه سيده زكاة الفطر إذا كانت
 رجعت يرجى وترجى حياته ولم يعلم موته
 قال فإن كانت غيبته وإباقه قد طال ويئس منه
 فلا أرى أن يزكّي عنسي
 وقال الشافعي تؤدي زكاة الفطر عن المغبوب
 والآبق وإن لم ترج رجعتهم إذا علمت حياتهم فإن
 لم تعلم حياتهم حياتهم فلا
 وهو قول أبي ثور وزفر
 وقال أبو حنيفة في العبد الآبق والمغبوب ليس
 على مولاه فيه زكاة الفطر
 وهو قول الثوري وعطاء
 وروى أنس بن عمر عن أبي حنيفة أن عليه في
 الآبق صدقة الفطر
 وقال الأوزاعي إذا علمت حياة العبد أدبت عنه
 زكاة الفطر وإن كان في دار الإسلام
 وقال الزهري إن علم مكان الآبق أدب عنه زكاة
 الفطر
 وبه قال أحمد بن حنبل
 واختلفوا في العبد المرهون فمذهب مالك
 والشافعي أن يؤدي عنه زكاة الفطر
 وهو قول أبي ثور
 وقال أبو حنيفة إن كان عند الراهن وفاء بالدين
 الذي رهن فيه عبده وفضل مائتي درهم زكى عنه
 زكاة الفطر وإن لم يكن عنده فلا شيء عليه
 واختلفوا في العبد يكون بين الشريكين فقال

مالك والشافعي يؤدي كل واحد منهما عنه من زكاة الفطر بقدر ما يملك

الاستدكار ج:3 ص:261

وهو قول محمد بن الحسن وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر والثوري والحسن بن حي ليس على واحد منهما فيه صدقة الفطر
وهو قول الحسن وعكرمة واختلفوا أيضا في العبد المعتق بعنه فقال مالك يؤدي السيد عن نصفه المملوك وليس على العبد أن يؤدي عن نصفه الحر وقال عبد الملك بن الماجشون على السيد أن يؤدي عنه صاعا كاملا وقال الشافعي يؤدي السيد عن النصف المملوك ويؤدي العبد عن نصفه الحر وبه قال محمد بن سلمة قال يؤدي عن نفسه بقدر حرته قال فإن لم يكن للعبد مال رأيت لسبيده أن يزككي عنه وقال أبو حنيفة ليس على السيد أن يؤدي عما ملك من العبد إلا أن يملكه كله ولا على العبد أن يؤدي عن نفسه لما فيه من الحرية وقال أبو ثور ومحمد بن الحسن على العبد أن يؤدي عن نفسه زكاة الفطر وهو بمنزلة العبد إذا عتق نصفه وكأنه قد عتق كله واختلفوا في العبد يباع بالخيار فقال مالك يؤدي عنه البائع وقال الشافعي إن كان الخيار للبائع وأنفذ البيع فإنه يؤدي عنه البائع وإن كان الخيار للمشتري أولهما فعلى المشتري وقال أبو حنيفة إذا كان أحدهما بالخيار فصدقة الفطر عن العبد على من يصير إليه وقال زفر الزكاة على من له الخيار فسخ أو أجاز واختلفوا في العبد الموصي برفقته لرجل ولآخر

بخدمته فقال عبد الملك بن الماجشون الزكاة عنه على من جعلت له الخدمة إذا كان زمانا طويلا وقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور زكاة الفطر عنه على مالى مالك رقتيه واختلفوا في عبيد العبيد فقال مالك ليس عليه في عبيد عبيده صدقة الفطر وهو الأمر عندنا وقال أبو حنيفة والشافعي صدقة الفطر عنهم على السيد الأعلى وقال الليث بن سعد يخرج عن عبيد عبيده زكاة الفطر ولا يؤدي عن مال عبده الزكاة

الاستذكار ج: 3 ص: 262

وأما قول مالك أن الرجل يلزمه زكاة الفطر عن كل من يضمن نفقته فقد وافقه على ذلك الشافعي وقولهما جميعا أن زكاة الفطر تلزم الرجل في كل من تجب عليه نفقته من غير أن يكون له تركها وذلك من تلزمه نفقته بسبب كالأبناء الفقراء والآباء الفقراء إلا أن مالكا لا يرى النفقة على الابن البالغ وإن كان فقيهاً والشافعي يرى النفقة على الأبناء الصغار والكبار والزمنى والنفقة على الآباء الفقراء والأمهات وكذلك من تلزمه عندهما نفقته بنكاح كالزوجات ومالك اليمين كالإماء والعبيد وذكر بن عبد الحكم عن مالك أنه قال ليس عليه في رقيق امرأته زكاة الفطر إلا من كان بخدمته وذلك واحداً لا زيادة وقال بن وهب عن الليث بن يحيى بن سعيد يؤدي الرجل عن أهله ورقيقه ولا يؤدي عن الأجير ولكن الأجير المسلم يؤدي عن نفسه وهو قول ربيعة وقال الليث إذا كانت إجازة الأجر معلومة فليس عليه أن يؤدي عنه وإن كانت معه مع يده وينفق

عليه ويكسوه أدي عنه
قال الليث وليس عليه أن يؤدي عن رقيق امرأته
وأما اختلافهم في الزوجة فقال مالك والشافعي
والليث وأحمد وإسحاق وأبو ثور على زوجها أن
يخرج عنها زكاة الفطر وهي واجبة عليه عنها
وعن كل من يمون ممن تلزمه نفقته
وهو قول بن عليه أنها واجبة على الرجل في كل
ممن يمون ممن تلزمه نفقته
وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه ليس على
الزوج أن يؤدي عن زوجته ولا عن خادمها زكاة
الفطر وعليها أن تؤدي ذلك عن نفسها وخادمها
قالوا وليس على أحد أن يؤدي إلا عن ولده الصغير
وعنه
قال أبو عمر قد أجمعوا أن عليه أن يؤدي عن ابنه
الصغير إذا لزمته نفقته فصار أصلاً يجب القياس
ورد ما اختلفوا فيه إليه فوجب في ذلك أن تجب
عليه في كل من تلزمه نفقته وبالله التوفيق
وقد ناقض الكوفيون في الصغير لأن معنى قول
بن عمر عندهم فرض رسول

الاستذكار ج: 3 ص: 263

الله ﷺ صدقة الفطر على الذكر والأنثى الصغير
والكبير الحر والعبد يعنون كلا عن نفسه وهذه
مناقضة في الصغير
وقال مالك تجب زكاة الفطر على أهل البادية كما
تجب على القرى وذلك أن رسول الله ﷺ فرض
زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر
أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين
قال أبو عمر قول مالك عليه جمهور الفقهاء
وممن قال بذلك الثوري والشافعي والأوزاعي
وأبو حنيفة وأصحابهم
وقال الليث بن سعد على أهل العمود الفطر
أصحاب الخصوص والمال وإنما هي على أهل

القرى
قال أبو عمر قول الليث ضعيف لأن أهل البادية
في الصيام والصلاة كأهل الحاضر وكذلك هم في
صدقة الفطر

1 (28 - باب مكيمة زكاة الفطر)

584 - ذكر فيه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر
أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان
على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على
كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين
585 - وعن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله
بن سعد بن أبي سرح العامري أنه سمع أبا سعيد
الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من
طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا
من أقط أو صاعا من زبيب وذلك بصاع النبي ﷺ

الاستدكار ج: 3 ص: 264

فأما قوله في حديث بن عمر فرض رسول الله ﷺ
فمعناه عند أكثر أهل العلم أوجب رسول الله ﷺ
وما أوجبه رسول الله ﷺ فبأمر الله أوجبه وما كان
لينطق عن الهوى فأجمعوا على أن رسول الله ﷺ
أمر بزكاة الفطر ثم اختلفوا في نسخها
فقال فرقة هي منسوخة بالزكاة ورووا عن
قيس بن سعد بن عبادة أن رسول الله ﷺ كان يأمر
بها قبل نزول الزكاة فلما نزلت آية الزكاة لم
يأمرنا بها ولم ينهنا ونحن نفعله
وقال جمهور من أهل العلم من التابعين ومن
بعدهم هي فرض واجب على حسب ما فرضها
رسول الله ﷺ لم ينسخها شيء

وممن قال بهذا مالك بن أنس وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهـ^{ويه} قال إسحاق هو لا الإجماع وقال أشهب سألت مالكا عن زكاة الفطر أواجبة هي قال نعم وفي سماع زياد بن عبد الرحمن قال سئل مالك عن تفسير قول الله تعالى وءاتوا الزكاة البقرة 43 هي زكاة الأموال كلها من الذهب والورق والثمار والحبوب والمواشي وزكاة الفطر وتلا خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتركيهم التوبة 103

وذكر أبو التمام قال قال مالك زكاة الفطر واجبة قال وبه قال أهل العلم كلهم إلا بعض أهل العراق فإنه قال هي سنة مؤكدة قال أبو عمر اختلف المتأخرون من أصحاب مالك في وجوبها فقال بعضهم هي سنة مؤكدة وقال بعضهم هي فرض واجب وممن ذهب إلى هذا أصبغ بن الفرج وأما أبو محمد بن أبي زيد فإنه قال هي سنة فرضها رسول الله ﷺ فلم يضع شيئا واختلف أصحاب داود في ذلك على قولين أيضا أحدهما أنها فرض واجب والآخر أنها سنة (مؤكدة)

وسائر العلماء على أنها واجبة

الاستدكار ج:3 ص:265

والقول بوجوبها من جهة اتباع المؤمنين لأنهم الأكثر والجمهور الذين هم حجة على من شذ عنها وقول من قال إنها سنة قول ضعيف وتأويله في

قول بن عمر فرض رسول الله ﷺ بمعنى أنه قدر ذلك صاعاً وأنه مثل قولهم فرض القاضي نفقة اليتيم ربعين أي قدرها خلاف الظاهر ادعاء على النبي ما يخرج في المعهود فيه لأنه لم يختلفوا في قول الله عز وجل فريضة من الله النساء 11 أي إيجاب من الله وكذلك لهم فرض الله طاعة رسوله وفرض الصلاة والزكاة هذا كل ذلك أوجب وألزم

وكذلك قالوا في الواجب هو فريضة وما لم يلزم لزومه قالوا سنة وقد أوضحنا هذا المعنى بزيادات في الاعتراضات في التمهيد

وأما قوله فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس فقد اختلف العلماء في الحين والوقت الذي يلزم لمن أدركه زكاة الفطر فقال في رواية بن القاسم وابن وهب وغيرهما عنه تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر ومعناه أنها لا تجب عن من ولد أو ملك بعد ذلك الوقت وذكروا عنه مسائل إن لم تكن على الاستحباب فهي تناقض على هذا وهي في المولود ضحى يوم الفطر أو العبد يشتري بعد طلوع الشمس في يوم الفطر أنه يزكى عنه أبوه

وسنده وروى أشهب عن مالك أن الزكاة تجب بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان وهي ليلة الفطر

وقال مالك إذا مات العبد ليلة الفطر قبل طلوع الفجر فعلى المولى صدقة الفطر عنه لأنه قد كان أدركه وقت وجوبها حياً ومعلوم أن ليلة الفطر ليست من رمضان فمن ولد فيها من الأحرار والعبيد وملك فيها من العبيد فإنه لم يلد ولم يملك في رمضان وإنما وقع ذلك في شوال وزكاة الفطر إنما هي لرمضان لا لشوال

وبهذا قال الشافعي وأصحابه إلا أن أصحابه في
المسألة على قولين على أن قوله ببغداد كان أنها
تجب بطلوع الفجر على كل مسلم أدركه ذلك
الوقت حينئذ
وأما أبو حنيفة وأصحابه فقولهم في ذلك كما
رواه بن القاسم عن مالك بطلوع الفجر تجب زكاة
الفطر
وهو قول أبي ثور

الاستدكار ج: 3 ص: 266

ومن قال بهذا لم يعتبر ليلة الفطر لأن الفطر
ليس بموضع صيام يراعى ويعتبر
وهو قول من لم ينعم النظر لأن يوم الفطر ليس
بموضع صيام فأحرى ألا يراعى
واختلفوا في وجوبها على الفقراء
فروى بن وهب عن مالك أنه قال في رجل له عبد
لا يملك غيره عليه فيه زكاة الفطر
قال مالك والذي ليس له إلا معيشة خمسة عشر
يوماً أو نحوها والشهر ونحوه عليه زكاة الفطر
قال مالك وإنما هي زكاة الأبدان
وروى أشهب عن مالك أن زكاة الفطر لا تجب
على من ليس عنده من أين يؤديها
وروى عن مالك أيضاً أن عليه زكاة صدقة الفطر
وإن كان محتاجاً
وروى عنه أنه من جاز له أخذ صدقة الفطر لم
تلتزمه
وذكر أبو التمام عن مالك أنه قال زكاة الفطر
واجبة على الفقير الذي يفصل عن قوته صاع
كوجوبها على الغني
قال وبه قال الشافعي
قال أبو عمر قال الشافعي من ملك قوته وقوت
من يمونه ذلك اليوم ومن يؤدي عنه وعنهم زكاة
الفطر فعليه أن يؤديها عن نفسه وعنهم فإن لم
يكن عنده إلا ما يؤدي عن نفسه وعن البعض أدى

عن ذلك البعوض
وقول بن علي في هذه المسألة كقول الشافعي
وقال عبید الله بن الحسن إذا أصاب فضلا عن
غذائه وعشائه فعليه أن يأخذ ويعطي صدقة
القطر
586 - وأما قوله في حديث بن عمر صاعا من تمر
أو صاعا من شعير وروايته في هذا الباب عن نافع
أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر
إلا التمر إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيرا

الاستذكار ج: 3 ص: 267

ورواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن بن عمر
فقال فيه قال عبد الله فعدل الناس بعد نصف
صاع من بر بصاع من تمر
قال وكان عبد الله يعطي التمر فيعوز أهل
المدينة التمر عاما فأعطى الشعير
وروى بن عينة عن أيوب بإسناده مثله وقال فيه
قال بن عمر فلما كان معاوية عدل الناس نصف
صاع من بر بصاع من شعير
قال نافع فكان عبد الله يخرج زكاة الفطر عن
الصغير من أهله والكبير والحر والعبد
ورواه بن أبي رواد عبد العزيز عن نافع عن بن
عمر وقال فيه فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل
نصف صاع منها مثل صاع من تلك الأشياء وذكر
في حديثه هذا صاعا من تمر أو شعير أو سلت أو
زبيب ولم يقل ذلك عن نافع أحد غيره وليس ممن
يحتج به في حديث نافع إذا خالفه حفاظ أصحاب
نافع وهم عبید الله بن عمر ومالك وأيوب وفي
التمهيد من هذا المعنى أكثر من هذا
وأما قوله في حديث أبي سعيد الخدري كنا نخرج
في زكاة الفطر صاعا من طعام وذكر الشعير
والتمر والزبيب والأقط صاعا صاعا
فقد ذكرنا في التمهيد من رفع هذا الحديث فقال

فيه على عهد رسول الله ﷺ ولم يختلف من ذكر الطعام في هذا الحديث أنه أراد به الحنطة ومنهم من لم يذكره ومن رواه أيضا من ذكر فيه نصف صاع من بر وذكر فيه بن عيينة عن زيد بن أسلم الدقيق ولم يتابع عليه وقد ذكر فيه السلت والدقيق أو أحدهما

وذكر فيه مالك والثوري من طعام وحسبك بهما حفظا وأمانة وإتقانا وقد أوضحنا ذلك كله ومن رواه ومن أسقطه في التمهيـد واختلف أهل العلم في مقدار ما يؤدي المرء عن نفسه في صدقة الفطر من الحبوب بعد إجماعهم أنه لا يجزئ من التمر والشعير أقل من صاع بصاع النبي ﷺ وهو أربعة أمداد بمدة فأما اختلافهم في مقدار ذلك من البر وهي الحنطة فقال مالك والشافعي وأصحابهما لا يجزئ من البر ولا من غيره أقل من صاع بصاع النبي ﷺ عن إنسان واحد صغيرا كان أو كبيرا

الاستذكار ج: 3 ص: 268

وهو قول البصريين وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهـويه وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه يجزئ من البر نصف صاع وروي ذلك عن جماعة من الصحابة وجماعة من التابعين ووجه مالك والشافعي في إيجاب الصاع من البر وأنه كغيره مما ذكر عنه حديث بن عمر فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير قالوا وذلك كان قوت القوم يومئذ فخرج عليه الخبر فكل من اقتات شيئا من الحبوب المذكورات

في حديث أبي سعيد الخدري وغيره لزمه إخراج
صاع منه
ويشهد لذلك حديث مالك والثوري ومن تابعهما
في حديث أبي سعيد الخدري المذكور في هذا
الباب كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ في صدقة
الفطر صاعا من طعام ثم ذكر الشعير وغيره
فبان بذكره الطعام هنا أنه أراد البر والله أعلم
ولم يفصل بينه وبين الشعير في الحنطة وفي
المكيكة بل جعله كله صاعا صاعا
وأما حجة من قال أنه يجزئه من البر نصف صاع
فقول بن عمر في حديثه وقد ذكر التمر والشعير
قال فعدل الناس بصاع من شعير أو تمر نصف
صاع من
والناس في ذلك الزمان كبار الصحابة
وحجتهم أيضا حديث الزهري عن بن أبي صغير عن
أبيه أن رسول الله ﷺ قال في زكاة الفطر صاع
من بر بين اثنين أو صاع من شعير أو تمر عن رجل
واحد (1)
وهذا نص في موضع الخلاف إلا أنه لم يروه كبار
أصحاب بن شهاب ولا من يحتج بروايته منهم إذا
انفرد ولكنه لم يخالفه في روايته تلك غيره
وروى الثقات عن سعيد بن المسيب أنه قال كانت
صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ نصف صاع
من حنطة أو صاعا من شعير أو تمر
وروي عن أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وابن
عباس على اختلاف عنه وأبي هريرة وجابر
ومعاوية وابن الزبير نصف صاع من بر وفي
الأسانيد عن بعضهم ضعف (واختلاف

الاستذكار ج: 3 ص: 269

وروي عن سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس
ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير

وسعيد بن جبير وأبي سلمة ومصعب بن سعد
نصف صاع من بر أو دقيق أو
سويق أو زبيب أو صاعا من تمر أو شعير
قال أبو يوسف ومحمد الزبيب بمنزلة التمر
والشعير وما سوى ذلك يخرج بالقيمة قيمة نصف
صاع من بر أو قيمة صاع من شعير أو تمر
وروينا عن أبي حنيفة أنه قال لو أعطيت في زكاة
الفطر عدل ذلك أجزأك يعني بالقيمة
وقال الأوزاعي يؤدي كل إنسان مدين من قمح
بممد أهل بلده
وقال الليث بن سعد يخرج مدين من قمح بمد
هشام أو أربعة أمداد من التمر أو الشعير أو الأقط

وقال أبو ثور يخرج صاعا من تمر أو شعير أو زبيب
وسكت عن البر
وقال أشهب سمعت مالكا يقول لا يؤدي الشعير
إلا من هو أكله يؤده كما يأكله قيل له إن من
الناس من يقول مدين من بر قال إنما القول ما
قاله رسول الله ﷺ (صاع) قال فذكرت له
الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ في المدين من
الحنطة فأنكرها
وأما قوله في حديث بن عمر على كل حر أو عبد
ذكر أو أنثى من المسلمين فقد تقدم القول فيمن
تجب عليه زكاة الفطر من المالك والمملوك
والصغير والكبير
وأما قوله من المسلمين فإنه لم يقله من ثقات
أصحاب نافع غيره ورواه أيوب السخيتاني وعبيد
الله بن عمر وموسى بن عقبة وغيرهم عن نافع
عن بن عمر لم يقولوا فيه من المسلمين
وقد ذكرنا فيه في التمهيد من قال عن عبيد الله
من المسلمين ومن تابع مالكا على ذلك وذكرنا

في الباب قبل هذا أيضا حكم قوله من المسلمين وما للعلماء في ذلك من المذاهب وبالله التوفيق وأما قوله في آخر هذا الباب والكفارات كلها وزكاة الفطر وزكاة العشور كل ذلك بالمد الأصغر مد النبي ﷺ إلا الظهر فإن الكفارة فيه بمد هشام وهو المد الأعظم فلم يختلف العلماء بالمدينة وغيرها أن الكفارات كلها بمد النبي ﷺ إلا

الاستذكار ج: 3 ص: 270

الظهر فإن مالكا خالف في الإطعام به فأوجه بمد هشام بن إسماعيل المخزومي عامل كان بالمدينة لـبنـي مروان وسيأتي القول في ذلك في باب كفارة الظهر إن شاء الله
ومد هشام بالمدينة معروف كما أن الصاع الحجاجي معروف بالعراق
1 (29 - باب وقت إرسال زكاة الفطر)

587 - ذكر فيه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة وذكر أنه رأى أهل العلم يستحبون أن يخرجوا زكاة الفطر إذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل أن يغدوا إلى المصلى قال مالك وذلك واسع إن شاء الله أن تؤدى قبل الغدو من يوم الفطر وبعده قال أبو عمر في هذا من فعل بن عمر دليل على جواز تعجيل ما تجب لوقت من الزكوات وقد تقدم الوقت الذي تجب فيه صدقة الفطر وما للعلماء في ذلك وإن كان تقديمها باليوم واليومين جائز عندهم ومالك وغيره يجيزون ما كان بن عمر يفعله من ذلك إلا أن مالكا يستحب ما استحبه أهل العلم في

وقته من إخراج زكاة الفطر صبيحة يوم الفطر
ففي الفجر أو ما يدل على أن أداء زكاة الفطر
بعد وجوبها أو في حين وجوبها أفضل وأحب إليه
وإلى أهل العلم ببلده في وقته
وقد روي عن النبي ﷺ في ذلك خبر حسن من
أخبار الأحاديث العديدة
حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أبو محمد النفيلي
قال حدثنا زهير قال حدثنا موسى بن عقبة عن

الاستذكار ج: 3 ص: 271

نافع عن بن عمر قال أمرنا رسول الله ﷺ بزكاة
الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس إلى المصلى ()
1

قال وكان بن عمر يؤديها قبل ذلك باليوم
واليومين
وليس قول مالك في تعجيل زكاة الأموال كذلك
وليس في الموطأ موضع هذا ذكر المسألة من هذا

واختلف أهل العلم في جواز تعجيل الزكاة فقال
مالك فيما روى عنه بن وهب وأشهب وخالد بن
خداش من أدى زكاة ماله قبل محلها بتمام الحول
فإنه لا يجزئ عنه وهو كالذي يصلي قبل الوقت
وروي ذلك عن الحسن البصري وبه قال بعض
أصحاب داود
وروي بن القاسم عنه لا يجوز تعجيلها قبل الحول
إلا ببسائر
وكذلك ذكر عنه بن عبد الحكم بالشهر ونحوه
وأجاز تعجيل الزكاة قبل الحول سفيان الثوري
والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وأبو ثور
وإسحاق وأبو عبيد
وروي ذلك عن سعيد بن جبير وإبراهيم وابن

شهاب والحكم وبن أبي ليلى
 وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يجوز تعجيل
 الزكاة لما في يده ولما يستفيد في الحول وبعده
 وقال زفر التعجيل عما في يده جائز ولا يجوز عما
 يسـ
 وقال بن شبرمة يجوز تعجيلها لسنين
 وقال الشافعي يجوز للمصدق إذا رأى العوز في
 أهل الصدقة أن يستلف لهم من صدقة أهل
 الأموال إذا كانوا ميسورين وليس على رب المال
 أن يخرج صدقته قبل الحول إلا أن يتطوع
 قال ولو أن رجلاً أخرج زكاة ماله فقال إن ما تجب
 فيه الزكاة كانت هذه عنه لم يجزئ عنه لأنه أداها
 إلى سبب بلا سبب لم تجز فيه الزكاة وعمل شيئاً
 لا يجب عليه إن حال فيه حول

الاستدكار ج: 3 ص: 272

قال أبو عمر حجة من لم يجز تعجيل الزكاة
 قياسها على الصلاة وحجة من أجاز تعجيلها
 القياس على الديون الواجبة لآجال محدودة أنه
 جائز تعجيلها أو تقديمها قبل محلها
 وحديث علي (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ أنه
 استلف صدقة العباس قبل محلها وقد روي
 لعـ
 وفرقوا بين الصلاة والزكاة بأن الناس يستوون
 في وقت الصلاة ولا يستوون في وقت وجوب
 الزكاة
 وقياس مالك ومن قال بقوله على الصلاة أصح
 في سبيل القياس والله أعلم

1 (30 - باب من لا تجب عليه زكاة الفطر)

588 - قال مالك ليس على الرجل في عبيد عبيده
 ولا في أجيره ولا في رقيق امرأته زكاة إلا من

كان منهم يخدمه ولا بد له منه فتجب عليه وليس عليه زكاة في أحد من رقيقه الكافر ما لم يسلم لتجارة كـانوا أو لغير تجارة قال أبو عمر قد تقدم القول في مسائل هذا الباب كلها وما للعلماء من المذاهب فيما تقدم من أبواب زكاة الفطر فلا معنى لإعادة ذلك هنا إلا أن جملة ذلك أنه لا خلاف عن مالك وأصحابه أنه ليس على السيد زكاة الفطر في عبيد عبيده كما أنه ليس عليه أن يزكي عما بيد عبده من المال وأما أبو ثور وداود فعلى أصلهما أن عبيد العبيد يخرجون عن أنفسهم زكاة الفطر لأنهم مالكون عبيدهم

وأما الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والليث والثوري وجمهور أهل العلم فإن زكاة الفطر على السيد عندهم في عبيده وفي عبيد عبيده لأنهم كلهم عبيده

وأما قول مالك ولا في أجيره فلأنه لا يلزمه نفقته في الشرع والقربة وأصله أنه لا تلزم صدقة الفطر إلا لمن تلزم نفقته في الشريعة إلا من صدقة الفطر إلا لمن تلزم نفقته في الشريعة إلا من طريق التطوع ولا المعارضة

الاستدكار ج: 3 ص: 273

وهو قول الشافعي وأما سفيان والكوفيون فإن زكاة الفطر لا تجب عندهم إلا عن الابن الصغير والعبد فقط وأما قوله ولا في رقيق امرأته فقوله وقول الشافعي في ذلك سواء إلا أن أصلهما أنها تلزمه فيمن تلزمه النفقة عليه وذلك عند الشافعي خادم واحد وعند مالك من يخدمه ولا بد منه إلا أن الأظهر من مذهبه أنه تلزمه في خادم واحد قد اختلف أصحابه في ذلك على ما ذكرناه عنهم في كتاب اختلاف أصحاب مالك وأقوالهم

وقال الليث يؤدي عن امرأته وليس عليه أن يؤدي
عن أحد ممن رقيقها
وأما سفيان والكوفيون فلا يرون زكاة الفطر
عليه عن امرأته فكيف عن رقيقها بل عليها أن
تخرج زكاة الفطر عن نفسها وعن عبدها لأن
السنة عندهم أن يخرجها الذكر والأنثى عن
أنفسهم وعبيدهم
وقد تقدم الأصل عنهم ولغيرهم في ذلك وفيما
لم يسلم من العبد والحمد لله
تم شرح كتاب الزكاة والحمد لله كثيرا

الاستذكار ج: 3 ص: 274

1 (18 كتاب الصيام)

1 (1 - باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان)

589 - ذكر فيه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر
أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال لا تصوموا
حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم
عليكم (1) فاقعدوا له (2) —
590 - وعن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر
عن النبي ﷺ مثلثه
591 - وعن ثور بن زيد الديلي عن عبد الله بن
عباس أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال لا
تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه
فإن غم عليكم فأكملوا العدد (العدة) ثلاثين

الاستذكار ج: 3 ص: 275

وهذا الحديث محفوظ لعكرمة عن بن عباس وقد
أوضحنا في التمهيد حال عكرمة ولم ترك مالك
ذكره من هذا الموضع من كتابه إن كان كما ظن

من زعم أن مالكا طرح اسمه من كتابه للذي بلغه
فيه عن سعيد بن المسيب
وما أدري صحة ذلك لأنه ذكره في كتاب الحج من
الموطأ وفي ذلك ما يوهن قول من قال إنه قد
طرح ذكر اسمه من كتابه والله أعلم
والذي أوجب قول القائل ما ذكرناه والله أعلم ما
رويناه عن مالك أنه قيل له أبلغك أن عبد الله بن
عمر قال لنافع يا نافع لا تكذب علي كما كذب
عكرمة على بن عباس
قال أبو عمر جعل مالك - رحمه الله - حديث بن
عباس بعد حديث بن عمر لأنه عنده مفسر له
ومبين لمعنى قوله فاقدروا له في حديث بن عمر

وكان بن عمر يذهب في معنى قوله فاقدروا
مذهبا خلافا لما ذهب إليه مالك في ذلك والذي
ذهب إليه مالك هو الذي عليه جمهور العلماء وهو
الصحيح وسنبين ذلك كله في هذا الباب بعون الله
وفضله

وما رواه بن عباس عن النبي ﷺ في قوله فإن غم
عليكم فأكملوا العدة ثلاثين قد رواه أبو هريرة
وأبو بكرة وحذيفة وطلق الحنفي وغيرهم
ولم يرو أحد فيما علمت فاقدروا له إلا بن عمر
وحده

على أن عبد الرزاق قد روى عن معمر عن أيوب
عن نافع عن بن عمر أن النبي ﷺ قال لهلال
رمضان إذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه
فأفطروا فإن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين يوما
ولم يقل مالك ولا عبید الله بن عمر عن نافع في
هذا الحديث ثلاثين يوما
ورواه بن أبي رواد عن نافع عن بن عمر بلفظ
حديث بن عباس فإن غم عليكم فأكملوا العدة
ثلاثين

والذي عليه جمهور أهل العلم أنه لا يصام رمضان إلا بيقين من خروج شعبان واليقين في ذلك رؤية الهلال أو إكمال شعبان ثلاثين يوماً وكذلك لا يقضى بخروج رمضان إلا بيقين مثله قال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه البقرة 185 يريد والله أعلم من علم منكم بدخول الشهر علم يقين فليصمه والعلم اليقين الرؤية الصحيحة الفاشية الظاهرة أو إكمال العدد

الاستدكار ج: 3 ص: 276

وكذلك في الشريعة أيضاً شهادة عدلين أنهما رأيا الهلال ليلة ثلاثين فيصح بذلك أن الشهر الماضي من تسع وعشرين وهذا عند بعضهم إذا لم تكن في السماء علة فهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم فاقدروا له عند أكثر أهل العلم ولا خلاف أن الشهر العربي قد يكون ثلاثين يوماً ويكفون تسعة وعشرين وأما بن عمر فله مذهب ذهب إليه في تأويل ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاقدروا له وذلك أنه كان يقول إذا لم ير هلال رمضان ليلة ثلاثين من شعبان وكان صحوا فلا صيام لرمضان وإن لم يكن صحوا وكان في السماء غيم أصبح الناس صائمين وأجزأهم من رمضان - إن ثبت بعد - أن الشهر كان من تسع وعشرين وإلى هذا ذهب طاوس اليماني وأحمد بن حنبل وروي مثل ذلك عن عائشة وأسماء ابنتي أبي بكر - رضوان الله عليهن - وما أعلم أحدا ذهب بن عمر في ذلك غيرهم حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد وحدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن

أصبح قال حدثنا محمد بن الجهم قال حدثنا عبد الوهاب بن عطاء قال حدثنا سعيد بن أبي عروبة قال حدثنا أيوب عن نافع عن بن عمر قال قال رسول الله ﷺ واللفظ لحديث قاسم والمعنى سواء إذا رأيت الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فاقدروا له قال نافع فكان عبد الله بن عمر يبعث مساء ليلة ثلاثين يوما من شعبان من ينظر له الهلال فإن كان صحوا وراوه صام وإن لم يروه لم يصم وإن حال دونه سحاب أو قتر أصبح صائما وذكر عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن بن عمر أنه إذا كان سحاب أصبح صائما وإن لم يكن سحاب أصبح مفطرا وعن معمر عن بن طاوس عن معمر مثله وقال أحمد بن حنبل صيام يوم الشك واجب وهو يجرى من رمضان إن ثبت أنه من رمضان

الاستذكار ج: 3 ص: 277

وقال أهل اللغة قوله عليه السلام فاقدروا له كقوله قدروا له يقال منه قدرت وأقدرته وقال بن قتيبة في قوله اقدروا له أي قدروا الشهر بالمنازل يعني منازل القمر قال أبو عمر قد كان بعض كبار التابعين فيما ذكر محمد بن سيرين ذهب في هذا الباب إلى اعتباره بالنجوم ومنازل القمر وطريق الحساب قال بن سيرين كان أفضل له لو لم يفعل قال أبو عمر قيل إنه مطرف بن عبد الله بن الشخير والله أعلم وكان مطرف من جلة تابعي البصرة العلماء الفضلاء العلماء وقد حكى بن سريج عن الشافعي أنه قال من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر ثم تبين له من جهة النجوم أن الهلال الليلة وغم عليه جاز له أن يعتقد الصوم ويبيتته ويجزئه

قال أبو عمر الذي عندنا في كتبه أنه لا يصح اعتقاد رمضان إلا برؤية فاشية أو شهادة عادلة أو إكمال شعبان ثلاثين يوماً لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين

وعلى هذا مذهب جمهور فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام والمغرب منهم مالك والشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وعامة أهل الحديث إلا أحمد بن حنبل ومن قال منهم بقوله وسيأتي القول في صيام يوم الشك في بابه من هذا الكتاب إن شاء الله

592 - مالك أنه بلغه أن الهلال روى في زمان عثمان بن عفان بعشي (1) فلم يفطر عثمان حتى أمسى وغابت الشمس

قال أبو عمر هذه المسألة اختلف فيها السلف والخلف ولم يختلف فيها عن عثمان ولا عن علي ولا عن عمر وبين مسعود وأنس واختلفت الرواية فيها عن عمر فروى الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة

الاستذكار ج: 3 ص: 278

قال أتنا كتاب عمر ونحن بخانقين إن الأهلة بعضها أكثر من بعض فإذا رأيت الهلال نهارة فلا تفطروا حتى يشهد رجلان أنهما رأياه بالأمس وهذا مذهب عثمان وعلي وابن عمر وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم إلا عبد الملك بن حبيب عندنا فإنه قال فيها بالرواية الثانية عن عمر

وهي رواية رواها القطان وابن مهدي ووكيع وغيرهم عن الثوري عن مغيرة عن سماك عن إبراهيم قال بلغ عمر بن الخطاب أن قوما رأوا الهلال بعد زوال الشمس فأفطروا فكتب إليهم يلزمهم وقال إذا رأيت الهلال نهارة قبل زوال

الشمس فأفطروا وإذا رأيتموه بعد الزوال فلا
تفطروا
وبهذا قال سفيان الثوري وأبو يوسف
وقال أبو حنيفة ومحمد في ذلك برواية سفيان
عمر بن عمرو
وبه قال الأوزاعي والليث بن سعد وأحمد وإسحاق
وأبو ثور
ورواية الأعمش عن شقيق أبي وائل أصح عن
عمر لأنها متصلة وإبراهيم النخعي لم يدرك عمر
حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى قال حدثنا عبيد
الله بن محمد قال حدثنا البغوي قال حدثنا سعد
بن الجعدي قال حدثنا زهير بن معاوية عن
الأعمش عن شقيق بن سلمة قال كتب إلينا عمر
ونحن بخانقين إن الأهلة بعضها أكثر من بعض
فإذا رأيتم الهلال نهارة فلا تفطروا حتى يشهد
رجلان مسلمان أنهما رأياه بالأمس (1) -
وحدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن
أصبع قال حدثنا محمد بن عبد السلام قال حدثنا
محمد بن أبي عمر قال حدثنا سفيان عن الأعمش
عن أبي وائل قال أتانا كتاب عمر بن الخطاب
ونحن بخانقين إن الأهلة تختلف فإذا رأيتم الهلال
نهارة فلا تفطروا حتى يشهد رجلا من
المسلمين أنهما رأياه بالأمس
قال أبو عمر وفي حديث الأعمش هذا نهارة لم
يخص فيه قبل الزوال ولا بعده ومن ذهب مذهب
الثوري وأبي يوسف قال إنه حديث مجمل وحديث
إبراهيم حديث مفسر فهو أولى أن يقال به

الاستذكار ج: 3 ص: 279

قالوا إذا رُئي الهلال قبل الزوال فهو لليلة
الماضية وإذا رُئي الهلال بعد الزوال فهو للقابلة
وإلى هذا ذهب عبد الملك بن حبيب وبه كان يفتي
بقرطبة
وأما قول مالك من رأى هلال رمضان وحده فإنه

يصوم لا ينبغي له أن يفطر وهو يعلم أن ذلك اليوم من رمضان ومن رأى هلال شوال وحده فإنه لا يفطر لأن الناس يتهمون على أن يفطر منهم من ليس بمأمون (1) فلا أعلم خلافاً في هلال رمضان أنه من رآه يلزمه الصوم إلا عطاء بن أبي رباح فإنه قال لا يصوم وحده ولا يفطر وحده وإن رآه

واتفق مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم فيمن رأى هلال رمضان وحده أنه يصوم وهو قول الثوري والحسن بن حي وأحمد بن حنبل لا يسعه عندهم غير ذلك وهو قول أبي ثور واختلفوا في هلال شوال يراه الرجل وحده فقال مالك وأبو حنيفة لا يفطر وهو قول أحمد بن حنبل وروي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه كره لمن رأى هلال شوال وحده أن يفطر وقال الشافعي يفطر الذي رأى هلال شوال وحده إذا لم يشك فيه فإن شك أو خاف أن يتهم لم يأكل

وهو قول أبي ثور قال ولا يسعه أن يصوم فإن خاف التهمة اعتقد الفطر وأمسك عن الأكل والشرب وقال مالك من رأى هلال رمضان وحده فأفطر عاماً كان عليه القضاء والكفارة وقال أبو حنيفة عليه القضاء ولا كفارة عليه

للشبهة
وهذا قول أكثر الفقهاء

الاستذكار ج: 3 ص: 280

قال أبو عمر لم يذكر مالك في موطنه حكم إشهاده على هلال رمضان وذكره غير واحد من أصحابه عنه ولم يختلف قوله وقول أصحابه أنه لا يجوز على شهادة رمضان أقل من رجلين عدلين

وهلال شوال وسائر الأحكام
 وقال الشافعي فيما ذكر عنه المزني إن شهد
 على هلال رمضان شاهد واحد عدل رأيت أن أقبله
 للأثر الذي جاء فيه
 قال والقياس ألا يقبل فيه إلا شهادة عدلين
 قال وأما هلال الفطر فلا يقبل فيه إلا عدلان
 والذي ذكر المزني عن الشافعي في قبول شهادة
 الواحد في هلال رمضان هو قول الكوفيين وابن
 المبارك وأحمد
 وقال إسحاق لا يقبل في هلال رمضان وشوال إلا
 عدلان
 وقال أبو بطين عن الشافعي ولا يصام رمضان ولا
 يفطر منه بأقل من عدلين حرين لسائر الحقوق
 وقال أبو حنيفة وأصحابه إذا كان في السماء علة
 قبلت شهادة رجل عدل في هلال رمضان
 قالوا وإن لم تكن في السماء علة قبلت شهادة
 رجل عدل في هلال رمضان
 قالوا وإن لم تكن في السماء علة لم تقبل إلا
 شهادة عدلين
 وهذا قول داود وطائفة من أصحاب الظاهر
 وقال الثوري والأوزاعي والليث والحسن بن حي
 وعبيد الله بن الحسن كقول مالك يقبل في
 الشهادة على هلال شوال عدلان في الصحو
 والغيم ولا يقبل أقل من عدلين
 وهو قول الشافعي
 قال أبو عمر حديث بن عباس عن النبي ﷺ أنه
 أجاز شهادة الأعرابي وحده في هلال رمضان
 مختلف فيه فمنهم من أسنده وأكثرهم أرسله عن
 عكرمة
 كذلك رواه الثوري وجماعة عن سماك بن حرب
 عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا وهو قول أكثر
 الفقهاء

ورواه زائدة بن قدامة والوليد بن ثور وحماد بن
سماك عن حماد عن عكرمة عن بن عباس عن
النبي ﷺ مسندا

الاستذكار ج: 3 ص: 281

ورواه بن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن
أبي بكر بن نافع عن أبيه عن بن عمر قال تراءى
الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ أنني رأيته
فصام وأمر الناس بالصيام (1) —
واختلف العلماء في حكم هلال رمضان أو شوال
يُراه أهل بلد دون غيرهم
فكان مالك فيما رواه عنه بن القاسم والمصريون
إذا ثبت عند الناس أن أهل بلد رأوه فعليهم
القضاء لذلك اليوم الذي أفطروه وصيامه غيرهم
برؤية صالحة
وهو قول الليث والشافعي والكوفيين وأحمد
وروى المدنيون عن مالك وهو قول المغيرة وبن
دينار وبن الماجشون أن الرؤية لا تلزم غير أهل
البلد الذي وقعت فيه إلا أن يكون الإمام يحمل
الناس على ذلك
أما الاختلاف الأعمال والسلطين فلا في البلد
الذي رأى فيه الهلال وفي عمله هذا بمعنى
قوله
وروي عن بن عباس أنه قال لكل قوم رؤيتهم
وبه قال عكرمة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد
الله وإليه ذهب بن المبارك وإسحاق بن راهويه
وطائفة
قال أبو عمر حجة من قال بهذا القول ما أخبرنا به
أبو محمد عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو بكر
محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود سليمان بن
الأشعث قال حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا
إسماعيل بن جعفر قال حدثني محمد بن أبي
حرملة قال أخبرني كريب أن أم الفضل بنت

الحارث بعثته إلى معاوية بالشام قال فقدمت الشام فقضيت حاجتها فاستهل رمضان وأنا بالشام فرأينا الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني بن عباس ثم ذكر الهلال فقال متى رأيتم الهلال قلت رأيته ليلة الجمعة قال أنت رأيته قلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية قال لكنا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصومه حتى نكمل الثلاثين أو نراه فقلت أفلا تكتفي برؤية معاوية وصيامه قال لا هكذا أمرنا رسول الله (2)

الاستذكار ج: 3 ص: 282

وأخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد قال حدثنا حمزة بن محمد بن علي قال حدثنا أحمد بن شعيب النسوي قال أخبرنا علي بن حجر قال أخبرنا إسماعيل بن جعفر قال حدثنا محمد بن أبي حرملة قال أخبرني كريب أن أم الفضل بعثته إلى معاوية بالشام قال فقدمت الشام فقضيت حاجتها فاستهل علي هلال رمضان وذكر رمضان (1) الحديث سواء كما تقدم لأبي بكر قال أبو عمر قد أجمعوا أنه لا تراعى الرؤية فيما أحر من البلدان كالأندلس من خراسان وكذلك كل بلد له رؤيته إلا ما كان كالمصر الكبير وما تقاربت أقطاره من بلاد المسلمين والله أعلم وأما قول مالك في الناس يصومون يوم الفطر لرؤيته من رمضان فيأتيهم الثبت أن هلال شوال قد رؤي البارحة أو هلال رمضان قد رؤي قبل أن يصوموا بيوم وأن يومهم ذلك يوم الفطر أحد وثلاثون يوما فإنهم يفطرون ذلك اليوم أي ساعة جاءهم الخبر غير أنهم لا يصلون صلاة العيد إن كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس وقد مضى ما للعلماء في معنى ما ذكر إلا في صلاة العيد فإن الفقهاء اختلفوا في ذلك

فمذهب مالك الذي لا خلاف فيه عنه وعن أصحابه أنه لا تصلي صلاة العيد في غير يوم العيد ولا في يوم العيد بعد زوال الشمس واختلف قول الشافعي في هذه المسألة فمرة قال بقول مالك لا تصلي صلاة العيد بعد الزوال واختاره المزني وقال إذا لم يجز أن تصلي في يوم العيد بعد الزوال فالיום الثاني أبعد من وقتها وأحسرى أن لا تصلي فيه وعن الشافعي رواية أخرى أنها تصلي في اليوم الثاني ضحى وقال البويطي عنه لا تصلي بعد إلا إن ثبت في ذلك حديث قال أبو عمر لو قضيت صلاة العيد بعد خروج وقتها لأشبهت الفرائض وقد أجمعوا في سائر السنن أنها لا تقضى فهذه مثلها وأما أبو حنيفة وأصحابه فقد ذكر الطحاوي قال كان بن أبي عمر يحكي أن أبا حنيفة كان يقول إذا لم تدرك صلاة العيد حتى تزول الشمس لم تصل بعد

الاستذكار ج: 3 ص: 283

وقال أبو يوسف في الإملاء إذا فاتتهم الصلاة يوم العيد بزوال الشمس صلاها بها إمامهم من الغد ما بينهم وبين الزوال فإن لم يفعل لم يصل بعد هذا في الفطر وأما في الأضحى فيصلها بهم في اليوم الثالث وقال بن سماعة مثل ذلك عن محمد بن الحسن ولم يذكر خلافا وقال الثوري في الفطر يخرجون من الغد وقال أحمد يخرجون في الغد وقال الحسن بن حي لا يخرجون في الفطر ويخرجون في الأضحى قال أبو عمر لأن الأضحى أيام عيد وهي صلاة عيد وليس للفطر صلاة عيد إلا واحد فإذا لم تصل فيه

لم تقض في غيره لأنها ليست بفريضة فتقضى
وقال الليث بن سعد يخرجون في الفطر
والأضحية من الغد
وقال الأوزاعي إذا شهد على رؤية هلال شوال
بعد الزوال أنهم رأوه بالأمس أفطر الناس ولو
كان ذلك قبل مغيب الشمس ييسر وخرجوا إلى
مصلاهم من الغد
والحجة لمن قال إنها تصلى من الغد حديث هشيم
وغيره عن أبي بشر عن أبي عمير بن أنس عن
عمومة أمه من الأنصار أنهم حدثوه قالوا أغمي
علينا هلال شوال فأصبحنا صيام فجاء ركب من
آخر النهار فشهدوا عند النبي ﷺ أنهم رأوه
بالأمس فأمر النبي - عليه السلام - الناس أن
يفطروا من يومهم ويخرجوا لصلاتهم من الغد (1)

أخبرنا محمد بن إبراهيم قال حدثنا محمد بن
معاوية قال حدثنا أحمد بن شعيب قال أخبرنا عمر
بن علي قال حدثنا يحيى قال حدثني شعبة قال
حدثني أبو بشر عن أبي عمير بن أنس عن عمومة
له أن قوما رأوا الهلال وأتوا النبي ﷺ فأمرهم أن
يفطروا بعد ما ارتفع النهار وأن يخرجوا إلى العيد
من الغد

1 (2) - باب من أجمع الصيام (2) قبل الفجر

593 - ذكر فيه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر
أنه كان يقول لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل
الفجر

الاستذكار ج: 3 ص: 284

وعن ابن شهاب عن عائشة وحفصة مثل ذلك
قال أبو عمر روى بن القاسم وغيره عن مالك
قال لا يصوم إلا من بيت من الليل

قال ومن أصبح لا يريد الصيام ولم يصب شيئا من الطعام حتى تعالى النهار ثم بدا له أن يصوم لم يجز له صيام ذلك اليوم وقال مالك من بيت الصيام أول ليلة من رمضان أجزاء ذلك عن سائر الشهر وقال مالك من كان شأنه صيام يوم من الأيام لا يدعه فإنه لا يحتاج إلى التبييت لما قد أجمع عليه من ذلك

قال ومن قال لله علي أن أصوم شهرا متتابعا فصام أول يوم بنية ذلك أجزاء ذلك عن باقي أيام الشهر

ومذهب الليث في هذا كله كمذهب مالك وقال الشافعي لا يجزئ كل صوم واجب من رمضان أو نذر أو غيره إلا بنية قبل الفجر ويجزئ التطوع أن ينويه قبل الزوال وقال الثوري في صوم رمضان يحتاج أن ينويه من الليل كل أيامه وقال الثوري في صوم التطوع إذا نواه في آخر النهار أجزاء

قال وقال إبراهيم له أجر ما استقبل وهو قول الحسن بن حي وقال أبو حنيفة وأصحابه إلا زفر لا يجوز صيام رمضان إلا بنية كل يوم محدودة ويجوز أن ينويه قبل الزوال وإن لم ينويه من الليل وهو قول الأوزاعي

وقال الوليد بن مزيد قلت للأوزاعي رجل صام يوما من آخر شعبان تطوعا ثم تبين له بعد ذلك أنه من رمضان أجزأ ذلك عنه من شهر رمضان قال نعم وقد وفق لصيامه وقال زفر يجزئ صوم رمضان بغير نية قال ولو نوى فيه الإفطار إلا أنه أمسك عما أمسك عنه الصائم أجزاء الصوم إلا أن يكون مسافرا أو مريضا يعذر في الإفطار فلا يجوز إلا

أن ينويه من الليل
ووجته أنه كما لا يجزئ أن يصوم أحد من شعبان
أو غيره صوما يستقبل به

الاستذكار ج: 3 ص: 285

رمضان كذلك لا يكون صيام رمضان عن غيره لأنه
وقفت لا يصح فيه غيره
ولم يختلف عن مالك وابن القاسم أن المسافر
يبت كل ليلة في شهر رمضان وأنه لا يجزئه
الصيام في السفر إلا أن بيته من الليل
قال أبو عمر روى الليث بن سعد عن يحيى بن
أيوب وروى بن وهب عن بن لهيعة ويحيى بن
أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم بن عبد

الله بن عمر عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ قال
من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له (1)
قال أبو عمر لم يخص في هذا فرضا ولا سنة من
نفل وهذا حديث فرد في إسناده ولكنه أحسن ما
روي مرفوعا في هذا الباب
والاختلاف في هذا الباب عن التابعين اختلاف كثير
ولم يختلف عن بن عمر ولا عن حفصة أنهما قالا
لا صيام إلا لمن نواه قبل الفجر
وروي عن بن عباس وعلي بن مسعود وحذيفة
وأنس أنهم أجازوا في التطوع أن ينويه بالنهار
قبل الزوال

وروي عن عائشة فيه حديث مرفوع عن النبي ﷺ
أنه كان يأتي أهله ويقول هل عندكم من طعام
فإن قالوا لا قال وأنا إذا صائم (2)
رواه طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله
فاختلف عليه فيه فرواه عنه طائفة عن مجاهد
عن عائشة وطائفة روته عنه عن عائشة بنت
طلحة عن عائشة أم المؤمنين

الاستذكار ج: 3 ص: 286

ومنهم من لا يقول فيه إذا ويقول فأنا صائم
وتسألوا فيمنه
قال البخاري قالت أم الدرداء كان أبو الدرداء
يقول هل عندكم طعام فإن قلت لا قال فأني
صائم
وقال وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس
وحذيفة

1 (3 - باب ما جاء في تعجيل الفطر)

594 - ذكر فيه مالك عن أبي حازم عن سهل بن
سعد أن رسول الله ﷺ قال لا يزال الناس بخير ما
عجلوا الفطر
595 - وعن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن
المسيب عن النبي ﷺ مثله
وقد ذكرناه مسندنا في التمهيد
وفي هذا فضل تعجيل الفطر وكراهة تأخيره
ثم أردف ذلك بما أوضح به التعجيل
596 - فروي عن ابن شهاب عن حميد بن عبد
الرحمن أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
كانا يصليان المغرب حين ينظران إلى الليل
الأسود قبل أن يفطرا ثم يفطرا بعد الصلاة وذلك
ففي رمضاني
ورواية معمر لهذا الحديث عن ابن شهاب بخلاف
هذا اللفظ
ذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حميد
بن عبد الرحمن بن عوف أن عمر وعثمان كانا
يصليان المغرب في رمضان قبل أن يفطرا
وقد روي عن ابن عباس وطائفة أنهم كانوا
يفطرون قبل الصلاة

وروى الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن بن
المسيب قال كتب عمر إلى

الاستدكار ج:3 ص:287

أمرء الأجناد ألا تكونوا مسرفين بفطركم ولا
منتظرين بصلاتكم اشتباك النجوم (1) -
وروى محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي
هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا يزال الدين
ظاهرا ما عجل الناس الفطر لأن اليهود يؤخرون (2)

قال أبو عمر أجمع العلماء على أنه إذا حلت صلاة
المغرب فقد حل الفطر للصائم فرضا وتطوعا
وأجمعوا أن صلاة المغرب من صلاة الليل والله -
عز وجل - يقول و أتموا الصيام إلى الليل البقرة
187

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان قالا
حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أحمد بن زهير
ومحمد بن إسماعيل قالا حدثنا الحميدي قال
حدثنا سفيان قال حدثنا هشام بن عروة قال
أخبرني أبي قال سمعت عاصم بن عمر بن
الخطاب يحدث عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ إذا
أقبل الليل من ها هنا وأدبر النهار من ها هنا
وغربت الشمس فقد أفطر الصائم (3)
1 (4 - باب ما جاء في صيام الذي يصبح جنبا في
رمضان)

597 - ذكر فيه مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن
بن معمر الأنصاري عن أبي يونس مولى عائشة
عن عائشة أن رجلا قال لرسول الله ﷺ وهو واقف
على الباب وأنا أسمع يا رسول الله إني أصبح جنبا
وأنا أريد الصيام فقال ﷺ وأنا أصبح جنبا وأنا أريد

الصيام فأغتسل وأصوم فقال له الرجل يا رسول الله إنك لست مثلنا قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله ﷺ وقال والله إنني لأرجو أن أكون أحشاكم لله وأعلمكم بما أتقني

سقط ليحيى في هذا الحديث عن عائشة كذلك رواه عنه عبيد الله ابنه وذكر بن وضاح فيه عائشة كما رواه سائر الرواة عن مالك

الاستذكار ج: 3 ص: 288

598 - وذكر مالك أيضا عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة زوجي النبي ﷺ أنهما قالتا كان رسول الله ﷺ يصبح جنبا من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم يوم قال أبو عمر الآثار متفقة عن عائشة وأم سلمة وغيرهما بمعنى ما ذكره مالك عنهما عن النبي ﷺ وما أعلم خلافا في ذلك إلا ما يروى عن أبي هريرة وهو قوله من أصبح جنبا أفطر ذلك اليوم وقد وقف على ذلك ما حال فيه على غيره وسنذكره بعد إن شاء الله

أخبرنا أحمد بن إبراهيم قال حدثنا محمد بن معاوية قال أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى بن جدعة قال سمعت عبد الله بن عمرو القارئ قال سمعت أبا هريرة يقول لا ورب هذا البيت ما أنا قلته من أدركه الصبح وهو جنب فلا يصوم محمد ورب الكعبة قاله وروى الليث عن عقيل عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر أنه احتلم ليلا فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر ثم نام قبل أن يغتسل فلم يستيقظ حتى أصبح قال فلقيت أبا هريرة حين أصبحت فاستفتيته في

ذلك فقال أفطر فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا
بـالفطر إذا أصبح الرجل جنباً
قال عبد الله بن عبد الله بن عمر فجئت عبد الله
بن عمر فذكرت الذي أفتاني به أبو هريرة فقال
إني أقسم بالله لأن أفطرت لأوجعن متنيك فإن
بدأ لك أن تصوم يوماً آخر فافعل
اختلف عن بن شهاب في اسم بن عبد الله بن
عمر هذا فقيل عبد الله بن عبد الله بن عمر وقيل
عبيد الله بن عبد الله بن عمر وكان ما يروي
كلاهما ثقة ثبت

الاستذكار ج: 3 ص: 289

قال أبو عمر روي عن أبي هريرة أنه رجع عن هذه
الفتوى إلى ما عليه الناس من حديث عائشة ومن
وافقه

روي عبد الله بن المبارك عن بن أبي ذئب عن
سليمان بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أخيه محمد
بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة يقول من
احتلم أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل
فلا يصوم

قال ثم سمعته نزع عن ذلك
وروي منصور عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي
بكرة أن أبا هريرة كف ذلك لحديث عائشة فيه عن

النبي

النبي

وروي محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي
هريرة أنه نزع أيضاً
وأما اختلاف العلماء في هذا الباب فالذي عليه
فقه جماعة الأمصار بالعراق والحجاز القول

بحديث عائشة وأم سلمة عن النبي ﷺ أنه كان
يصبح جنباً ويصوم ذلك اليوم
وهو قول علي بن مسعود وزيد بن ثابت وأبي
الدرداء وأبي ذر وعبد الله بن عمر وابن عباس

ومن الفقهاء أئمة الفتوى بالأمصار مالك وأبو حنيفة والشافعي والثوري والأوزاعي والليث وأصحابهم وأحمد وأبو ثور وإسحاق وابن علية وأبو عبيد وداود والطبري وجماعة أهل الحديث وروى عن إبراهيم النخعي وعروة بن الزبير وطاوس أن الجنب في رمضان إذا علم بجنابته فلم يغتسل حتى يصبح فهو مفطر وإن لم يعلم حين يصبح فهو صائم وروى عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله أنهما قالا يتم صومه ذلك اليوم ويقضيه إذا أصبح فإنه جنباً وقال إبراهيم النخعي في رواية إن ذلك يجزئه في التطوع ويقضي في الفرض وكان الحسن بن حي يستحب لمن أصبح جنباً في رمضان أن يقضي ذلك اليوم وكان يقول يصوم الرجل تطوعاً وإذا أصبح جنباً فلا قضاء عليه وكان يدعي على الحائض إذا أدركها الصبح ولم تغتسل أن تقضي ذلك اليوم وذهب عبد الملك بن الماجشون في الحائض إلى نحو هذا المذهب أنها إذا طهرت قبل الفجر ثم أخرجت غسلها حتى تطلع الشمس فيومها يوم فطر لأنها في

الاستذكار ج: 3 ص: 290

بعضه غير طاهرة وليست كالتى تصبح جنباً فتصوم لأن الاحتلام لا ينقض الوضوء والحيض ينقضه قال أبو عمر قول بن الماجشون في التي تؤخر غسلها بعد طهرها قبل الفجر حتى يطلع الفجر ثم تغتسل بعد الفجر أن يومها يوم فطر لأنها كانت في بعضه حائض غفلة شديدة وكيف تكون في بعضه حائضاً وقد كمل طهرها قبل الفجر ولذلك أمرت بالغسل ولو لم تكن ما أمرت بالغسل بل هي طاهر فرطت في غسلها فحكمها وحكم

الجناب سبب سبب واء
وعلى هذا جمهور العلماء بالحجاز والعراق وهو
قول مالك وأصحابه حاشا عبد الملك وقول
الشافعي وأبي حنيفة وإسحاق وأحمد وأبي ثور
وغيرهم
وإنما دخلت الشبهة فيه على بن الماجشون لأن
مالكا جعل لها إذا لم تفرط في الحيض من غسلها
حكم الحائض وأسقط عنها الصلاة إذا لم تدرك بعد
غسلها من غير تفريط مقدار ركعة من وقتها
وقد ذكرنا من خالفه من العلماء في ذلك
وأما الصيام فالطهر فيه عند العلماء رؤيتها للنقاء
ولا يراعون غسلها بالماء فمن طلع بها الفجر
طاهرا لزمها صوم ذلك اليوم لأن الصوم ليس من
شروطه الاغتسال
قال أبو عمر قد ثبت عن النبي في الصائم يصبح
جنباً ما فيه غناء واكتفاء عن قول كل أحد ودل
كتاب الله تعالى على مثل ما ثبت عن النبي ﷺ في
ذلك

قال الله تعالى فالأن باشروهن وابتغوا ما كتب
الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط
الأبيض من الخيط الأسود من الفجر البقرة 187
فإذا أبيح الجماع والأكل والشرب حتى يتبين
الفجر فمعلوم أن الغسل لا يكون إلا بعد الفجر
وقد نزع بهذا جماعة من العلماء منهم ربيعة
والشافعي وغيرهم
ومن الحجة أيضا في ذلك أن العلماء أجمعوا أن
الاحتلام بالنهار لا يفسد الصيام
وفي حديث سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن
عائشة وأم سلمة

والحديث الطويل الذي فيه مراجعة مروان لأبي هريرة (1) وهو مذكور في التمهيد على وجهه بما فيه من المعاني من الفقه ما يدل أن الشيء إذا تنوزع فيه رد إلى من يظن به أن يوجد عنده علم منه وذلك أن أزواج النبي ﷺ أعلم الناس بهذا المعنى

وفيه أن من كان عنده علم في شيء وسمع خلافه كان عليه إنكاره من ثقة سمع ذلك أو من غير ثقة حتى يتبين له صحة خلاف ما عنده وفيه أن الحجة القاطعة عند الاختلاف فيما لا نص

فيه من كتاب الله سنة رسول الله ﷺ وفيه اعتراف العالم بالحق وإنصافه إذا سمع الحجة وهكذا أهل العلم والمؤمنين وقد ذكرنا في التمهيد وجوها غير هذه من توجيه الحديث

قال أبو عمر قد ثبت أن أبا هريرة لم يسمع ذلك

من رسول الله ﷺ واختلف عليه فيمن أخبره بذلك ففي رواية الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه قال حدثني الفضل بن عباس رواه معمر وغيره عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن

وكذلك رواه جعفر بن ربيعة عن عراك بن عبد الرحمن بن مالك عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

وروى المقبري عن أبي هريرة قال حدثني بن عباس

ورواه عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده عن عائشة وقال فأخبرت أبا هريرة فقال

هنا أعلم برسول الله ﷺ منا حدثني بذلك أسامة بن زيد ذكره النسائي عن جعفر بن مسافر عن أبي

فديك عن بن أبي ذئب عن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن وقد ذكرته بإسناده في التمهيد 599 - عن مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن

الاستذكار ج:3 ص:292

هشام أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يقول كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أمي المؤمنتين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها ثم قال يا أم المؤمنين إنا كنا عند مروان بن الحكم فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم قالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن

أترغب عما كان رسول الله ﷺ يصنع فقال عبد الرحمن لا والله قالت عائشة فأشهد على رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة قال فخرجنا حتى جئنا مروان بن الحكم فذكر له عبد الرحمن ما قالتا فقال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتركبن دابتي فإنها بالباب فلتذهبن إلى أبي هريرة فإنه بأرضه بالعقيق فلتخبرنه ذلك فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدثت معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال له أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني

مخبر
600 - مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة زوجي النبي

أنهما قالتا إن كان رسول الله ﷺ ليصبح جنباً
من جماع غير احتلام ثم يصوم
1 (5 - باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم
(

601 - مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
أن رجلاً قبل امرأته

الاستذكار ج: 3 ص: 293

وهو صائم في رمضان فوجد من ذلك وجداً شديداً
فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك فدخلت على أم
سلمة زوج النبي ﷺ فذكرت ذلك لها فأخبرتها أم
سلمة أن رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم فرجعت
فأخبرت زوجها بذلك فزاده ذلك شراً وقال لسنا
مثل رسول الله ﷺ الله يحل لرسول الله ﷺ ما
شاء ثم رجعت امرأته إلى أم سلمة فوجدت عندها
رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ ما لهذه المرأة
فأخبرته أم سلمة فقال رسول الله ﷺ ألا أخبرتها
أني أفعل ذلك فقالت قد أخبرتها فذهبت إلى
زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال لسنا مثل
رسول الله ﷺ الله يحل لرسوله ﷺ ما شاء فغضب
رسول الله ﷺ وقال والله إنني لأتقاكم لله
وأعلمكم بحمد الله
قال أبو عمر هذا الحديث مرسل عند جميع رواة
الموطأ عن مالك
والمعنى أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم
صحيح من حديث عائشة وحديث أم سلمة وحفصة
602 - وحديث عائشة عند مالك مسند من حديث

هشام عن أبيه عن عائشة ومرسل أيضا على ما
ذكرنا
وفيه من الفقه أن القبلة للصائم جائزة في
رمضان وغيره شابا كان أو شيخا على عموم
الحديث وظاهره لأن رسول الله ﷺ لم يقل للمرأة
هل زوجك شيخ أو شاب ولو ورد الشرع بالفرق
بينهما لما سكت عنه - عليه السلام - لأنه المنبئ
عن الله - عز وجل - مراده من عباده وأظن أن
الذي فرق بين الشيخ في القبلة للصائم والشاب
ذهب إلى قول عائشة وأيكم أملك لإربه من
رسول الله ﷺ (1) في

الاستذكار ج: 3 ص: 294

حديثها عنه أنه كان يقبلها وهو صائم يعني
أملك لنفسه وشهوته
والدليل أن الشيخ والشاب عندها في ذلك سواء
وأن قولها إنما خرج على الإشفاق والاحتياط في
ذلك مما ذكره
603 - مالك عن يحيى بن سعيد أن عاتكة ابنة زيد
بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب كانت
تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم فلا ينهاها
604 - مالك عن أبي النضر عن عائشة بنت طلحة
أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين فدخل عليها
زوجها عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو
صائم فقالت عائشة ما يمنعك أن تدنو من أهلك
وتقبلها وتلاعبها فقال أقبلها وأنا صائم فقالت
نعم
605 - مالك عن زيد بن أسلم أن أبا هريرة وسعد
بن أبي وقاص كانا يرخضان في القبلة للصائم
وقد أجمع العلماء على أن من كره القبلة لم
يكرهها لنفسها وإنما كرهها خشية ما تحمل إليه
من الإنزال وأقل ذلك المذي

لم يختلفوا في أن من قبل وسلم من قليل ذلك
وكثيره فلا شيء عليه
وممن قال بإباحة القبلة للصائم عمر بن الخطاب
وسعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وابن عباس
وعائشة
وبه قال عطاء والشعبي والحسن وهو قول أحمد
وإسحاق وداود
وقال أبو حنيفة وأصحابه لا بأس بالقبلة للصائم
إذا كان يأمّن على نفسه
قالوا وإن قبل وأمنى فعليه القضاء ولا كفارة
عليه
وهو قول الثوري والحسن بن حي والشافعي
وكلهم يقول من قبل فأمنى فليس عليه غير
القضاء
وقال بن علية لا تفسد القبلة الصوم إلا أن ينزل
الماء الدافق

الاستذكار ج: 3 ص: 295

قال أبو عمر لا أعلم أحدا رخص في القبلة للصائم
إلا وهو يشترط السلامة مما يتولد منها وان من
يعلم أنه يتولد عليه منها ما يفسد صومه وجب
عليه اجتنابها ولو قبل فأمدى لم يكن عليه شيء
عند الشافعي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي
وبن علية
وأما أحمد والشافعي فلا يريان الكفارة إلا على
من جامع فأولج أو أنزل ناسيا عند أحمد وعند
الشافعي عامدا وسيأتي هذا المعنى في موضعه
من هذا الكتاب إن شاء الله
وقال مالك لا أحب للصائم أن يقبل فإن قبل في
رمضان فأنزل فعليه القضاء والكفارة وإن قبل
فأمدى فعليه القضاء ولا كفارة عليه
والمتأخرون من أصحاب مالك البغداديون يقولون
إن القضاء هنا استحب
وقد أوضحنا في التمهيد ما في هذا الحديث من

إيجاب العمل بخبر الواحد وهو قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبرتها
وذكرنا الآثار المتصلة في هذا الباب من طرق في
التمهيد وهي كلها تبيح القبلة للصائم
1 (6 - باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم
(

606 - ذكر فيه مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي
كانت إذا ذكرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو
صائم تقول وأيكم أملك لنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال أبو عمر قد ذكرنا هذا الحديث من طرق عن
عائشة كلها صحيحة في التمهيد منها ما
حدثناه عبد الوارث قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال
حدثنا بكر بن حماد قال حدثنا مسدد قال حدثنا
يحيى بن عبيد الله بن عمر قال سمعت القاسم
بن محمد يحدث عن عائشة قالت كان رسول الله
يقبلني في رمضان وهو صائم ثم تقول عائشة
وأيكم كان أملك لإربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورواه سفيان بن عيينة والثوري عن منصور عن
إبراهيم عن علقمة عن عائشة

الاستذكار ج: 3 ص: 296

ورواه الأعمش عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة
عن عائشة
ورواه بن شهاب عن عروة وأبي سلمة عن عائشة
كلهم بمعنى واحد
وقد مر في الباب قبل هذا معناه
وذكر مالك في هذا الباب عن
هشام بن عروة قال عروة بن الزبير لم أر القبلة
للصائم تدعو إلى خير
607 - وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن

عبد الله بن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب 608 - وذكر عن نافع أن عبد الله بن عمر كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم قال أبو عمر وممن كره القبلة للصائم بن مسعود وبن عباس روى فضيل بن مرزوق عن عطية عن بن عباس في القبلة للصائم قال إن عروق الخصيتين معلقة بالأنف فإذا وجد الريح تحرك ودعى إلى ما هو أكثر والشيخ أملئك لإبراهيم وذكر عبد الرزاق عن معمر بن عاصم بن سليمان الأحول قال جاء رجل شيخ إلى بن عباس يسأله عن القبلة وهو صائم فرخص له وجاءه شاب فنهأه قال عبد الرزاق وأخبرنا بن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد قال سمعت بن عباس يقول لا بأس بها إذا لم يكن معها غيرها قال أبو عمر لم يأخذ مالك بقول بن عباس في ذلك لأنه كرهها للشيخ والشاب وذهب فيها مذهب بن عمر وهو شأنه في الاحتياط - رضي الله عنه - والأصل أن القبلة لم يكرهها من كرهها إلا لما يخشى أن تولده على الصائم من التطرق إلى الجماع على كل صائم وبالله التوفيق أخبرنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم قال حدثنا أبو إسما عيل الترمذي قال حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا همام عن قتادة عن رزين بن كريم

الاستذكار ج: 3 ص: 297

عن بن عمر أنه سئل ما للصائم لا يرفث ولا يقبل ولا يلمس وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قلت لأبي روى يونس بن عبيد عن رزيق بن كريم السلمي عن بن عمر أنه سئل ما للصائم من امرأته قال لا يقبل ولا يلمس ولا يرفث عفو صومك فقال نعم رزيق

بن كريم هذا رواه عنه يونس بن كريم وسعيد
الجريري
1 (7 - باب ما جاء في الصيام في السفر)

609 - ذكر في هذا الباب عن بن شهاب عن عبيد
الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله
بن عباس أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام
الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر
فأفطر الناس وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث
من أمر رسول الله ﷺ
610 - وذكر عن سمي مولى أبي بكر بن عبد
الرحمن عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض
أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ أمر الناس
في سفره عام الفتح بالفطر وقال تقووا لعدوكم
وصام رسول الله ﷺ
قال أبو بكر قال الذي حدثني لقد رأيت رسول
الله ﷺ بالعرج يصب الماء على رأسه من العطش
أو من الحر ثم قيل لرسول الله ﷺ يا رسول
الله إن طائفة من الناس قد صاموا حين صمت
قال فلما كان رسول الله ﷺ بالكديد دعا بقدر
فشرب فأفطر الناس
611 - وذكر عن حميد الطويل عن أنس بن مالك
أنه قال سافرنا مع

الاستذكار ج: 3 ص: 298

رسول الله ﷺ في رمضان فلم يعب الصائم على
المفطر ولا المفطر على الصائم
612 - وذكر عن هشام بن عروة عن أبيه أن حمزة
بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله ﷺ يا رسول

الله إني رجل أصوم أفأصوم في السفر فقال له
 رسول الله ﷺ إن شئت فصم وإن شئت فأفطر
 613 - وذكر عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا
 يصوم في السفر
 614 - وذكر عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان
 يسافر في رمضان ونسافر معه فيصوم عروة
 ونفطر نحن فلا يأمرنا بالصيام
 قال أبو عمر قوله وكانوا يأخذون بالأحدث
 فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ يقولون إنه من
 كلام النبي ﷺ
 وفيه دليل أن في حديث رسول الله ﷺ ناسخا
 ومنسوخا
 واحتج من ذهب إلى أن الفطر أفضل في السفر
 لأن آخر فعل رسول الله ﷺ الفطر في السفر
 ورواه معمر عن الزهري وقال فيه قال الزهري
 فكان الفطر آخر الأمرين
 وفي هذا الحديث إباحة السفر في رمضان
 وفي ذلك رد لقول من قال من دخل عليه رمضان
 لم يجز له أن يسافر فيه إلا أن يصوم لأنه قد لزمه
 صومه في الحضر ولو دخل عليه رمضان في
 سفره كان له أن يفطر في سفره ذلك
 وقد أوضحنا معنى هذا القول ومن قال به فيما
 بعد من هذا الكتاب
 وفي هذا الحديث أيضا رد لقول من زعم أن
 الصيام في السفر لا يجزئ لأن الفطر عزيمة من
 الله تعالى

الاستدكار ج: 3 ص: 299

روي معنى ذلك عن عمر وبين عمر وأبي هريرة
 وعبد الرحمن بن عوف وبين عباس على اختلاف
 عنه وعن الحسن البصري مثله
 وبه قال قوم من أهل الظاهر

وأحاديث هذا الباب تدفع هذا القول وتقضي بجواز الصوم للمسافر إن شاء وأنه مخير إن شاء صام وإن شاء أفطر لأن رسول الله ﷺ صام في السفر وأفطر
وعلى التخيير في الصوم أو الفطر للمسافر جمهور العلماء وجماعة فقهاء الأمصار وفيه أيضا رد لقول علي - رضوان الله عليه - أنه من استهل عليه رمضان مقيما ثم سافر أنه ليس له أن يفطر لقول الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر البقرة 185 والمعنى عندهم من أدركه رمضان مسافرا أفطر وعليه عدة من أيام أخر ومن أدركه حاضرا فليصمه

روى حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عبدة عن علي بن أبي طالب - رضوان الله عليه - قال من أدركه رمضان وهو مقيم ثم سافر لزمه الصوم لأن الله تعالى يقول فمن شهد منكم الشهر فليصمه البقرة 185

وبه قال عبدة وسويد بن غفلة وأبو مجلز كذا قال أبو مجلز لا يسافر أحد في رمضان فإن سافر ولا يصوم فليصم

وقوله مردود لسفر رسول الله ﷺ في رمضان وإفطاره فيه

واختلف العلماء في فطر رسول الله ﷺ المذكور ففي هذا الحديث فقال قوم معناه أنه أصبح مفطرا فقدم الفطر في ليلة فتمادى عليه في سفره وهذا جائز للمسافر بإجماع الأمة إن اختار الفطر إن يتيسر فيه في سفره وقال آخرون معناه أنه أفطر في نهاره بعد أن

مضى صدر منه وأن الصائم جائز له أن يفعل ذلك
 فـــــــي ســـــــفره
 واحتجوا بما حدثنا أحمد بن قاسم وعبد الوارث بن
 سفيان قالا حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا
 الحارث بن أبي أسامة قال حدثنا روح بن عبادة
 قال حدثنا حماد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد
 الله أن رسول الله ﷺ سافر في رمضان فاشتد
 الصوم على رجل من أصحابه فجعلت ناقتة تهيم
 به تحت الشجر فأخبر النبي ﷺ بأمره فدعا لبنا
 فلما رآه الناس على يده أفطروا

الاستدكار ج: 3 ص: 300

وبحديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن
 رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح في
 رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس
 وهم مشاة وركبان ف قيل له إن الناس قد شق
 عليهم الصوم وإنما ينظرون إلى ما فعلت فدعا
 بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم
 شرب فأفطر بعض الناس وصام بعض فقيل
 للنبي - عليه السلام - إن بعضهم قد صام فقال
 أولئك العصاة (1)
 واختلف العلماء في الذي يختار الصوم في السفر
 فبييت الصيام وبييت صائما ثم يفطر نهارا من
 غير عذر فكان مالك يوجب عليه القضاء والكفارة
 لأنه كان مخيرا في الصوم والفطر فلما اختار
 الصوم وبيته لزمه ولم يكن له الفطر فإن أفطر
 عامدا من غير عذر فعليه القضاء والكفارة
 وقد روي عنه أنه لا كفارة عليه وهو قول أكثر
 أصحابه إلا عبد الملك فإنه قال إن أفطر بجماع
 كفر لأنه لا يقوى بذلك على سفره ولا عذر له لأن
 المسافر إنما أبيح له الفطر ليقوى بذلك على
 ســـــــفره

وقال سائر الفقهاء بالعراق والحجاز إنه لا كفارة عليه منهم الشافعي والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وسائر فقهاء الكوفة وروى البويطي عن الشافعي قال يفطر إن صح حديث كراع الغميم لم أر بأساً أن يفطر المسافر بعد دخوله ففي الصوم وروى عنه المزني أنه لا يفطر فإن أفطر فلا كفارة عليه قال أبو عمر الحجة في سقوط الكفارة واضحة من جهة الأثر المذكور عن جابر ومن جهة النظر أيضاً لأنه متأول غير هاتك لحرمة صومه عند نفسه وهو مسافر قد دخل في عموم إباحة الفطر وأما حديث سمي فهو مسند صحيح ولا فرق فيه بين أن يسمى التابع للصاحب الذي حدثه أو لا يسميه في جواز العمل بحديثه لأن الصحابة كلهم عدول مرضيون وهذا أمر مجتمع عليه عند أهل العلم بالحديث وقد روى معنى هذا الحديث عن النبي ﷺ بن عباس وأبو سعيد الخدري وجابر

الاستدكار ج: 3 ص: 301

وفيه أيضاً من الفقه أن المسافر جائز له الصوم في السفر بخلاف ما روي فيه عمن قدمنا ذكره وأما حديث حميد عن أنس فإن بن وضاح زعم أن مالكا لم يتابع على قوله فيه كنا نساfer مع رسول الله ﷺ أو سافرنا مع رسول الله ﷺ فقال إنما الحديث عن حميد عن أنس أنه قال كان أصحاب رسول الله ﷺ يسافرون فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ليس فيه ذكر رسول الله ﷺ ولا أنه كان شاهدهم في حالهم تلك وهذا غلط منه وقلة معرفة بالأثر وقد تابع مالكا

على ذلك جماعة من الحفاظ منهم أبو إسحاق
الغزاري وأنس بن عياض ومحمد بن عبد الله
الأنصاري وعبد الوهاب الثقفي كلهم روه عن
حميد عن أنس بلفظ حديث مالك سافرنا مع
رسول الله ﷺ سواء
وقد ذكرنا أسانيد ذلك كله في التمهيد
وروى بن عباس وأبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ
مثل لفظ حديث أنس
وما أعلم أحدا روى حديث أنس على ما حكاه بن
وضاح إلا يحيى بن سعيد القطان عن حميد عن
أنس قال كنا نسافر مع أصحاب رسول الله ﷺ في
رمضان منا الصائم ومنا المفطر فلا يعيب هذا
على هذا ولا هذا على هذا
ومن هنا قال بن وضاح ما قاله مما ذكرنا عنه
والله أعلم لأنه قد روى من حديث القطان ثلاثة
أجزاء قد كتبناها عن شيوخنا وفيها هذا الحديث
كما ذكر وليس بشيء والذي رواه الحفاظ أولى
وفي الحديث من الفقه رد قول من زعم أن
الصائم في السفر لا يجزئه الصوم
وقد ذكرنا القائلين فيما تقدم من هذا الباب
ولا حجة لأحد من السنة الثابتة
وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه صام في السفر ولم
يعب على من أفطر ولا على من صام فثبتت حجة
ووجب التسليم له
وإنما اختلف الفقهاء في الأفضل من الفطر في
السفر أو الصوم فيه لمن قدر عليه
فروينا عن عثمان بن أبي العاص وأنس بن مالك
صاحب رسول الله ﷺ أنهما قالا الصوم في
السفر أفضل لمن قدر عليه

وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وهو نحو قول مالك
والثوري قالا الصوم في السفر أحب إلينا لمن
قدر عليه فاستدلنا أنهم لم يستحسنوه إلا أنه
أفضل عندهم
وقال الشافعي وهو مخير ولم يفضل
وهو قول ابن علي عليه
وقد روي عن الشافعي أن الصوم أحب إليه
وروي عن بن عمر وابن عباس أن الرخصة أفضل
وبه قال سعيد بن المسيب والشعبي وعمر بن عبد
العزيز ومجاهد وقتادة والأوزاعي وأحمد بن حنبل
وإسحاق بن راهويه كلهم يقول الفطر أفضل
لقوله - عز وجل - يريد الله بكم اليسر البقرة
185

قرأت على عبد الوارث عن قاسم قال حدثنا أحمد
بن يزيد قراءة عليه قال حدثنا موسى بن معاوية
قال حدثنا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن
أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن
جابر قال قال رسول الله ﷺ ليس من البر الصوم
في السفر عليكم برخصة الله فاقبلوها (1)
وقد روي عن بن عباس في المسافر إن شاء صام
وإن شاء أفطر (2)
وهو الثابت عن النبي - عليه السلام - من حديث
أنس وحمزة بن عمرو وابن عباس وأبي سعيد
قال أبو عمر كان حذيفة وسعيد بن جبير والشعبي
وأبو جعفر محمد بن علي لا يصومون في السفر
وكان عمرو بن ميمون والأسود بن يزيد وأبو وائل
يصومون في السفر وكان بن عمر يكره الصيام
في السفر

الاستدكار ج: 3 ص: 303

فإن قال قائل ممن يميل إلى قول أهل الظاهر
في هذه المسألة قد روي عن النبي ﷺ أنه قال
ليس من البر الصيام في السفر وما لم يكن من

البر فهو من الإثم يذكر ذلك أن صوم رمضان لا يجزي في السفر فالجواب أن هذا الحديث خرج لفظه على بعض معين وهو رجل رآه رسول الله ﷺ وهو صائم قد ظلل عليه وهو يجود بنفسه فقال ذلك القول أي ليس البر أن يبلغ الإنسان بنفسه هذا المبلغ والله قد رخص له في الفطر حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن الجهم ومحمد بن أبي العوام قالا حدثنا روح بن عبادة قال حدثنا شعبة عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو بن حسن عن جابر بن عبد الله قال كان نبي الله ﷺ في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر قال أبو عمر يعني إذا بلغ الصوم من أحدكم هذا المبلغ - والله أعلم - قال أبو عمر الدليل على صحة هذا التأويل صوم رسول الله ﷺ في السفر ولو كان الصوم في السفر إثما كان رسول الله ﷺ أبعد الناس منه ويحتمل قوله - عليه السلام - ليس من البر الصيام في السفر هو أبر البر لأنه قد يكون الإفطار أبر منه إذا كان في حج أو جهاد ليقوى عليه

وقد يكون الفطر في السفر المباح برا لأن الله تعالى أباحه وقوله ليس من البر وليس البر سواء إلا أن العرب تقول ما جاءني من أحد تريد ما جاءني أحد ونظير هذا من كلامه ﷺ ليس المسكين بالطواف الذي ترده التمرة والتمرتان قيل فمن المسكين قال الذي سئل ولا عليه (1) —

وقالت عائشة إن المسكين ليقف على بابي (2) الحديث

الاستذكار ج: 3 ص: 304

ومعلوم أن الطواف مسكين وأنه من أهل الصدقة لقوله عز وجل إنما الصدقات للفقراء والمساكين
التوبة 60

وأجمعوا أن الطواف منهم فعلم أن قوله - عليه السلام - ليس المسكين بالطواف معناه ليس السائل بأشد الناس مسكنة لأن المتعفف الذي لا يسأل الناس أشد مسكنة منه وكذلك قوله - عليه السلام - ليس من البر الصيام في السفر لأن الفطر فيه بر أيضا لمن شاء أن

يأخذ برخصة الله تعالى وقد قال عليه السلام إذا وقف المسكين على باب أحدكم فليبره ولو بتمرة فأما من احتج بقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر البقرة 185 وزعم أن ذلك عزيمة فلا دليل على ذلك لأن ظاهر الكلام وسياقه يدل على الرخصة والتخيير والدليل على ذلك قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر البقرة 185 ودليل آخر أن المريض الحامل على نفسه إذا صام فإن ذلك يجزئ عنه فدل ذلك أنه رخصة له والمسافر في المعنى مثله والله الموفق للصواب

وأما حديث حمزة بن عمرو فإن يحيى رواه عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن حمزة بن عمرو وسائر أصحاب مالك رواه عن هشام عن أبيه عائشة كذلك رواه جماعة عن هشام منهم حماد بن سلمة وابن عينة ومحمد بن عجلان ويحيى القطان وابن نمير وأبو أسامة ووكيع وأبو معاوية والليث بن سعد وأبو حمزة وأبو إسحاق الفزاري كلهم ذكروا

فيمنه عائشة
ورواه أبو معشر المدني وجرير بن عبد الحميد
والمفضل بن فضالة عن هشام عن أبيه أن حمزة
بن عمرو كما رواه يحيى عن مالك
ورواه بن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي
الأسود عن عروة بن الزبير عن أبي مراوح عن
حمزة بن عمرو بن عمرو
وأبو الأسود ثبت في عروة وقد خالف هشاما
فجعل الحديث عن عروة عن أبي مراوح عن حمزة
بن عمرو وعن عروة عن عائشة
ورواية أبي الأسود تدل أن رواية يحيى ليست
بخطأ

الاستذكار ج: 3 ص: 305

وقد روى سليمان بن يسار هذا الحديث عن حمزة
بن عمرو الأسلمي وسنه قريب من سن عروة
والحديث صحيح لعروة وقد يجوز أن يكون عروة
سمعه من عائشة ومن أبي مراوح جميعا عن
حمزة فحدث به عن كل واحد منهما وأرسله أحيانا
والله أعلم
وفي هذا الحديث التخيير للصائم في سفره في
الفطر والصيام
وهو مذهب جماعة فقهاء الأمصار
روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب قال دعا عمر
بن عبد العزيز سالم بن عبد الله وعروة بن الزبير
فسألتهما عن الصيام في السفر فقال عروة
نصوم وقال سالم لا نصوم فقال عروة إنما أحدث
عن عائشة وقال سالم إنما أحدث عن عبد الله بن
عمر فلما امتريا قال عمر بن عبد العزيز اللهم
اغفر أصومه في اليسر وأفطره في العسر
وأما حديثه عن نافع عن بن عمر أنه كان لا يصوم
في السفر فيحتمل أن يكون على الاختيار فيكون
أحد القائلين بأن الفطر في السفر أفضل وقد
مضت الحجة لهذا القول وعليه

وكان عروة أحد المختارين للصوم في السفر وقد
ذكرنا ذلك كله والحمد لله
1 (8 - باب ما يفعل من قدم من سفر أو أراه
في رمضان)

615 - مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان إذا
كان في سفر في رمضان فعلم أنه داخل المدينة
من أول يومه دخل وهو صائم
قال مالك من كان في سفر فعلم أنه داخل على
أهله من أول يومه وطلع له الفجر قبل أن يدخل
دخل وهو صائم
قال أبو عمر أما ما ذكره مالك عن عمر فهو
المستحب عند جماعة العلماء إلا أن بعضهم أشد
تشديدا فيه من بعض وما أعلم أحدا دخل مسافرا
على أهله مفضرا كقصة
وأما قول مالك في الذي يريد أن يخرج في
رمضان مسافرا فطلع له الفجر وهو بأرضه قبل
أن يخرج فإنه يصوم ذلك اليوم فإن العلماء
اختلفوا في الذي يصبح في

الاستذكار ج: 3 ص: 306

الحضر صائما في رمضان ثم يسافر في صبيحة
يومه وذلك هل له أن يفطر في ذلك اليوم في
سفره أم لا
فذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي إلى
أنه لا يفطر ذلك اليوم
وهو قول الزهري ويحيى بن سعيد والأوزاعي
وأبي ثور
وكلهم قالوا إن أفطر بعد خروجه ذلك اليوم
فليس عليه إلا القضاء
وروي عن المخزومي وابن كنانة أنه يقضي ويكفر
وليس قولهما هذا بشيء ولا له حظ من النظر ولا
سلف من جهة الأثر

وروي عن بن عمر في هذه المسألة أنه يفطر في يومه ذلك إن شاء إذا خرج مسافرا وهو قول الشعبي وأحمد وإسحاق قال أحمد يفطر إذا برز عن البيوت وقال إسحاق يفطر حين يضع رجله في الرجل وهو قول داود وروي عن الحسن في رواية أنه لا يفطر ذلك اليوم إلا أن يشتد عليه العطش فإن خاف على نفسه أفطر وقال إبراهيم النخعي لا يفطر ذلك اليوم ولم يختلف عن مالك في الذي يريد السفر أنه لا يجوز له أن يفطر في الحضر حتى يخرج واختلف أصحابه فيه إن أفطر قبل أن يخرج فذكر بن سحنون عن بن الماجشون أنه إن سافر فلا شيء عليه من الكفارة وإن لم يسافر فعليه الكفارة واحتج بما روي عن الحسن البصري قال يفطر في بيته إن شاء يوم يريد أن يخرج وقال أشهب لا شيء عليه من الكفارة سافر أو لم يسافر وقال سحنون عليه الكفارة سافر أو لم يسافر وهو بمنزلة المرأة تقول غدا تأتيني حيضتي فتفطر لذلك ثم رجع إلى قول عبد الملك وقال ليس مثل المرأة لأن الرجل يحدث السفر إذا شاء والمرأة لا تحدث الحيضة

الاستذكار ج: 3 ص: 307

وقال بن حبيب إن كان قد تاهب لسفره وأخذ في سبب الحركة فلا شيء عليه وحكي ذلك عن أصبغ وبن الماجشون فإن عاقه عن السفر عائق كان عليه الكفارة قال أبو عمر هذا ضعف من الذي قاله لأنه إن كانت حركته لسفر وتأهبه يبيح له الفطر وحكمه في ذلك حكم المسافر وقد وقع أكله مباحا وعذره

قائم بالعائق المانع فلا وجه للكفارة هنا ولا معنى وروى عيسى عن بن القاسم أنه لا كفارة عليه لأنه متناول فطيره قال أبو عمر هذا أصح أقاويلهم في هذه المسألة لأنه غير منتهك لحرمة الصوم وإنما هو متناول ولو كان الأكل مع نية السفر يوجب عليه الكفارة لأنه كان قبل خروجه ما أسقطها عنه خروجه وتأمل ذلك تجده كذلك إن شاء الله وقد روى إسماعيل بن إسحاق القاضي قال حدثنا عيسى بن مينا قالون قال حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير عن زيد بن أسلم عن بن المنكدر عن محمد بن كعب قال أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفرا فأكل فقلت له سنة فلا أحسبه إلا قال نعم قال وحدثنا علي بن المديني قال حدثنا أبي عن زيد بن أسلم بإسناده مثله وقال قلت له سنة قال نعم ثم ركب قال وحدثنا به علي بن المديني وإبراهيم بن قره عن الدراوردي عن زيد بن أسلم بإسناده وقال فيه قلت له سنة قال لا ثم ركب واتفقوا في الذي يريد السفر في رمضان أنه لا يجوز له أن يبيت الفطر لأن المسافر لا يكون مسافرا بالنية وإنما يكون مسافرا بالتهوض في سفره أو الأخذ في أهبه وليست النية في السفر كالنية في الإقامة لأن المسافر إذا نوى الإقامة كان مقيما في الحين لأن الإقامة لا تفتقر إلى عمل والمقيم إذا نوى السفر لم يكن مسافرا حتى يأخذ في سفره ويبرز عن الحضر فيجوز له حينئذ تقصير الصلاة وأحكام المسافر إلا من جعل تأهبه للسفر وعمله فيه كالسفر والبروز عن الحضر لزمه أن لا يجب عليه في أكله قبل خروجه وقد أجمعوا أنه لو مشى في سفره حتى تغيب

بيوت القرية والمصر فنزل فأكل ثم عاقه عائق
عن النهوض في ذلك السفر لم تلزمه كفارة

الاستدكار ج: 3 ص: 308

وأما قول مالك في الذي يقدم من سفره وهو
مفطر وامراته مفطرة حين طهرت من حیضها
في رمضان أن لزوجها أن يصيبها إن شاء
قال أبو عمر لم يفرق مالك في هذه المسألة بين
قدوم المسافر مفطرا في أول النهار أو في آخره
وهو يبين لك أن قوله في آخر الباب من علمه في
سفره أنه داخل إلى أهله وطلع له الفجر أنه يدخل
صائما على الاستحسان
وهو قول الثوري والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي
عبيد والطبري
واحتج الثوري بحديث عن جابر بن زيد أنه قدم من
سفره في رمضان فوجد امرأته قد طهرت
فأصابها
قال وقال بن مسعود من أكل أول النهار فليأكل
آخره
وقال الثوري هو عندي مثل فعل جابر بن زيد
وقال أبو حنيفة وأصحابه والحسن بن حي
والأوزاعي في الحائض تطهر والمسافر يقدم
أنهما يمساكان عن الأكل في بقية يومهما
ويقضيان
وقال بن شبرمة في المسافر إذا قدم وقد أكل
أنه يصوم يومه ويقضي
قال وأما المرأة فإنها تأكل إذا طهرت نهارا ولا
تصوم
قال أبو عمر احتج الكوفيون على مالك والشافعي
باتفاقهم في الذي ينوي الإفطار في أول يوم من
رمضان وهو عنده آخر يوم من شعبان ثم يصح
عنده في ذلك اليوم أنه رمضان ولم يأكل أنه يتم
صومه ويقضيه
قال أبو عمر ليس هذا بلازم والفرق بينهما أن

المسافر له الفطر والحاضر الجاهل بدخول الشهر ليس جهله برافع عنه الواجب عليه إذا علمه لزوال جهله بذلك ولم يكن ما فعله كما كان للمسافر فعل ما فعله من فطره والله الموفق للصواب

1 (9 - باب كفارة من أفطر في رمضان)

616 - مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن

الاستذكار ج: 3 ص: 309

أبي هريرة أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعنق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً فقال لا أحد فأتى رسول الله ﷺ بعرق تمر (1) فقال خذ هذا فتصدق به فقال يا رسول الله ما أحد أحوج مني فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال كله 617 - وعن عطاء بن عبد الله الخرساني عن سعيد بن المسيب أنه قال جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ يضرب نحره وينتف شعره ويقول هلك الأبعد (2) فقال له رسول الله ﷺ وما ذاك فقال أصبت أهلي وأنا صائم في رمضان فقال له رسول الله ﷺ هل تستطيع أن تعنق رقبة فقال لا فقال هل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى رسول الله ﷺ بعرق تمر فقال خذ هذا فتصدق به فقال ما أحد أحوج مني فقال كله وصم يوماً مكان ما أصبت قال مالك قال عطاء فسألت سعيد بن المسيب كم في ذلك العرق من التمر فقال ما بين خمسة

عشر صاعاً إلى عشرين قال أبو عمر لم يختلف رواة الموطأ عن مالك في حديث بن شهاب في هذا الباب أنه رواه بلفظ التخيير في العتق والصوم والإطعام ولم يذكر الفطر بأي شيء كان بجماع أو بأكل وتابعه على روايته هذه بن جريح وأبو إدريس عن بن شهاب وكذلك رواه أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بن شهاب بإسناده مثله ورواه أشهب عن مالك والليث جميعاً عن بن شهاب بإسناده مثله وهو خطأ من أشهب على الليث والمعروف فيه عن الليث كرواية بن عينة ومعمّر وإبراهيم بن سعد ومن تابعهم والذي رواه بن عينة ومعمّر وأكثر رواة بن شهاب في هذا الحديث عن بن

الاستذكار ج: 3 ص: 310

شهاب عن حميد عن نافع عن أبي هريرة أن رجلاً وقع على امرأته في رمضان فذكروا المعنى الذي به أفطر عامداً وذكروا الكفارة على ترتيب كفارة الطهارة قال له رسول الله ﷺ هل تستطيع أن تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا ثم ذكروا الإطعام إلى آخر الحديث ورواه كما رواه بن عينة وشعيب بن أبي حمزة والأوزاعي وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر والليث بن سعد وإبراهيم بن سعد والحجاج بن أرطاة ومنصور بن المعتمر وعراك بن مالك كلهم عن بن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة في رجل وقع على امرأته في رمضان على هذا الترتيب وقد رواه قوم عن مالك كرواية هؤلاء على

الترتيب وذكر الجماع منهم الوليد بن مسلم وحماد بن مسعدة وإبراهيم بن سعد وقد ذكرنا الأحاديث عنهم وعن أصحاب بن شهاب بذلك ففي التمهيد والصحيح عن مالك ما في الموطأ وذهب مالك في الموطأ إلى أن المفطر في رمضان يأكل أو شرب أو جماع أن عليه الكفارة المذكورة في هذا الحديث على ظاهره لأنه ليس في روايته فطر مخصوص بشيء دون شيء فكل ما وقع عليه اسم فطر متعمداً فالكفارة لازمة لفاعله على ظاهر الحديث وروي عن الشعبي في المفطر عامداً في رمضان أن عليه عتق رقبة أو إطعام ستين مسكينا أو صيام شهرين متتابعين مع قضاء اليوم وروي مثل ذلك عن الزهري ذكره سعيد قال حدثنا معتمر بن سليمان عن برد بن سفيان عن بن شهاب الزهري في الرجل يقع على امرأته في رمضان قال فيه من الكفارة ما في الطهارة بعتق رقبة أو يطعم ستين مسكينا أو يصوم شهرين متتابعين

وفي قول الشعبي والزهري ما يقضي لرواية مالك بالتخيير في هذا الحديث وهو حجة مالك إلا أن مالكا يختار الإطعام لأنه يشبه البذل من الصوم

ألا ترى أن الحامل والمرضع والشيخ الكبير والمفطر في رمضان حتى يدخل عليه رمضان آخر لا يؤمر واحد منهم بعتق ولا صيام مع القضاء وإنما يؤمر بالإطعام فالإطعام له مدخل من الصوم ونظائر من الأصول فهذا ما اختاره مالك وأصحابه

الاستذكار ج: 3 ص: 311

وقال بن وهب عن مالك الإطعام أحب إلي في ذلك من العتق وغيره

وقال بن القاسم عنه إنه لا يعرف إلا الإطعام ولا يأخذ بالعتق لا بالصيام وقد ذكر عن عائشة قصة الواقع على أهله في رمضان في هذا الخبر ولم يذكر فيه الإطعام (1)

وذهب الشافعي والثوري وسائر الكوفيين إلى أن كفارة المفطر في رمضان للجماع عامدا ككفارة المظلمة سأهر مرتبة وذهبت جماعتهم أيضا إلى أن من كفر بالصيام أن الشهرين متتابعان إلا بن أبي ليلى فقال ليس الشهران متتابعين من ذلك وقد ذكرنا في التمهيد من ذكر التابع في الشهرين بأسنانيد حسبان واختلفوا أيضا في قضاء ذلك اليوم مع الكفارة فقال مالك الذي نأخذ به في الذي يصيب أهله في رمضان إطعام ستين مسكينا وصيام ذلك اليوم قال وليس العتق والنحر من كفارة رمضان في شيء

وقال الأوزاعي إن كفر بالعتق أو بالطعام صام يوما مكان ذلك اليوم الذي أفطر فإن صام شهرين متتابعين دخل فيهما قضاء يومه ذلك وقال الثوري يقضي اليوم ويكفر مثل كفارة الظهار

وقال الشافعي يحتمل إن كفر أن تكون الكفارة بدلا من الصيام ويحتمل أن يكون الصيام بدلا من الكفارة ولكل وجه وأحب إلي أن يكفر ويصوم مع الكفارة (هذه رواية الربيع)

وقال المزني عنه فيمن وطئ امرأة فأولج عامدا كان عليه القضاء والكفارة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق ويقضي يوما مكانه ويكفر مثل كفارة الظهار

وقال الأثرم قلت لأبي عبد الله الذي يجامع في رمضان ثم يكفر أليس عليه أن يصوم يوما مكانه قال ولا بد أن يصوم يوما مكانه ومن حجة من لم ير مع الكفارة قضاء أنه ليس في خبر أبي هريرة ولا خبر عائشة ولا في نقل الحفاظ لهما ذكر القضاء وإنما فيهما الكفارة فقط ولو كان القضاء واجبا لذكره مع الكفارة ومن حجة من رأى القضاء مع الكفارة حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابيا جاء ينتف شعره فقال يا رسول الله وقعت على امرأتي في رمضان فذكر مثل حديث أبي هريرة وزاد وأمره

رسول الله ﷺ أن يقضي يوما مكانه وقد رواه هشام بن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رجلا أفطر في رمضان فخالف الحفاظ فيه في موضعين أحدهما أنه جعله عن أبي سلمة وإنما هو عن حميد والآخر أنه زاد فيه ذكر الصوم قال فيه كله أنت وأهل بيتك وصم يوما مكانه وهشام بن سعد لا يحتج به في حديث بن شهاب ومن جهة النظر والقياس أن الكفارة عقوبة للذنب الذي ركبه والقضاء بدل من اليوم الذي أفسده فكما لا يسقط عن المفسد حجة بالوطئ البديل إذا أهدى فكذا قضاء اليوم والله أعلم واختلف العلماء فيمن أفطر يوما في رمضان بأكل أو شرب متعمدا فقال مالك وأصحابه والثوري وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وأبو ثور عليه من الكفارة ما على المجامع كل واحد منهم على أصله الذي قدمنا ذكره عنهم من الترتيب والتخيير

وإلى هذا ذهب محمد بن جرير وروى مثل ذلك أيضا عن عطاء في رواية وعن الحسن والزهرى

وقال الشافعي وأحمد عليه القضاء ولا كفارة
عليه
وهو قول سعيد بن جبير وابن سيرين وجابر بن
سعد والشعبي وقتادة
وروى مغيرة عن إبراهيم مثله
ذكر سنيد عن عباد بن العوام عن سعيد بن أبي
عروبة عن يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير قال
إذا أفطر يوما من رمضان متعمدا قضى يوما
مكانه كما قال

الاستذكار ج: 3 ص: 313

وحدثنا عباد بن هشام بن حسان عن سعيد عن ابن
سيرين قال يعود منه من الذنوب يستغفر الله منه
ويتوب ويصوم يوما مكانه
قال عباد إنما الكفارة على من واقع
وقال الشافعي عليه مع القضاء العقوبة وانتهاكه
حرمه الشافعي
وسائر من ذكرنا قوله من التابعين قال يقضى
يوما مكانه ويستغفر الله ويتوب إليه
قال بعضهم ويصنع معروفًا
ولم يذكر عنهم عقوبة
وقال أحمد والشعبي لا أقول بالكفارة إلا في
الفتيان (ذكره الأثرم عنه)
وقد روي عن عطاء أن من أفطر يوما من رمضان
من غير علة كان عليه تحرير رقبة فإن لم يجد
فبقرة أو بدنة أو عشرون صاعا من طعام يطعم
المساكين
وروى قتادة عن الحسن قال إذا لم يجد المجامع
عامدا في رمضان رقبة أهدى بدنة إلى مكة
قال ولو أفطر بغير جماع لم يكن عليه إلا قضاء
يوم
وقد روي عن الحسن أنه سوى بين الأكل
والمجماع في الرقبة والبدنة
وعن بن عباس قال عليه عتق رقبة أو صوم شهر

أو إطعام ثلاثين مسكينا
وعن بن المسيب أنه قال عليه صوم شهر
وعنه أيضا وهو قول ربيعة أن عليه أن يصوم اثني
عشر يوما
وكان ربيعة يحتج لقوله هذا بأن شهر رمضان
فضل على اثني عشر شهرا فمن أفطر فيه يوما
كان عليه اثني عشر يوما
وكان الشافعي يعجب من هذا وينتقص فيه ربيعة
ولربيعه شذوذ منها في المحرم يقتل جرادة أن
عليه صاعا من قمح لأنه أذى الصيد ومنها فيمن
طلق امرأة من نسائه الأربع وجهلها بعينها أنه لا
يلزمه فيهن شيء ولا يمنع من وطئهن
وبنده قتادة قال داود
وروى معمر عن قتادة عن بن المسيب أنه سأله
عن رجل أكل في رمضان

الاستذكار ج: 3 ص: 314

عامدا قال عليه صيام شهر فقلت يومين قال
صيام شهر قال فعددت أياما فقال صيام شهر
هكذا قال معمر عن قتادة وهي رواية مفسرة
وأظنه ذهب إلى التابع في الشهر ألا يخلطه
بفطر كأنه يقول من أفسده بفطر يوم أو أكثر
قضاه كله نسقا لأن الله تعالى فرض شهر رمضان
وهو متتابع فإذا تخلله فطر لزمه في القضاء
التابع كمن قدر صوم شهر رمضان متابعا والله
أعلم
وقال بن سيرين يقضي يوما ويستغفر الله
قال أبو عمر أقاويل التابعين بالعراق والحجاز لا
وجه لها عند أهل الفقه لمخالفتها السنة وإنما
ففي المسألة قولان
أحدهما قول مالك ومن تابعه والحجة لهم حديث
بن شهاب هذا ومن جهة النظر أن الأكل والشرب
في القياس كالمجامع سواء لأن الصوم من
الشريعة الامتناع من الأكل والشرب والجماع فإذا

أثبتت الشريعة من وجه واحد منها شيء سبيل نظيره في الحكم سبيله والنكته الجامعة بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمدا ولفظ حديث مالك يجمع كل فطر والقول الثاني قول الشافعي ومن تابعه والحجة لهم أن الحديث ورد في المجمع وليس الأكل مثله فدلل إجماعهم أن المستقيء عمدا عليه القضاء وليس عليه كفارة وهو مفطر عمدا وكذلك مزدرد الحصة عمدا عليه القضاء وهو مفطر متعمدا ولأن الذمة بريئة فلا يثبت فيها شيء إلا بيقين وروي أبو المطوس عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال من أفطر يوما من رمضان قويا متعمدا لم يجزه صيام الدهر وإن صامه (1) . وروي عن علي بن مسعود مثله وهذا يحتمل أن يكون لو صح على التغليظ وهو حديث ضعيف لا يحتج به وقد جاءت الكفارة بأسانيد صحاح

الاستذكار ج: 3 ص: 315

واختلف الفقهاء فيما يجزئ من الإطعام عن يجب أن يكفر فيه عن فساد يوم من شهر رمضان فقال مالك والشافعي وأصحابهما والأوزاعي يطعم ستين مسكينا بمد النبي ﷺ مدا لكل مسكين

وذكر ان العرق كان فيه خمسة عشر صاعا وذلك في حديث مالك عن عطاء الخرساني عن سعيد بن المسيب وهو مذكور أيضا في حديث مجاهد وعطاء عن أبي هريرة وقد ذكرناه في التمهيد إلا أن في حديث أبي هريرة عشرين صاعا وقد روي ذلك من وجوه مرسله ومسنده ومعلوم أن ذلك غير ما ذهب إليه من قال بنصف صاع لكل مسكين وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه لا يجزئه أقل

من مدين بمد النبي ﷺ وذلك نصف صاع لكل
مساكين قياسا على فدية الأذى
وقول مالك أولى لأنه نص لا قياس
واختلف العلماء أيضا في الواطئ أهله في
رمضان إذا وجب عليه التكفير بالإطعام دون غيره
ولم يجد ما يطعم وكان في حكم الرجل الذي ورد
فيه الحديث
فأما مالك فلم أجد عنه في ذلك شيئا منصوصا
وكان عيسى بن دينار يقول إنها على المعسر
واجبة فإذا أيسر أداها
وقد يخرج قول بن شهاب على هذا لأنه جعل إباحة
النبي ﷺ لذلك الرجل أكل الكفارة لعسرتة رخصة
له وخصوصا
قال بن شهاب ولو أن رجلا فعل ذلك لم يكن له بد
من التكفير
وقيل للأوزاعي فيمن لم يجد كفارة المفطر ولم
يقدر على الصيام أيسأل في الكفارة فقال
رسول الله ﷺ رد كفارة المفطر عليه وعلى أهله
فليستغفر الله ولا يعد ولم ير عليه شيئا إذا كان
معسرا
وقال الشافعي قول رسول الله ﷺ كله وأطعمه
أهلك يحتمل معاني منها أنه لما كان في الوقت
الذي أصاب فيه أهله ليس ممن يقدر على واحدة
من الكفارات تطوع رسول الله ﷺ بأن قال له في
شيء أتى به كفر به فلما ذكر الحاجة ولم يكن
الرجل قبضه قال له كله وأطعمه أهلك وجعل
التمليك له حينئذ مع القبض

الاستذكار ج: 3 ص: 316

ويحتمل أن يكون لما ملكه وهو محتاج وكان إنما
تكون الكفارة عليه إذا كان عنده فضل ولو لم يكن

عنده فضل كان له أكله هو وأهله لحاجته ويحتمل في هذا أن تكون الكفارة ديناً عليه متى أطاقتها أداها وإن كان ذلك ليس في الخبر وكان هذا أحب إلينا وأقرب من الاحتياط قال ويحتمل إذا كان لا يقدر على شيء من الكفارات وكان لغيره أن يكفر عنه كان لغيره أن يتصدق عليه وعلى أهله بتلك الكفارة إذا كانوا محتاجين ويجزئ عنه ويحتمل أن يكون إذا لم يقدر على شيء في حاله تلك أن تكون الكفارة ساقطة عنه إذا كان معسراً كما سقطت الصلاة عن المغمى عليه إذا كان مغلوباً

وقال الأثرم قلت لابن حنبل حديث الزهري عن حميد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال أطعمه عيالك أتقول به قال نعم إذا كان محتاجاً ولكن لا يكون في شيء من الكفارات إلا في الجماع في رمضان وحده لا في كفارة اليمين ولا في كفارة الظهار

قيل له أليس في حديث سلمة بن صخر حين ظاهر من امرأته ووقع عليها نحو هذا قال ولمن تقول هذا إنما حديث سلمة بن صخر تصدق بكذا واستعن بسائره على أهلِكَ فإنما أمر له بما بقي قلت فإن كان المجامع محتاجاً فأطعمه عياله قال يجزئ عنه قلت ولا يكفر إذا وجد قال لا إلا أنه خاص في الجماع وحده وزعم الطبري أن قياس الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وأبي ثور أن الكفارة دين عليه لا يسقطها عنه عسره وعليه أن يأتي بها إذا قدر عليها كسائر الكفارات قال أبو عمر إن احتج محتج في إسقاط الكفارة عن المعسر بأن رسول الله ﷺ قال له كفه أنت وعيالك ولم يقل له تؤديها إذا أيسرت ولو كانت

واجبة عليه لم تسقط عنه حتى يبين ذلك له قيل له ولا قال له رسول الله ﷺ إنها ساقطة عنك لعسرتك بعد أن أخبره بوجوبها عليه وكل ما وجب أدائه في اليسار لزم الذمة إلى اليسرة والله أعلم

واختلفوا في الكفارة على المرأة إذا وطئها زوجها وهي طائعة في رمضان فقال مالك إذا طأوعته فعلى كل واحد منهما كفارة وإذا أكرهها فعليه كفارتان عنه وعنهما وكذلك إذا وطئ أمته كفر كفارتين

الاستذكار ج: 3 ص: 317

وقال الأوزاعي سواء طأوعته امرأته أو أكرهها فليس عليه إلا كفارة واحدة إن كفر بالعتق أو الإطعام فإن كفر بالصيام فعلى كل واحد منهما صيام شهرين متتابعين

وقال الشافعي الصيام والعتق والإطعام سواء ليس عليهما إلا كفارة واحدة وسواء طأوعته أو أكرهها لأن النبي (عليه السلام) إنما أجاب السائل بكفارة واحدة ولم يسأله طأوعته امرأته أو أكرهها ولو كان الحكم مختلفا لما ترك رسول الله ﷺ تبيين ذلك وهو قول داود وأهل الظاهر وأجمعوا أن كفارة المظاهر واحدة وإن وطئ قال أبو حنيفة وأصحابه إن طأوعته فعلى كل واحد منهما كفارة وإن أكرهها فعليه كفارة واحدة ولا شيء عليها ومن حجة من رأى الكفارة لازمة عليها إن طأوعته القياس على قضاء ذلك اليوم فوجب عليها قضاء ذلك اليوم وجبت عليها الكفارة وأجمعوا على أن من وطئ من رمضان فكفر عنه ثم وطئ في يوم آخر أن عليه كفارة أخرى وأجمعوا على أن ليس على من وطئ مرارا في

يَوْمَ وَاحِدٍ إِلَّا كَفَّارَةً وَاحِدَةً
 وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ وَطِئَ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَلَمْ
 يَكْفُرْ حَتَّى وَطِئَ فِي يَوْمٍ آخَرَ
 فَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ عَلَيْهِ لِكُلِّ
 يَوْمٍ كَفَّارَةٌ كَفَّرَ أَوْ لَمْ يَكْفُرْ
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِنْ كَفَّرَ ثُمَّ وَطِئَ فَعَلَيْهِ
 كَفَّارَةٌ أُخْرَى وَإِنْ وَطِئَ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ فَكَفَّارَةٌ
 وَاحِدَةٌ قِيَاسًا عَلَى حَدِّ الزَّانِي وَالسَّارِقِ
 وَقَالَ الثَّوْرِيُّ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكْفُرَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ وَأَرْجُو
 أَنْ تَجْزئَهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ مَا لَمْ يَكْفُرْ
 وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ جَامَعَ نَاسِيًا فِي صَوْمِهِ
 فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ فِي رِوَايَةِ الْأَشْجَعِيِّ وَأَبُو
 حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ وَأَبُو ثَوْرٍ
 وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَا قِضَاءَ وَلَا
 كَفَّارَةَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا عِنْدَهُمْ
 وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَعِطَاءٌ وَمَجَاهِدٌ وَإِبْرَاهِيمُ
 وَقَالَ مَالِكُ وَاللَيْثُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ فِي رِوَايَةٍ
 عَلَيْهِ الْقِضَاءُ وَلَا كَفَّارَةَ

الاستذكار ج: 3 ص: 318

وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ عِطَاءٍ
 وَقَدْ رَوَى عَنْ عِطَاءٍ أَنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ مَعَ الْقِضَاءِ
 وَقَالَ مِثْلَ هَذَا لَا يَنْسِي
 وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ سِوَاءِ وَطِئَ نَاسِيًا أَوْ
 عَامِدًا عَلَيْهِ الْقِضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ
 وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونَ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ
 أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَوْجِبَ لِلْكَفَّارَةِ لَمْ
 يَفْرُقْ فِيهِ بَيْنَ النَّاسِيِّ وَالْعَامِدِ
 قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَظَاهِرُ قَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ لِلنَّبِيِّ
 وَقَعْتَ عَلَى امْرَأَتِي النَّسِيَانَ وَالْجَهَالََةَ فَلَمْ
 يَسْأَلْهُ أَنْسِيَتْ أَمْ تَعَمَدَتْ وَأَفْتَاهُ عَلَى ظَاهِرِ الْفِعْلِ
 وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِيمَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا
 فَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَبْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ

وأبو ثور وإسحاق وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه
وداود لا شيء عليه ويتم صومه
وهو قول جمهور الثور التابعين
قال ربيعة ومالك عليه القضاء
وقال الأثرم سمعت أحمد بن حنبل يسأل عمن
أكل ناسيا في رمضان فقال ليس عليه شيء على
حديث أبي هريرة الله أطعمه وسقاه ثم قال أبو
عبد الله مالك - زعموا أنه يقول عليه القضاء
وَضَحْكُ
وروي عن علي بن أبي طالب وابن عمر وعلقمة
وإبراهيم وابن سيرين وجابر بن زيد من أكل ناسيا
لا قضاء عليه
وأما حديثه عن عطاء الخرساني عن سعيد بن
المسيب فلم يختلف على مالك في إرساله
وكذلك رواه بن جريج عن عطاء كما قال مالك
سواء
ولا يحفظ عن سعيد بن المسيب ذكر البدنة إلا من
رواية عطاء الخرساني وهو ثقة
وروي عن أيوب عن القاسم بن عاصم أنه قال
لسعيد بن المسيب إن عطاء الخرساني يحدث
عني في الرجل الذي وقع على أهله في رمضان
أن النبي ﷺ أمره بعتق رقبة قال لا أجد فقال انحر
جزورا فقال لا أجد قال فتصدق بعشرين صاعا
ممن تمر
فقال سعيد كذب الخرساني إنما بلغني أن النبي (عليه السلام) قال له تصدق فتصدق

الاستذكار ج: 3 ص: 319

قال أبو عمر قد ذكرنا هذا الحديث في التمهيد
اضطراب فيه على القاسم بن عاصم ولا يجرح
بمثله عطاء الخرساني بفضله وشهرته في العلم
والخير أكثر من شهرة القاسم بن عاصم وإن كان
البخاري ذكر عطاء الخرساني بهذا الخبر في كتاب

الضعفاء له ولم يتابعه أحد على ذلك وعطاء مشهور الفضل وقد روى عنه الأئمة وله فضائل جملة

وأما ذكر البدنة في هذا الخبر فلا أعلمه روي عن النبي ﷺ مسندا إلا من رواية ليث عن مجاهد وعطاء جميعا عن أبي هريرة عن النبي (عليه السلام) ذكره البخاري في التاريخ عن ابن شريك عن أبيه عن ليث عن عطاء ومجاهد عن أبي هريرة

عن النبي ﷺ قال أعتق رقبة ثم قال انحر بدنة قال البخاري ولا يتابع عليه قال أبو عمر أحسن طرق هذا الحديث عندي والله أعلم ما حدثناه عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أحمد بن يزيد المعلم قال حدثني موسى بن معاوية قال حدثنا جرير عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إنني وقعت على امرأتي في رمضان قال بئس ما صنعت أعتق رقبة قال لا أجد قال انحر بدنة قال لا أجدها قال اذهب فتصدق بعشرين صاعا قال لا أجد قال فجئني أتصدق عنك قال ما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه مني قال اذهب فكله أنت وأهلك

قال أبو عمر قد وجدنا ذكر البدنة في هذا الحديث من غير رواية عطاء الخرساني فلا وجه لإنكار من أنكسر ذلك عليه والله أعلم إلا أن العمل عند أهل العلم بالحجاز والعراق الذين تدور عليهم الفتوى على ما في حديث ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة المذكور عنه في هذا الباب ليس فيه نحر البدنة وما أعلم أحدا أفتى في هذه المسألة بنحر بدنة إلا عطاء والحسن البصري على ما تقدم قال أبو عمر روى قتادة عن سعيد بن المسيب أن

الرجل الذي وقع على امرأته في رمضان في عهد النبي ﷺ سلمان بن صخر البياضي وهذا وهم من قتادة وممن رواه عن قتادة وليس في أصحاب النبي (عليه

الاستذكار ج:3 ص:320

السلام) من يسمى سلمان إلا سلمان الفارسي وسلمان بن عامر الضبي والحديث الصحيح إنما فيه سلمة بن صخر ولو صح سلمان لأمكن أن يكون أبا سلمة بن صخر البياضي وقد ذكرنا الخبر بإسناده في التمهيد وقد قيل إن سلمة بن صخر كان يقال له سلمان فوالله أعلم قال مالك سمعت أهل العلم يقولون ليس على من أفطر يوما في قضاء رمضان بإصابة أهله نهارا أو غير ذلك الكفارة التي تذكر عن رسول الله ﷺ فيمن أصاب أهله نهارا في رمضان وإنما عليه قضاء ذلك اليوم قال مالك وهذا أحب ما سمعت فيه إلي قال أبو عمر على ما ذكره مالك جمهور العلماء أن المجامع في قضاء رمضان لا كفارة عليه حاشا قتادة وحده وعليه الكفارة وكذلك جمهور العلماء يقولون إن المفطر في قضاء رمضان لا يقضيه وإنما عليه ذلك اليوم الذي كان عليه من رمضان لا غير إلا بن وهب ورواية عن بن القاسم فإنهما جعلاه عليه يومان قياسا على الحجاج وقوله بعرق تمر فأكثرهم يرويه بسكون الراء والصواب عند أهل اللغة فتح الراء وزعم بن حبيب أنه رواه مطرف عن مالك بتحريك الراء قال والعرق (بفتح الراء) الممثل العظيم الذي يسع قدر خمسة عشر صاعا وهي ستون مدا

كذلك سمعت مطرفا وبين الماجشون يقولان
 وقال الأخفش أحمد بن عمران المکتل العظيم
 وإنما سمي عرقا لأنه يعمل عرقه ثم يضم
 والعرقه الطريفة العريضة ولذلك سميت درة
 المكتب عرقه يقال عرقه وعرق كما يقال علقه
 وعلق
 قال أبو وكبير الهذلي
 (نغدو فنترك في المزاحف من ثوى
 ونقر في العرقات من لم يقتل

الاستذكار ج: 3 ص: 321

1 (10 - باب ما جاء في حجامه الصائم)

618 - وذكر فيه عن مالك عن نافع عن عبد الله
 بن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم
 قال ثم ترك ذلك بعد فكان إذا صام لم يحتجم حتى
 يقطر
 619 - وذكر عن بن شهاب أن سعد بن أبي وقاص
 وعبد الله بن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان
 620 - وعن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان
 يحتجم وهو صائم ثم لا يقطر
 قال وما رأيته احتجم قط إلا وهو صائم
 قال أبو عمر أما بن عمر فإنما ترك الحجامه صائما
 لما بلغه فيها - والله أعلم - ومن الورع بالموضع
 المعلن
 وأما عروة بن الزبير فإنه كان يوصل الصوم فمن
 هنا قال ابنه ما احتجم إلا وهو صائم
 وأما سعد فإن حديثه في الموطأ منقطع ورواه
 عفان عن عبد الواحد بن زياد عن عثمان بن حكيم
 عن عامر بن سعد قال كان أبي يحتجم وهو صائم
 قال أبو عمر هذا الخبر عن سعد يضعف حديث
 سعد المرفوع إلى النبي ﷺ أنه قال أفطر الحاجم

والمحجوم (1) _____
وقد أنكروه على من رواه عن سعد لما جاء عنه
من طريق بن شهاب وغيره أنه كان يحتجم وهو
صائم وحديثه في أفطر الحاجم والمحجوم انفرد
به داود بن الزبيران وهو متروك الحديث عن
محمد بن جحادة عن مصعب بن سعد عن أبيه عن
النبي ﷺ

الاستذكار ج: 3 ص: 322

وقد روي عن النبي (عليه السلام) أنه قال أفطر
الحاجم والمحجوم من طرق يصح بعضها أهل
العلم بالحديث منها
حديث رافع بن خديج
وحديث ثوبان
وحديث شداد بن أوس
وهذه أحسن ما روي في هذا المعنى
قال أبو داود قلت لأحمد بن حنبل أي حديث أصح
في أفطر الحاجم والمحجوم قال حديث ثوبان
قال أبو عمر لم يخرج أبو داود غيره وخرج حديث
بن عباس أن رسول الله ﷺ احتجم صائما (1) .
وأما حديث أسامة بن زيد وحديث معقل بن سنان
وحديث أبي هريرة فمعلولة لا يثبت شيء منها من
جهة النقطة
وقد جاء عن عائشة وبن عباس في ذلك ما لا يصح
عندهما بل الصحيح عنها وعن بن عباس خلاف
ذلك
أخبرنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أبو معمر قال حدثنا
عبد الوارث عن أيوب عن عكرمة عن بن عباس أن
رسول الله ﷺ احتجم وهو صائم (2) .
ورواه وهب عن أيوب بإسناده مثله وزاد وهو
محرم (3) _____

ورواه هشام بن حسان عن عكرمة عن بن عباس
ورواه مقسم عن بن عباس قال احتجم رسول
الله ﷺ صائما محرما

الاستدكار ج: 3 ص: 323

فحديث بن عباس صحيح لا مدفع فيه ولا يختلف
ففي صحته وثبوتته
وقد صحح أحمد بن حنبل حديث ثوبان
وحديث شداد بن أوس وحديث رافع بن خديج في
أفطر الحاجم والمحجوم
قال علي بن المديني حديث رافع بن خديج صحيح
قال أبو عمر رواه جماعة منهم معمر بن يحيى بن
أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن
السائب بن يزيد عن رافع بن خديج قال قال
رسول الله ﷺ أفطر الحاجم والمحجوم
والقول عندي في هذه الأحاديث أن حديث بن
عباس أن رسول الله ﷺ احتجم صائما محرما ناسخ
لقوله ﷺ أفطر الحاجم والمحجوم لأن في حديث
شداد بن أوس وغيره أن رسول الله ﷺ مر عام
الفتح على رجل يحتجم لثمانية عشر ليلة خلت من
رمضان فقال أفطر الحاجم والمحجوم فابن
عباس شهد معه حجة الوداع وشهد حجامته يومئذ
محرما صائما فإذا كانت حجامته (عليه السلام)
عام حجة الوداع فهي ناسخة لا محالة لأنه لم
يدرك بعد ذلك رمضان لأنه توفي في ربيع الأول
وإنما وجه النظر والقياس في ذلك بأن
الأحاديث متعارضة متدافعة في إفساد صوم من
احتجم فأقل أحوالها أن يسقط الاحتجاج بها
والأصل أن الصائم لا يقضى بأنه مفطر إذا سلم
من الأكل والشرب والجماع إلا بسنة لا معارض له
ووجه آخر من القياس وهو ما قال بن عباس

الفطر مما دخل لا مما خرج
وقد أجمعوا على ألا يقال للخارجة من جميع البدن
- نجاسة كانت أو غيرها - أنها لا تفطر الصائم
لخروجها من بدنه فكذلك الدم في الحمامة
وغيرها

فإن احتج محتج بحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه
قال من ذرعه القيء فلا شيء عليه ومن استقاء
فعليه القضاء (1)

وبحديث أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قاء فأفطر
(2)

قيل له هذه حجة لنا لأنه لما لم يكن على من ذرعه
القيء شيء دل على أن ما

الاستدكار ج: 3 ص: 324

خرج من نجس وغيره من الإنسان لا يفطره وكان
المستقيء بخلاف ذلك لأنه لا يرى منه رجوع بعض
القيء في حلقه لتردد ذلك وتصعده ورجوعه
وأما الحديث عنه (عليه السلام) أنه قاء فأفطر
فليس بالقوي ومعنى قاء استقاء والمعنى فيه ما
ذكرنا وقد روي عن النبي عليه السلام بمثل هذه
الأسانيد من حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن
يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال
ثلاث لا يفطرن الصائم القيء والحجامة والاحتلام

ومن حديث حميد الطويل عن أبي المتوكل الناجي
عن أبي سعيد الخدري قال رخص رسول الله ﷺ
في القبلة وفي الحمامة للصائم
ومن حديث أبي سعيد أيضا عن النبي ﷺ أنه احتجم
وهو صائم
وحسبك بحديث بن عباس في ذلك فإنه لا مدفع
فيه عند جماعة أهل العلم بالحديث

وهذا بيان تهذيب هذه المسألة من طريق الأثر
ومن طريق القياس والنظر
وهذه المقايضة إنما تصح في المحجوم لا الحاجم
ويرجع ذلك إلى أنها من العبادات التي لا يوقف
على عللها وأنها مسألة أثرية لا نظرية ولهذا ما
قدمنا الآثار في الواردة بها وقد اضطربت وصح
النسخ فيها لأن حجامته صلى الله عليه وسلم صحت عنه وهو صائم
محرم عام حجة الوداع وقوله أفطر الحاجم
والمحجوم كان منه عام الفتح في صحيح الأثر
بذلك

وأما الحاجم فقد أجمعت الأمة أن رجلا لو سقى
رجلا ماء وأطعمه خبزا طائعا أو مكرها لم يكن
بفعله ذلك لغیره مغطرا
فدل ذلك على أن الحديث ليس على ظاهره في
حكم الفطر وإنما هو في ذهاب الأجر لما علمه
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك كما روي من لغى يوم
الجمعة فلا جمعة له (1) يريد ذهاب أجر جمعته
باللغو
وقد قيل إنهما كانا يغتابان غيرهما أو قاذفين
فبطل أجرهما لا حكم صومهما والله أعلم
وما ذكرناه هو أصح من هذا وأولى بذوي العلم إن
شاء الله

الاستدكار ج: 3 ص: 325

وأما اختلاف العلماء فيها فمعلوم من الصحابة
ومن بعدهم
روينا عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم
كرهوا الحجامه للصائم وقال منهم جماعة لا بأس
بهما للصائم
ويحتمل أن يكون كرهها من كرهها منهم لما
يخشى على فاعلها من الضعف عن تمام صومه
من أجلها

حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا أبو داود قال حدثنا القعنبى قال حدثنا
سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال ما كنا
ندع الحجامة للصائم إلا مخافة الجهد
وأما اختلاف فقهاء الأمصار في ذلك فقال مالك
في الموطأ لا تكره الحجامة للصائم إلا خشية أن
يضعف ولو أن رجلا احتجم وسلم من أن يفطر لم
أر عليه قضاءه قضاء
وهو قول الثوري
وقال أبو حنيفة وأصحابه إن احتجم الصائم لم
يضركه شيء شئ
وقال أبو ثور أحب إلي أن لا يحتجم أحد صائما فإن
فعل لم يفطر وهو باق على صومه
وهذا معنى قول الشافعي لأنه قال في بعض كتبه
روي عن النبي ﷺ أنه قال أفطر الحاجم
والمحجوم وروي عنه ﷺ أنه احتجم وهو صائم
محرم وقال لا أعلم واحدا من الحديثين ثابتا ولو
توقى رجل الحجامة صائما كان أحب إلي إن
احتجم صائما لم أر ذلك يفطره
وأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فقالا لا
يجوز لأحد أن يحتجم صائما فإن فعل فعليه
القضاء القضاء
وبه قال داود والأوزاعي وعطاء
إلا أن عطاء قال إن احتجم ساهيا لصومه أو جاهلا
فعليه القضاء وإن احتجم متعمدا فعليه القضاء
والكفارة الكفارة
قال أبو عمر شذ عطاء عن جماعة العلماء في
إيجابه الكفارة في ذلك وقوله أيضا خلاف السنة
فيمن استقاء عامدا فعليه القضاء والكفارة
وقال بن المبارك من احتجم قضى ذلك اليوم
وقال عبد الرحمن بن مهدي من احتجم وهو صائم
فعليه القضاء

قال أبو عمر لا قضاء عليه لما قدمنا وهو الصحيح
وبالله التوفيق
1 (11 - باب صيام يوم عاشوراء)

621 - مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه
622 - وذكر عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان يوم عاشوراء عام حج وهو على المنبر يقول يا أهل المدينة أين علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر
قال أبو عمر لا يختلف العلماء أن يوم عاشوراء ليس بفرض صيامه وفي هذا الحديث دليل على فضل صوم يوم عاشوراء لأنه لم يخصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنسبته أمته إلى صيامه وإرشادهم إلى ذلك وإخباره إياهم بأنه صائم له ليقتدوا به إلا لفضل فيه وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الأُسوة الحسنة وقوله فمن شاء فليصمه ومن شاء فليفطر فإنها إباحة وردت بعد وجوب وذلك أن طائفة من العلماء قالوا إن صوم يوم عاشوراء كان فرضا ثم نسخ

بشهر رمضان فلهذا ما أخبرهم بهذا الكتاب
واحتجوا بحديث الزهري عن عروة عن عائشة
قالت كان صيام رسول الله ﷺ قبل أن ينزل في
رمضان الحديث

الاستذكار ج: 3 ص: 327

هكذا رواه بن عيينة وجماعة عن بن شهاب عن
عروة عن عائشة
وروى سعيد بن جبير عن بن عباس قال قدم
رسول الله ﷺ المدينة فوجد يهود تصوم يوم
عاشوراء فقال لهم ما هذا قالوا يوم نحي الله فيه
موسى وأغرق فرعون فنحن نصومه فأمر رسول
الله ﷺ بصيامه (1)

ولما فرض رمضان صام رسول الله ﷺ على وجه
الفضيلة والتبرك وأمر بصيامه على ذلك وأخبر
بفضل صومه وفعل ذلك بعده أصحابه
623 - ذكر مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب
أرسل إلى الحارث بن هشام إن غدا يوم عاشوراء
فصوم وأمر أهلك أن يصوموا
وذكر عبد الرزاق عن بن جريج عن عبد الملك بن
أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أنه
أخبره أن عمر بن الخطاب أرسل إلى عبد الرحمن
بن الحارث ليلة عاشوراء أن تسحر لتصبح صائما
فأصبح عبد الرحمن صائما
هكذا قال أرسل إلى عبد الرحمن بن الحارث بن
هشام وهذا حديث متصل وهو عندي أصح من بلاغ
مالك والله أعلم
وروي عن علي مثل ذلك
حدثنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم قال حدثنا بن
وضاح قال حدثنا يوسف بن عدي قال حدثنا أبو
الأحوص عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي أنه
كان يأمر بالصيام يوم عاشوراء

وحدثنا سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم قال حدثنا
بن وضاح قال حدثنا حامد بن يحيى قال حدثنا
سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن يزيد قال
سمعت بن عباس يقول ما علمت رسول الله ﷺ
يتحرى صوم يوم فضله على الأيام إلا يوم
عاشوراء

الاستذكار ج: 3 ص: 328

ومن حديث أبي قتادة عن النبي (عليه السلام)
قال صيام يوم عاشوراء يكفر سنة (1) -
والدليل على تأكيد صومه على جهة الفضل لا
على الفرض أن رسول الله ﷺ قال لرجل من
أصحابه أذن في قومك يوم عاشوراء أن يصوموا
ومن أكل منهم فليصم بقية يومه
أخبرنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر
قال حدثنا أبو داود قال حدثنا محمد بن المنهال
قال حدثنا زيد بن زريع قال حدثنا سعيد عن قتادة
عن عبد الرحمن بن سلمة عن محمد أن أسلم أتى
النبي ﷺ يوم عاشوراء فقال صمتم يومكم هذا
قالوا لا قال فأتموا بقية يومكم واقضوه (2) -
وهذا عندي يحتمل أن يكون ذلك قبل أن يفرض
رمضان إذ كان عاشوراء يصام على الوجوب
ويحتمل أن يكون ذلك لفضله تأكيدا في التقرب
بصومه واللَّهُ أعلم
وهو حديث مختلف فيه على قتادة فسعيد يقول
عبد الرحمن بن سلمة أو سلمة عن عمه وشعبة
يقول عن قتادة عن عبد الرحمن بن المنهال
الخراعي عن عمه أن النبي ﷺ قال لأسلم يوم
عاشوراء صوموا اليوم قالوا إنا قد أكلنا قال
صوموا بقية يومكم
واختلف العلماء في يوم عاشوراء
فقال طائفة هو اليوم العاشر من المحرم

وممن روي ذلك عنه سعيد بن المسيب والحسن
البصري
وقال آخرون هو اليوم التاسع منه
واحتجوا بحديث الحكم بن الأعرج قال أتيت بن
عباس في المسجد الحرام فسألته عن صيام يوم
عاشوراء فقال اغد فإذا أصبحت اليوم التاسع
فأصبح صائما قلت كذلك كان محمد يصوم قلت
نعم

الاستذكار ج: 3 ص: 329

وقد روي عن بن عباس القولان جميعا
وقال قوم من أهل العلم من أحب صيام يوم
عاشوراء صام التاسع والعاشر
وأظن ذلك احتياطاً منهم
وممن روي عنه ذلك بن عباس أيضاً وأبو رافع
صاحب أبي هريرة وابن سيرين وقاله الشافعي
وأحمد وإسحاق
وروى القطان عن بن أبي ذئب عن شعبة مولى
بن عباس قال كان بن عباس يصوم يوم عاشوراء
في السفر ويوالي بين اليومين مخافة أن يفوته
وكان بن سيرين يصوم العاشر فيبلغه أن بن
عباس كان يصوم التاسع والعاشر فكان بن
سيرين يصوم التاسع والعاشر
وروى بن جريج عن عطاء أنه سمع بن عباس
يقول خالفوا اليهود صوموا التاسع والعاشر
وقال معقل بن يسار وبن عباس عاشوراء اليوم
التاسع ولكن اسمه العاشر
وروى بن وهب عن يحيى بن أيوب أن إسماعيل
بن أمية حدثه أنه سمع أبا غطفان يقول سمعت
بن عباس يقول حين صام رسول الله ﷺ يوم
عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله إنه يوم
تعظمه اليهود والنصارى فقال رسول الله ﷺ فإذا

كان العام القابل صمنا التاسع فلم يأت العام
المقبل حتى توفي رسول الله ﷺ (1)
وقال صاحب العين عاشوراء اليوم العاشر من
المحرم
قال ويقال اليوم التاسع
وروي عن بن شهاب أنه كان يصوم يوم عاشوراء
في السفر وكان يأمر بفطر رمضان في السفر
ف قيل له في ذلك فقال رمضان له عدة من أيام
أخر وعاشوراء يفوت
وروي عن بن عمر وطاوس أنهما كانا لا يصومان
عاشوراء في السفر
حدثنا أحمد بن قاسم ومحمد بن إبراهيم ومحمد
بن حكيم قالوا حدثنا

الاستذكار ج: 3 ص: 330

محمد بن معاوية قال حدثنا الفضل بن الحباب
قال حدثنا هشام بن عبد الملك الطيالسي قال
حدثنا شعبة عن أبي الزبير عن جابر قال سمعت
رسول الله ﷺ يقول من وسع على نفسه وأهله
يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته
قال جابر جربناه فوجدناه كذلك
وقال أبو الزبير وقال شعبة مثله
حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أبو وضاح قال
حدثنا أبو محمد العابد عن بهلول بن راشد عن
الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن
المسيب قال قال عمر بن الخطاب من وسع على
أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة
قال يحيى بن سعيد جربنا ذلك فوجدناه حقا
وروي بن عينة وإبراهيم عن إبراهيم بن محمد بن
المنتشر قال من وسع على أهله في عاشوراء
وسع الله عليه سائر السنة
قال سفيان جربنا ذلك فوجدناه كذلك
وسياتي القول في معنى قول معاوية يا أهل

المدينة أين علماؤكم في باب إصلاح الشعر في
الجامع إن شاء الله تعالى
1 (12 - باب صيام يوم الفطر والأضحى والدهر)

624 - ذكر فيه مالك عن محمد بن يحيى بن حبان
عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى
عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحى
625 - وذكر أنه سمع أهل العلم يقولون لا بأس
بصيام الدهر إذا أفطر الأيام التي نهى رسول الله
عن صيامها وهي أيام مني (1) ويوم الأضحى
ويوم الفطر فيمنا بلغنا
قال وذلك أحب ما سمعت إلي في ذلك

الاستذكار ج:3 ص:331

قال أبو و عمر صيام هذين اليومين لا خلاف بين
العلماء في أنه لا يجوز على حال من الأحوال لا
لمتطوع ولا لناذر ولا لقاض فرضا أن يصومهما ولا
لمتمتع لا يجد هديا ولا يأخذ من الناس
وهما يومان حرام صيامهما فمن نذر صيام واحد
منهما فقد نذر معصية وقد قال رسول الله ﷺ من
نذر أن يعصي الله فلا يعصه (1) —
ولو نذر ناذر صيام يوم بعينه أو صياما بعينه مثل
سنة بعينها فوافق هذا اليوم فطرا أو أضحى
فأجمعوا أنه لا يصومها واختلفوا في قضائها
ففي أحد قولي الشافعي وزفر بن الهذيل
وجماعته ليس عليه قضائها
وهو قول بن كنانة صاحب مالك
وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يقضيهما
وهو قول الحسن بن حي والأوزاعي وآخر قولي
الشافعي
وروي عن الأوزاعي أنه يقضيهما إلا أن ينوي أن لا

يقضيهما ولا يصومه ومهما
واختلف قول مالك في ذلك على ثلاثة أوجه
أحدها أنه لا يقضيهما والآخر
أنه يقضيهما إلا أن يكون نوى أن لا
يقضيهما والثالث
أنه لا يقضيهما إلا أن يكون نوى أن
يصومه ومهما
وروى الرواية الأولى بن وهب عنه والروايتان
الأخريان رواهما بن وهب وابن القاسم عنه
قال بن القاسم قوله لا قضاء عليه إلا أن ينوي أن
يقضيهما أحسب إلي فأما
آخر أيام التشريق الذي ليس فيه ذبح عنده
فإنه يصومه ولا يصومه وقال
الليث بن سعد فيمن جعل على نفسه صيام
سنة أنه يجعل على نفسه صيام ثلاثة عشر شهرا
لمكان رمضان ويومين لمكان الفطر والأضحى
ويصوم أيام التشريق

الاستدكار ج: 3 ص: 332

وقال المرأة في ذلك مثل الرجل وتقضي أيام
الحيض وروي
عنه فيمن نذر صيام الاثنين والخميس
فوافق ذلك الفطر والأضحى أنه يفطر ولا قضاء
عليه وهذا
خلاف الأول إلا أني أحسب أنه جعل الاثنين
والخميس كمن نذر صوم سنة بعينها والجواب
الأول في سنة بغير عينها قال
أبو عمر القياس أن لا قضاء في ذلك لأن من
نذر صيام يوم بعينه أبدا لا يخلو أن يدخل يوم
الفطر والأضحى في نذره أو لا يدخل فإن دخل
في نذره فلا يلزمه لأن من قصد إلى نذر صومه لم
يلزمه ونذره ذلك باطل ومن لم يدخل في نذره
فهو أبعد من أن يجب عليه قضاؤه
وعلى ما ذكرنا يسقط الاعتكاف عن نذره يوم

الفطر ويوم النحر عند من يقول لا اعتكاف إلا
بصوم
وأما صيام الدهر لمن أفطر الأيام التي نهى
رسول الله ﷺ لصيامها فمباح عند أكثر العلماء إلا
أن الصيام عمل من أعمال البر وفضله معلوم
وفي نهى رسول الله ﷺ عن صيام أيام ذكرها
على إباحة ما سواها والله أعلم
وقد كره بعض أهل العلم صيام الدهر لحديث أبي
قتادة وغيره عن النبي ﷺ أنه سئل عن صيام
الدهر فقال من فعل ذلك فلا صام ولا أفطر (1)
ويروى لا صام ولا أفطر
أحب الصيام إلى الله صيام داود كان يصوم يوماً
ويفطر يوماً

الاستذكار ج: 3 ص: 333

وهذا عندي على الاختيار - والله أعلم - لا على
شيء يلزم
1 (13 - باب النهي عن الوصال في الصيام)

(1)
626 - ذكر فيه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر
أن رسول الله ﷺ نهى عن الوصال فقالوا يا
رسول الله فإنك تواصل فقال إني لست كهيتكم
إني أطعمهم وأسقيهم
627 - وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله ﷺ قال إياكم والوصال إياكم
والوصال قالوا فإنك تواصل يا رسول الله قال
إني لست كهيتكم إني أبيت يطعمني ربي
ويسقيني
قال أبو عمر قد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ
بنحو ما رواه بن عمر وأبو هريرة أبو سعيد الخدري

وأنس بن مالك وعائشة (رضي الله عنهم) واختلف أهل العلم في تأويل هذا الحديث فقال منهم قائلون إنما نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رفقا لأمته ورحمة بهم فمن قدر على الوصال فلا حرج لأنه لله عز وجل يدع طعامه وشرابه وكان عبد الله بن الزبير وغيره جماعة يواصلون الأيام

أخبرنا عبد الله بن محمد قال حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل قال حدثنا أحمد بن إسماعيل الأنصاري قال حدثنا الزبير بن بكار قال حدثنا محمد بن سلمة عن مالك بن أنس أن عامر بن عبد الله بن الزبير كان يواصل في شهر رمضان ثلاثا ف قيل له ثلاثة أيام قال لا ومن يقوى يواصل ثلاثة أيام يومه وليله

الاستذكار ج: 3 ص: 334

ومن حجة من ذهب هذا المذهب حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة قالوا يا رسول الله إنك تواصل قال إني لست كأحد منكم يطعمني ربي ويسقيني

وكان أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه لا يكرهان أن يواصل الرجل من سحر إلى سحر لا غير

ومن حجة من ذهب إلى هذا أيضا حديث عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول لا تواصلوا فأياكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر قالوا فإنك تواصل قال إني لست كهيئتكم إن لي مطعما يطعمني وساقيا يسقيني

وحديث بن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الوصال فقال رجل من

المسلمين إنك يا رسول الله تواصل فقال لستم مثلي إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال وأصل بهم يوما ثم رأوا الهلال فقال صلى الله عليه وسلم لو تأخر لزدتكم كالمنكل بهم هكذا رواه صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة ويحيى بن سعيد عن بن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه وزاد بعضهم فيه كالمنكل بهم حين أبوا أن ينتهوا ورواه عبد الرحمن بن سمرة عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا أسانيد هذه الآثار كلها في التمهيد وكره مالك والثوري وأبو حنيفة والشافعي وجماعة من أهل الفقه والآثر الوصال على كل حال لمن قوي عليه ولغيره ولم يجزوه لأحد ومن حجتهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال وأنه (عليه السلام) قال إذا نهيتكم عن شيء فانتهوا وإذا أمرتكم بشيء فخذوا منه ما استطعتم

الاستذكار ج: 3 ص: 335

وحقيقة النهي الزجر والمنع وقالوا لما قال لهم إني لست كهيتكم أعلمهم أن الوصال له خاصة لا لغيره كما خص بسائر ما خص صلى الله عليه وسلم

وقد احتج من ذهب هذا المذهب بحديث عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) رواه هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن عمر عن أبيه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقبل الليل من ها هنا وأدبر النهار من ها هنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم (1)

قالوا ففي هذا ما يدل على أن الوصال للنبي (عليه السلام) مخصوص وأن المواصل لا ينتفع

بوصاله لأن الليل ليس بموضع للصيام بدليل هذا الحديث وشيخه
وروى عبد الله بن أبي أوفى عن النبي (عليه السلام)
ولا معنى لطلب الفضل في الوصال إلى السحر
على مذهب من أراد ذلك لقوله ﷺ لا يزال الناس
بخير ما عجلوا الفطر (2)
وقالت عائشة كان النبي (عليه السلام) أعجل
الناس فطرا
1 (14 - باب صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر) 3
((

628 - قال مالك أحسن ما سمعت فيمن وجب
عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ أو
تظاهر فعرض له مرض يغلبه ويقطع عليه صيامه
أنه إن صح من مرضه وقوي على الصيام فليس له
أن يؤخر ذلك وهو يبنى على ما قد مضى من
صيامه

الاستدكار ج: 3 ص: 336

وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل
النفس خطأ إذا حاضت بين ظهري صيامها أنها إذا
طهرت لا تؤخر الصيام وهي تبنى على ما قد
صامت
وليس لأحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في
كتاب الله أن يفطر إلا من علة مرض أو حيضة
وليس له أن يسافر فيفطر
قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك
وروى بن القاسم عن مالك في غير الموطأ قال
من أفطر يوماً في السفر بعذر ولم يصله استأنف
وإن وصله بنى وإن سافر لا يفطر وإن فطر
استأنف وإن مرض في سفره مرضاً لم يجب عليه

السفر من حر أو برد واستيقن أنه من غير السفر
بنبني إذا صبح
قال أبو عمر قوله أحسن ما سمعت يدل على
علمه بالخلاف في هذه المسألة والذي أراد - والله
أعلم - الرجل يمرض بين ظهري شهري التابع
في الظهر أو القتل أو الكفارة من رمضان
وأما الحائض فلا أعلم فيها خلافاً أنها إذا طهرت
فلم تؤخر ووصلت بأي صيامها بما سلف منه إلا
أنها لا شيء عليها غير ذلك وتستأنف البناء وليس
عليها أن تسقط إلا أن تكون طاهراً قبل الفجر
فتترك صيام ذلك اليوم عالمة بطهرها فإن فعلت
استأنفت عند جماعة العلماء
وأما اختلافهم في المريض الذي قد صام من
شهري التابع بعضها قضى قولين
أحدهما ما قال مالك في سنن البناء
ومن قال بذلك سعيد بن المسيب وسليمان بن
يسار والحسن والشعبي وعطاء ومجاهد وقتادة
وطاوس
وذكر بن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن سعيد عن
قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن أنهما قالا
يعتد بما صام إذا كان له عذر
وسائرهم قال المريض يبني إذا برأ ووصل ذلك
ولم يفرط كما وصفنا في الحائض
والقول الثاني يستأنف الصيام
وممن قال ذلك سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي
والحكم بن عتيبة وعطاء الخرساني
قال معمر سألت عطاء الخرساني فقال كنا نرى
أنه مثل شهري رمضان حتى

الاستذكار ج: 3 ص: 337

كتبنا فيه إلى أحد الناس من أهل الكوفة فكتبوا
إلينا أنيسه يستقبل
وذكر عبد الرزاق عن الثوري مثله
وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والحسن بن حي

وأحد قولي الشافعي وله قول آخر وهو يبني وقول بن شبرمة يقضي ذلك اليوم وحده إن كان عذر غالب كصوم رمضان قال أبو عمر حجة من قال يبني لأنه معذور في قطع التتابع بمرضه ولم يتعذر وقد تجاوز الله عن غير المعتمر

وحجة من قال يستأنف لأن التتابع فرض لا يسقط بعذر وإنما يسقط فيه المأثم قياسا على الصلاة لأنها ركعات متتابعات فإذا قطعها عذر استأنف ولم يبن

1 (10 - باب ما يفعل المريض في صيامه)

629 - قال مالك الأمر الذي سمعت من أهل العلم أن المريض إذا أصابه المرض الذي يشق عليه الصيام معه ويتعبه ويبلغ ذلك منه فإن له أن يفطر وكذلك المريض الذي اشتد عليه القيام في الصلاة وبلغ منه وما الله أعلم بعذر ذلك من العبد ومن ذلك ما لا تبلغ صفته فإذا بلغ ذلك صلى وهو جالس ودين الله يسر

وقد أرحص الله للمسافر في الفطر في السفر وهو أقوى على الصيام من المريض قال الله تعالى في كتابه فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر البقرة 184 فأرحص الله للمسافر في الفطر في السفر وهو أقوى على الصوم من المريض

فهذا أحب ما سمعت إلي وهو الأمر المجتمع عليه قال أبو عمر قد جود مالك في هذا الباب وأتى عليه بعين الصواب والأمر في هذا المعنى أنه شيء يؤتمن عليه المسلم فإذا بلغ به المرض إلى حال لا يقدر معها على الصيام أو كان بحال يستيقن أنه قال إذا قام فأداه المريض حتى يبلغ به إلى الحال المخوفة عليه كان له أيضا أن يتأول

ففي مرضه ذلك
وحسب المسلم أن لا يفطر حتى يدخل تحت قول
الله عز وجل بيقين فمن

الاستذكار ج:3 ص:338

كان منكم مريضا أو على سفر (البقرة 184 فإذا
صح مرضه صح له الفطر وبالله التوفيق
وقد قيل إن المريض إنما يفطر للمرض الذي قد
نزل به ولا يطبق الصيام ولا يفطر لما يخشى من
زيادة المرض لأنه ظن لا يقين معه وقد وجب عليه
الصيام بيقين وسقط عنه المرض بيقين فإذا لم
يستيقنه لم يجز له الفطر والله أعلم

1 (16 - باب النذر في الصيام والصيام عن الميت
(

630 - ذكر فيه مالك أنه بلغه عن سعيد بن
المسيب أنه سئل عن رجل نذر صيام شهر هل له
أن يتطوع فقال سعيد ليبدأ بالنذر قبل أن يتطوع
قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك
قال أبو عمر هذا عند أهل العلم على الاختيار
وعلى استحسان البدار إلى ما وجب عليه قبل
التطوع

قال الله تعالى يا أيها الذين ءامنوا أوفوا بالعقود
المائدة 1 وقال تعالى سابقوا إلى مغفرة من
ربكم وجنة الحديـد 21

وقال فاستبقوا الخيرات البقرة 148
فهذا الذي ينبغي من جهة الاختيار فإن تطوع قبل
نذره ثم أتى بنذره في وقته إن كان مؤقتا وأتى به
قبل موته إن لم يكن مؤقتا فقد أجرأه ولا شيء
عليه

وقد مضى في كتاب الصلاة ما للعلماء فيمن دخل
المسجد وقد صلى أهله هل يتطوع قبل الفرض
أم لا وهو من هذا المعنى

وقال مالك من مات وعليه نذر من رقبة يعتقها أو صيام أو صدقة أو بدنة فأوصى أن ينفذ عنه فإن ذلك من ثلثه يبدي على ما سواه من الوصايا التي يتطوع بها
قال وإنما كان ذلك أنا لو جعلناه في رأس ماله لإقراره بأنه كان لازماً له لم يؤمن على من شاء أن يمنع ورثته الميراث إلا منعه ما يقرب به على نفسه من زكاة وكفارات فرض فيها فلذلك منع من أن يكون في رأس ماله وجعل في ثلثه وبدي على سائر ما يتطوع به

الاستذكار ج: 3 ص: 339

قال أبو عمر هذا معنى قوله دون لفظه وقد ذكرنا في الزكاة هذه المعاني واختلاف العلماء فيما اختلفوا فيه من ذلك ويأتي في كتاب الوصايا ما للعلماء فيما يبدي منها وما يكون منها في الثلث وفي رأس المال إن شاء الله
631 - وذكر مالك في هذا الباب أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد
قال أبو عمر أما الصلاة فإجماع من العلماء أنه لا يصلي أحد عن أحد فرضاً عليه من الصلاة ولا سنة ولا تطوعاً لا عن حي ولا عن ميت وكذلك الصيام عن الحي لا يجزئ صوم أحد في حياته عن أحد وهذا كله إجماع لا خلاف فيه
وأما من مات وعليه صيام فهذا موضع اختلف فيه العلماء قديماً وحديثاً فقال مالك ما تقدم ذكره لا يصوم أحد عن أحد قال وهو أمر مجتمع عليه لا خلاف فيه عندنا وروي مثل قول مالك عن بن عباس وبين عمر إلا أنه اختلف فيه عن بن عباس من رواه عنه بمذهب بن عمر ومالك في ذلك ما حدثناه محمد بن إبراهيم قال حدثنا

محمد بن معاوية قال حدثنا أحمد بن شعيب قال أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا حجاج الأحول قال حدثنا أيوب بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن بن عباس قال لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدا من حنطة وقال الشافعي يطعم عنه ولا يصام عنه وهو قول الثوري في رواية وقال أبو حنيفة وأصحابه إن من أمكنه القضاء فقد أبعد فإنه يطعم عنه قال والنذر من قضاء رمضان في ذلك سواء وهو قول بن علي وقال الأوزاعي يجعل وليه مكان الصوم صدقة فإن لم يجد صام عنه

الاستذكار ج: 3 ص: 340

وروي ذلك عن الثوري وقال الحسن بن حي لا يصوم أحد عن أحد فإن اعتكف اعتكف عنه وصام عنه بعد موته وقال الثوري يصوم عنه وليه وقال أحمد بن حنبل وأبو عبيد القاسم بن سلام يطعم عنه مدا من حنطة عن كل يوم مدا وفي النذر يصوم عنه وقال أبو ثور يقضي عنه الصوم في ذلك كله وجملة أقوالهم في ذلك أن أبا حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعي والحسن بن حي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبا عبيد قالوا واجب أن يطعم عنه من رأس ماله أوجب عليه إلا أبا حنيفة فإنه قال يسقط عنه ذلك بالموت وقال مالك الإطعام غير واجب على الورثة إلا أن يوصي بذلك إليهم وتحصيل مذهبه أن ذلك واجب على الميت غير واجب على الورثة فإن أوصى بذلك كان في ثلثه ومعنى قولي واجب عليه أي واجب عليه صومه

فإن حضرته الوفاة كان واجبا عليه أن يوصي بالإطعام عنه كسائر الكفارات في الإيمان وغيرها فإن فعل كان في ثلث وإن لم يفعل فلا شيء على الورثة

قال أبو عمر ثبت عن النبي ﷺ أنه قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه (1) — أخبرنا عبد الله بن محمد بن بكر قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا بن وهب قال أخبرنا عمر بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه (2) — قال أبو داود وهذا في النذر

الاستدكار ج: 3 ص: 341

حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا زائدة قال قاسم وحدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا معاوية بن عمرو قال حدثنا زائدة قال قاسم قال حدثنا عبد الله بن أبي شيبه قال حدثنا أبو معاوية كلاهما عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن حبير عن بن عباس قال جاء

رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها قال نعم فدين الله أحق أن يقضى (1) —

وفي حديث أبي معاوية أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فذكره

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد قال حدثنا حمزة بن محمد قال حدثنا أحمد بن شعيب قال أخبرنا نبيشة بن سعيد قال حدثنا عبيد عن

الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن
بن عباس قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إن
أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها فقال
أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضيه قال نعم
قال فدين الله أحق أن يقضى (2) -
رواه الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل عن سعيد
بن جبير عن بن عباس عن النبي ﷺ بمعناه
وروي عن سعيد بن جبير عن بن عباس أنه أفتى
في قضاء رمضان فقال يطعم وفي النذر يصام
عنه
وهو قول أحمد روى عنه محمد بن عبد الرحمن بن
ثوبان فيهما جميعا الإطعام
وزعم من احتج للكوفيين ومالك أن بن عباس لم
يخالف بفتواه
وقد روي عن عائشة أيضا من قوله أنه يطعم عنه
في قضاء رمضان ولا يصام

الاستذكار ج: 3 ص: 342

رواه عبد العزيز بن رفيع عن امرأة منهم يقال لها
عمرة عن عائشة وهذا والله أعلم
قال أحمد إن معنى حديث بن عباس المرفوع أنها
في النذر دون قضاء رمضان
وأما أبو ثور فقال يصام عنه في الوجهين جميعا
وهو قول داود على ظاهر قول النبي ﷺ من مات
وعليه صيام صام عنه وليه (1) وهذا عندهم
واجب عليه
وقال الحسن إن صام عنه ثلاثون رجلا يوما واحدا
جاز يريد أن ذلك كرجل واحد صام ثلاثين يوما
قال أبو عمر لولا الأثر المذكور لكان الأصل
القياس على الأصل المجتمع عليه في الصلاة وهو
عمل بدن لا يصوم أحد عن أحد كما لا يصلي أحد
عن أحد

1 (17 - باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات)

632 - ذكر فيه مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب أفطر ذات يوم في رمضان في ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين طلعت الشمس فقال عمر الخطيب يسير وقد اجتهدنا قال مالك يريد بقوله الخطيب يسير القضاء فيما نرى والله أعلم وخفة مؤونته ويسارته يقول نصوص يوم يوماً مكانه قال أبو عمر ما تأوله مالك - رحمه الله - عمل عمر - رضوان الله عليه - فقد روي عن عمر من أهل الحجاز وأهل العراق أيضاً ذكر عبد الرزاق عن بن جريج قال حدثني زيد بن أسلم عن أبيه قال أفطر الناس في شهر رمضان في يوم مغيم ثم نظر ناظر فإذا الشمس فقال عمر الخطيب يسير وقد اجتهدنا نقضي يوماً مكانه قال بن جريج فهذا الحديث عن زيد بن أسلم عن أبيه ولم يقل عن أخيه

الاستذكار ج: 3 ص: 343

وروى الثوري عن جبلة بن سحيم عن علي بن حنظلة عن أبيه أنه شهد عمر فذكر هذه القصة وقال يا هؤلاء من كان أفطر فإن قضاء يوم يسير ومن لم يكن أفطر فليتم صومه وروى معمر عن الأعمش عن زيد بن وهب قال أفطر الناس في زمان عمر فرأيت عساساً أخرجت من بيت حفصة فشربوا في رمضان ثم طلعت الشمس من سحاب فكان ذلك شق على الناس وقالوا أنقضي هذا اليوم فقال عمر ولم تقضي والله ما تجانفنا الإثم

قال أبو عمر فهذا خلاف عن عمر في هذه المسألة والرواية الأولى أولى بالصائم إن شاء الله

وممن قال لا يقضي هشام بن عروة وداود بن علي

والجمهور علي القضاء وأما مالك فيقضي عنده قياسا على الناسي عنده قال مالك فيمن أكل قبل غروب الشمس وهو يظنها قد غابت أو أكل بعد الفجر وهو يظنه لم يطلع قال فإن كان نظر غامضا فيه فلا شيء عليه وإن كان واجبا فعليه القضاء وقال الكوفيون والشافعي والثوري وابن سعد إذا تسحر بعد طلوع الفجر أو أكل قبل غروب الشمس فعليه القضاء

قال أبو عمر الدليل على صحة من قال يقضي اليوم إجماعه على أنه لو غم هلال رمضان فأفطروا ثم قامت الحجة برؤية الهلال أن عليهم القضاء بعد إتمام صيامهم يومهم وأما اختلافهم في من أكل وهو شك في الفجر فقال مالك أكره أن يأكل إذا شك فإن أكل فعليه القضاء أرى أن يقضي يوما مكانه فإن كان عليه فقد قضاه وإن لم يكن عليه فقد أجر إن شاء الله وقال الثوري يتسحر ما شك في الفجر حتى يرى الفجر

وقال الشافعي وعبيد الله بن الحسن لا يأكل إذا شك فإن أكل فلا شيء عليه وقال الأوزاعي إذا شك الرجل فلم ير وأكل في الفجر أم في الليل فلا شيء عليه

الاستذكار ج: 3 ص: 344

وقال أبو حنيفة وأصحابه إن كان أكثر رأيه أنه أكل بعد طلوع الفجر فأوجب أن يقضي قال أبو عمر قول الشافعي ومن تابعه قول احتياط لأنه قد نهاه عن الأكل مع الشك خوفا أن

يواقع ما لا يحل من الأكل بعد الفجر ولم ير عليه قضاء لأنه لم يبين له أنه أكل بعد الفجر وإيجاب القضاء إيجاب فرض فلا ينبغي أن يكون إلا بيقين واحتج بعض أصحابنا لمالك بأن الصائم يلزمه اعتراف طرفي النهار وذلك لا يكون إلا بتقدم شيء وإن قل من السحر وآخر شيء من الليل قال أبو عمر هذا التزام لصوم ما لم يأمر الله بصيامه مع مخالفة الآثار في تعجيل الفطر وتأخير السحور وهي متواترة صحاح وقول الثوري من الفقهاء وقول الله عز وجل وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر البقرة 187 فلم يمنعهم من الأكل حتى يستبين لهم

الفجر
فأما رواية مالك في هذا الباب 633 - عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول بصوم قضاء رمضان متتابعاً من أفطره من مرض أو فسق
634 - وعن بن شهاب أن عبد الله بن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان فقال أحدهما يفرق بينه وقال الآخر لا يفرق بينه لا أدري أيهما قال يفرق بينهما

635 - وعن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يسأل عن قضاء رمضان فقال سعيد أحب إلي أن لا يفرق قضاء رمضان وأن يواتر قال أبو عمر هو قول مالك لا خلاف عنه في أنه يستحب أن يتابع قضاء رمضان ولا يرى إعادة على من لم يتابعه هذا قوله في موطنه وغيره وكذلك يستحب في كل صيام مذكور في كتاب الله - عز وجل - بكفارة يمين وغيرها

الاستذكار ج: 3 ص: 345

وأما حديث بن شهاب عن أبي هريرة وبن عباس وقوله لا أدري أيهما قال لا يفرق بينه وأيها قال

يفرق بينه ولا أدري عمن أخذ بن شهاب ذلك وقد صح عندنا عن بن عباس وأبي هريرة أنهما أجازا أن يفرق قضاء رمضان ذكر عبد الرزاق قال أخبرنا بن جريج عن عطاء عن بن عباس وأبي هريرة قالوا في قضاء رمضان فرقه إن شئت حسبك إذا أحصيته قال وأخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس قال صم كيف شئت قال الله - عز وجل - فعدة من أيام أخر البقرة 185 قال وأخبرنا بن عيينة عن عمرو بن دينار عن هشام بن يحيى عن أبي هريرة قال صم كيف شئت وأحصى العشرة قال وأخبرنا الثوري عن رجل من قريش عن أمه أنها سألت أبا هريرة عن قضاء رمضان فقال لا بأس أن تفرقيه إنما هي عدة من أيام أخر وأما بن عمر فلا أعلم عنه خلافا أنه قال صمه متتابعاً كما أفطرتنه ذكره معمر وبن جريج عن بن شهاب عن سالم عن بن عمر وعبيد الله بن عمر عن نافع عن بن عمر وعن الثوري عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال صومه متتابعاً وهو قول الحسن والشعبي وذكر عبد الرزاق عن بن جريج عن بن شهاب عن عروة عن عائشة قالت نزلت من أيام أخر البقرة 184 (متتابعات) ثم سقطت متتابعات قال أبو عمر قولها سقطت يحتمل نسخت ورفعت وهو دليل على سقوط التتابع وليس شيء بين الدفتين (متتابعات) فصح سقوطها ورفعها وعلى هذا جمهور العلماء وهو قول طاوس ومجاهد وعطاء وعبيد بن عمير وجماعة وبه قال الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق وكلهم مع ذلك يستحبونها

متتابع
636 - وأما حديثه في هذا الباب عن نافع عن بن
عمر أنه كان يقول من استقاء وهو صائم فعليه
القضاء ومن ذرعه القيء فليس عليه القضاء

الاستدكار ج: 3 ص: 346

فقد روى هذا المعنى عن النبي ﷺ مسندا من
حديث أبي هريرة
رواه عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن
محمد بن يزيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال
من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه القضاء
ومن استقاء فعليه القضاء (1) —
أخبرنا عبد الله بن محمد أخبرنا محمد بن بكر
أخبرنا أبو داود أخبرنا مسدد أخبرنا عيسى بن
يونس
وعيسى ثقة فاضل إلا أنه عند أهل الحديث قد
وهتم فيه وأنكروه عليه
وقد زعم بعضهم أنه قد رواه حفص بن غياث عن
هشام بن حسان بإسناده والله أعلم
قال أبو عمر وقد رواه عبد الله بن سعيد بن أبي
سعيد المقبري عن أبيه عن جده عن أبي هريرة
عن النبي ﷺ وعبد الله بن سعيد ضعيف لا يحتج به
ورواه معاوية بن سلام وغيره عن يحيى بن كثير
قال أخبرني عمر بن الحكم بن ثوبان أنه سمع أبا
هريرة يقول إذا قاء أحدكم فلا يفطر وإنما يخرج
ولا يدخل
وهذا عندهم أصح موقوفا على أبي هريرة
واختلف العلماء فيمن استقاء بعد إجماعهم على
أن من ذرعه القيء فلا شيء عليه
فقال مالك والثوري وأبو حنيفة وصاحبا
والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق من استقاء
عامدا فعليه القضاء

قال أبو عمر على هذا جمهور العلماء فيمن استتقاء أنه ليس عليه إلا القضاء روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين وهو قول بن شهاب قال أبو عمر ليس في قوله - عليه السلام - إن صح - ثلاث لا يفطرن الصائم القيء والحجامة والاحتلام حجة في هذا الباب لأنه يحتمل للتأويل في الاستتقاء ومن ذرعه القيء

الاستدكار ج: 3 ص: 347

وقال الأوزاعي وأبو ثور عليه القضاء والكفارة مثل كفارة الأكل عمدا في رمضان وهو قول عطاء بن أبي رباح وحجة هؤلاء حديث الأوزاعي عن يعيش بن الوليد بن هشام أن أباه حدثه قال حدثني معدان فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فقلت إن أبا الدرداء حدثني أن رسول الله ﷺ قاء فأفطر قال صدق وأنا صبيت له وضوءه (1) — وزاده عمر عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد بمعناه قالوا وإذا كان القيء يفطر الصائم فعلى من تعمده قياسا على من تعمد الأكل أو الشرب أو الجماع لأنه بهذه أو بواحدة منها يكون مفطرا ومن تعمد الإفطار فعليه القضاء والكفارة قال أبو عمر زعم محمد بن عيسى الترمذي وغيره أن حديث أبي الدرداء أصح من حديث أبي هريرة المرفوع ففي هذا الباب وذكر عبد الرزاق عن بن جريج قال قلت لعطاء رجل استتقاء في رمضان قال يقضي ذلك اليوم ويكفر بما قال النبي ﷺ قال وإن كان جاهلا أو ناسيا فلا قال بن جريج وقال مثل ذلك عمرو بن دينار وفي هذا الباب

قال مالك من أكل أو شرب في رمضان ساهيا أو ناسيا أو ما كان من صيام واجب عليه أن عليه قضاء يوم مكفارة هذا قوله في موطئه وقال أشهب عنه أحسن ما سمعت ثم ذكر معناه وقال الليث بن سعد كما قال مالك من أكل أو شرب أو جامع ناسيا فعليه القضاء وهو قول ربيعة وابن علية

الاستذكار ج: 3 ص: 348

قال ابن علية من أكل أو جامع ناسيا فإنما عليه القضاء لا غير ولا إثم عليه ولو عمد أثم وكفر وقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما والحسن بن حي والثوري وابن أبي ذئب والأوزاعي وأبو ثور من جامع أو أكل أو شرب ناسيا في رمضان فلا قضاء عليه هذا قول الثوري في رواية الأشجعي وقد روي عن أبي حنيفة أنه قال لولا قول الناس لقلبت يقضيني وروى المعافري عن الثوري أنه قال إذا جامع ناسيا فليصم يوما مكانه وإن أكل أو شرب ولم يقطر فلا شيء عليه وقال أهل الظاهر من جامع ناسيا أو عمدا فعليه القضاء والكفارة وهو قول أحمد بن حنبل قال ليس في حديث أبي هريرة الفرق بين الناسي والعامد يريد حديث بن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة موقوف قال أحمد قال مجاهد في الرجل يطأ أهله في رمضان وهو ناس لا شيء عليه وقال عطاء ليس مثل هذا ينسى ولا يعذر فيه أحد قال أحمد وقول عطاء أحب إلي قال أحمد بن حنبل من أكل أو شرب ناسيا في رمضان فلا شيء عليه لا قضاء ولا كفارة وذهب

فيه إلى حديث أبي هريرة ثم قال حدثنا محمد بن جعفر وروح بن عبادة قال حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي رافع أنه حدثه أن رسول الله ﷺ قال من أكل أو شرب في صومه ناسيا فليتم يومه (1) ()

قال أبو عمر أخبرنا أحمد بن محمد قال حدثنا أحمد بن الفضل قال حدثنا محمد بن جرير قال حدثنا محمد بن خلف العسقلاني قال حدثنا آدم بن أبي إياس قال حدثنا بن سلمة عن أيوب وحبيب بن الشهيد عن محمد بن سيرين قال قال رجل يا رسول الله إني أكلت وشربت ناسيا في رمضان فقال رسول الله ﷺ الله أطعمك وسقاك أتم صومك ولا شيء عليك

الاستذكار ج: 3 ص: 349

قال أبو عمر رواه معمر عن أيوب عن بن سيرين عن أبي هريرة موقوفا قال من أكل أو شرب ناسيا فليس عليه بأس الله أطعمه وسقاه قال معمر وكان قتادة يقوله وروي عن علي وعن بن عمر وأبي هريرة - رضي الله عنهم - وعن عطاء وطاوس وإبراهيم والحسن فيمن أكل أو شرب ناسيا أنه لا شيء عليه

637 - وفي هذا الباب ذكر مالك عن حميد بن قيس المكي أنه أخبره قال كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاءه إنسان فسأله عن صيام أيام الكفارة أمتابعات أم يقطعها قال حميد فقلت له نعم يقطعها إن شاء قال مجاهد لا يقطعها فإنها في قراءة أبي بن كعب ثلاثة أيام متتابعات قال مالك وأحب إلي أن يكون ما سمي الله في القرآن يصام متتابعات

قال أبو عمر في هذا الحديث جواب المتعلم بين يدي المعلم أنه لا حرج عليه في ذلك وحسب

الشيخ إن كان عنده علم بذلك أخبر به ونبه عليه فأفـسـاد ولـيـمـ يعنـسـف ويجب بدليل هذا الخبر أيضا أن من رد على غيره قوله كان دونه أو مثله أو فوقه - أن يأتي بحجة أو وجه يبين به فضل قوله لموضع الخلاف وفيه جواز الاحتجاج من القراءات بما ليس في مصحف عثمان إذا لم يكن في مصحف عثمان ما يدفعها وهذا جائز عند جمهور العلماء وهو عندهم يجري مجرى خبر الواحد في الاحتجاج به للعمل بما يقتضيه معناه دون القطع عن مغيبيه وفي مثل هذا ما مضى في كتاب الصلاة من الاحتجاج على قول الله - عز وجل - فاسعوا إلى ذكر الله (فامضوا إلى ذكر الله) الجمعة 9 وهي قراءة ابن مسعود وأما صيام الثلاثة أيام في كفارة اليمين لمن لم يجد ما يكفر به من إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فجمهور أهل العلم يستحبون أن تكون متابعات

الاستذكار ج: 3 ص: 350

ولا يوجبون التتابع إلا في الشهرين اللذين يصامان كفارة لقتل الخطأ أو الظهار أو الوطاء عامدا في رمضان ويستحبون في ذلك ما استحبه مالك
ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن ليث عن مجاهد قال كل صوم في القرآن فهو متتابع إلا قضاء رمضان
وعن بن جريج قال سمعت عطاء يقول بلغنا أن في قراءة بن مسعود فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات المائدة 89 قال عطاء وكذلك يقرؤها وكذلك كان يقرؤها أبو إسحاق والأعمش وعن معمر عن أبي إسحاق والأعمش قالوا في حرف بن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) وعن بن عيينة عن بن جريج قال جاء رجل إلى

طاوس يسأله عن صيام ثلاثة أيام كفارة اليمين فقال صم كيف شئت فقال مجاهد يا أبا عبد الرحمن إنها في قراءة بن مسعود (متابعات) فقال فأخبر الرجل وفيما ذكرنا عن هؤلاء العلماء دليل على صحة ما وصفتنا وبالله توفيقنا
وأما قوله سئل مالك عن المرأة تصبح صائمة في رمضان فتدفع دفعة من دم عبيط في غير أوان حيضها إلى آخر قوله فقد تقدم في كتاب الحيض وجه هذه المسألة وأصل مالك الذي تقدم منه هذه المسألة ومثلها عنده أن كل دم ظاهر من الرحم في غير أوان الحيض أو في غير أوانه قل أو كثر فهو دم حيض عنده تترك له المرأة الصوم والصلاة ما تمادى فيها حتى تتجاوز خمسة عشرة يوما فيعلم ذلك الوقت أنه فساد ودم عرق منقطع لا دم حيض
وهذه رواية المدينيين عنه وكذلك إذا جاوزت أيامها المعروفة واستظهرت بثلاث في رواية المصريين عنه وهذا كله مبين في باب الحيض والحمد لله
وفي هذا الباب وسئل مالك عن أسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله أو يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ما مضى وإنما يستأنف الصيام فيما يستقبل وأحب إلي أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه قال أبو عمر اختلف علماء التابعين من السلف ومن بعدهم في الكافر يسلم في

الاستذكار ج: 3 ص: 351

رمضان والصبي يبلغ فيه هل عليهما قضاء ما مضى من شهر رمضان وفي اليوم الذي أسلم أو بلغ فيمنع
ذكر عبد الرزاق عن بن جريج عن عطاء قال إن

أسلم نصراني في بعض رمضان صام ما مضى منه مع ما بقي وإن أسلم في آخر النهار صام ذلك اليوم
وعن الحكم بن أبان عن عكرمة قال يصوم ما بقي من رمضان ويقضي ما فاته فإن أسلم في آخر يوم من رمضان فهو بمنزلة المسافر يدخل في صلاة المقيم
وعن معمر عن من سمع الحسن يقول إذا أسلم في شهر رمضان صامه كله قال معمر وقال قتادة يصوم ما بقي من الشهر قال معمر وقول قتادة أحب إلي قال عبد الرزاق وقال الثوري لو أسلم كف عن الطعام في ذلك اليوم ولم يقضه ولا شيء عليه فيمضى
وهذا نحو قول مالك قال بن القاسم عن مالك يكف الذي يسلم في رمضان عن الأكل بقية يومه وليس عليه قضاء ذلك اليوم بواجب وأحب إلي لو قضاة وهو قول الشافعي قال في النصراني يسلم في رمضان والصبي يحتلم عليهما أن يصوما ما بقي من شهر رمضان ولا شيء عليهما فيما مضى ولا يجب عليهما قضاء اليوم الذي أسلم أو بلغ وأستحب لهما صومه
هذا كله معنى قول أبي حنيفة وأصحابه والليث بن سعد وعبيد الله بن الحسن وكلهم يستحب لهما أن يكفيا ذلك اليوم عن الطعام وقال الأوزاعي في الغلام يحتلم في النصف من رمضان فإنه يصوم ما مضى لأنه كان يطيق الصوم

وبه قال عبد الملك بن الماجشون قال أبو عمر من أوجب على الكافر يسلم في رمضان والصبي يحتلم ما مضى فقد كلف غير مكلف لأن الله تعالى لم يكلف الصيام إلا على

المؤمن إذا كان بالغاً لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام البقرة 183 ولقوله واتقون يا أولي الألباب البقرة 197 فلم يدخل في إيجاب هذا الخطاب

الاستدكار ج: 3 ص: 352

من لم يبلغ مبلغ من تلزمه الفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث (1) وذكر الغلام حتى يحتلم والجارية حتى تحيض ومن أوجب عليهم صوم ما مضى فقد أوجبه على غير مؤمن وكذلك من لم يحتلم لأنه غير مخاطب لرفع القلم عنه حتى يحتلم على ما جاء في الأثر هذا وجه النظر والله

أعلم

قال أبو عمر من لم يوجب عليه صوم اليوم الذي يبلغ فيه أو يسلم استحاله عنده ان يكون صائماً في آخر يوم كان في أوله مفطراً وليس كالיום الذي ظنه من شعبان الذي يبلغ أو يسلم في بعض النهار لما لم يلزمه في أول النهار لم يلزمه آخره واليوم الذي يظن أنه من شعبان ثم يصح عنده في نصف النهار أنه من رمضان لازم من أوله إلى آخره فلما فاتته ذلك بجهله لزمه قضاؤه وسقط الإثم عنه ولزمه الإمساك بقية النهار عن الأكل عند جماعة العلماء لأنه كان واجبا عليه أوله وآخره وكذلك آخره مع العلم والله أعلم

1 (18 - باب قضاء التطوع)

638 - عن مالك عن بن شهاب أن عائشة وحفصة

زوجي النبي صلى الله عليه وسلم أصبحتا صائمتين متطوعتين فأهدي لهما طعام فأفطرتا عليه فدخل عليهما

رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فقالت حفصة وبدرتني بالكلام (2) وكانت بنت أبيها (3) يا

رسول الله إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين
متطوعتين فأهدى إلينا طعام فأفطرنا عليه فقال
رسول الله ﷺ اقضيا مكانه يوماً آخر
هكذا هذا الحديث عند جماعة رواة الموطأ فيما
علمت
وقد روي عن عبد العزيز بن يحيى ومطرف وروح
بن عبادة والقمامي عن

الاستذكار ج: 3 ص: 353

مالك عن بن شهاب عن عروة عن عائشة مسنداً
إلا أنه لم يروه عنه إلا من ليس بذاك من أصحابه
وممن رواه كذلك عن بن شهاب جعفر بن برقان
وسفيان بن حسين وصالح بن أبي الأخضر
وإسماعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة وصالح بن
كيسان ويحيى بن سعيد الأنصاري
إلا أن مدار حديث صالح بن كيسان ويحيى بن
سعيد الأنصاري على يحيى بن أيوب وليس بذاك
القول
وإسماعيل بن إبراهيم متروك الحديث
وجعفر بن برقان في الزهري ليس بشيء
وسفيان بن حسين وصالح بن أبي الأخضر في
حديثهما عن الزهري خطأ كبير
وحفاظ بن شهاب يروونه مرسلًا عن بن شهاب أن
عائشة وحفصة منهم مالك ومعمرو وعبيد الله بن
عمير وعينسنة
هكذا روى حديث عبيد الله بن عمر عنه يحيى
القطان وهو الصحيح عن عبيد الله
أخبرنا محمد بن إبراهيم قال حدثنا محمد بن
معاوية قال حدثنا أحمد بن شعيب قال أخبرنا
محمد بن منصور قال حدثنا سفيان قال سمعناه
من صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت أصبحت أنا وحفصة صائمتين
فأهدى لنا طعام مخروص عليه (1) الحديث

عذر من حدث أو غيره لم يكن له فيه سبب
واختلفوا فيمن قطع صلاته أو صيامه عامدا
فقال مالك وأصحابه من أصبح صائما متطوعا ثم
أفطر عامدا فعليه القضاء
وكذلك قال أبو حنيفة وأبو ثور
وحجتهم ما ذكرنا من حديث بن شهاب المذكور
وما كان معناه فيما ذكرناه في التمهيد
وقال الشافعي وأصحابه وأحمد وإسحاق أستحب
له أن لا يفطر فإن أفطر فلا قضاء عليه
وقال الثوري أحب إلي أن يقضي
واختلف أصحاب أبي حنيفة فمنهم من قال بقول
صاحبهم ومنهم من قال بقول الشافعي
والفهاء كلهم من أهل الرأي والأثر يقولون إن
المتطوع إذا أفطر ناسيا أو عليه شيء فلا قضاء
عليه
وقال بن علية المتطوع عليه القضاء أفطر متعمدا
أو ناسيا قياسا على الحج
وقال الأثرم سألت أبا عبد الله بن حنبل عن رجل
أصبح صائما متطوعا ثم بدا

الاستذكار ج: 3 ص: 355

له فأفطر أيقضيه قال إن قضاؤه فحسن وأرجو أن
لا يجنب عليه شيء
قيل له فالرجل يدخل في صلاة متطوعا ألمه أن
يقطعها فقال الصلاة أشد لا يقطعها قيل له فإن
قطعها أيقضيه قال فإن قضاها خرج من
الاختلاف

قال أبو عمر من حجة من قال إن المتطوع إذا
أفطر لا شيء عليه من قضاء ولا غيره ما أخبرنا
عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر قال
حدثنا أبو داود قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال
حدثنا جرير بن عبد الحميد عن زيد بن أبي زياد عن
عبد الله بن الحارث عن أم هانئ قالت لما كان يوم
فتح مكة جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول

الله ﷺ وأم هانئ عن يمينه قالت فجاءت الوليدة
 بإناء فيه شراب فناولته فشرب منه ثم ناوله أم
 هانئ فشربت منه قالت يا رسول الله لقد أفطرت
 وكنت صائمة فقال لها أكنت تقضين شيئا قالت لا
 قال فلا يضرك إن كان تطوعا (1) —
 وأخبرنا محمد بن إبراهيم قال حدثنا محمد بن
 معاوية قال حدثنا أحمد بن شعيب قال أخبرنا
 الربيع بن سليمان قال حدثنا محمد بن حسان قال
 حدثنا حماد عن سماك بن حرب عن هارون بن أم
 هانئ عن أم هانئ قالت دخل علي رسول الله
 وأنا صائمة فأتي بإناء من لبن فشرب ثم ناولني
 فشربت فقلت يا رسول الله إني كنت صائمة
 ولكني كرهت أن أرد سؤرك فقال رسول الله
 إن كان من قضاء رمضان فاقضي يوما مكانه وإن
 كان من غير قضاء رمضان فإن شئت فاقضي وإن
 شئت لا تقضيني
 قال أبو عمر إختلف في هذا الحديث عن سماك
 وغيره وهذا الإسناد أصح إسناد لهذا الحديث من
 طرق سماك ولا يقوم على غيره رواه شعبة عن
 سماك قال شعبة وكان سماك يقول حدثني ابنا أم
 هانئ فرويته عنهما عن أفضلهما
 واحتج الشافعي أيضا بجواز الفطر في التطوع
 بأن قال حدثنا سفيان بن عيينة عن طلحة بن
 يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة
 قالت دخل علي رسول الله ﷺ فقلت إنا خبأنا لك
 حيسا فقال أما إني كنت أريد الصوم ولكن قدميه

الاستذكار ج: 3 ص: 356

قال وأخبرنا سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه
 عن جابر قال خرج النبي ﷺ من المدينة حتى إذا
 كان بكراع الغميم وهو صائم رفع إناء فوضعه على

يده وهو الرجل فشرب والناس ينظرون (1) -
 فقال هذا لما كان له أن يدخل في الصوم في
 السفر وألا يدخل وكان مخيرا في ذلك إذا دخل
 فيه أن يخرج منه والتطوع بهذا أولى
 قال وأخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن بن
 جريح عن عطاء أن بن عباس كان لا يرى بالإفطار
 في صيام التطوع بأسا
 قال ويضرب لذلك أمثالا رجل طاف سبعا ولم
 يوفه فقد ما احتسب أو صلى ركعة فلم يصل
 أخرى فقد ما احتسب
 قال وأخبرنا مسلم وعبد المجيد عن بن جريح عن
 الزبير عن جابر أنه كان لا يرى بالإفطار في صيام
 التطوع بأسا
 قال وأخبرنا عبد المجيد عن بن جريح عن عطاء
 عن أبي السـورد مثله
 قال أبو عمر ذكر هذه الآثار كلها عبد الرزاق عن
 بن جريح عن عطاء عن عمرو بن دينار عن أبي
 الزبير سـواء
 وذكر معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله
 أن بن عباس قال الصوم كالصدقة أردت أن تصوم
 فبدأ لك وأردت أن تصدق فبدأ لك
 قال عبد الرزاق وأخبرني إسرائيل عن سماك بن
 حرب عن عكرمة عن بن عباس قال من أصبح
 صائما متطوعا إن شاء صام وإن شاء أفطر وليس
 عليه قضاء
 وهو قول سلمان وأبي الدرداء ومجاهد وطاوس
 وعطاء
 واختلف فيه عن سعيد بن جبیر
 واحتج الشافعي على من أدخل عليه الحجة
 بالإجماع في حج العمرة والتطوع أنه ليس لأحد
 الخروج منهما بعد الدخول فيهما وأن من خرج
 منهما قضاهما وأن الصيام قياس عليه بأن قال
 الفرق بين ذلك أن من أفسد صلاته أو صيامه أو

طوافه كان عاصيا لو تمادى في ذلك فاسدا وهو
في الحج مأمور بالتمادي فيه فاسدا ولا يجوز له

الاستدكار ج: 3 ص: 357

الخروج منه حتى يتمه على فساده ثم يقضيه
ولييس كذلك الصوم والصلاة
قال أبو عمر من حجة مالك ومن قال بقوله في
إيجاب القضاء على المتطوع إذا أفسد صومه
عامدا مع حديث بن شهاب المذكور في هذا الباب
حديث عائشة وحفصة وقول الله - عز وجل ومن
يعظم حرمة الله فهو خير له الحج 30 وليس من
أفطر متعمدا بعد دخوله في الصوم بمعظم لحرم
الصوم وقد أبطل عمله فيه وقد قال الله - عز
وجل - ثم أتموا الصيام إلى الليل البقرة 187
وهو يقتضي عموم الفرض والنافلة كما قال الله -
عز وجل - وأتموا الحج والعمرة البقرة 197 وقد
أجمعوا أن المفسد لحجة التطوع أو عمرته أن
عليه القضاء فالقياس على هذا الإجماع إيجاب
القضاء على مفسد صومه عامدا
وأما من احتج في هذه المسألة بقوله ولا تبطلوا
أعمالكم محمد 30 فجاهل بأقوال أهل العلم فيها
وذلك أن العلماء فيها على قولين
فقول أكثر أهل السنة لا تبطلوها بالرياء أخلصوها
للله

وقال آخرون ولا تبطلوا أعمالكم محمد 30
بارتكاب الكبائر وممن روي عنه ذلك أبو العالية
وقد ثبت عن النبي ﷺ إذا دعي أحدكم إلى طعام
فليجب فإن كان مفطرا فليأكل (1) -
وروي فإن شاء أكل وإن كان صائما فلا يأكل (2)

فلو كان الفطر في التطوع حسنا لكان أفضل ذلك
وأحسنه في إجابة الدعوة التي هي سنة مسنونة
فلما لم يكن ذلك كذلك علم أن الفطر في التطوع

لا يجز
وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لا تصوم امرأة
وزوجها شاهد من غير شهر رمضان إلا بإذنه

الاستذكار ج: 3 ص: 358

وفي هذا أن المتطوع لا يفطر ولا يفطره غيره
لأنه لو كان للرجل أن يفسد عليها ما احتاجت إلى
إذنه ولو كان مباحا كان إذنه لا معنى له
وقد روي عن النبي - عليه السلام - أنه قدم إليه
سمن وتمر وهو صائم فقال ردوا تمركم في
وعائه وسمنكم في سقائه فإني صائم (1) ولم
يفطر بل أتم صيامه إلى الليل على ظاهر قول
الله ثم أتموا الصيام إلى الليل البقرة 187 ولم
يخص فرضا ممن نافله
وقد روي عن بن عمر أنه قال في المفطر متعمدا
في صوم التطوع ذاك اللاعب بدينه أو قال بصومه
وقال سعيد بن جبیر لأن تختلف الأسنه في جوفي
أحب إلي أن أفطر
أخبرنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن
أصبع قال حدثنا محمد بن الجهم قال حدثنا روح
بن عبادة قال حدثنا قزعة بن سويد قال حدثنا
معروف بن أبي معروف إن عطاء صنع لهم طعاما
بذي طوى فقربه إليهم وعطاء صائم ومجاهد
صائم وسعيد بن جبیر صائم فأفطر عطاء ومجاهد
وقال سعيد لأن تختلف الشفار في جوفي أحب
إلي ممن أن أفطر
وهو قول بن عمر وإبراهيم النخعي والحسن
البصري ومكحول
وإليه ذهب أبو ثور
وهو قول مالك وأصحابه
وقد احتج مالك في موطنه لهذه المسألة وما كان
مثلا من صلاة التطوع بما قد أوردنا معناه فيما
مضى لهذا الباب

1 (19 - باب فدية من أفطر في رمضان من علة)

639 - ذكر فيه مالك أنه بلغه أن أنس بن مالك كبير حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يفتدي (2) قال مالك ولا أرى ذلك واجبا وأحب إلي أن يفعله إذا كان قويا عليه فمن فدى فإنما يطعم مكان كل يوم مدا بمد النبي

الاستدكار ج: 3 ص: 359

قال أبو عمر الخبر بذلك عن أنس صحيح متصل رواه حماد بن زيد وحماد بن سلمة ومعمربن راشد عن ثابت البناني قال كبير أنس بن مالك حتى كان لا يطيق الصوم قبل موته بعام أو عامين فكان يفتد بدينار ويطعمهم وروى قتادة عن النضر بن أنس مثله قال كان يطعمهم عن كل يوم مسكينا قال أبو عمر اختلف عن أنس في صفة إطعامه فروي عنه مد لكل مسكين وروي عنه نصف صاع وروي عنه انه كان يجمعهم فيطعمهم فرما جمع ثلاث مائة مسكين فأطعمهم وجبة واحدة وربما أطعم ثلاثين مسكينا كل ليلة من رمضان يتطوع بذلك وكان يصنع لهم الجفان من الخبز واللحم)
1

قال أبو عمر أجمع العلماء على أن للشيخ الكبير والعجوز اللذين لا يطيقان الصوم الإفطار ثم اختلفوا في الواجب عليهم فقال مالك ما ذكرناه عنه في موطنه وروى عنه أشهب قال قال ربيعة في الكبير والمستعطش إذا أفطرا إنما عليهما القضاء ولا إطعام عليهم فقال أشهب وقال لي مالك مثله

وقال الأوزاعي قال الله - عز وجل - كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم إلى قوله فدية طعام مسكين البقرة 183 184 قال كان من أطاق الصيام إن شاء صام وإن شاء أطعم فنسختها هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر البقرة 185 فثبت الفدية للكبير الذي لا يطيق الصوم أن يطعم لكل يوم مسكينا مدا من حنطة

وقال الشافعي الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم ويقدر على الكفارة يتصدق عن كل يوم بمد من حنطة

قلته خيرا عن أصحاب النبي ﷺ وقياسا على من لم يطق الحج أنه يحج عنه غيره وليس عمل غيره عمله عن نفسه كما ليس الكفارة كعمله قال والحال التي يترك فيها الكبير الصوم يجهده الجهد غير المحتمل

الاستذكار ج:3 ص:360

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد في الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا نصف صاع من حنطة ولا شيء عليه غير ذلك

وقال أبو ثور أما الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم فإنه يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا إذا كان الصوم يجهده وإن كان لا يقدر على الصوم فلا شيء عليه

قال أبو عمر قال الله تعالى كتب عليكم الصيام إلى قوله فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا فهو خير له وأن تصوموا خير لكم البقرة 183 184 قوله تعالى يطيقونه هو الثابت بين لוחي المصحف المجتمع عليه وهي القراءة الصحيحة

التي يقطع بصحتها ويقطع الفرد بمجيئها وقد اختلفت العلماء بتأويلها قال منهم قائلون هي منسوخة قالوا كان المقيم الصحيح المطبق للصيام مخيرا بين أن يصوم رمضان وبين أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينا وإن شاء صام منه ما شاء وأطعم عما شاء فكان الأمر كذلك حتى أنزل الله - عز وجل - فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر البقرة 184 فنسخ به ما تقدم من التخيير بين الصوم والإطعام واختلفوا مع هذا في تأويل قوله فمن تطوع خيرا فهو خير له البقرة 184 فقال بعضهم يطعم مسكينين عن كل يوم مدا مدا أو نصف صاع وقال بعضهم يطعم مسكينا أكثر مما يجب عليه وقال بعضهم أراد بقوله فمن تطوع خيرا فهو خير له البقرة 184 أن يصوم مع الفدية قال والصوم مع ذلك خير له من ذلك وكل هؤلاء يقولوا الآية منسوخة بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه البقرة 185 وممن قال بذلك عبد الله بن عباس رواه أيوب وخالد الحذاء عن محمد بن سيرين عن بن عباس ورواه يزيد النحوي عن عكرمة عن بن عباس ورواه بن جريح وعثمان بن عطاء الخرساني عن عطاء عن بن عباس

الاستذكار ج: 3 ص: 361

وهو قول سلمة بن الأكوع لم يختلف عنه فيه وقول علقمة وعبيدة وابن سيرين والشعبي وابن شهاب الزهري وهو قول جماعة من أهل الحجاز والعراق إلا أنهم في قولهم أنها منسوخة مفترقون فرقتين منهم من قال منسوخة جملة في الشيخ وفي

غيره
ومن قول هؤلاء أو بعضهم أن الناس لا يخلون من إقامة أو سفر ومن صحة أو مرض فالصحيح المقيم غير مخير لأن الصوم كان عليه فرضا واجبا لقدرته على ذلك وإقامته ببلده والمسافر يخير على ما تقدم من حكمه في كتاب الله - عز وجل - فإن أفطر فعليه عدة من أيام آخر ولا فدية والمريض لا يخلو من أن يرجى برؤه وصحته فهذا إن صح قضى ما عليه عدة من أيام آخر وإن لم يطعم له بصحة ولا قوة كالشيخ والعجوز اللذين قد انقطعت قوتهما ولا يطمعان أن يثوبا إليهما حال يمكنها من القضاء فلا شيء عليهما من فدية ولا غيرها لأن الله تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها هذا معنى قول القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ومكحول الدمشقي وربيع بن عبد الرحمن وسعيد بن عبد العزيز ومالك وأصحابه وبه قال أبو ثور ورواية عن قتادة إلا أن مالكا يستحب للشيخ الذي لا يقدر على الصيام إذا قدر على الفدية بالطعام أن يطعم عن كل يوم مدا لمسكين من قوته ولا يرى ذلك عليه واجبا عليه

وذهبت الفرقة الأخرى تقرأ يطيقونه وترى الآية منسوخة إلا أن النسخ فيها على بعض المطيقين للصوم

وهي محكمة عند بعضهم فقالوا كل من طاف الصوم فلا مشقة تضربه بالصوم واجب عليه وكل من لم يطق الصوم إلا بجهد ومشقة مضره به فله أن يفطر ويفتدي لقول الله - عز وجل - يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر البقرة 185

قالوا وذلك في الشيخ الكبير والعجوز والحامل والمرضع الذين لا يطيقون الصيام إلا بجهد ومشقة خوفا على الولد

ذهب إلى هذا جماعة من العلماء منهم أنس بن مالك وابن عباس في رواية وعطاء ومجاهد وطبعاوس وعكرمة وشريح كان يطعم عن نفسه ولا يصوم كفعل أنس بن مالك

الاستذكار ج: 3 ص: 362

وبهذا قال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن حي والأوزاعي والشافعي وطائفة من أهل المدينة منهم يحيى بن سعيد وأبو الزناد وابن شهاب فـي رواية وهو معنى قراءة من قرأ يطيقونه لأن القراءتين على هذا التأويل غير متناقضتين وهذا شأن الحروف السبعة يختلف سماعها ويتفق مفهومها فقراءة من قرأ يطيقونه يعني بمشقة وهو بمعنى يطوقونه أي يتكلفونه ولا يطيقونه إلا بمشقة

وعن ابن شهاب رواية أخرى وهي أصح وذلك إن كان يرى الآية في التخيير بين الإطعام والصيام للمسافر والمريض خاصة وقرأها منسوخة كما ذكرنا من قوله - عز وجل - فمن شهد منكم الشهر فليصمه فعدة من أيام أخر قال القضاء باق ونسخ الخيفار قال أبو عمر قول ابن شهاب هذا كالقول الأول الذي حكيناه عن ربيعة ومالك ومن ذكرنا معهم فـي ذلك

ومن حجة من قال بوجوب الفدية ظاهر قول الله - عز وجل - وعلى الذين يطيقونه يريد يطيقونه ويشق عليهم ويضر بهم فدية طعام قال لو أفطر هؤلاء في الآية المحكمة ألزموا الفدية بدلا من الصوم كما ألزم من لا يطيق الحج ببدنه أن يحج غيره بماله وكما ألزم الجميع الجاني على عضو مخوف الدية بدلا من القصاص في قول الله - عز وجل - والجروح قصاص المائدة 45

قال أبو عمر الاحتجاج بهذه الأقوال يطول وقد أكثروا فيها والصحيح في النظر - والله أعلم - قول من قال إن الفدية غير واجبة على من لا يطيق الصيام لأن الله تعالى لم يوجب الصيام على من لا يطيقه لأنه لم يوجب فرضاً إلا على من أطاقه والعاجز عن الصوم كالعاجز عن القيام في الصلاة وكالأعمى العاجز عن النظر لا يكلفه وأما الفدية فلم تجب بكتاب مجتمع على تأويله ولا سنة يفقهها من تجب الحجة بفقهاء ولا إجماع في ذلك عن الصحابة ولا عن من بعدهم والفرائض لا تجب إلا من هذه الوجوه والذمة بريئة قالوا أحب أن لا يوجب فيها شيء إلا بدليل لا تنازع فيه والاختلاف عن السلف في إيجاب الفدية موجود والروايات في ذلك عن بن عباس مختلفة وحديث علي أن لا يصح عنه وحديث أنس بن مالك يحتمل أن يكون طعامه عن نفسه تبرعاً وتطوعاً وهو الظاهر في الأخبار عنه في ذلك

الاستذكار ج: 3 ص: 363

وأما الذين كانوا يقرؤون (على الذين يطوقونه فدية طعام مساكين) فهذه القراءة رويت عن بن عباس من طرق وعن عائشة كذلك كان يقرأ مجاهد وعطاء وسعيد بن جبير وعكرمة وجماعة من التابعين وغيرهم وكلهم يذهب إلى أن الآية محكمة في الشيخ والعجوز والحامل والمرضع الذين يكلفون الصيام ولا يطبقونه وسيأتي ذكر الحامل والمرضع في هذا الباب إن شاء الله ومعنى يطبقونه عند جميعهم يكلفونه ثم اختلفوا فقال بعضهم يكلفونه ولا يطبقونه إلا بجهد ومشقة مضرة فهؤلاء جعلت عليهم الفدية وهذا القول نحو ما قدمنا عن الذين ذهبوا إلى ذلك ممن قرأ القراءة الثابتة في المصحف (يطبقونه) وقال بعضهم يكلفونه ولا يطبقونه على حال النية

فألزموا الفدية بدلا من الصوم وذكروا نحو ما
ذكرنا من الحجة ومعارضات لم أر لذكرها وجهها
لأن القراءة غير ثابتة في المصحف ولا يقطع بها
على الله تعالى وإنما مجراها مجرى أخبار الأحاد
العسود في الأحكام
وفيما ذكرنا كفاية ودلالة على ما عنه سكتنا وبالله
توفيقنا

وأما حديث مالك في هذا الباب
640 - أنه بلغه أن عبد الله بن عمر سئل عن
المرأة الحامل إذا خافت على ولدها واشتد عليها
الصيام قال تفطر وتطعم مكان كل يوم مسكينا

مدا من حنطة بمد النبي ﷺ
قال مالك وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال
الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو على سفر
فعدة من أيام أخر ويرون ذلك مرضا من الأمراض
مع الخوف على ولدها
قال أبو عمر أما الخبر عن بن عمر بما ذكر مالك
أنه بلغه فقد رواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع
عن بن عمر وحماد بن سلمة عن أيوب وعبيد الله
بن عمر عن نافع عن بن عمر أنه كان يقول في
الحامل والمرضع يفطران وتطعمان عن كل يوم
مدا لمسكين

الاستذكار ج: 3 ص: 364

ومعمر عن أيوب عن نافع عن بن عمر قال الحامل
إذا خشيت على نفسها في رمضان تفطر وتطعم
ولا قضاء عليها
وهو قول سعيد بن جبير والقاسم بن محمد
وطائفة
قال إسحاق بن راهويه والذي أذهب إليه في
الحامل والمرضع أن يفطرا ويطعما ولا قضاء
عليهما اتباعا لابن عباس وابن عمر
قال أبو عمر رواه عن بن عباس سعيد بن جبير

وعطاء وعكرمة بأسانيد حسان أنهما تفتوران
وتطعمان ولا قضاء عليهما
وقال بن عباس خمسة لهم الفطر في شهر
رمضان المريض والمسافر والحامل والمرضع
والكبير فثلاثة عليهم الفدية ولا قضاء عليهم
الحامل والمرضع والكبير
قال الوليد فذكرت هذا الحديث لأبي عمرو - يعني
الأوزاعي - فقال الحمل والرضاع عندنا مرض من
الأمراض تقضيان ولا إطعام عليهما
روي ذلك عن الحسن البصري وإبراهيم النخعي
وعطاء والزهري والضحاك والأوزاعي وربيعه
والثوري وأبي حنيفة وأصحابه والليث والطبري
وبه قال أبو ثور وأبو عبيد وهو قول مالك في
المرضع وأحد قولي الشافعي في الحامل والثالث
عليهما القضاء والإطعام معا
قال أبو عبد الله المروزي لا نعلم أحدا صح عنه أنه
جمع عليهما الأمرين القضاء والإطعام إلا مجاهدا
قال وروي ذلك عن عطاء وعن بن عمر أيضا ولا
يصح عنهما والصحيح عن بن عمر فيها الإطعام ولا
قضاء

ويقول مجاهد في جمع القضاء والإطعام عليهما
بقول الشافعي في رواية المزني عنه وروي عنه
البويطي أن الحامل لا إطعام عليها وهي
كالمريض تقضي عدة من أيام آخر
وهو قول أحمد بن حنبل كقول الشافعي في
رواية المزني
قال أحمد الحامل إذا خافت على جنينها والمرضع
إذا خافت على ولدها أفطرتا وقضتا وأطعمتا عن
كل يوم مسكينا
قال ومن عجز عن الصوم لكبر أفطر وأطعم عن
كل يوم مسكينا
والقول الراجح الفرق بين الحامل والمرضع

قال مالك الحامل كالمريض تفطر وتقضي ولا
إطعام عليها والمرضع تفطر وتقضي وتطعم عن
كل يوم مـدا من بر
وقد ذكرنا قوله الآخر في المرضع
وقال بعض أصحابه إن الإطعام في المرضع
استحب

قال أبو عمر الفقهاء في الإطعام في هذا الباب
وفي سائر أبواب الصيام وسائر الكفارات على
أصولهم كل على أصله والإطعام عند الحجازيين

مدا بمد النبي ﷺ وعند العراقيين نصف صاع
641 - وأما حديث مالك في هذا الباب عن عبد
الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول من
كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوي على
صيامه حتى جاء رمضان آخر فإنه يطعم مكان كل
يوم مسكينا مدا من حنطة وعليه مع ذلك القضاء
وعن مالك أنه بلغه عن سعيد بن جبير مثل ذلك
قال أبو عمر ليس في هذا الباب عند مالك شيء
عن أحد من الصحابة ولا أعلم فيه حديثا مسندا وما
ذكر فيه أنه بلغه عن سعيد بن جبير فهو محفوظ
عن سعيد بن جبير
رواه بن أبي شيبة عن غندر عن شعبة عن أبي
بشير عن سعيد بن جبير
وأما أقاويل الفقهاء في هذه المسألة
فقال مالك والثوري والليث بن سعد والشافعي
والحسن بن حي والأوزاعي إن فرط في رمضان
حتى دخل رمضان آخر صام الآخر ثم قضى ما كان
عليه من الأول وأطعم عن كل يوم مسكينا
وروي ذلك عن بن عباس وابن عمر وأبي هريرة
وعطاء والقاسم بن محمد وابن شهاب الزهري
وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق والكوفيون نصف
صاع والحجازيون مد كل على أصله
وذكر يحيى بن أكثم أنه وجب في هذه المسألة

الإطعام عن ستة من الصحابة لم يعلم لهم منهم مخالفا

الاستذكار ج: 3 ص: 366

وقال أبو حنيفة وأصحابه يصوم رمضان الثاني ثم يقضي الأول ولا فدية عليه سواء قوي على الصيام أم لا

وهو قول الحسن وإبراهيم النخعي وبه قال داود ليس على من أوجب الفدية في هذه المسألة حجة من كتاب ولا سنة ولا إجماع وقال أبو جعفر الطحاوي قال الله تعالى فعدة من أيام أخر فأوجب القضاء دون غيره فلا يجوز زيادة الطعم

إلا أن هذه الجماعة من الصحابة قد اتفقت على وجوب الإطعام بالتفريط إلى دخول رمضان آخر قال أبو عمر التفريط أن يكون صحيحا لا علة تمنعه من الصيام حتى يدخل رمضان آخر واختلفوا فيما يجب عليه إن لم يصح من مرضه حتى دخل رمضان المقبل

فروي عن بن عباس وابن عمر وسعيد بن جبيرة وقتادة يصوم الثاني إذا أدركه صحيحا ويطعم عن الأول ولا قضاء عليه

وقال الحسن البصري وإبراهيم النخعي وطاوس وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة والثوري ومالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق يصوم الثاني ثم يقضي الأول ولا فدية عليه لأنه لم يفرط

وقال الأوزاعي إذا فرط في قضاء رمضان الأول ومرض في الآخر حتى انقضى ثم مات فإنه يطعم عن الأول مدين مدا لتضييعه ومدا للصيام ويطعم عن الآخر مدا لكل يوم

1 (20 - باب جامع قضاء الصيام)

642 - ذكر فيه مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول إن كان ليكون علي الصيام من رمضان فما أستطيع أن أصومه حتى يأتي شعبان

الاستذكار ج:3 ص:367

قال أبو عمر حملها - رضي الله عنها - على ذلك الأخذ بالرخصة والتوسعة لأن ما بين رمضان عامها ورمضان العام المقبل وقت القضاء كما ان وقت الصلاة له طرفان

ومثل ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي قتادة ليس التفريط في النوم إنما التفريط في اليقظة (1) على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى وقد أجمع العلماء على قضاء ما عليه من إتمام رمضان في شعبان بعده أنه مؤد لفريضة غير مفرط

وقد قيل إن ذلك كان لشغلها برسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا ليس بشيء لأن شغل سائر أزواج النبي (عليه

السلام) كشغلها أو قريبا منه لأنه كان أعدل الناس بين نساءه في كل ما يجب لهن عليه وكان مع ذلك يخاف أن يؤاخذ على ما في قلبه من حب من مالت نفسه إليها أكثر منه إلى غيرها وكان يقول إذا قسم بينهن شيئا اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك (2) يعني القلب

قال الله - عز وجل لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم الأنفال

63

وقد يجوز أن يشتهه على قائلها ذلك القول بحديث السدي عن عبد الله البهي عن عائشة قالت ما كنت أقضي ما يكون علي من رمضان إلا في

شعبان حتى توفي رسول الله ﷺ (3) -
وقوله في هذا الحديث حتى توفي رسول الله ﷺ
خبر يخبر من وجه يحتج به إن شاء الله
1 (21 - باب صيام اليوم الذي يشك فيه)

643 - ذكر فيه مالك أنه سمع أهل العلم ينهون أن
يصام اليوم الذي يشك فيه من شعبان إذا نوى به
صيام رمضان ويرون أن على من صامه على غير
رؤية

الاستذكار ج: 3 ص: 368

ثم جاء الثبت (1) أنه من رمضان أن عليه قضاءه
ولا يبرون بصيامه تطوعا بأسا
قال مالك وهذا الأمر عندنا والذي أدركت عليه
أهل العلم ببلدنا
قال أبو عمر هذا أعدل المذاهب في هذه المسألة
إن شاء الله وعليه جمهور العلماء
وممن روي عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن
الخطاب وعلي بن أبي طالب وحذيفة وبن مسعود
وبن عباس وأبو هريرة وأنس بن مالك
ومن التابعين سعيد بن المسيب وأبو وائل
والشعبي وعكرمة وإبراهيم النخعي والحسن وبن
سـ
وبه قال مالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة
والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد وإسحاق بن راهويه
وداود بن علي
والحجة في ذلك من طريق الأثر حديث عمار قال
من صام هذا اليوم - يعني يوم الشك - فقد عصى
أبا القاسم ﷺ (2) -
وقال الليث بن سعد من أصبح صائما في آخر يوم
من شعبان متطوعا أو احتياطا كالدخول لدخول

رمضان إذا أصبح مفطرا إلا أنه لم يطعم ثم جاءهم الخبر أنه من رمضان فإنهم يتمون صيامهم ولا قضاء عليهم قال الليث وإن لم يأتهم الخبر إلا بعد ذلك اليوم أو بعد ما أمسوا كان عليهم قضاء ذلك اليوم وكان عبد الله بن عمر يصومه إذا حال دون ذلك منظر الهلال ليلة ثلاثين من شعبان غيم أو سحب وإن لم يكن ذلك لم يصمه وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وروى عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تصوم اليوم الذي يغم فيه على الناس نحو مذهب بن عمر وروت عن عائشة أنها قالت لأن أصوم يوما من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان

الاستذكار ج: 3 ص: 369

وهذا صوم اليوم الذي يشك فيه وقال أحمد بن حنبل الذي أذهب إليه في هذا فعل **بن عمر** ثم قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال أخبرنا أيوب عن نافع عن بن عمر قال قال رسول الله ﷺ لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له (1) - قال نافع فكان عبد الله إذا كان من شعبان تسع وعشرون بعث من ينظر الهلال فإن رآه فذلك وإن لم ير دون منظره سحب أو قتر أصبح مفطرا وإن حال دون منظره سحب أو قتر أصبح صائما قال أحمد إن كان صحو ولم يكن في السماء علة أكملوا شعبان ثلاثين يوما وإن كان في السماء علة ليلة الشك فأصبح الرجل وقد أجمع الصيام من الليل وصام فإذا هو من رمضان أجزاءه وإن لم يجمع الصيام من الليل وقال إن صام الناس صمت وأصبح على ذلك وصامه لم يجزه لحديث حفصة لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل (2) -

قال أبو عمر كل من أجمع الصيام بلا تبين أجاز قول من قال إن كان غدا رمضان صمت وأصبح على ذلك صائما من غير يقين بدخول رمضان وبعضهم يقول قد وفق لصيامه وقد مضت هذه المسألة في صدر هذا الكتاب وذكر البويطي والربيع عن الشافعي قال لا أحب لأحد أن يتعمد صيام يوم الشك تطوعا ومن كان يسد الصيام أو كان يصوم أياما جعلها على نفسه فوافق ذلك اليوم فلا بأس أن يصومه وكرهت طائفة من أهل الحديث صيام يوم الشك تطوعا لحديث أبي هريرة عن

الاستذكار ج:3 ص:370

النبي ﷺ أنه قال لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا أن يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم (1)

وهو حديث صحيح من جهة النقل وقد قيل إن ذلك كراهة أن يدخل صيام شعبان برمضان واستحب بن عباس وجماعة من السلف - رحمهم الله - أن يفصلوا بين شعبان ورمضان بفطر يوم أو أيام كما كانوا يستحبون أن يفصلوا بين صلاة الفريضة والنافلة بكلام أو قيام أو مشي أو تقدم أو تأخر من المكان وقد روى الدراوردي وغيره عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول

الله ﷺ إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا (2) - وهو حديث صحيح إلا أن الذي عليه جماعة الفتوى من فقهاء الأمصار أنه لا بأس بصيام يوم الشك تطوعا كما قال مالك - رحمه الله - قال أبو عمر من هنا قال يحيى بن معين كانوا يتقون حديث العلاء بن عبد الرحمن وقد روي عن النبي ﷺ أنه صام شعبان كله وهذه

حججته له
ومن حديث عائشة - رضي الله عنها - ما رأيت
رسول الله ﷺ أكثر صياما منه في شعبان كان
يصومه إلا قليلا بل كان يصومه كله

الاستذكار ج: 3 ص: 371

رواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة
وروي الثوري عن منصور عن سالم بن أبي الجعد
عن أبي سلمة عن أم سلمة قالت ما رأيت رسول
الله ﷺ يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان
ورمضان (1)
وقال عبد الله بن المبارك جاز في كلام العرب أن
يقال صام الشهر كله إذا صام أكثره إن شاء الله
تعالى

1 (22 - باب جامع الصيام)

644 - ذكر فيه مالك عن أبي النضر مولى عمر بن
عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن
عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت كان رسول الله ﷺ
يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا
يصوم وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام
شهر قط إلا رمضان وما رأيت في شهر أكثر
صياما منه ففي شعبان
قال أبو عمر لا تنازع بين العلماء في هذا الحديث
وليس فيه ما يشكل وصيام غير رمضان تطوع
فمن شاء استقل ومن شاء استكثر
645 - وذكر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله ﷺ قال الصيام جنة فإذا كان
أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فإن امرؤ قاتله
أو شاتمه فليقل إنني صائم إنني صائم

قال أبو عمر الصيام في الشريعة الإمساك عن الأكل والشرب والجماع هذا فرضه عند جميع الأئمة وسننه اجتناب قول الزور واللغو والرفث

الاستذكار ج: 3 ص: 372

وأصله في اللغة الإمساك مطلقا وكل من أمسك عن شيء فهو صائم منه ألا ترى قول الله تعالى إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا مريم 26

وقوله جنة فهي الوقاية والستر عن النار وحسبك بهذا فضلا للصائم

وروي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي ﷺ قال الصيام جنة يستجن بها العبد من النار (1) - وقوله فلا يرفث فالرفث هنا الكلام القبيح والشتم والخبث والغيبة والجفاء وأن تغضب صاحبك بما يسوءه والمرء ونحو ذلك كله ومعنى لا يجهل قريب مما يصيبنا من الشتم والسباب والقباح كقول القائل (ألا لا يجهلن أحد علينا

فجهل فوق جهل الجاهلينا) (2)
واللغو هو الباطل قال الله - عز وجل -
وإذا مروا باللغو مروا كراما الفرقان 72

قال العجاج
(عن اللغا ورفث التكلم

(3)
وروي عن أبي العالية أنه قال خرجنا مع
بن عباس حجاجا فأحرم وأحرمنا ثم نزل
يرتجز يسوق الإبل ويقول
(وهن يمشين بنا هميسا

إن تصدق الطير تنك لميسا

الاستذكار ج: 3 ص: 373

فقلت يا أبا عباس ألسنت محرما قال بلى فقلت هذا الكلام الذي تكلم به قال لا يكون الرفث إلا ما واجهت به النساء وليس معنا نساء واختلف العلماء في قوله - عز وجل - فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج البقرة 197 فأكثر العلماء على أن الرفث ها هنا جماع النساء وكذلك لم يختلفوا في قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم البقرة 187 أنه الجماع

وأما قوله فإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إنني صائم ففيه قولان أحدهما أن يقول الذي يريد مشاتمته ومقاتلته إنني صائم وصومي يمنعني من مجاوبتك لأنني أصون صومي عن الخنا والزور والمعنى في المقاتلة مقاتلته بلسانه

وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه (1) والمعنى الثاني أن الصائم يقول في نفسه إنني صائم يا نفسي فلا سبيل إلى شفاء غيظك بالمشاتمة ولا يعلن بقوله إنني صائم لما فيه من الرياء واطلاع الناس عليه لأن الصوم من العمل الذي لا يظهر وكذلك يجزئ الله الصائم أجره بغير حساب

ومعنى قوله من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه فمعناه الكراهة والتحذير كما جاء من شرب الخمر فليشقص الخنازير (2) أي يذبحها وليس هذا على الأمر بتشقيص الخنازير ولكنه على تعظيم إثم شرب الخمر وكذلك من اغتاب أو شهد زورا أو منكر لم يؤمر

بأن يدع صيامه ولكنه باجتناب ذلك ليتم له أجر صومه

الاستذكار ج: 3 ص: 374

646 - عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال والذي نفسي بيده لخلوف فم الصائم (1) أطيب عند الله من ريح المسك إنما يذر (2) شهوته وطعامه وشرابه من أجلي فالصيام لي وأنا أجزي به كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به

قوله لخلوف فم الصائم يعني ما يعتره في آخر النهار من التغير وأكثر ذلك في شدة الحر وقوله أطيب عند الله من ريح المسك يريد أركى عند الله وأقرب إليه من ريح المسك عندكم يحضهم عليه ويرغبهم فيه وهذا في فضل الصيام وثواب الصائم وقوله الصيام لي وأنا أجزي به معناه والله أعلم أن الصوم لا يظهر من بن آدم في قول ولا عمل وإنما هو نية ينطوي عليها لا يعلمها إلا الله وليست مما يظهر فيكتبها الحفظة كما تكتب الذكر والصلاة والصدقة وسائر أعمال الظاهر لأن الصوم في الشريعة ليس هو بالإمساك عن الطعام والشراب دون استشعار النية واعتقاد النية بأن تركه الطعام والشراب والجماع ابتغاء ثواب الله ورغبته فيما ندب إليه تزلفا وقربة منه كل ذلك منه إيمانا واحتسابا لا يريد به غير الله - عز وجل -

ومن لم ينو بصومه أنه لله عز وجل فليس بصيام فلهذا قلنا إنه لا تطلع عليه الحفظة لأن التارك للأكل والشرب ليس بصائم في الشرع إلا أن ينوي بفعله ذلك التقرب إلى الله تعالى بما أمره به ورضيه من تركه طعامه وشرابه له وحده لا شريك

لله لا لأحد سواه
فمعنى قوله الصوم لي والله أعلم وكل ما أريد به
وجه الله فهو له ولكنه ظاهر والصوم ليس بظاهر
وفي قوله الصوم لي فضل عظيم للصوم لأنه لا
يضاف إليه إلا أكرم الأمور وأفضل الأعمال كما
قال بيت الله في الكعبة وكما قال تعالى ونفخت

الاستذكار ج: 3 ص: 375

فيه من روي (الحجر 29 وقيل لعيسى - عليه
السلام - روح الله وكما قال صبغة الله البقرة
138 وكما قال وطهر بيتي للطائفين الحج 26
ويقال دين الله وبيت الله ومثل هذا كثير
والصوم في لسان العرب الصبر
قال بن الأنباري إنما سمي الصوم صبراً لأنه حبس
النفس عن المطاعم والمشارب والمناكح
والشبهات

وقال قال - عليه السلام - من صام شهر الصبر
وثلاثة أيام من كل شهر فكأنما صام الدهر (1)
يعني بشهر الصبر شهر رمضان
وقد يسمى الصائم سائحاً ومنه قوله تعالى
السائحون التوبة 112 يعني الصائمين المصلين
ومنه قوله تعالى عابدات سائحات التحريم 5
وللصوم وجوه في لسان العرب
647 - مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه
عن أبي هريرة أنه قال إذا دخل رمضان فتحت
أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت (2)
الشياطين

قال أبو عمر هذا الحديث ذكرناه في التمهيد لأن
مثله لا يكون رأياً ولا يدرك إلا بتوقيف

وقد روي مرفوعاً عن النبي ﷺ من حديث أبي
سهيل وغيره من رواية مالك أيضاً
كذلك هو في موطأ معن بن عيسى عن مالك
مرفوعاً وقد ذكرنا طريقه مرفوعاً من وجوه في

التمهيد ومن أحسنها ما حدثنا سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا إسماعيل بن إسحاق قال حدثنا قالون قال حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير القارئ عن نافع عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال إذا استهل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين

الاستذكار ج: 3 ص: 376

قال أبو عمر صفدت الشياطين وجهه عندي والله أعلم أنه على المجاز وإن كان قد روي في بعض الأحاديث سلسلت (1) فهو عندي مجاز والمعنى فيه والله أعلم أن الله يعصم فيه المسلمين أو أكثرهم في الأغلب من المعاصي ولا يخلص إليهم فيه الشياطين كما كانوا يخلصون إليهم في سائر السنة

وأما الصفد (بتخفيف الفاء) فهو الغل عند العرب

وقد روي من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال أعطيت أمتي خمس خصال في رمضان لم تعطهن أمة قبلها خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك وتستغفر لهم الملائكة حتى يفطروا ويزين الله لهم كل يوم جنته ثم يقول يوشك عبادي الصائمون أن يلقوا عنهم المؤنة والأذى ثم يصيرون إليك وتصفد فيه مردة الشياطين فلا يخلصون إلى ما كانوا يخلصون إليه في غيره ويغفر لهم آخر كل ليلة قيل يا رسول الله أهى ليلة القدر قال لا ولكن العامل إنما يوفى أجره إذا قضى عمله (2)

وقد ذكرنا أسانيد هذا الحديث في التمهيد وروى أيوب عن أبي قلابة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ أتاكم شهر رمضان شهر مبارك

فرض الله عليكم صيامه تفتح فيه أبواب السماء
وتغل فيه مردة الشياطين لله فيه ليلة خير من
ألف شهر من حرم خيرها فقد حرم (3) -
وقد ذكرناه من طرق في التمهيد وذكرنا هناك
أيضا قوله - عليه السلام - تغلق في رمضان أبواب
النار وتفتح أبواب الجنة وتصفد فيه الشياطين
وينادي مناد كل ليلة يا باغي الخير هلم ويا باغي
الشر انصرف

الاستدكار ج: 3 ص: 377

648 - وذكر مالك في هذا الباب أنه سمع أهل
العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في
ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره
ولم أسمع أحدا من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى
عنه
قال أبو عمر اختلف الفقهاء في السواك للصائم
فرخص فيه مالك وأبو حنيفة وأصحابهما والثوري
والأوزاعي وعلي بن عيسى
وهو قول النخعي ومحمد بن سيرين وعروة بن
الزبير
ورواية الرخصة فيه أيضا عن عمر بن عباس
وحجة من ذهب إلى هذا قوله - عليه السلام - لولا
أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك لكل صلاة (1)
ولم يخص رمضان من غيره ولا خص من
السواك نوعا رطبا ولا يابسا ولا صدر النهار ولا
آخره
وقد روي عنه - عليه السلام - أنه كان يستاك وهو
صائم (2)
وروي عنه - عليه السلام - أنه قال أفضل خصال
الصائم للصائم السواك (3)
وكان مالك - رحمه الله - يكره السواك الرطب
للصائم ففي أول النهار وآخره
وهو قول أحمد وإسحاق وروي ذلك عن زياد بن
يزيد بن ميسرة والشعبي والحكم بن عتيبة

ورخص في السواك الرطب الثوري والأوزاعي
والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور
وهو قول مجاهد وإبراهيم وعطاء وابن سيرين
وروي ذلك عن ابن عمر
وقال ابن علية السواك سنة الصائم والمفطر
والرطب واليابس سواء لأنه ليس بمأكول ولا
مشروب

الاستذكار ج: 3 ص: 378

وقال الشافعي أحب السواك عند كل وضوء في
الليل والنهار وعند تغيير الفم إلا أني أكرهه
للصائم آخر النهار ومن أجل الحديث في خلوف
فم الصائم
وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو
ثور
وروي ذلك عن عطاء ومجاهد
وذكر مالك في صيام ستة أيام بعد الفطر أنه لم
يرأحدا من أهل العلم والفقهاء يصومها
قال ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف وإن أهل
العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وأن يلحق
برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء لو رأوا
في ذلك رخصة عند أهل العلم ورأوهم يعملون
ذلك

قال أبو عمر في هذا المعنى عن النبي ﷺ حديث
انفرد به عمر بن ثابت عن أبي أيوب الأنصاري عن
النبي ﷺ أنه قال من صام رمضان وأتبعه بست من
شوال فكأنه صام الدهر (1) —
أخبرناه عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر
قال أخبرنا أبو داود قال حدثنا النفيلي
وأخبرنا محمد بن إبراهيم قال حدثنا محمد بن
معاوية قال حدثنا أحمد بن شعيب قال أخبرنا خالد
بن أسلم قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن
صفوان بن سليم وسعد بن سعيد عن عمر بن

ثابت الأنصاري عن أبي أيوب صاحب النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فكأنما صام الدهر (2) — وقال أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال حدثنا أبو عبد الرحمن المروي قال حدثنا شعبة بن الحجاج عن عبد ربه بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب الأنصاري أنه قال من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فكأنما صام السنة كلها هكذا ذكره موقوفا على أبي أيوب وقد روي عن يحيى بن سعيد عن عمر بن ثابت بإسناده مثله موقوفا

الاستذكار ج: 3 ص: 379

قال أبو عمر انفرد بهذا الحديث عمر بن ثابت الأنصاري وهو من ثقات أهل المدينة قال أبو حاتم الرازي عمر بن ثابت الأنصاري سمع أبا أيوب الأنصاري روى عنه الزهري وصفوان بن سليم وصالح بن كيسان ومالك بن أنس وسعد وعبد ربه ابن سعيد وحديث ثوبان يعضد حديث عمر بن ثابت هذا أخبرنا محمد بن إبراهيم قال حدثنا محمد بن معاوية قال حدثنا محمد بن شعيب بن سابور قال حدثنا يحيى بن الحارث قال حدثنا أبو أسماء الرحبي عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أنه سمع رسول الله يقول جعل الله الحسنة بعشر ف شهر رمضان بعشرة أشهر وستة أيام بعد الفطر تمام السنة (1) — قال أبو عمر لم يبلغ مالكا حديث أبي أيوب على أنه حديث مدني والإحاطة بعلم الخاصة لا سبيل إليه والذي كرهه له مالك أمر قد بينه وأوضحه وذلك خشية أن يضاف إلى فرض رمضان وأن

يستبين ذلك إلى العامة وكان - رحمه الله - متحفظا كثيرا كثير الاحتياط للدين وأما صيام الستة الأيام من شوال على طلب الفضل وعلى التأويل الذي جاء به ثوبان - رضي الله عنه - فإن مالكا لا يكره ذلك إن شاء الله لأن الصوم جنة وفضله معلوم لمن رد طعامه وشرابه وشهوته لله تعالى وهو عمل بر وخير وقد قال الله عز وجل وافعلوا الخير الحج 77 ومالك لا يجهل شيئا من هذا ولم يكره من ذلك إلا ما خافه على أهل الجهالة والجفاء إذا استمر ذلك وخشي أن يعدوه من فرائض الصيام مضافا إلى رمضان وما أظن مالكا جهل الحديث والله أعلم لأنه حديث مدني انفرد به عمر بن ثابت وقد قيل إنه روى عنه مالك ولولا علمه به ما أنكره وأظن الشيخ عمر بن ثابت لم يكن عنده ممن يعتمد عليه وقد ترك مالك الاحتجاج ببعض ما رواه عن بعض شيوخه إذا لم يثق بحفظه ببعض ما رواه وقد يمكن أن يكون جهل الحديث ولو علمه لقال به والله أعلم وقال مالك لم أسمع أحدا من أهل العلم والفقهاء ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتحراه

الاستذكار ج: 3 ص: 380

قال أبو عمر اختلفت الآثار عن النبي ﷺ في صيام يوم الجمعة ف روى بن مسعود أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر قال وما رأيت يفطر يوم الجمعة (1) وهو حديث صحيح وقد روي عن بن عمر أنه قال ما رأيت رسول الله ﷺ مفرطاً يوماً جمعة قط ذكره بن أبي شيبه عن حفص بن غياث عن ليث بن أبي سليم عن عمير بن أبي عمير عن بن عمر

وروي عن بن عباس أنه كان يصوم يوم الجمعة
ويُـواظب عليـه
وأما الذي ذكره مالك فيقولون إنه محمد بن
المنكدر وقيل إنه صفوان بن سليم عن رجل من
بني حشم أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول
الله ﷺ من صام يوم الجمعة كتب له عشرة أيام
عددهن من أيام الآخرة لا تشاكلهن أيام الدنيا
رواه علي بن المديني وغيره عن الدراوردي
وأما الآثار عن النبي ﷺ في النهي عن صيام يوم
الجمعة فحديث جابر
على أنه قد روي عنه أنه سئل عن صيام يوم
الجمعة فقال قد نهى رسول الله ﷺ أن يفرد
بصوم
وحديث أبي هريرة وغيره

فأما حديث جابر فحدثنا عبد الله بن محمد بن
أسد قال حدثنا حمزة بن محمد بن علي قال حدثنا
أحمد بن شعيب قال أخبرنا قتيبة بن سعيد قال
حدثنا سفيان عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه
عن محمد بن عباد قال سألت جابر بن عبد الله
وهو يطوف بالبيت أنهى رسول الله ﷺ عن صيام
يوم الجمعة قال نعم ورب هذا البيت

الاستذكار ج: 3 ص: 381

وحدثنا عبد الله قال حدثنا حمزة قال حدثنا أحمد
قال حدثنا عمر بن علي قال حدثنا يحيى القطان
قال حدثنا بن جريج قال أخبرني محمد بن عباد بن
جعفر قال قلت لجابر أسمع رسول الله ﷺ نهى
أن يفرد يوم الجمعة بصوم قال أي ورب الكعبة
هكذا رواه فأسقط من الإسناد عبد الحميد بن
جبير بن شيبه وتابعه على ذلك النضر بن شميل

وحفص بن غيث
وأما حديث أبي هريرة فحدثنا عبد الله قال حدثنا
حمزة قال حدثنا أحمد بن شعيب قال أخبرنا محمد
بن منصور والحارث بن مسكين قراءة عليه -
واللفظ له - عن سفيان عن عمرو بن دينار عن
يحيى بن جعدة عن عبد الله بن عمرو القارئ قال
سمعت أبا هريرة يقول ما أنا نهيت عن صيام يوم
الجمعة محمد (ﷺ) ورب هذا البيت نهى عنه (1)

وعلى هذا حديث أبي هريرة عن النبي (ﷺ) أنه نهى
عن صيام يوم الجمعة إلا أن يصام قبله أو بعده
وروت جويرية زوج النبي (ﷺ) عن النبي (ﷺ) مثل ذلك
وهذه الآثار كلها ذكرها النسائي وأبو داود وابن
أبي شيبة
والأصل في صوم يوم الجمعة أنه عمل بر لا يمتنع
منه إلا بدليل لا معارض له
وأما الذين كرهوا صيامه من الصحابة والتابعين
فبشهود يوم العيد فلذلك كرهوا صومه
ومنهم من قال يفطره ليقوى على الصلاة ذلك
اليوم كما قال بن عمر لا يصام يوم عرفة بعرفة
من أجل القسوة على الدعاء
ذكر بن أبي شيبة عن عمران بن ظبيان عن حكيم
بن سعد عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -
قال من كان منكم متطوعاً من الشهر أياماً فليكن
في صومه يوم الخميس ولا يصوم يوم الجمعة
فإنه يوم طعام وشراب وذكر فيجمع الله يومين
صالحين يوم صيامه ويوم نسكه مع المسلمين
وذكره الشعبي ومجاهد أن يتعمد يوم الجمعة
بصوم

وذكر عن جرير بن مغيرة عن إبراهيم أنهم كرهوا صوم يوم الجمعة ليقووا على الصلاة وعن وكيع عن سفيان عن عاصم عن بن سيرين قال لا تخصوا يوم الجمعة بصوم بين الأيام ولا ليلة الجمعة بقيام بين الليالي وممن كره صوم يوم الجمعة الزهري وأحمد وإسحاق وقال الشافعي لا يتبين لي أنه نهى عن صيام يوم الجمعة إلا على الاختيار تم كتاب الصيام بحمد الله وعونه وتأيدته ونصره

الاستدكار ج: 3 ص: 383

1 (19 كتاب الاعتكاف)

1 (باب ذكر الاعتكاف)

649 - ذكر فيه مالك عن بن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يدني إلي رأسه فأرجله (1) وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان (2) قال أبو عمر قد ذكرنا في التمهيد اختلاف أصحاب مالك عليه في إسناد هذا الحديث ومثله واختلاف أصحاب بن شهاب عليه في ذلك أيضا وبيننا ذلك كله هنالك والحمد لله

وأما الاعتكاف في كلام العرب فهو القيام على الشيء والمواظبة عليه والملازمة له وأما في الشريعة فمعناه الإقامة على الطاعة وعمل البر على حسب ما ورد من سنن الاعتكاف فما أجمع العلماء عليه من ذلك أن الاعتكاف جائز الدهر كله إلا الأيام التي نهى رسول الله ﷺ عن

صيامها فإنها موضع اختلاف لاختلافهم في جواز الاعتكاف بغير صوم

الاستدكار ج: 3 ص: 384

وأجمعوا أن سنة الاعتكاف المندوب إليها شهر
رمضان كله أو بعضه وأنه جائز في السنة كلها إلا
مما ذكرنا
وأجمعوا أن الاعتكاف لا يكون إلا في مسجد لقوله
تعالى وأنتم عاكفون في المساجد في الآية
المذكورة يعني في البقرة 187
فذهب قوم إلى أن الآية خرجت على نوع من
المساجد وإن كان لفظه العموم فقالوا لا اعتكاف
إلا في مسجد نبي كالكعبة أو مسجد الرسول ﷺ أو
بيت المقدس لا غير
وروي هذا القول عن حذيفة بن اليمان وسعيد بن
المسيب

ومن حجتها أن الآية نزلت على النبي ﷺ وهو
معتكف في مسجده وكان القصد والإشارة إلى
نوع ذلك المسجد مما بناه نبي
وقال آخرون لا اعتكاف إلا في مسجد تجمع فيه
الجمعة لأن الإشارة في الآيات عندهم إلى ذلك
الجنس من المساجد
روي هذا القول عن علي بن أبي طالب وابن
مسعود وبه قال عروة بن الزبير والحكم بن عيينة
وحمام والزهري وأبو جعفر محمد بن علي وهو
أحمد قولي مالك
وقال آخرون الاعتكاف في كل مسجد جائز
روي عن سعيد بن جبير وأبي قلابة وإبراهيم
النخعي وهمام بن الحارث وأبي سلمة بن عبد
الرحمن وأبي الأحوص والشعبي
وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والثوري وهو أحد
قولي مالك وبه يقول بن علي وداود والطبري
وحجتهم حمل الآية على عمومها في كل مسجد

650 - وقال مالك في الموطأ أنه سأل بن شهاب عن الرجل يعتكف هل يدخل لحاجته تحت سقف فقال نعم لا بأس بذلك قال مالك الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه ولا أراه كره الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها وإلا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه إلى الجمعة أو يدعها فإن كان

الاستذكار ج: 3 ص: 385

مسجدا لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب علي صاحبته إتيان الجمعة في مسجد سواه فإني لا أرى بأسا بالاعتكاف فيه لأن الله تبارك وتعالى قال وأنتم عاكفون في المساجد البقرة 187 فعم الله المساجد كلها ولم يخص شيئا منها وقال الشافعي لا يعتكف في غير المسجد الجامع إلا من الجمعة إلى المسجد قال والاعتكاف في المسجد الجامع أحب إلي قال ويعتكف المسافر والعبد والمرأة حيث شاؤوا ولا اعتكاف إلا في مسجد وذكر بن عبد الحكم عن مالك قال لا يعتكف أحد إلا في رحاب المسجد التي يجوز فيها الصلاة واختلفوا في مكان اعتكاف النساء قال الشافعي ما قدمنا عنه وقال مالك تعتكف المرأة في مسجد الجماعة ولا يعجبه اعتكافها في مسجد بيتها وقال الكوفيون لا تعتكف المرأة إلا في مسجد بيتها ولا تعتكف في مسجد الجماعة وسنريد هذا بيانا في باب قضاء الاعتكاف إن شاء الله وهناك ذكر مالك هذه المسألة قال أبو عمر في ترجيل عائشة شعر رسول الله وهو معتكف دليل على أن اليدين من المرأة ليستا بعورة ولو كانتا عورة لم تباشره بهما في

اعتكافه لأن المعتكف منهي عن المباشرة
قال الله عز وجل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون
ففي المساجد البقرة 187
ويدلك على ذلك أيضا أنها تنهى في الإحرام عن
لباس القفازين وتؤمر بستر ما عدا وجهها وكفيها
وهكذا حكمها في الصلاة تكشف وجهها وكفيها
وقد مضى ذكر ما هو عورة في كتاب الصلاة
وقد روى تميم بن سلمة وهشام بن عروة عن
عروة عن عائشة قالت كان النبي ﷺ يديني إلي
رأسه وهو مجاور وأنا في حجرتي فأرجله وأنا
حائض

الاستدكار ج: 3 ص: 386

وفي ذلك دليل على أن الحائض طاهر غير نجسة
إلا موضع النجاسة منها
وقد مضى هذا المعنى مجودا في باب الحيض
وأما قولها وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان
تعني رسول الله ﷺ ففي ذلك دليل على أن
المعتكف لا يشتغل بغير ملازمة المسجد للصلوات
وتلاوة القرآن وذكر الله أو السكوت ففيه سلامة
ولا يخرج من المسجد إلا لحاجة الإنسان كل ما لا
غنى بالإنسان عنه من منافعه ومصالحه وما لا
يقضيه عنه غيره
ومعنى ترجيل شعر رسول الله ﷺ استعمال كل ما
كان فيه صلاح بدنه من الغذاء وغيره مما يحتاج
إليه
ومن جهة النظر فإن المعتكف نادر جاعل على
نفسه المقام في المسجد لطاعة الله فواجب
عليه الوفاء بذلك وأن لا يشتغل بما يلهيه عن
الذكر والصلاة ولا يخرج إلا لضرورة كالمرض البين
والحيض في النساء وهذا في معنى خروجه
لحاجة الإنسان لأنها ضرورة

واختلف قول مالك في المعتكف يخرج لعذر غير ضرورة مثل أن يموت أبوه أو ابنه ولا يكون له من يقوم به أو شراء طعام يفطر عليه أو غسل النجاسة من ثوبه فروي عنه أنه من فعل ذلك كله يبتدئ اعتكافه وروي عنه أنه يبني وهو الأصح عندي قياساً على حاجة الإنسان 651 - وأما حديثه عن بن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المريض إلا وهي تمشي لا تقف فقد ذكرنا في التمهيد علل إسناده لأن عبد الرحمن بن مهدي والقطان روياه عن مالك عن بن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة ورواه أكثر أصحاب مالك كما رواه يحيى عن مالك عن عمرة عن عائشة لم يذكروا عروة ورواه الشافعي وطائفة من أصحاب مالك عن مالك عن عروة عن عائشة

وبين أصحاب بن شهاب فيه وفي المسند الذي قبله ضروب من الاضطراب قد ذكرنا أكثر ذلك في باب بن شهاب من التمهيد وفي حديثها هذا دليل على أن المريض لا يجوز عندها أن يعود المعتكف ولا يخرج لعيادته له عن اعتكافه

الاستذكار ج: 3 ص: 387

وأما قول مالك لا يأتي المعتكف حاجة ولا يخرج لها ولا يعين أحدا عليها ولا يشتغل بتجارة ولا يعرض لها ولا بأس أن يأمر بمصلحة أهله وبيع ماله وصلاحه ضيعته وقال بن القاسم عنه لا يقوم المعتكف لرجل يعزیه ولا يهنیه ولا يشهد عقد نكاح يقوم له من مكانه ولا يشتغل بالكلام في العلم وكتابه وجائز له ما خفف من الشراء قال في موطنه ولو كان المعتكف خارجاً لحاجة أحد لكان أحق ما يخرج إليه عيادة المريض والصلاة

على الجنائز واتباعها ولا يكون معتكفا حتى
يجتنب ما يجتنب المعتكف

652 - مالك عن بن شهاب أن رسول الله ﷺ كان
يذهب لحاجة الإنسان في البيوت
قال مالك لا يخرج المعتكف مع جنازة أبويه
653 - وذكر أنه سأل بن شهاب عن الرجل يعتكف
هل يدخل لحاجته تحت سقف قال نعم لا بأس
بذلك

قال أبو عمرو هو قول مالك
واختلف الفقهاء في اشتغال المعتكف بالأمر
المباحة أو المنسوبة إليها
فقال مالك ما ذكرناه عنه
وقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه للمعتكف أن
يتحدث ويبيع ويشترى في المسجد واشتغال ما لا
يأثم فيه وليس عليه صمت
واتفق مالك والشافعي وأبو حنيفة أن المعتكف لا
يخرج من موضع اعتكافه لشهود جنازة ولا لعيادة
مريض ولا يفارق موضع اعتكافه إلا لحاجة
الإنسان ومعانيهم متقاربة جدا في هذا الباب
وقال الثوري المعتكف يعود المريض ويشهد
الجنازة والجمعة وما لا يحسن به أن يضيع من
أمواره ولا يدخل تحت سقف إلا أن يكون ممره فيه
ولا يجلس عنده أهله ولا يوصيهم لحاجة إلا وهو
قائم أو ماش ولا يبيع ولا يشتري وإن دخل تحت
سقف بطل اعتكافه

الاستذكار ج: 3 ص: 388

وقال الحسن بن حي إذا دخل المعتكف بيتا غير
المسجد الذي هو فيه أو بيتا ليس في طريقه بطل
اعتكافه ويحضر الجنازة ويعود المريض في
المسجد ويشهد الجمعة ويخرج للوضوء ويكره أن
يبيع ويشترى
قال أبو عمر من الحجة لمالك ومن تابعه في هذا

الباب ما رواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج إلا لما لا بد منه ولا اعتكاف إلا بصوم ولا اعتكاف إلا في مسجد

جامع
قال أبو عمر لم يقل أحد في حديث عائشة هذا السنة إلا عبد الرحمن بن إسحاق ولا يصح الكلام عندهم إلا من قول الزهري وبعضه من كلام عروة وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه قال المعتكف لا يجيب دعوة ولا يعود مريضا ولا يشهد جنازة والحجة لمذهب الثوري ومن تابعه أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال من اعتكف فلا يرفث ولا يساب وليشهد الجمعة والجمعة ويوصي أهله إذا كانت له حاجة وهو صائم ولا يجلس عندهم ذكره عبد الرزاق عن معمر والثوري عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي وبه يأخذ عبد الرزاق وذكر الحسن الحلواني قال حدثنا محمد بن إسحاق قال حدثنا إسحاق الفزاري عن أبي إسحاق الشيباني عن سعيد بن جبير قال اعتكفت في مسجد الحي فأرسل إلي عمرو بن حريث يدعوني - وهو أمير على الكوفة - فلم آتته فعاد فلم آتته ثم عاد فلم آتته ثم عاد فأتته فقال ما يمنعك أن تأتينا قلت إني كنت معتكفا فقال وما عليك إن المعتكف يشهد الجمعة ويعود المريض ويمشي مع الجنازة ويجيب الإمام وبهذا كان يفتي سعيد بن جبير وعن بن جريج ومعمر عن الزهري قال لا يخرج المعتكف إلا إلى حاجة لا بد له منها غائطا وبولا ولا يشيع جنازة ولا يعود مريضا قال وقال عطاء إن عاد مريضا قطع اعتكافه

قال أبو عمر ذكر بن خواز بنداذ أن مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والثوري في المعتكف يأتي كعبيرة أنه قد بطل اعتكافه قال أبو عمر هؤلاء يبطلون الاعتكاف بترك سنة عمدا فكيف بارتكاب الكبيرة فيه وروي عن أبي حنيفة أن من سكر ليلا لم يفسد اعتكافه يعني إذا لم يتعمد السكر وأما قول مالك لم أسمع أحدا من أهل العلم يذكر في الاعتكاف شرطا وإنما الاعتكاف عمل من الأعمال مثل الصلاة والصيام والحج إلى آخر كلامه في هذا الباب من الموطأ ومعناه أن الشرط فيه لا يبطل شيئا من سنته ولا يجزئه إلا على سنته كسائر ما ذكر معه من أعمال البر

قول جماعة من العلماء منهم أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب قالوا على المعتكف الصوم وإن نوى ألا يصوم وبه قال بن شهاب الزهري وأبو عمر والأوزاعي قال أبو عمر أما الصلاة والصيام فأجمعوا أن لا مدخل للشرط فيهما وأما الحج فإنهم اختلفوا فيه فمن أجاز فيه الأشرط احتج بحديث ضباعة بنت

الزبير بن عبد المطلب أن رسول الله ﷺ قال لها أهلي بالحج واشرطي أن تحلي حيث حبست (1) وسنذكر هذه المسألة في موضعها من كتاب الحج مما فيها للعلماء من المذاهب إن شاء الله وأما الاعتكاف فالشرط فيه أنه متى عرضه ما يقطع عليه أن يبني إن شاء ولا يتدئف أكثر أهل العلم على ما قال مالك أنه إذا أتى ما يقطع اعتكافه ابتداء ولم ينفعه شرطه وعليه قضاء اعتكافه

ومنهم من أجاز له شرطه إذا اشترط في حين

دخوله فني اعتكفاه
ذكر عبد الرزاق عن شيوخه بالأسانيد أن قتادة
وعطاء وإبراهيم أجازوا الشرط للمعتكف في
البيع والشراء وعبادة المريض واتباع الجنازة
والجمعة وأن يأتي الخلاء في بيته ونحو ذلك

الاستذكار ج: 3 ص: 390

وزاد عطاء إن اشترط أن يعتكف النهار دون الليل
وأن يأتي بيته ليلا فذلك له
وعن علي بن أبي طالب وعبد الله له نيته
وقال الشافعي لا بأس أن يشترط إن عرض لي أمر
خرجت

وممن أجاز الشرط للمعتكف أحمد بن حنبل
وإسحاق بن راهويه إلا أن أحمد اختلف قوله فيه
فمرة قال أرجو أنه لا بأس به ومرة منع منه
وقال إسحاق أما الاعتكاف الواجب فلا أرى أن
يعود فيه مريضا ولا يشهد جنازة وأما التطوع فإنه
يشترط فيه حين يتدئ شهود الجنازة وعبادة
المرضى

واختلفوا في المعتكف يمرض ف قال مالك وأبو
حنيفة والشافعي يخرج فإذا صح رجع فأتى ما
بقي عليه من اعتكافه إذا كان ندرا واجبا عليه

وقال الثوري يتدئ
قال أبو عمر هذا إذا كان مرضه يمنعه معه المقام
واختلفوا في المعتكفة تطلق أو يموت عنها
زوجها ف قال مالك تمضي في إعتكافها حتى
تفرغ منه وتتم بقية عدتها في بيت زوجها
وقال الشافعي تخرج فإذا انقضت عدتها رجعت
واختلفوا في المعتكف يدخل بيتا ف قال بن عمر
وعطاء وإبراهيم لا يدخل تحت سقف
وبسبه قال إسحاق
وقال الثوري إن دخل بيتا غير مسجده بطل
اعتكافه

ورخص فيه بن شهاب ومالك والشافعي وأبو

حنيفة وأصحابهم
وكان الشافعي لا يكره للمعتكف أن يصعد المنارة
وهو قول أبي حنيفة وبه قال أبو ثور
وكره ذلك مالك ولم يرخص فيه
واختلفوا في المعتكف يصعد المئذنة ليؤذن ف
كره ذلك مالك والليث وقالوا لا يصعد على ظهر
المسجد

الاستذكار ج: 3 ص: 391

وقال الحسن بن حي لا بأس بذلك كله
قال أبو حنيفة أن يفعل لم يضره شيء ولا يفسد
اعتكافه ولو كانت خارج المسجد
وهو قول الشافعي
وقال مالك لا يشتمل المعتكف في مجالس أهل
العلم ولا يكتب العلم
وقال عطاء بن أبي رباح والأوزاعي وسعيد بن
عبد الرحمن والليث بن سعد والشافعي لا بأس أن
يأتي المعتكف مجالس العلماء في المسجد الذي
يعتكف فيه
قال أبو عمر من كره ذلك كما كرهه مالك فلأن
مجالس العلم شاغلة له كما جعل على نفسه
وقصده من الاعتكاف وإذا لم يشهد الجنازة ويعود
المريض على أن لا يتعدى اعتكافه إلى شيء من
أعمال البر إلا اعتكافه
وكما لا تقطع صلاة التطوع ولا غيرها لعمل بر
سواها من إصلاح بين الناس وغير ذلك فكذلك لا
يدع اعتكافه لما يشغله عنه من أعمال البر ومن
رخص في مشاهدته مجالس العلم في المسجد
فلأنه عمل لا ينافي اعتكافه وإنما يكره له ما
ينافي اعتكافه من اللهو والباطل والحرام
قال أبو عمر مالك أقرب بأصله من هؤلاء لأنهم
ذهبوا إلى أن المعتكف لا يشهد جنازة ولا يعود
مريضا إن شاء الله تعالى

1 (2 - باب ما لا يجوز الاعتكاف إلا به)

654 - مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد ونافعا مولى عبد الله بن عمر قال لا اعتكاف إلا بصيام بقول الله تبارك وتعالى في كتابه وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد البقرة 187 فإنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا أنه لا اعتكاف إلا بصيام

قال أبو عمر قول مالك وعلى ذلك الأمر عندنا أنه لا اعتكاف إلا بصيام في هذا الباب هو قول بن عباس على اختلاف عنده وهو قول عبد الله بن عمر وعائشة - رضي الله عنهم

الاستذكار ج: 3 ص: 392

ذكر بن وهب وعبد الرزاق قالوا أخبرنا بن جريج عن عطاء عن بن عباس وابن عمر قال لا اعتكاف إلا بصوم

وبه قال عروة بن الزبير وعامر الشعبي وابن شهاب الزهري وسفيان الثوري والأوزاعي والحسن بن حي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وقال الشافعي الاعتكاف جائز بغير صيام وهو قول علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - كلاهما قال المعتكف إن شاء صام وإن شاء لم يصم

وعن بن مسعود أنه قال ليس على المعتكف صوم إلا أن يجعله على نفسه

وبه قال الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وعمير بن عبد العزيز

وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق وابن علية وداود واختلف في هذه المسألة عن بن عباس وروى

عنه طاوس ليس على المعتكف صوم إلا أن يجعله
 على نفسه
 رواه أبو سهيل نافع بن مالك عن طاوس
 وروى عنه عطاء ومقسم وأبو فاختة لا اعتكاف إلا
 بصوم
 وكذلك روى ليث عن طاوس
 واختلف في هذه المسألة عن إبراهيم النخعي
 فروي عنه القولان جميعاً
 وكذلك اختلف فيها عن أحمد وإسحاق
 وأما أبو ثور فقوله فيها كقول الشافعي وهو
 اختيار المزني واحتج لمذهبه ومذهب الشافعي
 كذلك بحجج
 (منها) أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - نذر
 أن يعتكف ليلة فأمره رسول الله ﷺ أن يوفي
 بنذره وليس الليل موضع صيام
 (ومنها) أن صيام رمضان لا ينوي به أحد رمضان
 وغيره معاً ولا واجباً من الصيام ولا غير واجب
 ومعلوم أن اعتكاف رسول الله ﷺ كان في رمضان

(ومنها) أن ليل المعتكف ونهاره سواء وليس
 الليل بموضع الصيام
 وذكر الحميدي عن الدراوردي قال أخبرني أبو
 سهيل بن مالك قال اجتمعت أنا وبين شهاب عند
 عمر بن عبد العزيز فكان على امرأتي اعتكاف
 ثلاثة أيام في المسجد الحرام فقال بن شهاب لا
 يكون الاعتكاف إلا بصيام فقال عمر بن

الاستذكار ج: 3 ص: 393

عبد العزيز أمر رسول الله ﷺ قال لا قال فمن
 أبي بكر قال لا قال فمن عمر قال لا قال فمن
 عثمان قال لا قال أبو سهيل فانصرفت فوجدت
 طاوساً وعطاء فسألتهما عن ذلك فقال طاوس

كان بن عباس لا يرى على المعتكف صياماً إلا أن يجعله على نفسه قال عطاء وذلك رأيي وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل
1 (3 - باب خروج المعتكف للعيد)

هذا الباب والبابان اللذان بعده إلى آخر كتاب الاعتكاف لم يسمع ذلك يحيى عن مالك فرواه عن زياد بن عبد الرحمن عن مالك وقيل سمع الموطأ من زياد عن مالك ثم دخل إلى مالك فلم يتم الموطأ فاته منه عليه لمرضه وحضور أجله هذه الأبواب فتحملها عن زياد عنه لما فاته عن مالك أتى زيادا فرواها عنه عن مالك
655 - ذكر فيه مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا بكر بن عبد الرحمن اعتكف فكان يذهب لحاجته تحت سقيفة في حجرة مغلقة في دار خالد بن الوليد ثم لا يرجع حتى يشهد العيد
مع المسلمين
قال أبو عمر أما مشي أبي بكر بن عبد الرحمن تحت سقيفة حجرة خالد بن الوليد فقد مضى القول فيمن أجاز ذلك ومن كرهه في الباب الذي قبله
والأصل في الأشياء الإباحة حتى يقرع السمع ما يوجب الحظر ولم يمنع الله من ذلك ولا رسوله ولا اتفق الجميع على المنع منه ولا تقوم الحجة إلا من هذه الوجوه أو ما كان في معناها
656 - وأما قول مالك أنه رأى أهل العلم إذا اعتكفوا في العشر الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهلهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين قال مالك وبلغني ذلك عن أهل الفضل الذين مضوا وهو أحب ما سمعت إلي في ذلك
قال أبو عمر هذا من قوله يدل على أنه سمع الاختلاف في هذه المسألة وقد اختلف قوله فيها

فالأكثر عنه ما في موطنه أنه لا يخرج من معتكفه
من اعتكف العشر الأواخر إلا إلى المصلى وإن
خرج فلا شيء عليه

الاستذكار ج: 3 ص: 394

رواه بن القاسم عن مالك في المدونة وهو قول
بن القاسم
وقال بن الماجشون وسحنون يعيد اعتكافه
قال سحنون لأن السنة المجتمع عليها أن يبيت
في معتكفه حتى يصبح
قال أبو عمر لم يقل بقولهما أحد من أهل العلم
فيما علمت إلا رواية جاءت عن مالك ذكرها
إسماعيل في المبسوط لا وجه لها في القياس
لما وصفنا والصحيح عن مالك فيها ما ذكرنا ولم
يجتمع على ما ذكر سحنون أنها سنة مجمع عليها
والخلاف موجود فيها والخلاف لا حجة فيه
وذكر بن وهب عن الليث أن عقيلاً حدثه عن بن
شهاب أنه كان لا يرى بأساً أن ينصرف المعتكف
إلى أهله ليلة الفطر
وبه قال الليث بن سعد
قال أبو عمر هي مسألة استحباب ليصل المعتكف
اعتكافه بصلاة العيد فيكون قد وصل نسكاً بنسك
والله أعلم لأن ذلك لا واجب ولا لازم ولا سنة
مؤكدة لأن الأصل ليلة العيد ويوم العيد ليس
بموضع اعتكاف لا سيما عند من لا يراه إلا بصيام
ومع هذا فإن الذي ذكره مالك معلوم بالمدينة
وبالكوفة
ذكر بن أبي شيبه عن وكيع عن سفيان عن مغيرة
عن أبي معشر عن إبراهيم قال كانوا يستحبون
للمعتكف أن يبيت ليلة الفطر في المسجد حتى
يكون غدوه منه إلى العيد
وعن وكيع عن بن عمر عن عمران بن جرير عن
أبي مجلز قال يبيت ليلة الفطر في المسجد الذي
اعتكف فيه حتى يكون خروجه منه إلى مصلاه

وعن إسماعيل بن عليّة عن أيوب عن أبي قلابة
أنه فعل مثل ذلك
فهؤلاء من أهل الكوفة والبصرة أعلام إلى ما
حكاه مالك عن طائفة من فضلاء أهل المدينة
وعلمهم
ومذهب أحمد بن حنبل في ذلك على ما اختاره
مالك وأسستحبه
وكان الشافعي والأوزاعي يقولان يخرج من
اعتكافه إذا غربت الشمس من آخر أيامه
قال الشافعي إذا أراد أن يعتكف العشر الأواخر
دخل قبل الغروب فإذا أهل هلال شوال فقد أتم
العشر
وهو قول أبي حنيفة وأصحابه

الاستذكار ج: 3 ص: 395

قال أبو عمر قد أجمعوا في المعتكف في العشر
الأول أو الوسط من رمضان أنه يخرج إذا غابت
الشمس من آخر يوم من اعتكافه
وفي إجماعهم على ذلك ما يوهن ورواية من روى
يخرج من صبيحتها أو في صبيحتها وإجماعهم
على ذلك نقيض ما اختلفوا فيه من الخروج لمن
اعتكف العشر الأواخر ويدل على تصويب رواية
من روى يخرج فيها من اعتكافه يعني بعد الغروب
والله أعلم
والصحيح في تحصيل مذهب مالك أن يقام
المعتكف ليلة الفطر في معتكفه وخروجه منه
إلى العيد استحباب وفضل لا إيجاب وهو الذي ذكر
فيه قوله في موطنه بل قد نص عليه وبالله
التوفيق

1 (4 - باب قضاء الاعتكاف)

657 - مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد

الرحمن عن عائشة أن رسول الله ﷺ أراد أن يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه وجد أخية خباء عائشة وخباء حفصة وخباء زينب فلما رآها سأل عنها فقيل له هذا خباء عائشة وخباء زينب فقال رسول الله ﷺ البر تقولون بهن ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشرا من شوال قال أبو عمر كذا روى يحيى بن يحيى هذا الحديث عن مالك عن بن شهاب ولم يتابعه على روايته عن مالك عن بن شهاب أحد من رواة الموطأ والحديث معروف عن مالك وغيره عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة ولم يروه بن شهاب أصلا ولا يعرف هذا الحديث لابن شهاب لا من رواية مالك ولا من رواية غيره من أصحابه وإنما هو في الموطأ وغيره لمالك عن يحيى بن سعيد كذلك رواه جماعة الموطأ عن مالك وكذلك رواه أصحاب يحيى بن سعيد عنه عن عمرة لا يذكر عائشة ومنهم من يرويه عن مالك عن يحيى بن سعيد لا يذكر عمرة

الاستذكار ج: 3 ص: 396

وقد ذكرنا كثيرا من طرقه بذلك عن يحيى بن سعيد في التمهيد وذكره البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة أن النبي ﷺ أراد أن يعتكف وساقه بكماله وذكره البخاري أيضا عن أبي النعمان عارم بن الفضل عن حماد بن زيد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قال أبو عمر هذا الحديث أدخله مالك في باب قضاء الاعتكاف

وهو أعظم ما اعتمد عليه من فقه

ومعنى ذلك عندي - والله أعلم - أن رسول الله ﷺ كان قد عزم على اعتكاف العشر الأواخر من رمضان فلما رأى ما كرهه من تنافس زينب وحفصة وعائشة في ذلك وخشي أن يدخل نيتهن داخله انصرف ثم وفى الله عز وجل بما نواه من فعل المبر فاعتكف عشرا من شوال وفي ذلك جواز الاعتكاف في غير رمضان وهو أمر لا خلاف فيه

وأما قوله في الحديث المبر تقولون بهن فمعناه يظنون بهن البر وأنا أخشى عليهن أن يردن الكون معي على ما يريد النساء من الانفراد بالأزواج في كل حين وإن لم يكن حين جماع فكأنهن مع إرادتهن لذلك لم يكن اعتكافهن خالصا لله فكره لهن ذلك وهو معنى قوله في غير حديث مالك المبر تردن - أو يردن كأنه تويخ أي ما أظنهن يردن البر

وقد يجوز أن يكون رسول الله ﷺ كره لأزواجه الاعتكاف لشدة مؤنته لأن ليله ونهاره سواء قال مالك لم يبلغني أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا بن المسيب ولا أحدا من سلف هذه الأمة اعتكف إلا أبا بكر بن عبد الرحمن وذلك - والله أعلم - لشدة الاعتكاف ولو ذهب ذاهب إلى أن الاعتكاف للنساء مكروه بهذا الحديث لكان مذهبها ولولا أن بن عيينة وهو حافظ ذكر فيه أنهن استأذنه في الاعتكاف لقطعت بأن الاعتكاف للنساء في المساجد غير جائز

وما أظن استأذانهن محفوظا ولكن بن عيينة حافظ وقد تابعه الأوزاعي وابن فضيل في أن عائشة استأذنته لنفسها وبعضهم يقول إن عائشة استأذنته لنفسها وحفصة في الاعتكاف فأذن لمن

استأذنته منهن ورسول الله (ﷺ) أعلم فيما في نيتهن

الاستذكار ج: 3 ص: 397

وفي هذا الحديث من الفقه أن الاعتكاف يلزم مع النية بالدخول فيه فإذا دخل الإنسان ثم قطعه لزمه قضاءه قضاءً وإنما قلنا إنه يلزمه بالنية مع الدخول وإن لم يكن في حديث مالك ذكر دخوله ﷺ في ذلك الاعتكاف الذي قضاه إلا في رواية بن عيينة لهذا الحديث أن رسول الله ﷺ كان إذ أراد أن يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه فلما صلى الصبح - يعني في المسجد - وهو موضع اعتكافه مع عقد نية على ذلك والنية هي الأصل في الأعمال وعليها تقع المجازات فمن هنا - والله أعلم - قضى اعتكافه

ففي ذلك في شـوال ﷺ وقد ذكر سنيد قال حدثنا معمر بن سليمان عن كهمس عن معبد بن ثابت في قوله عز وجل ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله التوبة 75 إنما هو شيء يروه في أنفسهم ولم يتكلموا به ألا تسمع إلى قوله تعالى في الآية أن الله يعلم سرهم ونجواهم وأن الله علام الغيوب التوبة 78 قال وحدثنا معتمر وقال ركبت البحر فأصابتنا ريح شديدة فنذروا معنا نذرا ونويت أنا شيئاً لم أتكلم به فلما قدمت البصرة سألت أبا سليمان التيمي فقال يا بني فـء به

فغير نكير أن يكون النبي ﷺ قضى الاعتكاف من أجل أنه كان قد نوى أن يعمله وإن لم يدخل فيه لأنه كان أوفى الناس لربه بما عاهده عليه وأبدرهم إلى طاعته فإن كان دخل فيه فالقضاء واجب عند العلماء لا يختلف في ذلك الفقهاء وإن

كان لم يدخل فيه فالقضاء مستحب لمن هذه حاله عند أهل العلم مندوب إليه أيضا مرغوب فيه ومن العلماء من أوجب قضاءه عليه من أجل أنه كان عقد عليه نيته والوجه عندنا ما ذكرنا ومن جعل على المعتكف قضاء ما قطعه من اعتكافه قاسه على الحج التطوع يقطعه صاحبه عمدا أو مغلوبا وقد ذكرنا حكم قطع الصلاة التطوع والصيام التطوع وما للعلماء في ذلك من المذاهب فيما مضى من هذا الكتاب وذكر الأثرم قال سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن النساء أيعتكفن قال نعم وقد ذكرنا طرفا من اختلاف العلماء في مكان معتكف النساء في أول باب الاعتكاف وقد ذكرنا ها هنا ما هو على شرطنا

الاستذكار ج: 3 ص: 398

قال مالك لا يعجبني أن تعتكف المرأة في مسجد بيتها ولتعتكف في مسجد الجماعة وقال أبو حنيفة لا تعتكف المرأة إلا في مسجد بيتها ولا تعتكف في مسجد الجماعة وقال الثوري اعتكاف المرأة في بيتها أفضل من اعتكافها في المسجد وهو قول إبراهيم قال أبو عمر من حجة من أجاز اعتكاف المرأة حديث بن عينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة هذا لأن فيه أنهن استأذنه في الاعتكاف فأذن لهن فضربن أخبيتهن في المسجد ثم منعهن بعد ومعلوم أن منعه لهن كان لغير المعنى الذي أذن لهن من أجله وقال أصحاب أبي حنيفة إنما جاز لهن ضرب أخبيتهن في المسجد للاعتكاف من أجل أنهن كن مع رسول الله

وللنساء أن يعتكفن في المسجد مع أزواجهن
وكما أن للمرأة أن تسافر مع زوجها كذلك لها أن
تعتكف معه
وقال من لم يجز اعتكافهن في المسجد أصلاً إنما
ترك رسول الله ﷺ الاعتكاف إنكاراً عليهن قال
ويدل على ذلك قوله ﷺ البر يردن أي ليس هذا ببر
ولم يختلفوا أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من
صلاتها في المسجد فكذلك الاعتكاف
قال أبو عمر ليس في حديث مالك في هذا الباب
ذكر دخول النبي ﷺ في ذلك الاعتكاف الذي قضاه
أي وقفت هـ
وقد ذكره غيره
حدثنا سعيد بن نصر حدثنا قاسم حدثنا محمد بن
إسماعيل حدثنا الحميد قال سفيان بن عيينة قال
سمعت يحيى يحدث عن عمرة عن عائشة قالت
أراد رسول الله ﷺ أن يعتكف العشر الأواخر من
شهر رمضان فسمعت بذلك فاستأذنته فأذن لي
ثم استأذنته حفصة فأذن لها ثم استأذنته زينب
فأذن لها قالت وكان رسول الله ﷺ إذا أراد أن
يعتكف صلى الصبح ثم دخل معتكفه فلما صلى
الصبح رأى في المسجد أربعة أبنية (1) وذكر
الحديث

الاستذكار ج: 3 ص: 399

وذكره البخاري قال حدثنا محمد بن سلام قال
حدثنا محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن
سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت
كان رسول الله ﷺ يعتكف في كل رمضان وإذا
صلى الغداة دخل مكانه الذي يعتكف فيه قال
فاستأذنته عائشة وذكر الحديث
وذكره أبو داود قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة

قال حدثنا أبو معاوية ويعلى بن عبيد عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه وذكر

بقافي الحديث
قال أبو عمر لا أعلم أحدا من فقهاء الأمصار قال بهذا الحديث مع ثبوته وصحته في وقت دخول المعتكف موضع اعتكافه إلا الأوزاعي والليث بن سعد وقد قال به طائفة من التابعين وروى بن وهب عن الليث قال إنما يدخل المعتكف المسجد للاعتكاف قبل الفجر ليلة إحدى وعشرين

وذكر الأثرم قال سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن المعتكف في أي وقت يدخل معتكفه فقال يدخل قبل غروب الشمس فيكون يتدي ليلته فقيل له قد روى يحيى بن سعيد عن عمرة أن النبي ﷺ كان يصلي الفجر ثم يدخل معتكفه (1)

فسكت
قال وسمعت مرة أخرى يسأل عن المعتكف في أي وقت يدخل معتكفه فقال قد كنت أحب له أن يدخل معتكفه في أول الليل حتى يبيت فيه ويتدي ولكن حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن

عائشة أن النبي ﷺ كان يدخل معتكفه إذا صلى **الغداة**

قيل فمتى يخرج قال يخرج منه إلى المصلى قال أبو عمر اتفق مالك والشافعي وأبو حنيفة على خلاف هذا الحديث إلا أنهم اختلفوا في وقت دخول المعتكف المسجد للاعتكاف إذا نذره أياما وليالي أو يوما واحدا فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة إذا أوجب على نفسه اعتكاف شهر دخل المسجد قبل غروب الشمس

قال مالك ومن أراد أن يعتكف يوما أو أكثر يدخل معتكفه قبل مغيب الشمس من ليلة ذلك اليوم وقال الشافعي إذا قال لله علي اعتكاف يوم دخل قبل طلوع الفجر وخرج بعد غروب الشمس خلاف قوله في الشهر وقال زفر بن الهذيل والليث بن سعد يدخل قبل طلوع الفجر والشهر واليوم عندهما سواء تقدم وروي مثل ذلك عن أبي يوسف وقال الأوزاعي بظاهر حديث عائشة المذكور قال يصلي في المسجد الصبح ويقوم إلى معتكفه وقال أبو ثور إذا أراد اعتكاف عشرة أيام دخل في اعتكافه قبل طلوع الفجر وإذا أراد عشر ليال دخل قبل غروب الشمس قال أبو عمر ذهب هؤلاء إلى أن الليل لا يدخل في الاعتكاف إلا أن يتقدمه اعتكاف النهار لأن الليل ليس بموضع اعتكاف فلا يصلح الابتداء به وذهب أولئك إلى أن الليل تبع للنهار على كل حال فلذلك ابتدؤوا به والله أعلم وأما قوله في حديث مالك ثم اعتكف عشرا من شوال فقد مضى القول في وجوب قضاء الاعتكاف للباد والقاطع بعذر وبغير عذر ومضى مع ما قضى النبي ﷺ اعتكافه كل ذلك في هذا الباب والحمد لله ومضى في الباب قبله خروج المعتكف لمرض يعرض له واختلاف العلماء في حكمه فقول مالك في موطنه أصح ما روي عنه في ذلك أن المريض يتم ما بقي عليه من اعتكافه إذا صح واحتج مالك بحديثه في هذا الباب أن النبي ﷺ أراد الاعتكاف في رمضان فلم يعتكف واعتكف عشرا من شوال (1) قال مالك والمتطوع في الاعتكاف والذي عليه

الاعتكاف أجرهما سواء فيما يحل لهما ويحرم
عليهما

قال ولم يبلغني أن رسول الله ﷺ كان اعتكافه إلا
تطوعا

الاستذكار ج: 3 ص: 401

قال أبو عمر هذا قوله مع جملة العلماء لأن
الاعتكاف وإن لم يكن واجبا لا على من نذره فإنه
يجب بالدخول فيه كالصلاة النافلة والحج والعمرة
التي

وقد اختلف العلماء في أقل ما يلزمه ها هنا ولم

يرو في شيء من الآثار أن رسول الله ﷺ جعل
على نفسه اعتكافا

وذلك دليل على أن اعتكافه كان تطوعا

وقد أوضحنا وجه قضائه عشرا من شوال في
اعتكافه بما لا معنى لإعادته ها هنا

واختلف العلماء في أقل مدة الاعتكاف ف روى

بن وهب عن مالك أن أقله عنده ثلاثة أيام

وذكر بن حبيب أن أقله عنده يوم وليلة

وقال بن القاسم في المدونة وقفت مالكا على

ذلك فأنكره وقال أقله عشرة أيام

قال أبو عمر هذا على الاستحراق لأن مالكا قال

من عليه الجمعة فلا يعتكف في غير مسجد الجامع

إلا من الجمعة إلى الجمعة

وهو قول الشافعي

ولا حد عند أبي حنيفة والشافعي وأكثر الفقهاء

في أقل مدته

وروى بن جريح عن عطاء عن بن أمية قال إنني

لأمكنث ساعة معتكفا

قال عطاء وسمعت أنه لا يكون الاعتكاف أقل من

ثلاثين يوما

قال عطاء والاعتكاف ما مكث فيه المعتكف

قال مالك في المرأة إنها إذا اعتكفت ثم حاضت

في اعتكافها إنها ترجع إلى بيتها فإذا طهرت رجعت إلى المسجد أية ساعة طهرت ثم تبني على ما مضى من اعتكافها ومثل ذلك المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين فتحيض ثم تطهر فتبني على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك قال أبو عمر حكم المعتكفة تحيض كحكم من نذر صيام أيام متتابعات أو كان عليه أيام متتابعات صيام متتابع وعلى ما ذكره مالك جماعة الفقهاء وقد مضى القول فيمن كان عليه أيام متتابعات فمرض أو امرأة كان عليها صيام متتابع فمرضت أو حاضت في باب صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاھر بما أغنى عن إعادته وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال إذا حاضت المعتكفة خرجت إلى بيتها فإذا طهرت قضت ذلك

الاستذكار ج: 3 ص: 402

وعن بن جريج عن عطاء قال إذا حاضت المعتكفة خرجت فإذا طهرت رجعت إلى موضعها قلت فيطؤها زوجها في يوم طهرها قال لا قلت فإن كانت مريضة قال تخرج إلى بيتها فإذا صحت رجعت إلى موضعها قلت أيطؤها زوجها في مرضها قال لا إن وطئ الحائض في طهرها أو المريضة في مرضها فسد اعتكافها ولم يكن لها البناء على ما مضى وبالله التوفيق

1 (5 - باب النكاح في الاعتكاف)

قال مالك لا بأس بنكاح المعتكف نكاح الملك (1) ما لم يكن المسيس (2) والمرأة المعتكفة أيضا تنكح نكاح الخطبة ما لم يكن المسيس ويحرم على المعتكف من أهله بالليل ما يحرم عليه منهن بالنهـار

ولا يحل لرجل أن يمس امرأته وهو معتكف ولا يتلذذ منها بقبلة ولا غيرها ولم أسمع أحدا يكره للمعتكف ولا للمعتكفة أن ينكحها في اعتكافهما ما لم يكن المسيس وكذلك الصائم ينكح في ليل صيامه وليس للمحرم إلى آخر كلامه قال أبو عمر قال الله عز وجل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد البقرة 187 فأجمع العلماء على أنه إن وطئ في اعتكافه عامدا في ليل أو نهار يبداً اعتكافه وروي عن بن عباس ومجاهد والضحاك قالوا كانوا يجامعون وهم معتكفون حتى نزلت ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وقال بن عباس كانوا إذا اعتكفوا يخرج أحدهم إلى الغائط جامع امرأته ثم اغتسل ورجع إلى اعتكافه فنزلت الآية وأجمعوا أن قوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد قد اقتضى الجماع واختلوا فيما دونه من القبلة واللمس والمباشرة فقال مالك من أفطر في اعتكافه يوماً عامداً أو جامع ليلاً أو نهاراً ناسياً أو قبل أو لمس أو باشر فسد اعتكافه أنزل أو لم ينزل لقوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد إن باشر أو قبل أو نزل فسد اعتكافه

الاستذكار ج: 3 ص: 403

وقال الشافعي إن باشر فسد اعتكافه وقال في موضع آخر لا يفسد الاعتكاف إلا بالوطء الذي يوجب الحياء وهو قول عطية وقال أبو ثور إذا جامع دون الفرج أفسد اعتكافه وقال الزهري والحسن ويجب عليه ما يجب على الواطئ في رمضان

وروى بن عيينة والثوري عن بن أبي نجيح عن مجاهد عن بن عباس قال إذا جامع المعتكف بطل اعتكافه

وبه قال سعيد بن المسيب والقاسم وسالم وعطاء وجماعة الفقهاء وكلهم يلزمه الاستئناف إلا الشعبي فإنه قال يتم ما بقي وقال مجاهد يتصدق بدينارين قال أبو عمر فساد الاعتكاف بالوطء لا شك فيه والعزم في الكفارة مختلف فيه ولا حجة لمن أوجبه فإن كان الاعتكاف في رمضان ووطئ فيه فكفارته كفارة الجماع في رمضان أو كان في غير رمضان فلا كفارة عليه وعليه قضاء اعتكافه ولا أعلم خلافا في المعتكف يطأ أهله عامدا أنه قد أفسد اعتكافه كما يفسد صومه لو فعل ذلك فإن وطئ ناسيا فكل على أصله يقضي بفساد الصوم بالوطء ناسيا فالاعتكاف كذلك عنده فاسد ومن لم يفسد الصوم بالوطء ناسيا لم يفسد لذلك الاعتكاف وبالله التوفيق

1 (6 - باب ما جاء في ليلة القدر)

658 - مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري أنه قال كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها من صباحها من اعتكافه قال من اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر وقد رأيت هذه الليلة ثم أنسيتها وقد رأيتني

أسجد من صباحها في ماء وطين فالتمسوها في العشر الأواخر والتمسوها في كل وتر قال أبو سعيد فأمطرت السماء تلك الليلة وكان المسجد على عريش فوكف المسجد (1) -

قال أبو سعيد فأبصرت عينا رسول الله ﷺ انصرف وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين من صبح ليلة إحدى وعشرين قال أبو عمر في هذا الحديث دليل على أن الاعتكاف في رمضان سنة لأن رسول الله ﷺ كان يواظب على الاعتكاف فيه وما واظب عليه فهو سنة

والدليل على أنه كان يعتكف في كل رمضان قوله كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الوسط من رمضان وهذا اللفظ يدل على المداومة وفي رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد في هذا الحديث بيان ذلك عن عائشة قالت كان

رسول الله ﷺ يعتكف في كل رمضان وأما قوله حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها من صبيحتها من اعتكافه هكذا رواه يحيى بن بكير والشافعي عن مالك يخرج فيها من صبيحتها ورواه القعني وبن وهب وبن القاسم وجماعة عن مالك وقالوا فيه وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه

وقد ذكرنا مسألة خروج المعتكف في العشر الأواخر أي وقت هو في باب خروج المعتكف إلى العيد

وأما خروج من اعتكف العشر الوسط أو اعتكف في أول الشهر فروي بن وهب وبن عبد الحكم عن مالك قال من اعتكف أول الشهر أو وسطه فليخرج إذا غابت الشمس من آخر يوم من

اعتكافه وإن اعتكف في آخر الشهر فلا ينصرف إلى بيته حتى يشهد العيد وكذلك بلغني عن النبي

قال أبو عمر لا أعلم خلافا في المعتكف في غير رمضان أو في العشر الأول أو الوسط من رمضان أنه لا يخرج من اعتكافه إلا إذا غربت الشمس من آخر أيام اعتكافه

الاستذكار ج: 3 ص: 405

وهذا يعضد ويشهد بصحة رواية من روى يخرج فيها من اعتكافه وأن رواية من روى يخرج من صبيحتها وهم وأظن الوهم دخل عليهم من مذهبهم في خروج المعتكف العشر الأواخر في صبيحة يوم الفطر

حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا أبو سلمة القعنبي قال حدثنا مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري قال

كان رسول الله ﷺ يعتكف في العشر الأوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه (1) وذكر الحديث

وروى البخاري عن عبد الله بن منير عن هارون بن إسماعيل عن علي بن المبارك عن يحيى بن كثير عن أبي سلمة أنه سأل أبا سعيد الخدري قال قلت

هل سمعت من رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر قال

نعم اعتكف رسول الله ﷺ العشر الأوسط من رمضان فخرجنا صبيحة عشرين فخطبنا رسول

الله ﷺ صبيحة عشرين فقال إنني أريت ليلة القدر فذكر الحديث

كذا قال صبيحة عشرين وهذا خلاف ما رواه مالك

وغيره في حديث أبي سعيد الخدري هذا والوجه عندي - والله أعلم - انه أراد خطبهم غداة عشرين ليعرفهم أنه اليوم الآخر من أيام اعتكافهم وأن الليلة التي تلك الصبيحة هي ليلة إحدى وعشرين هي المطلوب فيها ليلة القدر بما رأى من الرؤيا وقوله إني أريتها ثم أنسيتها ورأيتني أسجد من صبيحتها في ماء وطين فالتمسوها في العشر الأواخر والتمسوها في كل وتر فهذا يدل على أن ليلة القدر تنتقل ويخيل أن يكون قوله التمسوها في العشر الأواخر يعني في الوتر منها أي في ذلك العام والله أعلم ويحتمل أن يكون ذلك في

الأغلب من كل عام ورؤياه صلى الله عليه وسلم دلته على أنها من ذلك العام في الأيام الباقية من شهر رمضان وهي العشر الأواخر وأنها في الوتر منها فلذلك خاطبهم ثم خاطبهم به والله أعلم

ويدل على هذا التأويل اختلاف الأحاديث عنه صلى الله عليه وسلم واختلاف العلماء فيها على ما نراه في هذا الباب إن شاء الله
حدثنا إبراهيم بن شاكر قال حدثنا محمد بن أحمد قال حدثنا محمد بن

الاستذكار ج: 3 ص: 406

أيوب قال حدثنا أحمد بن عمرو البزار قال حدثنا أحمد بن منصور قال حدثنا عبد الرحيم بن شريك عن أبيه عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التمسوا ليلة القدر في العشر الأواخر فإني قد رأيتها فنسيتها وهي ليلة

مطرح ر وريح
أو قال فطرح ر وريح
قال أبو عمر هذا يدل على أنه أراد في ذلك العام والله أعلم
وأما قوله وكان المسجد على عريش فوكف فإنه

أراد أن سقفه كان معرشا بالجريد من غير طين
ولذلك كان يكتف
وقوله فوكف يعني هطل فتبلل المسجد من ذلك
مـ وطيمن
وقد اختلف قول مالك في الصلاة في الطين على
حسب اختلاف الأحوال فمرة قال لا يجزيه إلا أن
ينزل بالأرض ويسجد عليها على حسب ما يمكنه
استدلالا بهذا الحديث لقوله فيه فانصرف رسول
الله ﷺ وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين ومرة
قال يجزيه أن يومئ إيماء ويجعل سجوده أخفض
من ركوعه يعني إذا كان الماء قد أحاط به
أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن قال
حدثنا محمد بن عمر بن يحيى بن حرب قال حدثنا
علي بن حرب قال حدثنا سفيان بن عيينة عن
عمرو بن دينار عن جابر بن زيد أنه قال أوما في
مـ وطيمن
قال عمرو وما رأيت أعلم من جابر بن زيد
وقد ذكرنا في التمهيد حديث يعلى بن أمية قال
كنا مع رسول الله ﷺ فأصابتنا السماء فكانت البلة
من تحتنا والسماء من فوقنا ونحن في مضيق
فحضرت الصلاة فأمر رسول الله ﷺ بلالا فأذن
وأقام وتقدم رسول الله يصلي على راحلته
والقوم على راحلتهم يومئ إيماء يجعل السجود
أخفض مـ من الركوع
وقد ذكرنا هذا من طرق في التمهيد وعن جماعة
من التابعين مثل ذلك بالأسانيد
وقال الأثرم سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن
الصلاة المكتوبة على الراحلة فقال في شدة
الحرب وأما الأمن فلا إلا في موضعين التطوع
وفي الطين المحيط به
وقد تكلمنا على هذه المسألة في التمهيد وأتينا

منه ها هنا وفي كتاب الصلاة بما فيه كفاية
والحمد لله

الاستذكار ج: 3 ص: 407

وفي هذا الحديث ما يدل أن السجود على الأنف
والجبهة جميعا واجتمع العلماء على أنه إذا سجد
على جبهته وأنفه فقد أدى فرض سجوده
واختلفوا فيمن سجد على أنفه دون جبهته أو
على جبهته دون أنفه فقال مالك يسجد على
جبهته وأنفه فإن سجد على أنفه دون جبهته لم
يجزه وإن سجد على جبهته دون أنفه فقد أدى ولا
إعادة عليه
وقال الشافعي لا يجزيه حتى يسجد على جبهته
وأنفه
وهو قول الحسن بن حي
واحتج الشافعي بحديثه في هذا الباب ويقوله -
عليه السلام - أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء
وذكر منها الوجه
وبان في حديث أبي سعيد هذا أن سجوده على
وجهه كان على جبهته وأنفه
وروى حماد بن سلمة عن عاصم الأحول عن
عكرمة أن رسول الله ﷺ قال من لم يضع أنفه في
الأرض في سجوده فلا صلاة له
وقال أبو حنيفة إذا سجد على جبهته أو ذقنه أو
أنفه أجزاء
وحجته حديث بن عباس عن النبي - عليه السلام -
أمرت أن أسجد على سبعة أرباب (1) فذكر منها
الوجه
قالوا بأي شيء وضع من الوجه أجزاءه
وهذا ليس بشيء لأن حديث بن عباس قد ذكر فيه
جماعة من الحفاظ الأنف والجبهة
وقد ذكرناه في التمهيد من طرق
ورسول الله ﷺ هو المبين عن الله عز وجل مراده

قولا وفعلا
659 - وأما حديث مالك في هذا الباب عن هشام
بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال تحروا (2)
ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان

الاستذكار ج: 3 ص: 408

فقد وصلناه في التمهيد
أخبرنا عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن
يحيى بن عمر قال حدثنا علي بن حرب قال حدثنا
سفيان بن عيينة عن أبي يعقوب عن مسلم بن
صبيح عن مسروق قال سمعت عائشة تقول كان
النبي ﷺ إذا دخلت العشر الأواخر من رمضان شد
مئزره وأحيا ليله وأيقظ أهله
وحدثنا خلف بن قاسم قال حدثنا عبد الله بن عمر
بن إسحاق الجوهري قال حدثنا محمد بن جعفر بن
أعين قال حدثنا علي بن الجعد قال حدثنا
المسعودي عن محارب بن دثار عن بن عمر أن
رسول الله ﷺ قال التمسوها - ليلة القدر - في
العشر الأواخر من رمضان (2) -
ومعلوم سماع عروة من عائشة وبن عمر في غير
حديث وقوله التمسوها ليلة القدر في العشر
الأواخر على انتقالها في الوتر منها على ما قدمنا
ذكره

660 - وحديثه عن عبد الله بن دينار عن بن عمر
أن رسول الله ﷺ قال تحروا ليلة القدر في السبع
الأواخر من رمضان القول فيه كالقول فيما قبله
والأغلب من قوله في السبع الأواخر أنه في ذلك
العام والله أعلم لئلا يتضاد مع قوله في العشر
الأواخر ويكون قوله وقد مضى من الشهر ما
يجب قول ذلك
وفي هذه الأحاديث الحض على التماس ليلة القدر
وطلبها بصلاة الليل والاجتهاد بالدعاء

661 - وذكر عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عبد الله بن أنيس قال لرسول الله ﷺ يا رسول الله إني رجل شاسع الدار (3) فمرني ليلة أنزل لها فقال له رسول الله ﷺ انزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان

الاستذكار ج: 3 ص: 409

قال أبو عمر وهذا حديث منقطع ولم يلق أبو النضر عبد الله بن أنيس ولا رآه ولكنه يتصل من وجوه شتى صحاح ثابتة منها ما رواه الزهري عن ضمرة بن عبد الله بن أنيس عن أبيه عن النبي ﷺ متصل
وأخبرنا عبد الوارث قال حدثنا قاسم قال حدثنا أحمد بن زهير قال حدثنا أبو بكر بن الأسود قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثنا محمد بن إسحاق عن محمد بن الحارث التيمي عن بن عبد الله بن أنيس قال حدثني أبي قال قلت يا رسول الله إني أكون في باديتي وأنا بحمد الله أصلي فيها فمرني بليلة من هذا الشهر أنزل بهذا المسجد أصليها فيه قال انزل ليلة ثلاث وعشرين فصلها فيه

وروى يزيد بن الهاد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه أخبره عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن عبد الله بن أنيس بمعناه قال بن الهاد وكان محمد بن إبراهيم يجتهد تلك الليلة

وذكر بن أبي شيبه قال حدثني أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن بن عباس قال بينا أنا نائم في رمضان فقبل لي إن الليلة ليلة القدر فقامت وأنا ناعس فتعلقت ببعض أطناب فسطاط رسول الله ﷺ فأتيته وهو يصلي فنظرت في الليلة فإذا هي ليلة ثلاث وعشرين

قال بن عباس إن الشيطان يطلع مع الشمس كل يوم إلا ليلة القدر وذلك أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها

ذكر عبد الرزاق عن بن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد قال كان بن عباس ينضح على أهله الماء ليلة ثلاث وعشرين

وعن بن جريج قال أخبرني يونس بن يوسف أنه سمع سعيد بن المسيب يقول استقام ملاً القوم أنها ليلة ثلاث وعشرين

قال أبو عمر يعني في ذلك العام والله أعلم وهذه الليلة تعرف بليلة الجهني بالمدينة وذكر عبد الرزاق عن منصور عن إبراهيم عن الأسود قال كانت عائشة توظأ أهلها ليلة ثلاث وعشرين

وعن محمد بن راشد عن مكحول أنه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين

قال معمر كان أيوب يغتسل في ليلة ثلاث وعشرين

الاستذكار ج: 3 ص: 410

وذكر بن وضاح قال حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح قال حدثنا رشدين بن سعد عن زهرة بن معبد قال أصابني احتلام في أرض العدو وأنا في البحر ليلة ثلاث وعشرين في رمضان قال فذهبت لأغتسل فسقطت في الماء فإذا الماء عذب فأذنت أصحابي وأعلمتهم أنني في ماء عذب

662 - وأما حديث مالك في هذا الباب عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال خرج علينا رسول الله ﷺ في رمضان فقال إنني أريت هذه الليلة في رمضان حتى تلاحي (1) رجلان فرفعت (2) فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة

هكذا روى مالك هذا الحديث عن أنس قال خرج

علينا رسول الله
وخالفه أصحاب حميد كأنهم قرؤوه عن حميد عن
أنس عن عبادة بن الصامت قال خرج علينا رسول

الله

أخبرناه سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم بن أصبغ
قال حدثنا بن وضاح قال حدثنا أبو بكر بن أبي
شيبة قال حدثنا عبد الوهاب عن حميد عن أنس

عن عبادة قال خرج علينا رسول الله وهو يريد
أن يخبرنا بليلة القدر فتلاحي رجلان فقال إني
خرجت أن أخبركم بليلة القدر فتلاحي فلان وفلان
ولعل ذلك أن يكون خيرا فالتمسوها في التاسعة

والسابعة والخامسة

وكذلك رواه يحيى القطان وبشر بن المفضل وابن

أبي عدي وحماد بن سلمة وغيرهم عن حميد عن

أنس عن عبادة كلهم جعله من مسند عبادة

وقال علي بن المديني وهم فيه مالك وخالفه

أصحاب حميد وهم أعلم به منه ولم يكن له وحميد

علم كعلمه بمشيخة أهل المدينة

قال أبو عمر ليس في حديث عبد الوهاب هذا

فرفعت وهو في حديث مالك وغيره والله أعلم

بما أراد رسوله بقوله ذلك والأظهر من معانيه أنه

رفع علم تلك الليلة عنه فأنسيها بعد أن كان

علمها وكان سبب ذلك ما كان من تلاحي الرجلين

والله أعلم

الاستذكار ج: 3 ص: 411

والملاحاة المرء والمرء لا تؤمن فتنته ولا تفهم

حكيمته ومن تقدم الملاحاة أنهم حرموا ليلة القدر

في تلك الليلة ولم يحرموها في ذلك العام بدليل

قوله التمسوها في التاسعة والخامسة والله أعلم

وأما قوله في التاسعة فإنه أراد تاسعة تبقى

وهي ليلة إحدى وعشرين وقوله والسابعة

السابعة تبقى وهي ليلة ثلاث وعشرين والخامسة يريد الخامسة تبقى وهي ليلة خمس وعشرين وهذا عن الأغلب في أن الشهر ثلاثين يوما وهو الأصل بدليل قوله صلى الله عليه وسلم فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين (1) ومعلوم أن الشهر قد يكون تسعا وعشرين وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال الشهر تسع وعشرون (2) وثلاثون (3) وقد أوضحنا هذا المعنى بالأثار والشواهد في التمهيد قال أبو عمر في ليلة إحدى وعشرين حديث أبي سعيد الخدري من رواية مالك وغيره وفي ليلة ثلاث وعشرين حديث عبد الله بن أنيس الجهني وقد تقدم ذكره وفي ليلة سبع وعشرين حديث أبي بن كعب وحديث معاوية وهي كلها صحاح تدل على انتقال ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر في الأغلب ولا يبعد أن تكون في غير العشر الأواخر ولا أن تكون في غير الوتر ذكر عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال ليلة القدر تنتقل في العشر الأواخر في كل وتر

وأما حديث أبي بن كعب فحدثناه عبد الله بن محمد قال حدثنا محمد بن

الاستذكار ج: 3 ص: 412

بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قالا حدثنا حماد عن عاصم عن زر قال قلت لأبي بن كعب يا أبا المنذر أخبرني عن ليلة القدر فإن صاحبنا سئل عنها فقال من يقيم الحول يصبها فقال رحم الله أبا عبد الرحمن والله لقد علم أنها في رمضان ولكن كره أن تتكلموا والله إنها لفي رمضان ليلة سبع وعشرين لا يستثنى قلت يا أبا المنذر أنى علمت ذلك قال بالآية التي أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ما الآية قال

تطلع الشمس صبيحة تلك الليلة مثل الطست
ليس لها شعاع حتى ترتفع (1) —
وأما قوله إنها تكون في غير الوتر فلحديث عبد
الله بن أنيس وقد ذكرناه بإسناده في التمهيد أنه
أتى رسول الله ﷺ فقال أرسلني إليك رهط من
بني سلمة يسألونك عن ليلة القدر فقال كم الليلة
قلت اثنان وعشرون قال هي الليلة ثم رجع فقال
أو القابلة يريد ثلاثا وعشرين
وفي هذا الحديث دليل على جواز كونها ليلة اثني
وعشرين وليس ذلك بوتر إلا أنه حديث انفرد به
عباد بن إسحاق عن الزهري عن ضمرة بن عبد
الله بن أنيس عن أنيس عن أبيه وعباد ليس
بـ القوي
وممن ذهب إلى هذا الحسن البصري
ذكر معمر عن من سمع الحسن يقول نظرت
الشمس عشرين سنة فرأيتها تطلع ليلة أربع
وعشرين من رمضان ليس لها شعاع
وأما قولي إنها قد تكون في غير العشر الأواخر
فلما رواه جعفر عن أبيه أن علي بن أبي طالب
كان يتحرى ليلة القدر ليلة تسعة عشر وإحدى
وعشرين وثلاث وعشرين
وروى يزيد بن هارون قال أخبرنا المسعودي عن
حوط الخزاعي قال سألت زيد بن أرقم عن ليلة
القدر فما تمارى ولا شك ليلة تسع عشرة ليلة
الفرقان يوم التقى الجمعان

الاستذكار ج: 3 ص: 413

وعن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود
قال قال عبد الله بن مسعود تحروا ليلة القدر ليلة
سبع عشرة صبيحة بدر أو إحدى وعشرين أو ثلاث
وعشرين
وقد روي حديث بن مسعود هذا مرفوعا وقد
ذكرناه وما كان مثله في التمهيد

وذكرنا هناك بالأسانيد عن أربعة من الصحابة أن ليلة القدر في كل رمضان بن عمر وبن عباس وأبي ذر وأبي هريرة ومنهم من يروي حديث بن عمر وحديث أبي ذر مرفوعين وقد ذكرنا ذلك في التمهيد وروى بن جريح قال أخبرني داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن محصن قال قلت لأبي هريرة وعمر إن ليلة القدر قد رفعت قال كذب من قال ذلك قلت فهي في كل رمضان قال نعم وهذا كله من قول بن مسعود وغيره يرد رواية من روى عن بن مسعود من يقيم الحول يصيبها وأن ذلك على ما تأوله عليه أبي بن كعب حين قال أحب أبا عبد الرحمن أن لا يتكلموا (1) - وقد حكى الجوزجاني عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أنهم قالوا ليلة القدر في السنة كلها كأنهم ذهبوا إلى قول بن مسعود قال مالك والشافعي والثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور هي منتقلة في العشر الأواخر من رمضان ولا يدفعون أن تكون في كل رمضان قال أبو عمر روى حماد بن سلمة قال أخبرنا ربعة بن كيث قال سألت رجل الحسن وأنا عنده فقال يا أبا سعيد رأيت ليلة القدر أفي كل رمضان هي قال أي والله الذي لا إله إلا هو إنها لفي كل رمضان وأنها الليلة التي يفرق فيها كل أمر حكيم فيها يقضي الله كل خلق وأجل ورزق وعملاً إلى مثلها وذكرنا في التمهيد خبر بن عباس من طريق عكرمة عنه ومن طريق سعيد بن جبير أيضاً عنه واختصرنا هنا الخبرين معاً أن عمر بن الخطاب دعا جماعة من أصحاب محمد ﷺ فسألهم عن ليلة القدر فقالوا كنا نراها في العشر الأوسط

وبلغنا أنها في العشر الأواخر وأكثروا في ذلك فقال بن عباس إني لأعلم أي ليلة هي فقال عمر وأي ليلة هي فقال سابعة تمضي أو سابعة تبقى من العشر الأواخر فقال عمر من أين علمت ذلك قال رأيت الله عز وجل خلق سبع سماوات وسبع أرضين وسبعة أيام يدور الدهر عليهن وخلق الإنسان من سبع ويأكل من سبع فتلا قوله - عز وجل - ولقد خلقنا الإنسان من سلاله من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين المؤمنون 12 - 14 وأما يأكل من سبع فقول الله تعالى فأنبثنا فيها حبا وعنبا وقضبنا وزيتونا ونخلا وحداثق غلبا وفاكهة وأبا عبس 27031 فالأب للأنعام والسبعة للإنسان

قال أبو عمر وفي هذا الخبر أن عمر سأل من حضره يومئذ من الصحابة - وكانوا جماعة - عن معنى نزول سورة إذا جاء نصر الله والفتح الفتح 1 فوقفوا ولم يزيدوا على أن قالوا أمر نبيه - عليه السلام - إذا فتح الله عليه أن يسبحه ويستغفره فقال عمر ما تقول يا بن عباس فقال معنى يا أمير المؤمنين أنه نعى إليه نفسه وأعلمه أنه قابضه إليه إذا دخلت العرب في الدين أفواجا فسر عمر بذلك وقال يلوموني في تقريب هذا الغلام فقال عبد الله بن مسعود لو أدرك أسناننا ما عاشره منا رجل ونعم ترجمان القرآن بن عباس

663 - وأما حديث مالك في هذا الباب أنه بلغه أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله ﷺ قد تواطأت في السبع فمن كان متحريها

فليتحرها في السبع الأواخر
هكذا روى هذا الحديث وتابعه قوم
ورواه القعنبى والشافعي ومعن بن عيسى وابن
وهب وابن القاسم بن بكير وأكثر الرواة عن مالك
عن نافع عن بن عمر أن رجلا من أصحاب النبي
الحديث

والحديث محفوظ معلوم من حديث نافع عن بن
عمر لمالك وغيره محفوظ أيضا معناه لمالك
وغيره عن عبد الله بن دينار عن بن عمر على ما
تقدم

الاستذكار ج: 3 ص: 415

ورواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن بن عمر
قال كانوا لا يزالون يقصون على رسول الله
الرؤيا بأنها في الليلة السابعة من العشر الأواخر
فقال النبي إني أرى رؤياكم قد تواطأت أنها
الليلة السابعة من العشر الأواخر فمن كان
متحريها فليتحرها ليلة السابعة من العشر الأواخر

قال أبو عمر قوله من كان متحريها يدل على أن
قيام ليلة القدر نافلة غير واجب ولكنها فضل
ويدل هذا الحديث وما كان مثله على أن الأغلب
فيها ليلة سبع وعشرين ويمكن أن تكون ليلة ثلاث
وعشرين

وقوله أرى رؤياكم قد تواطأت يعني في ذلك
المنام والله أعلم وبدليل سائر الأحاديث في ذلك
أخبرنا عبد الرحمن بن مروان قال أخبرنا أبو
محمد الحسن بن يحيى القلزمي قال حدثنا عبد
الله بن علي قال حدثنا إسحاق بن منصور قال
حدثنا عبد الرحمن بن سعيد قال حدثنا جابر بن
يزيد بن رفاعه عن يزيد بن أبي سليمان قال
سمعت زر بن حبيش يقول لولا سفهاؤكم لوضعت

يدي في أذني ثم ناديت إلا إن ليلة القدر في السبع الأواخر قبلها ثلاث نبا من لم يكذبني عن نبا من لم يكذبه يعني به أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم 664 - مالك أنه سمع من يثق به من أهل العلم يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر قال أبو عمر لا أعلم هذا الحديث يروى مسنداً ولا مرسلًا من وجه من الوجوه إلا ما في الموطأ وهو أحد الأربعة الأحاديث التي لا توجد في غير الموطأ

أحدها إني لأنسى - أو أنسى (1) —
والثاني إذا نشأت بحرية (2) —
والثالث حسن خلقك للناس معاذ بن جبل

الاستذكار ج: 3 ص: 416

والرابع هـ

وليس منها حديث منكر ولا ما يدفعه أصل وفيه من وجوه العلم أن ليلة القدر لم يعطها إلا محمد صلى الله عليه وسلم وأمتُه وفيه أن أعمار من مضى كانت أطول من أعمارنا أخبرنا سعيد بن نصر قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا بن وضاح قال حدثنا محمد بن المصفي قال حدثنا بقر بن الوليد قال حدثني بجير بن سعيد عن خالد بن معدان عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليلة القدر في العشر البواقي من قامهن ابتغاء وجه الله غفر الله له ما تقدم من ذنبه وهي ليلة تسع تبقى أو سبع أو خمس أو ثلاث أو آخر ليلة

قال رسول الله ﷺ إن أمارة ليلة القدر أنها صافية بلجة كأن فيها قمرا ساطعا ساكنة لا برد فيها ولا حر ولا يحل لكوكب أن يرمى به فيها حتى يصبح وإن أمارتهما الشمس أن تخرج صبيحتها مشرقة ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان أن يطلع معها يومئذ قال أبو عمر هذا حديث حسن حديث غريب وهو من حديث الشاميين رواه كلهم ثقات وبقية إذا روى عن الثقات فليس بحديثه بأس 665 - وأما حديث مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول من شهد العشاء من ليلة القدر فقد أخذ بحظه منها قال أبو عمر مثل هذا لا يكون رأيا ولا يؤخذ إلا توقيفا ومراسيل سعيد أصح المراسيل وفيه الحض على شهود العشاء في جماعة وبيان فضيلة ليلة القدر وبالله التوفيق تم شرح كتاب الاعتكاف

الاستذكار ج: 3 ص: 417